المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مجلة اتجاهات سياسية

تحليلات سياسية

دورية علمية محكمة

رقم التسجيل: VR.3373.6289.B

المركز الديمقراطي العربي

مجلة اتجاهات سياسية

Journal of Political trends

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

المركز الديمقراطي العربي

Democratic Arab Center

Strategic, Political & Economic Studies

إتجاهات سياسية

مجلة علمية دولية دورية محكمة متخصصة

ISSN (Online) 2569-7382

إتجاهات سياسية" دورية علمية دولية محكمة تصدر عن المركز الديمقراطي العربي "ألمانيا-برلين."

وهي مجموعة من التقارير و التحليلات السياسية و القانونية و الإعلامية التي تعنى بكافة الشؤون الدولية والإقليمية ذات الصلة بالواقع العربي بصفة خاصة و الدولي بصفة عامة.

تعتمد مجلة "إتجاهات سياسية" على تقصي الحقائق و تقديم التحليلات العلمية عن طريق مساهمة نخبة من الكوادر في المتابعة و الإشراف على ما يصلها من تقارير و تحليلات حيث يترأس أقسامها أساتذة في العلوم السياسية والإعلام و القانون، من الجامعات العربية ذوي الخبرة.

العدد الخامس . أغسطس 2018

المركز الديمقراطي العربي

Democratic Arab Center

Strategic, Political & Economic Studies

Journal of Political Trends

International Standard Serial Number

ISSN (Online) : 2569-7382

An Academic, periodic, and peer-reviewed Journal issued by

The Democratic Arabic Center

Germany-Berlin

It is a collection of political, legal, and media reports. Its analysis deals with all international and regional affairs that are related to the Arab reality, in particular, and the international reality, in general.

Fifth Edition, August 2018

رئيس المركز الديمقراطي العربي

أ. عمار شرعان

رئيس التحرير:

-د. سامي الوافي

مساعدي رئيس التحرير:

-أ. بن عيسى صفاء

-أ. فراس قصاص

-أ. فريدة روطان

الإشراف الفني:

-د. مصطفى خواص

-د. عشي علاء الدين

-د. أحمدي بوزينة آمنة

جميع الحقوق محفوظة

Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tel: 0049-Code Germany

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

mobiltelefon : 00491742783717

President of the Democratic Arabic Center

Mr.Ammar Sharaan

Editor-In-Chief :

- Dr. Sami louafi

Assistant Editor in Chief :

- Mrs :Ben-Issa Safa

- Mr :Firas Kassas

- Mrs : Farida Rottane

Technical Supervision :

- Dr. Mustafa Khawas

- Dr. Achi Aladdin

- Dr. Amhamdi Bouzina Amna

All rights are save

Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tel: 0049-Code Germany

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

mobiltelefon : 00491742783717

الكلمة الإفتتاحية

د.سامي الوافي

يعتبر نشر النتائج البحثية و الدراسات و التقارير و الكتب العلمية عملية ضرورية لنشر المعرفة والمساهمة في تبلورها التراكمي، في هذا الصدد تسعى الجامعات، مخابر البحث و مراكز الدراسات و كذا الباحثين لنشر أبحاثهم العلمية ضمن أوعية النشر الأكاديمية المتعددة و التي تعتمد المعايير العلمية سواءا كانت مجلات، دوريات علمية متخصصة أو كتب بغرض تبادل المعرفة و النتائج ضمانا لفعالية الدراسات و الأبحاث و تكامل نتائجها و تحقيقا لأهدافها. إذ تمثل المجلات العلمية و الدوريات المتخصصة مصدرا للمعلومات العلمية ، فالنشر العلمي يعد أحد أهم آليات إثراء المعرفة العلمية و التبادل المعرفي، إلى جانب دور النشر في تصنيف الجامعات والمؤسسات العلمية والبحثية و ترتيبها عربيا و عالميا . و إن كان المعدل الكمي للنشر العلمي يحظى بأهمية بالغة إلا أن المعول عليه هو القيمة العلمية و الأكاديمية للبحوث والدراسات. غير انه من الصعب تحقيق ذلك إلا بتكريس و إحترام أخلاقيات البحث العلمي المعمول بها و المتعارف عليها ، فالممارسات والسلوكيات المنافية لأخلاقيات البحث العلمي التي تعرف رواجا في أوساط الباحثين أصبحت لها تأثير سلبي على مصداقية الباحثين و على أوعية النشر ذاتها. خاصة منها ما يتعلق بحماية الملكية الفكرية من خلال تجسيد الأمانة العلمية أثناء الاقتباس والتوثيق.

وفي هذا الصدد نسعى كهيئة تحرير لمجلة إتجاهات سياسية لإحترام أخلاقيات البحث هذا تماشيا و رؤية المركز و توجهاته ، إذ نتطلع إلى التميز و الإنفراد ونلتمس موقعا بين كبريات المجلات السياسية بإختيارنا بعناية فائقة المواضيع التي يتضمنها كل عدد و التي نعرضها وجوبا على الهيئة العلمية الإستشارية للمجلة و التي جمعت نخبة من الرتب العلمية و الصحفية و الديبلوماسية لتقدير المقالات و التقارير الواردة إلينا من مختلف الدول العربية، و هذا في مسعانا الدؤوب لتقديم عمل يرقى إلى مستوى قارئنا الكريم.

يسعدنا تلقي إقتراحاتكم التي تسهم في تطوير المجلة

اللجنة العلمية:

- أ.د. سليم كاطع علي ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد- العراق
- أ.د. أكرم فرج الربيعي ، باحث إعلامي ومحاضر أكاديمي ، بغداد- العراق.
- أ.د.حسينة ، شرون ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة – الجزائر.
- سعادة السفير بلال المصري – سفير مصر السابق لدي أنجولا وساوتومي والنيجر.
- د.إبراهيم الرفاعي ، جامعة المنار ، تونس.
- د.رابح خرايفي ، جامعة جندوبة ، تونس.
- د. معمر سلامة . جامعة الأمير محمد بن فهد ، المملكة العربية السعودية.
- د.أمحمدي بوزينة آمنة ، جامعة حسيبة بن بوعلي ،شلف- الجزائر.
- د.بن يحي نبيلة. جامعة بن يوسف بن خدة . الجزائر.
- د.مصطفى خواص ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر.
- د.إيلاف راجح ، باحث في الشؤون الدولية ، العراق.
- د.بن يوسف نبيلة ،جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، الجزائر.
- د.عائشة عباش ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر.
- د. حارث قحطان عبدالله ، جامعة تكريت ، العراق.
- د.زينب عبد الله ، جامعة المستنصرية ، العراق
- د. قريمس عبد الحق ، جامعة محمد الصديق بن يحي ، جيجل- الجزائر.
- د.عمراني كربوسة . جامعة محمد خيضر . بسكرة ، الجزائر.
- د.حموم فريدة ، جامعة محمد الصديق بن يحي ، جيجل- الجزائر.
- د. عشي علاء الدين ، جامعة تبسة ، الجزائر.

- د. أمين البار ، جامعة تبسة ، الجزائر.
- د.أمهيدي المجبري ، باحث في القانون العام ، ليبيا.
- د. علي حسن أبو بكر يونس, جامعة بن غازي ، ليبيا.
- د. فتحي بلعيد أبورزيزة ، الجامعة الأسمرية ، ليبيا.

قواعد النشر

- تنشر المجلة الدراسات والأوراق البحثية والتحليلات السياسية، التقدير الاستراتيجي، التقارير والمقالات الفكرية حول القضايا سابقة الذكر. وفقا لمعايير النشر العامة في الدوريات الأكاديمية وهى الموضوعية والدقة والتوثيق على أن تكون المراجع بنظام." Footnote"

- أن لا يزيد حجم التحليلات السياسية والتقدير الاستراتيجي والتقارير على 1700 كلمة ويتناول القضية موضوع التحليل بإيجاز، موضحاً أبعاده وتداعياته الإقليمية أو الدولية مع رصد أهم المصادر المستخدمة.

- يرفق الكاتب مع المادة المرسلة سيرة ذاتية مختصرة تتضمن الخلفية التعليمية والخبرة السابقة وأبرز الأعمال المنشورة.

- المواد المقدمة يجب ألا يكون قد سبق نشرها، ويجب أن تكون قد أعدت للنشر في مجلة اتجاهات سياسية وفق الاتفاق مع هيئة التحرير.

- جميع المواد المرسلة ترسل إلى التحكيم وتلتزم المجلة والكاتب بقبول قرار لجنة التحكيم وفي حال قبول المادة للنشر مع إدخال تعديلات يلتزم الكاتب بإجراء التعديلات المطلوبة خلال أسبوعين من إخطاره بقرار اللجنة.

- حق إجراء تعديلات تحريرية في النص حسب مقتضيات النشر بما لا يخل بأسلوب الكاتب أو الأفكار الأساسية في النص تحددها هيئة التحرير.

- حقوق النشر الخاصة بالمواد المنشورة محفوظة بما في ذلك إعادة نشرها في موقعها الالكتروني أو في الإصدارات ويسمح بالاقتباس منها مع مراعاة الأصول المتعارف عليها في الاقتباس وتوثيق المصادر.

- هيئة تحرير المجلة هى التى تحدد خطة العمل فى كل عدد خلال الأشهر الثلاثة السابقة لصدوره تبعا لتطورات الأحداث والقضايا مع الاعتماد على التكليفات المباشرة كما يسعدنا أن نتلقى أى مقترحات شفوية ويفضل مكتوبة لإعداد موضوعات فى المجلة على أن يتم إعداد الموضوعات بعد النقاش مع مسئولى الأقسام حول الشكل والمضمون المتعلق بها.

- المقالات الأكاديمية تتضمن الورقة الأولى العنوان الكامل للمقال، اسم الباحث ورتبته العلمية المؤسسة التابع لها (قسم، كلية وجامعة) الهاتف والفاكس، العنوان الالكتروني وملخصين للموضوع في حدود مأتي كلمة أو ثمانية سطور أحدهما بلغة المقال والثاني بإحدى اللغتين الأخريين على أن يكون أحد الملخصين باللغة العربية.

- تكتب المادة العلمية العربية بخط من نوع Sakkal Majalla مقاسه 14 بمسافة 18 نقطة بين الأسطر، العنوان الرئيسيSakkal Majalla18 Gras ، العناوين الفرعيةSimplified Arabic 14Gras ، أما الفرنسية أوالانكليزية فتقدم بخط من نوع Times New Roman مقاسه 12.

- هوامش الصفحة تكون كما يلي: أعلى 02، أسفل 02، يمين 02، يسار 02، رأس الورقة 1.5، أسفل الورقة 1.25، حجم الورقة مخصص. (23,5 .(x16

- يرقم التهميش والإحالات بطريقة أكاديمية في آخر المقال بالترتيب التالي: المؤلف: عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر، البلد، السنة، الطبعة والصفحة.

ملاحظة:

انه في الوقت الذي نلتزم فيه بمراجعة جميع المقالات التي نتلقاها بعناية فائقة، إلا أن إرسال مقال لا يضمن النشر دائما، ولا تؤثر اللغة التي يرسل بها المقال بأي شكل من الأشكال على تقيمنا له.

- يجب إرسال ملخص للسيرة الذاتية للباحث ترفق مع مع بعض أعماله المشورة مسبقا

- يجب أن تكون جميع المقالات التي ترسل خاصة في المجلة وليست قيد النظر للنشر في أي مكان آخر.

- ترسل المساهمات في اللغة العربية منسقه على شكل ملف ما يكروسفت وورد، إلى البريد الإلكتروني:

magazin@democraticac.de

أقسام المجلة

أولاً- الافتتاحية:

ثانياً- العلاقات الدولية:

يتناول كافة الموضوعات ذات الصبغة الدولية التي تحدث بين فاعليين دوليين اثنين أو أكثر. ويتفرع عن هذا القسم كافة الموضوعات التي تقع في النُظم الإقليمية المختلفة والتي يكون أطرافها فاعليين إقليمين، مثل حرب الوكالة بين السعودية وإيران في سوريا، وسياسات مصر تجاه الأزمة السورية، والنفوذ الإيراني في منطقة الخليج، والهيمنة الأمريكية على قارة أمريكا اللاتينية وموقفها من كوبا، وروسيا ومفهوم المجال الحيوي في أوروبا الشرقية.

1. **قسم التحليلات السياسية:**

- قضايا الوطن العربي
- قضايا دولية
- قضايا دولية وإقليمية متقاطعة

2. **قسم التقدير الاستراتيجي:**

- تقدير موقف لقضية في الوطن العربي
- تقدير موقف لقضية دولية

ثالثاً- النظم السياسية :

يركز هذا القسم على التغيرات التي تطرأ على الخارطة السياسية لدول العالم بفعل؛ الثورات ،الانتخابات، الانقلابات العسكرية، التداول السلمي للقيادة السياسية والنخبة، وكذلك مسألة الأقليات والعرقيات المختلفة، وقضايا اللاجئين.

1. **قسم التحليلات السياسية:**

- قضايا الوطن العربي
- قضايا دولية
- قضايا متقاطعة

2. **قسم التقدير الاستراتيجي:**

- تقدير موقف لقضية الوطن العربي
- تقدير موقف لقضية دولية

رابعاً- الدراسات السياسية الإعلامية

يهتم هذا القسم بالعلاقة الكامنة بين وسائل الإعلام على اختلافها وصناعة القرار السياسي وفعاليتها في تسويق القرار العام، إضافة إلى تحليل المضامين الإعلامية لا سيما الرسمية منها لتقدير التوجه السياسي لصناع القرار من خلال أساليبهم البلاغية والخطابية.

ويضم ثلاثة فروع هي: تحليل المضامين الإعلامية والخطابات السياسية وفق رؤى نقدية، والعلاقة بين الإعلام والحراك السياسي عربيًا وأفريقيًا ودوليًا، ووسائل إعلامية كقناة لتسويق القرار العام والتعبئة الشعبية.

- تحليل المضامين الإعلامية والخطابات السياسية وفق رؤى نقدية
- العلاقة بين الإعلام والحراك السياسي عربيًا وأفريقيًا ودوليًا يهتم في قضية محددة شغل الساحة السياسية
- وسائل إعلامية كقناة لتسويق القرار العام والتعبئة الشعبية تهتم في قضية عربية أو قضية عربية – عربية
- تقدير موقف لقضية في الوطن العربي
- تقدير موقف لقضية دولية

خامساً – الدراسات القانونية:

يركز هذا القسم على دراسة الموضوعات والنزاعات ذات الصبغة القانونية التي تقع في إطار القانون الدولي مثل قضايا النزاع على الجزر المختلفة مثل جزيرة تيران وصنافير، وقضايا ترسيم الحدود كما هو الحال في بحر العرب بين العراق وإيران بالإضافة إلى تقديم دراسات وتقارير تتناول تحليل موضوعات القانون الدولي بصورة عامة وفروعه المختلفة.

- قضايا قانونية ذات طابع عربي
- قضايا قانونية ذات طابع دولي

سادساً : قسم التقارير

تقديم حلول وأفكار عملية جديدة تساعد في حل المشاكل وتقدم معلومات وأحداث موثقة ممكن الرجوع إليها وقت الحاجة ويركز هذا القسم على مختلف القضايا السياسية الراهنة في الشرق الأوسط وأفريقيا ودوليا.

قضايا ذات طابع عربي – دولي

سابعاً : حلقات نقاش

يركز هذا القسم على عرض وتحليل أراء الخبراء و الأكاديميين المتخصصين حول مختلف القضايا السياسية الراهنة، التي يشهدها العالم والتي تثير جدلا في الساحة الدولية و الإقليمية . وفي هذا السياق سوف يتم عقد أول حلقة نقاش حول أزمة قطر وتجاذبتها وأثارها على النظام الإقليمي العربي والدولي.

فهرس العدد

الكلمة الإفتتاحية رئيس التحرير: د. سـامي الوافـي	**01**
مستقبل التجربة التكاملية الأوروبية في ظل أزمة المهاجرين غير الشرعيين د. هشام بولنوار	02
تداعيات اللجوء السوري على الأردن. د.قادر نايل سليمان الدغمي	10
المنطقة المغاربية وآليات الاستجابة للسياسات الأورو-أمريكية بعد سنة 2010 أ.الحواس كعبوش	16
مرتكزات واتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية إزاء المنطقة المغاربية بعد أحداث 11 سبتمبر2001 :دراسة حالة الجزائر أ. عبد العزيز مهيلة	31
السياسة الخارجية الصينيه تجاه دول الخليج العربي (السعوديه انموذجا) د. زينب عبدالله	51
تجنيد الأطفال، النازية في حُلَتِها الجديدة "أشبال الخلافة" د .قاسم محمدي أ. محمود البازي	81
الفضاء الأزرق ودوره في تعزيز الديمقراطية التشاركية. د: العربي العربي	102
آفاق العلاقات الإيطالية الليبية في ضوء تداعيات التغيير الثوري عام 201 د.محمد عبدالحفيظ الشيخ	119
الديمقراطية الإجرائية والفعل الاحتجاجي في المغرب أ. أوبلوش محمد	138
نظرة على صعود الشعبوية أ. هاني الظليفي	158

مستقبل التجربة التكاملية الأوروبية في ظل أزمة المهاجرين غير الشرعيين

The future of the European experience of integration in the shadow of the crisis of illegal immigrants

د. هشام بولنوار

باحث متخصص في العلاقات الدولية و القانون الدولي

ملخص:

شكلت التجربة الأوربية أنموذجا حقيقيا لإحدى التجارب التكاملية الناجحة في العالم، لكونها بنيت على أهداف سياسية و اقتصادية موحدة، لكن سرعان ما واجهت هذه التجربة العديد من التحديات التي كادت أن تعصف بها، لعل أهمها الخلاف الحاصل بين الدول الأوربية حيال مقاربة موضوع الهجرة السرية و اللجوء السياسي و التدفقات الهجروية القادمة من جنوب القارة و شرقها، هذا التحدي جعل من الصعب تقريب وجهات النظر بين القادة الأوربيين في ظل وجود معسكرين اثنين: معسكر جنوب القارة مثقل بالتكاليف الملقاة على عاتقه لمحاربة الهجرة السرية، و معسكر وسط و شمال أوروبا المتخوف من تداعيات هذه الهجرة.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوربي، التجربة التكاملية، المهاجرين غير الشرعيين، اللاجئين

Abstract :

The European experience was a real example of one of the most successful integration experiences in the world, because it was built on unified political and economic goals. However, this experience soon faced many challenges that were almost to be overcome. Political and immigration flows from the south and east of the continent, this challenge made it difficult to bring the views of the European leaders closer to the two camps: the southern European camp of Europe and the Central and Northern Europe camp, fearing the consequences of this migration.

مقدمة:

تمتلك دول الاتحاد الأوربي قدرات مهمة ساهمت في تشكيل الاتحاد الأوربي و إنجاحه، مما دفع صمويل هانتنغتون إلى الاعتراف بأنه " إذا ما أصبحت الأسرة الأوروبية متماسكة، فإنها بسكانها و مواردها و ثرواتها الاقتصادية و تكنولوجيتها و قدراتها العسكرية الفعلية و الكامنة، ستكون القوة الكبرى في القرن الحادي و العشرون".[1] لكن حسب العديد من الباحثين و الأكاديميين المختصين في الشأن الأوربي، سوف تواجه أوروبا خلال القرن الحادي والعشرين عدة تحديات محورية، منها على الخصوص تداعيات تدفقات الهجرة غير الشرعية.

و إذا كان المهاجرون غير الشرعيين أشخاصا يغادرون بلدانهم الأصلية لأسباب معظمها اقتصادية خالصة، سعيا وراء التحسين المادي لحياتهم، فإن هذا الأمر يختلف عن اللاجئين الذين لا يختارون مغادرة بلادهم بل يضطرون إلى ذلك لدوافع سياسية وأمنية. وتشهد أوروبا انقساما عميقا في هذا الشأن، حيث اتخذت مع تدفقات الهجرة الجديدة الكبيرة إلى دول الاتحاد الأوروبي، لاسيما بين عامي 2014 و2015، سياسات تقييدية ورقابية وتنظيمية صارمة لمكافحة الظاهرة. وظلت تلك السياسات تفتقد إلى التوحيد وتواجه عدة تناقضات وتطغى عليها الخلافات بين الشركاء الأوروبيين.

و يحظى موضوع الهجرة هذه الأيام بأهمية بالغة في المناقشات السياسية داخل أروقة الاتحاد الأوروبي مع تسارع الأحداث و التدفقات الهجروية غير الشرعية، حيث بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين إلى دول الاتحاد الأوروبي خلال العام 2017 حوالي 204 ألف مهاجر.[2] و أمام هذه الأعداد الهائلة من المهاجرين غير الشرعيين، انقسمت الآراء في دول الاتحاد الأوروبي ما بين أفكار الأحزاب اليسارية الداعمة للهجرة والمتسلحة بالمبادئ الإنسانية وقيم الحرية والمساواة والحق في التعبير والعيش الكريم، التي قام عليها الاتحاد الأوروبي أساسا، وباتفاقيات حقوق الإنسان والطفل و اللاجئ، وما بين أفكار الأحزاب اليمينية المتطرفة والحركات المناهضة للهجرة والتي لا ترى من المهاجرين الجانب الإنساني، بل تراهم على شكل تهديدات أمنية واقتصادية وديموغرافية، وقد عادت هذه الأحزاب مؤخرا إلى المشهد السياسي الأوروبي بعد تفاقم أزمة المهاجرين.

و من هنا تبرز أهمية هذا الموضوع لحداثة الإشكالات المنبثقة عنه و المتعلقة بتصاعد الخلافات الأوربية حول أزمة المهاجرين و تباين الرؤى بين القادة الأوربيين و تأثيرها على التجربة التكاملية الأوربية و مستقبلها.

فكيف إذن تتباين الرؤى الأوربية في الآونة الأخيرة حول موضوع التدفقات الهجروية نحو أوربا؟

ماهي أسباب الخلافات الأوربية حيال التعامل مع أزمة المهاجرين؟

و ماهي تداعياتها على التكامل و الوحدة الأوروبية؟

من هذا المنطلق، سنحاول مقاربة الموضوع من خلال فقرتين أساسيتين: سنتناول من خلال الفقرة الأولى أهم خلافات الدول الأوربية حيال التعاطي مع التدفقات المتسارعة للمهاجرين غير الشرعيين إلى أوربا عبر دول شمال المتوسط و تداعياتها على الكيان الأوربي الموحد، ثم إلى الجدل الأوربي حول إعادة الرقابة على الحدود الأوربية في تحد صارخ لمبدأ حرية تنقل الأشخاص المنصوص عليه في اتفاقية شنغن (فقرة ثانية).

الفقرة الأولى: ملف الهجرة غير الشرعية موضوع خلاف متزايد بين الدول الأوربية

حظيت قضية الهجرة غير الشرعية إلى البلدان الأوربية باهتمام خاص منذ مطلع العام 2011، نتيجة لما شهدته المنطقة العربية من ثورات و تغييرات عصفت ببلدان مستقرة، فدفعت بمواطنيها إلى الهروب من الفقر و البطالة و غياب الأمل في المستقبل إلى التطلع نحو أوربا، مستغلة ضعف الرقابة الوطنية على الحدود، و في ظل انهيار مؤسسات الدولة، و جددت هذه الموجة الجديدة من الهجرة إلى أوربا أحد الهواجس الجوهرية التي كثيرا ما أرقت بلدان الاتحاد الأوربي، كما أثارت الكثير من الجدل، بل تسببت في انقسامات داخل الاتحاد الأوربي حيال التعامل مع هذه القضية، و هو ما تجسد بصورة جلية في النزاع الفرنسي – الإيطالي في أكثر من مناسبة.

فقد كان لنجاح أكثر من 25 ألف مهاجر غير شرعي في الوصول إلى جزيرة لمبيدوزا الإيطالية، و قرار الحكومة الإيطالية بمنح غالبيتهم بطاقات إقامة لمدة ستة أشهر (بما يسمح لهم بحرية التنقل داخل البلدان الأوربية الأعضاء في اتفاقية شنغن) بمثابة شرارة أشعلت الخلاف بين الدول الأوربية، خاصة بعد رفض فرنسا السماح لهؤلاء المهاجرين بعبور الحدود الفرنسية – الإيطالية، ثم إعلانها في 20 أبريل 2011 وقفا مؤقتا لأحكام اتفاقية شنغن، وإغلاق حدودها الساحلية مع إيطاليا، ووقف حركة القطارات بين مدينة فينتيميلي - آخر مدينة إيطالية قبل الحدود الفرنسية - وجنوب شرقي فرنسا، مستندة في ذلك إلى ما تنص عليه اتفاقية شنغن بمنحها الحق في إعادة تشغيل المراقبة في حدودها السياسية في حالة وجود تهديد للأمن العام.[3]

ولم تتوقف تداعيات هذه القضية عند حد العلاقات الأوروبية الثنائية، بل تعدته لتطرق أبواب الكيان الأوروبي الموحد، وتهدد أحد أهم وأبرز مبادئه الأساسية و هو مبدأ حرية التنقل في جميع أرجاء الاتحاد، إذ ثار جدل واسع داخل أروقة الاتحاد ليس بشأن التعامل مع موجات تدفق النازحين فحسب، بل بشأن إعادة هندسة مجمل الضوابط الأمنية المتعامل بها داخل منطقة شنجن، خاصة في ضوء التصعيد الذي قامت به الدنمارك بقرارها الخاص بإعادة فرض المراقبة الجمركية الدائمة عند حدودها الوطنية، ليضع الاتحاد الأوروبي على محك لحظة فاصلة تحدد توجهاته المستقبلية، ذلك أن اتفاقية شنجن تمثل أحد مرتكزات الوحدة الأوروبية بجانب الوحدة النقدية.[4]

من جهة أخرى، أثارت الحكومة اليمينية الجديدة في روما هذه السنة (2018)، الجدل مجددا بشكل واسع أوروبيا وعالميا، لرفضها استقبال مئات المهاجرين العالقين في البحر مؤخرا، ما اضطر إسبانيا إلى المبادرة باستقبالهم، في حين أعرب الرئيس الفرنسي "ماكرون" عن تأييده لتشييد مراكز مغلقة، بموجب شروط مفوضية اللاجئين، لاستضافة المهاجرين فور وصولهم إلى أوروبا، مع توفير تكافل مالي فوري وسرعة دراسة طلبات اللجوء، داعيا إلى "تضامن أوروبي في مواجهة أزمة الهجرة"، و منتقدا الموقف "المعيب وغير المسئول للحكومة الإيطالية"، لأن القانون البحري يرى أنه في حال وجود استغاثة من سفينة، فإن "الشاطئ الأقرب هو الذي يتحمل مسئولية الاستقبال". فيما هددت النمسا باتخاذ "سياسة مشددة" تجاه هذه الأزمة إذا لم تتوصل أوروبا إلى حل عادل.[5]

و قد سبق أن اتخذ مجلس الاتحاد الأوروبي قرارا ينص على إعادة توزيع 160 ألف لاجئ وصلوا إيطاليا واليونان، بين الدول الأعضاء على مدار عامين وفقا لنظام المحاصصة، لكن سلوفاكيا والمجر والتشيك ورومانيا اعترضت على القرار، فيما اقترحت المفوضية الأوروبية الخروج عن هذا المأزق بشكل مرحلي خلال الأزمات، على أن يتم توزيع طالبي اللجوء على

دول الاتحاد الأوروبي. لكن دولا مثل المجر وبولندا تعارض بشدة هذه الخطة، مدعومة من النمسا، فيما تطالب إيطاليا على العكس بنظام توزيع دائم.

هذا الجدل الأوروبي غير المسبوق حيال أزمة المهاجرين و آراء الدول الأوروبية المتباينة. لا يمكن إلا أن تعكس أزمة حقيقية يمر بها الاتحاد الأوربي، مما يؤكد بعدم وجود اقتراب أوروبي موحد للتعامل مع قضايا الهجرة واللجوء السياسي في القارة الأوروبية، مما حدا برئيس البرلمان الأوروبي على التشديد بأن عدم وجود اتفاق حول طريقة التعامل مع أزمة الهجرة قد يسدد ضربة قاضية للمشروع الأوروبي، داعيا إلى اتفاق حول إصلاح نظام اللجوء الأوروبي، و في الواقع يوجد صراع قانوني وسياسي بين معسكرين؛ وهما معسكر الدول الأوروبية جنوب المتوسط، الدول التي على خط المواجهة المباشر مع الهجرة غير الشرعية والأكثر استقبالا للمهاجرين غير الشرعيين، (إسبانيا، إيطاليا، اليونان، قبرص، ومالطا)، في مقابل معسكر الدول الأوروبية في وسط وشمال أوروبا (فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، وغيرها من الدول) حول تحمل أعباء وتكلفة استقبال المهاجرين غير الشرعيين وطلبات اللجوء السياسي. و يطالب معسكر الدول الأوروبية جنوب المتوسط باقي دول الاتحاد الأوروبي أن تتحمل جزءا أكبر من العبء في طلبات اللجوء السياسي وفي استقبال مزيد من المهاجرين غير الشرعيين. بينما يرى معسكر الدول الأوروبية في وسط أوروبا وشمالها أن ذلك يتعارض مع اتفاق دبلن الذي ينص على أن التعامل مع طلبات اللجوء السياسي هو من مسؤولية أول دولة أوروبية تطأها قدم المهاجر غير الشرعي أو اللاجئ السياسي.[6]

و بالتالي باتت أزمة المهاجرين تؤرق العواصم الأوروبية نتيجة مآلاتها العكسية على المجتمع، لذا فقد تعالت الأصوات الرافضة والداعمة لوقف استقبال المهاجرين، مع اتخاذ بعض السياسات أحادية الجانب لعرقلة عمليات النزوح. وذلك في سياق ما تشهده الحكومات الأوروبية من أزمات اقتصادية طاحنة تمهد من تنامي النزعة الانفصالية من الاتحاد الأوروبي للتخلص من السياسات الأوروبية الموحدة التي انعكست بشكل عميق على الداخل الأوروبي. ومن المتوقع أن يستمر هذا النهج في مقابل الدعوة الفرنسية الألمانية بتبني سياسات موحدة للتصدي لهذه الملف دون الانخراط بعيدا عن سياسات الاتحاد.[7]

الفقرة الثانية: أزمة شنغن: الجدل الأوربي حول إعادة الرقابة على الحدود الأوربية

تمثل اتفاقية شنغن التي تضم 26 بلدا أوربيا، (منها 22 بلدا من الاتحاد الأوروبي وأربعة خارجه هي: سويسرا، أيسلندا، النرويج، ليشنشتاين)،[8] المكتسب الرئيسي الثاني للمشروع الأوروبي، إلى جانب العملة الموحدة (اليورو)، إلا أن الأوضاع و التوترات التي شهدتها بعض الدول العربية، كادت أن تطيح بهذا المكتسب بسبب تواتر تدفق المهاجرين المغاربيين (من ليبيا و تونس خصوصا) والأفارقة المنحدرين من دول جنوب الصحراء على الشواطئ الأوروبية وتحديدا الإيطالية.

وتجيز الاتفاقية الحالية العودة إلى الحدود الداخلية (أي عمليا تفتيش الأشخاص والبضائع) في حالة وجود تهديد خطير للنظام العام والأمن الداخلي، و كذلك إذا كانت الحاجة إلى ترتيبات أمنية خاصة مثلا في الدورات الرياضية الكبرى أو القمم الدولية، وذلك بشكل استثنائي ولمدة لا تزيد على ثلاثين يوما.[9] والحال أن ما تريده الدول الأوروبية كفرنسا بعد هذه الأزمة، مدعومة من ألمانيا وإيطاليا وعدد من بلدان أوروبا الشمالية هو تغيير الشروط مما يسمح بالعمل بالحدود بشكل مؤقت ليس فقط عند وجود تهديد للأمن بل عند تدفق موجات من الهجرة غير المشروعة وإخفاق أي بلد أوروبي في الرقابة والسيطرة على حدوده الخارجية بحيث لا تتكرر الحالة الإيطالية.

و على الرغم مما تمثله هذه الاتفاقية من نقطة مضيئة في طريق تعميق الوحدة الأوروبية، فإن المستجدات الإقليمية في جنوب المتوسط فرضت ضرورة ملحة في إعادة النظر في بنودها وأحكامها، حيث أثير بشأنها توجهان بين الدول الأعضاء:

التوجه الأول يطالب بالإبقاء على الاتفاقية مع إدخال بعض التعديلات على بنودها، وقد نادت كل من فرنسا وإيطاليا بإدخال تعديلات جوهرية على شروط الاستثناء من تطبيق أحكام الاتفاقية، وتركزت المطالب على السماح بإعادة العمل بمراقبة الحدود بشكل مؤقت ليس فقط عند وجود تهديد للأمن بل لدى تدفق موجات من الهجرة غير المشروعة كما حدث في الحالة الإيطالية، أو إخفاق أي بلد أوروبي في الرقابة والسيطرة على حدوده الخارجية، كما حدث في اليونان من قبل.

و من ناحية أخرى، ترى ألمانيا قصر التعديلات على الجوانب الإدارية فحسب، مع العمل علي تعزيز دور الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود، خوفا مما يمكن أن تسفر عنه إعادة النظر في بنود الاتفاقية من مخاطر تهدد أهم وأكبر إنجازات الاتحاد الأوروبي ومكتسباته.

التوجه الثاني يرى أن الوقت قد تجاوز هذه الاتفاقية، وأن التغيرات والمستجدات الراهنة تفرض العودة إلى ما قبل الاتفاقية بإعادة فرض القيود على حرية الحركة والتنقل، وهو ما عبر عنه بجلاء قرار الحكومة الدنمركية بإعادة المراقبة الجمركية الدائمة عند حدودها الوطنية مع ألمانيا والسويد، بدءا من يونيو 2001، بحجة مكافحة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة،[10] وهو ما أشار إليه وزير العدل الدنماركي بقوله:" إن بلاده لجأت إلي تشديد الرقابة علي حدودها بهدف وضع حد لتجارة المخدرات وتهريب البشر والأموال والجريمة المنظمة القادمة من دول أوروبا الشرقية"، مبررا موقف بلاده باتساقه مع معايير شنجن الداعية إلي حق كل دولة عضو بالاتحاد في اتخاذ ما يناسبها من إجراءات، إذا تعرض أمنها أو نظامها العام للتهديد.

و قد دخلت المفوضية الأوربية طرفا في هذا الجدل، و أيدت تشديد الرقابة على الحدود الخارجية للاتحاد الأوربي، و إعادة الرقابة الأمنية مؤقتا على الحدود الداخلية بين الدول الأعضاء، و بالتالي اتخذت المفوضية الأوروبية موقفا واضحا من هذين التوجهين. ففي الوقت الذي لم تجد فيه بدا من قبول الطلب الفرنسي - الإيطالي بالدعوة إلي إدخال تعديلات على بنود الاتفاقية وأحكامها، أشارت المفوضية الأوروبية إلى أن: "هذه الخطوة تأتي ردا علي مخاوف بعض الدول، ومنها فرنسا وإيطاليا، بشأن التعامل مع تدفق موجات من النازحين والمهاجرين غير الشرعيين للفضاء الأمني الأوروبي"، مع السماح، للمرة الأولى منذ تطبيق أحكام الاتفاقية، بمنح الأجهزة الأمنية الفرنسية حق مراقبة مختلف حدودها مع دول الجوار مثل إسبانيا وإيطاليا، معتبرة أن تعرض جزء من الحدود الخارجية للاتحاد الأوربي لضغوط كبيرة من المهاجرين و اللاجئين يجعل تعزيز الرقابة الأمنية بصورة استثنائية و مؤقتة على حدود الدول الأوربية عاملا يعزز استقرار الاتحاد الأوربي.[11]

وفي هذا الإطار، طرحت المفوضية الأوروبية، في تقريرها لمواجهة الأوضاع الراهنة، جملة من المقترحات هدفت على حد قولها إلى "إيجاد آلية استثنائية لمساعدة الدول الأوروبية التي تعجز عن حماية حدودها أمام اللاجئين والمهاجرين"، وقد شملت هذه الآلية ما يلي[12]:

- تركيز الاتحاد الأوروبي على انتقاء مهاجرين من جنوب البحر المتوسط، طبقا للوثيقة المقترحة من جانب الإتحاد والتي من شأنها إقامة "شراكة من أجل تنقل الأشخاص" مع البلدان الشريكة في سياسة الجوار الأوروبي، بحيث تشكل الإطار

الشامل لضمان إدارة سليمة لحركة الأشخاص بين الاتحاد الأوروبي وبلد آخر، من خلال تحديد كافة الإجراءات التي تضمن لكلا الطرفين فوائد عن تنقل الأشخاص، وتسمح بولوج أفضل لقنوات الهجرة الشرعية، وتعزيز قدرات إدارة الحدود، ومكافحة الهجرة غير الشرعية، بما يكفل حماية الأفراد المعنيين، وتسهيل آليات الحوار والتعاون بين الطرفين؛

- الاتفاق مع دول شمال إفريقيا على استعادة مهاجريها غير الشرعيين من الدول الأوروبية، من خلال ترحيلهم إلي بلادهم؛

- تخصيص مساعدات مالية إضافية للدول الأوروبية المتضررة من تدفق اللاجئين، ويقترح في هذا الخصوص إنشاء صندوق تضامن خاص للتعامل مع المواقف الطارئة الاستثنائية والأزمات الإنسانية؛

- إعادة توزيع الميزانية السنوية للوكالة الأوروبية (فرونتكس) بشكل متساو على كل الدول الأعضاء؛

- اعتماد معايير لجوء أوروبية موحدة.[13]

و قوبلت مقترحات مفوضة السياسة الداخلية والهجرة واللجوء في الاتحاد الأوروبي بردود فعل متفاوتة في ألمانيا التي تعد القاطرة الاقتصادية للاتحاد، فقد عبر وزير الداخلية الألماني عن انفتاحه على إجراء تعديلات بسيطة في المعاهدة في حال اقتضت الضرورة ذلك، بالمقابل تحفظ الحزب الديمقراطي الحر على أي محاولة لتقييد حرية السفر والتنقل داخل فضاء شنغن، أما الحزبان الاشتراكي الديمقراطي والخضر المعارضان فأعلنا معارضتهما مقترحات المفوضية الأوربية، واعتبرا أن أوروبا لن تستطيع حل مشكلات الهجرة واللجوء القادمة إليها بتشديد الرقابة الأمنية على حدودها الخارجية وإعادة هذه الرقابة على الحدود بين دولها.

ورغم أن مبدأ تعديل اتفاقية شنغن أصبح مقبولا بشكل عام وحتى من قبل المفوضية الأوروبية، فإن ما ترفضه الدول الشاكية هو أن يعود أمر الرقابة على الحدود الداخلية إلى المفوضية وليس حقا سياديا لكل بلد يعمل به وفق مصالحه وضمن الأصول المرعية، ومعنى ذلك، أنه إذا ما تم الأخذ بمقترحات المفوضية، فإن الأخيرة هي التي تقرر ما إذا كانت الظروف تبرر لهذا البلد أو ذاك إعادة الرقابة على حدوده أم لا.

وبالرغم من رغبتها المعلنة في تغيير نظام منطقة شنغن، ترمق معظم حكومات الاتحاد الأوروبي هذه المقترحات- أولها على وجه الخصوص - بعين الخوف والفزع . ويرجع السبب في ذلك إلى أنه سيترتب على هذه المقترحات منح صلاحيات جديدة للمفوضية الأوروبية فيما يتعلق بإدارة الحدود الوطنية.

خاتمة:

لاشك أن أوربا قد قطعت مرحلة مهمة في تحقيق الوحدة و التكامل بين دولها الرئيسية في مجال الهجرة، إلا أنها مع ذلك ما زالت تعاني من بعض التحديات التي تواجهها الآن، والتي إن استمرت في المستقبل قد تعيق تطور السياسة الأوربية المشتركة و تحد من انطلاقتها نحو آفاق أوسع، و قد تبين أن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يواجه إشكاليات كبرى في ما يتعلق بقضايا الهجرة وكيفية التعامل معها.

فمعظم الدارسين والمتابعين لتجربة التكامل الأوروبي يعتقدون حتى وقت قريب أنها تمكنت من تحصين نفسها في مواجهة التحديات المحتملة، وأصبحت في وضع يجعلها في مأمن يحميها من الانتكاس أو التراجع أو التوقف، لكن مع الانقسام الحاصل بين المعسكرين: معسكر دول جنوب أوروبا في مقابل معسكر الدول في وسط وشمال أوروبا، حيث يرى معسكر دول جنوب أوروبا أنه على خط المواجهة المباشر مع قضايا الهجرة، وأنه يتحمل العبء الأكبر في التعامل معها، ويطالب بإعادة توزيع أعباء هذه القضية على باقي دول الاتحاد الأوروبي الثماني والعشرين باعتبارها مشكلة أوروبية لا قضية داخلية.

و يمكن القول أن هذه الخلافات بين الدول الأوربية حول موضوع تدبير التدفقات الهجروية القادمة إلى أوروبا ليست مثارة بالصدفة بل تعود في أساسها إلى مجموعة من العوامل أهمها:

- الأعباء الكبيرة الملقاة على دول الجنوب الأوروبي في تدبير التدفقات الهجروبة، كإيطاليا و إسبانيا و مالطا و اليونان بحكم موقعها الجغرافي كبوابة لعبور القارة الأوروبية؛
- صعود الأحزاب و التيارات السياسية اليمينية المتطرفة و القوى السياسية الشعبوية داخل العواصم الأوروبية، و اتخاذهم بعض السياسات أحادية الجانب كخفض أعداد المهاجرين و طالبي اللجوء بشكل كبير بالمقارنة مع الأعوام السابقة؛
- ارتفاع معدلات البطالة في صفوف شباب الدول الأوروبية؛
- تصاعد الهواجس الأمنية من تنامي العمليات الإرهابية و الجرائم المنظمة، حيث أظهرت التحقيقات التي باشرتها المصالح الأمنية في عدد من الدول الأوربية ضلوع عدد من المتسللين إلى الحدود الأوربية في عمليات إرهابية التي شهدتها مؤخرا عدد من العواصم الأوروبية.

ورغم الخلافات الحادة بين الزعماء الأوروبيين حول أزمة المهاجرين، إلا أنه ثمة بعض النقاط التي تتفق عليها بلدان الاتحاد الأوروبي، أبرزها تكثيف الرقابة على الحدود، وتعزيز التعاون مع البلدان الأفريقية لتوقيف الهجرة أو تسريع عمليات ترحيل أولئك الذين ترفض طلباتهم للحصول على اللجوء إلى بلدانهم الأصلية. كما يتفق الزعماء الأوروبيون على الحاجة إلى مراجعة قواعد دبلن، التي تنص في الوقت الحالي على أن المهاجر يجب أن يتقدم بطلب إلزامي للحصول على اللجوء في البلد الأوروبي الأول الذي يضع فيه قدمه. لكنهم يختلفون تماما حول موضوع استقبال المهاجرين.

و يبدو أن عدم تنفيذ الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي للمبادئ الأصلية (الالتزام والمسؤولية والتضامن) التي تحكم وحدة سياسة أوروبا في ميدان الهجرة، تدعوها إلى البحث عن الحلول البديلة، ونقل العبء إلى دول الجوار، وإحياء اتفاقيات التدبير التعاوني في ميدان الهجرة مع الدول المعنية حاليا في إطار الضغط الآني على المسار الأول في غرب المتوسط المرشح لأن يتضاعف مرات عدة ويعمر طويلا، مضطر إلى النظر إلى دول شمال أفريقيا من أجل إيجاد حلول لهذه المسألة و جعلها حارسا لحدود أوروبا و هو ما ترفضه هذه الدول.

فالاتحاد الأوروبي اليوم مدعو إلى التدخل لتخطي خلافات دوله العميقة حيال تحدي الهجرة، و إلى وحدة صف الأوروبيين، لأن من شأن عدم وجود اتفاق حول طريقة التعامل مع أزمة الهجرة قد يسدد ضربة قاضية للمشروع الأوروبي، و هذا لن يتأتى إلا بالتخلي عن المقاربة الأمنية في معالجة أزمة الهجرة، وتبني مقاربة أخرى تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الحقوقية و الإنسانية و الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين و للبلدان المصدرة على حد السواء.

الهوامش:

1 أنور الهواري، "الإتحاد الأوربي: تساؤلات عربية"، **السياسة الدولية**، السنة 36، العدد 142، تشرين الأول/أكتوبر 2000، ص: 75.

[2] .Risk analysis for 2016, Frontex, 2018, EUROPEAN BORDER AND GUARD AGENCY, p: 18

3 طاهر أحمد، " اختبار شنغن: سياسات الهجرة و تأثيراتها في الوحدة الأوربية"، **السياسة الدولية**، العدد الخامس و الثمانون بعد المائة، يوليو 2011، ص: 104.

4 المرجع نفسه، ص: 105

5 حنان أبو سكين، "السيناريوهات المحتملة للخلافات الأوروبية حول أزمة الهجرة "، **السياسة الدولية**، 2018/06/27، على الرابط التالي: http://www.siyassa.org.eg/News/15652.aspx (2018/08/04)

6 مطاوع محمد، " الاتحاد الأوربية و قضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى و الاستراتيجيات و المستجدات "، **المستقبل العربي**، العدد 431 ، كانون الثاني/ يناير 2015، ص: 23

7 أية عبد العزيز، " أولويات متصاعدة: عودة ملف الهجرة على أجندة القمم الأوروبية"، المركز العربي للبحوث و الدراسات، الأحد 08/يوليه/2018 ، على الرابط التالي: http://www.acrseg.org/40814 (2018/08/04)

8 Liste des pays avec visa Schengen, voire : https://www.schengenvisainfo.com/fr/liste-des-pays-avec-visa-schengen/ (19/07/2018)

9 أنظر الفقرة الثانية من المادة الثانية من معاهدة تطبيق اتفاقية شنجن لـ14يونيو 1985.

10 أبو نجم ميشال، "الربيع العربي يطيح بأسس اتفاقية شنغن للتنقل الحر"، **جريدة الشرق الأوسط**، العدد 11854، الجمعة 10 جمادى الثانى 1432 هـ 13 مايو 2011

11 شمت خالد، تصاعد الجدل بشأن تعديل شنغن، أنظر:
http://www.aljazeera.net/news/pages/88599649-960d-41f3-a701-ea57d71b343f (2018/07/08)

12 عبد الله الصالحي، " تدفق المهاجرين غير الشرعيين يزلزل أوروبا"، **العربي الجديد**، العدد 292، 20 يونيو 2015، ص: 8

13 طاهر أحمد، " اختبار شنغن: سياسات الهجرة و تأثيراتها في الوحدة الأوربية"، مرجع سابق، ص: 107.

تداعيات اللجوء السوري على الأردن.

د.قدر نايل سليمان الدغمي

الملخص

لا شك أن إستضافة اللاجئين تنبع من واجب إنساني بالرغم من كل التحديات التي تواجهها الدولة المستضيفة ، يأتي هذا التقرير لتسليط الضوء على تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على الأردن ، نتيجة لتدفقهم المستمر منذ اندلاعها عام 2011م ، حيث لجأ إلى الأردن أكثر من مليون لاجئ سوري ، أقام بعضهم في مخيمات اللجوء بينما الغالبية العظمى منهم فضل العيش والإقامة في المدن الرئيسية لارتباطهم بعلاقات قربي ومصاهرة وصداقة مع السكان ، حيث أدى وجود أكثر من 600 الف لاجئ سوري تقريباً في الأردن إلى زيادة الطلب على الخدمات والسلع والمواد الغذائية مما كان له الأثر الكبير على الاحوال المعيشة للمواطن الأردني .

يهدف هذا التقرير إلى استعراض أبعاد اللجوء السوري على المستوى الفردي والوطني والدولي ، كما ويستعرض تداعيات اللجوء على الأردن من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وما طرأ عليها من تطورات في ظل ما يعانيه الأردن من أوضاع اقتصادية صعبة وتقصير المجتمع الدولي في دعمه ومساعدة الدول المستضيفة لهم ، وعدم وجود حل للأزمة السورية في الوقت الراهن.

كلمات مفتاحية: الأردن ، اللاجئين ، الأزمة السورية ، الدولة المستضيفة ، المجتمع الدولي.

Abstract:

There is no doubt that hosting refugees, in spite of all the challenges faced by the host country, is driven by humanitarian obligations. This report sheds light on the impact of the Syrian crisis on Jordan due to the continued large inflows of refugees .Since the eruption of the conflict in 2011,more than one million Syrian refugees have crossed into Jordan ,some of them have stayed in refugee camps while the majority have preferred living in the major cities where they have relatives and friends among the local citizens .With over 600,000 refugees living in the Jordanian cities, there has been an increase in demand for public services, food, and commodities .This resulted in a huge impact on the living conditions of Jordanians.

This report ,therefore , gives an overview of the dimensions of the Syrian refugees on the individual ,national ,and international levels .It also overviews the repercussions of the refugees on Jordan in terms of economic situations and lacks sufficient support from the international community .Add to this ,until now there is no solution to the current Syrian crisis .

Keywords: Jordan ,Syrian refugees ,Syrian refugees ,host country, international community.

مقدمة

أظهرت الاحصاءات الرسمية الصادرة عن إدارة شؤون المخيمات التابعة لوزارة الداخلية أن عدد السوريين الموجودين على أرض المملكة الأردنية الهاشمية قبل الأزمة وبعدها بلغ قرابة (مليون و 400 ألف) سوري ، نصفهم تقريباً كانوا موجودين قبل الأزمة بتاريخ 15 آذار (مارس) 2011م ، وقد قدرت أعداد اللاجئين السوريين في الأردن حسب تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين حتى أواخر عام 2017م بحوالي (600 ألف) لاجئ سوري يعيش منهم قرابة 82% خارج المخيمات التي أعدت خصيصاً لهم في كل من بلدة الزعتري والرمثا والزرقاء والأزرق.

فمن هو اللاجئ ..؟ وما هي تداعيات اللجوء السوري على الأردن ..؟ ، تُعرف الاتفاقية الدولية عام 1951م وبروتوكول 1967م اللاجئ على أنه: " الشخص الذي يدفعه الخوف من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه السياسي أو فئاته الاجتماعية أو بسبب أرائه السياسية أدت به إلى الانتقال خارج بلد جنسيته بعد أن فقد الحماية فيها" إضافة للحروب وخوف اللاجئين من البقاء في بلدهم الاصلي ويرغبون في النزوح إلى دولة أخرى.

جاءَ هذا التقرير لتسليط الضوء بشكل أساسي على أزمة اللاجئين السوريين في الأردن بعد مضي 7 سنوات عليها ، مبيناً من خلاله تداعياتها على المستوى الفردي والوطني والدولي وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الأردن ، علماً بأن اللاجئين السوريين أصبحوا يشكلون تقريباً ما نسبته 10% زيادة على عدد سكان الأردن.

أولاً: تداعيات الأزمة على المستوى الفردي والوطني والدولي:

أ-على المستوى الفردي: بعيداً عن المواقف السياسية تجاه ما حدث ويحدث في سوريا ، تبقى مسألة اللجوء السوري هي المشكلة الأساسية التي تمس حياة الشعب الأردني بشكل مباشر ، فقد أدى اللجوء السوري الكثيف والمفاجئ وغير المنظم إلى إرباك الحياة المعيشية اليومية للمواطن الأردني ، هذا إذا ما وضعنا في الاعتبار أن 40% من الطبقة الوسطى تتجه نحو خط الفقر بسبب زيادة الضرائب وارتفاع اسعار المواد الغذائية ، فقد وصلت الشريحة الأكثر فقراً في الأردن إلى حد الرفض للوجود واللجوء السوري خاصة في المناطق الشمالية التي يتمركز فيها وجود اللاجئين السوريين ، وارتفعت وتيرة الحساسية إلى أعلى مستوياتها خاصة عندما اصبحت مصالح هذه الشريحة معرضة لخطر المنافسة عليها من قبل اللاجئين السوريين .

يعتبر اللجوء السوري أكبر لجوء يمر على الأردن بعد اللجوء الفلسطيني ، ولم تشهد المنطقة العربية حجم هذا اللجوء وطريقة دخوله للبلاد (قانونية وغير قانونية) ، حيث شهد عام 2012م لجوء الآلاف من السوريين عبر الحدود الشمالية للمملكة بحثاً عن الأمن والعلاج والغذاء والمأوى ، وعلى أثر ذلك قررت الحكومة الأردنية إنشاء مخيمات الطوارئ والبدء في استقبال اللاجئين المتواجدين على أراضيه ، وسمحت ايضاً للمنظمات الدولية بإقامة مخيمات إغاثة وإيواء خاصة بها لكل من يعبر إلى الأردن من الأراضي السورية لغايات احصائية وتنظيمية .

بيد أن غالبية اللاجئين السوريين تركوا مخيمات الإيواء المخصصة لهم بطريقة وبأخرى ، وأصبحوا يقطنون في بعض المدن الرئيسية والقرى والأرياف الأردنية ، ساعدهم في ذلك أواصر القربى والمصاهرة والامتداد العشائري بين سكان بعض

هذه المدن ، هذا الانتقال أثّر سلبياً على الأسر والأردنية وأصبح بعض اللاجئين يمتلك منزلاً أو عقاراً وزاد الطلب على شراء واستئجار الشقق السكنية مما أدى إلى ارتفاع أسعارها وأجورها في بعض مناطق المملكة إلى أكثر من 300% .

ب-على المستوى الوطني: كما هو معلوم أن الأردن بلد صغير الحجم وقليل الموارد ، يجاور ثلاث دول منكوبة هي (العراق وسوريا وفلسطين) وهو مضطراً لدخول اللاجئين العرب إلى أراضيه لعدة اعتبارات ، منها ما يتعلق بموقعه الجغرافي ، وبمفهومه القومي والعروبي ، ومنها ما يتعلق بحجم الممارسات والضغوط الخارجية عليه ، فالأردن يكاد يكون البلد العربي الوحيد الذي تلقى صدمات اللجوء منذ استقلاله إلى الآن نتيجة للأحداث التي مرت بها المنطقة ، بداية من نكبة فلسطين مروراً بالحرب الأهلية في لبنان وغزو الكويت واحتلال العراق وأحداث الربيع العربي المتلاحقة وما نتج عنه في كل من تونس ومصر وليبا واليمن نهاية إلى الأزمة السورية الحالية والمستمرة .

وبسبب تدفق اللاجئين السوريين دفع الأردن ثمناً باهضاً نتيجة لاستقباله هذه الأعداد الكبيرة منهم منذ اندلاع الأزمة في بداية عام 2011م إلى الآن ، ورتب عليه اعباءً سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية أثرت عليه بشكل مباشر، في ظل ما يعانيه من شح للموارد وقلة في الامكانيات ، فبالرغم من أن الأردن لم ينضم للاتفاقية الدولية بخصوص اللاجئين عام 1951م ، بسبب تحفظه على مبدأ (حق التوطين للاجئين) المنصوص عليه فيها ، إلا أنه لم يمنع دخول اللاجئين إلى أراضيه وإيوائهم وإغاثتهم ، ولم تقوم السلطات الأردنية بأي عمل من شأنه أن يمنع دخولهم للبلاد ، الأمر الذي جعله يتحمل كامل المسؤولية في إقامتهم على أراضيه من منطلق إنساني.

تشير بعض التقارير الواردة من الحكومة الأردنية والعديد من المنظمات الإقليمية والدولية بأن اللجوء السوري قد استنفذ موارد الدولة الأردنية نتيجة للضغط الكبير على البنية التحتية فيه وتحميلها فوق طاقتها واستنزاف بعض القطاعات مثل الخدمات الاجتماعية المتمثلة في الرعاية الصحية والتعليم والمياه والطاقة والحماية الاجتماعية والعمل والخدمات البلدية والصرف الصحي والنفايات والاسكان وبعض الخدمات الأخرى ، مما سبب ذلك في زيادة التنافس مع المواطنين الأردنيين للوصول لهذه الخدمات والحصول عليها.

لم ينج الأردن من حالة عدم الاستقرار الإقليمي ، لذلك أدت أزمة اللجوء السوري إلى أعباء ثقيلة عليه وعلى الحكومات المحلية والمؤسسات البلدية ، حيث أنها بالأصل تعاني من عجز في موازناتها وتعاني ايضاً من مشاكل هيكلية قبل اندلاع أزمة اللاجئين.

ج-على المستوى الدولي: تعتبر مشكلة اللاجئين بشكل عام من أهم المشاكل على الساحة الدولية ، فبالنسبة للاجئين السوريين لم تعد أزمتهم في حدود دولة معينة ، ولم تقتصر على الإقليم فقط ، بل تعدت تداعياتها إلى أبعد من ذلك بسبب بعدها الإنساني ، حيث أصبح موضوع اللاجئين السوريين مدار بحث في السياسة الدولية لاعتبارها ايضاً كارثة إنسانية وبشرية ، فنتيجة للأوضاع الصعبة في دول الجوار اتجه السوريون نحو أوروبا كوجهة لهم ساعدهم في ذلك القرب الجغرافي لأوروبا ، وقد قضى الآلاف منهم غرقاً في البحر الأبيض المتوسط بحثاً عن سبل حياة أفضل لهم ، لكن بعض دول أوروبا عجزت عن التعامل مع مشكلة اللاجئين نتيجة لأعدادهم الكبيرة وطرق دخولهم لأراضيها ، فاتخذت بعض الدول الأوروبية إجراءات احادية للحد من تدفقهم لها ، حيث أقامت الحواجز على حدودها منعاً لدخولهم واللجوء إليها.

إلى الآن ما زالت أزمة اللاجئين السوريين تطفو على سطح السياسة الدولية بسبب التباطؤ في إيجاد حلاً مناسباً لمأساتهم ومعاناتهم ، لكون أزمة اللاجئين السوريين تعتبر من أخطر الأزمات الإنسانية التي تواجه المجتمع الدولي ، لأن تداعياتها شديدة الخطورة من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية على الدول المستضيفة لهم.

تتمثل أكثر مشاكل اللاجئين في الدول الأوروبية بعدم حملهم للوثائق الشخصية أو لجوازات السفر بحجة خروجهم من وطنهم عبر الحدود دون حملها ، علماً بأن غالبيتهم كانوا يحتاجون لمساعدات طبية عاجلة ، إلا أن بعض الدول قامت بإعادة أعداد منهم وعدم إدخالهم أراضيها عقاباً لهم على بعض سلوكياتهم في تلك الدول.

تبقى معالجة المجتمع الدولي لأزمة اللاجئين السوريين دون المستوى المطلوب من جهتين ، الأولى فيما يتعلق بدعمهم كلاجئين تشردوا من وطنهم ، والثانية في التقصير بدعم الدول المستضيفة لهم خاصة دول الجوار.

ثانياً: أبعاد الأزمة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً:

أ-في البعد السياسي: توصف علاقة الأردن مع دول العالم بالجيدة وخاصة مع دول الجوار ، وسعت القيادة الأردنية منذ بداية اندلاع الأزمة السورية للحفاظ على الحياد قدر الامكان ، وعدم التدخل في الشأن السوري ، والأردن بحكم موقعه الجغرافي عليه التزامات دولية وإنسانية تجاه ما يحدث في سوريا ، وهو معني بشكل مباشر بتدفق اللاجئين إليه ، ولا يستطيع تحت أي ظرف أن يغلق حدوده في وجههم ، المقلق للأردن من الناحية السياسية هو استمرار الصراع في سوريا وعدم الخروج بحل للأزمة في المدى المنظور ، وقبوله بالإقامة لهؤلاء اللاجئين على أرضه إقامة دائمة ، مما يرتب عليه التزامات سياسية مستقبلية أهمها مسألة التوطين في حال عدم عودة اللاجئين إلى بلادهم عودة طوعية واندماجهم في المجتمع الأردني كما حصل سابقاً مع اللاجئين الفلسطينيين.

في المقابل كان الأردن يتوقع مزيداً من المكاسب السياسية والفوائد الاقتصادية كونه من أهم الدول المستضيفة للاجئين السوريين وفتح حدود بلاده لعبورهم والإقامة على أراضيه ، ايضاً سعى للفت أنظار المجتمع الدولي والجهات المانحة الدولية له ، وكان يجد فيها فرصة لجذب الاستثمارات الكبرى وتقديم المنح الميسرة له لمعالجة ما يعانيه من مشاكل اقتصادية واجتماعية وتنموية مزمنة وعلى رأسها مسألتي الفقر والبطالة ، لكن هذه التوقعات كانت سلبية بسبب عدم تقاسم مسؤولية اللاجئين بتساو مع الدول التي تعهدت بدعم المجتمعات والدول المستضيفة لهم ، وعدم إيفاء غالبية الجهات المناحة بالتزاماتها المالية تجاه الأردن وآخرها ما نتج عن المؤتمر الدولي الذي عقد في شباط (فبراير) 2016م في لندن لدعم الدول المستضيفة للاجئين لسوريين للأعوام 2016- 2018م.

ب-في البعد الاقتصادي: فقد أولت أجهزة الدولة الأردنية الرعاية والحماية الاجتماعية للاجئين السوريين من خلال تعزيز منظومة حقوق الإنسان حيث وفرت لهم المأوى والطعام والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية اللازمة ، لكن السوريين لم يكتفوا بذلك إذ أن الغالبية من أصحاب المهن بعد فترة وجيزة من دخولهم البلاد أصبحوا يبحثون عن عمل داخل وخارج مخيمات الإيواء ، من أجل تأمين دخول دائمة لهم ولأسرهم ، حيث أن قوانين العمل الأردنية تسمح بذلك ، فيما بقيت الفئات الفقيرة تعتمد على المساعدات التي تقدمها الحكومة ومنظمات الإغاثة.

شكل اللجوء السوري تحدياً اقتصادياً كبيراً للأردن في وقت يعاني فيه من عجز كبير بالمديونية في ميزانيته وصلت إلى أكثر من 30 مليار دولار أمريكي حتى نهاية عام 2017م ، بالإضافة إلى نمو اقتصادي بطيء جداً ، ويعاني من تزايد أعداد البطالة بشكل كبير بين سكانه وتفاقم جيوب الفقر وتلاشي الطبقة الوسطى وارتفاع حاد في اسعار السلع والمواد الغذائية ، علماً بأن الأردن يعاني ايضاً من ضعف قدراته اللوجستية في التعامل مع هذه الأزمة في وقت تصدى لها وحيداً معتمداً على الوعود الدولية خاصة من الجهات المانحة بتقديم المساعدات العاجلة له من أجل إغاثة للاجئين.

هذا الوضع أحرج الحكومة شعبياً على عجزها في التعاطي مع هذه المشكلة ، ووصفها وإعلانها رسمياً بأن بعض المدن والمناطق الأردنية التي يتواجد فيها اللاجئين السوريين بأنها (مناطق منكوبة).

ج-**في البعد الاجتماعي:** لا يمكن فصل البعد الاجتماعي عن الاقتصادي ، فقد أدى وجود اللاجئين السوريين إلى إرباك وأثّر بشكل كبير على التركيبة الاجتماعية للسكان ، تمثل ذلك في ارتفاع مستوى الجريمة والفقر والبطالة "وهو الحال الذي ينطبق على أي لجوء في أي دولة" وارتفاع نسب العنوسة لدى الفتيات الأردنيات لانخفاض المهور وتكاليف الزواج من الفتيات السوريات ، وكان له ايضاً انعكاسات سلبية على نظام القيم والتقاليد الاجتماعية وغيّر من نمط السلوك التقليدي في المجتمع الأردني .

إضافة لذلك فقد تراجعت فرص العمل بالنسبة للأردنيين خاصة تلك التي يمتلك فيها اللاجئين مهارات عالية مثل القطاعات الإنشائية والمطاعم وبعض الحرف اليدوية ، وقد استحوذ اللاجئين السوريين على غالبيتها ، وأصبحوا يتقاضون نصف الأجر الذي يتقاضاه العامل الأردني في تلك الأعمال ، مكنهم من ذلك تعاطف الأسر الأردنية معهم كونهم لاجئين تشردوا من وطنهم عنوة ، هذا مع استمرارهم في تلقي حصصهم من المساعدات المقدمة لهم من بعض منظمات الإغاثة الدولية والإقليمية والجمعيات الخيرية العربية والأردنية على حساب الأسر الأردنية الفقيرة وذوي الدخل المتدني ، مما أدى إلى تزايد درجات الحساسية بين اللاجئين وسكان تلك المدن والمناطق ،

وفي النتيجة مع أن أزمة اللجوء تعتبر أزمة إنسانية وأكبر وأعمق من موضوع إغاثة ومواجهتها من قبل دولة وحيدة أو منظمة منفردة دون تضافر وتكاتف المجتمع الدولي بأكمله لا يمكن حلها، فقد أظهرت التجارب بأن حالات اللجوء القسرية الطويلة على الأردن قد استنزفت موارده ولها تداعيات خطيرة عليه بشكل عام ، هذا وفي حال انعدام وسائل الحل الجذري قد يستمر وجود اللاجئين في أي دولة مستضيفة لهم لسنوات ومن الممكن لعقود.

المصادر والمراجع:

1- الاتفاقية الدولية بشؤون اللاجئين ، الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين وعديمي الجنسية الذي دعت إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها رقم (429) والمعتمد بتاريخ 28 تموز (يوليه) 1951م .

2- الأنظمة والتعليمات الصادرة عن وزارة الخارجية ووزارة الداخلية ووزارة العمل الأردنية بخصوص اللاجئين.

3- أبحاث المؤتمر الدولي الثالث "للاجئون في الشرق الأوسط: المجتمع الدولي الفرص والتحديات" ، تحرير فواز المومني ومحمد الحوامدة ، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية ، جامعة اليرموك ، الأردن ، 2018م.

4- خالد الوزني ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لازمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني والمجتمعات المستضيفة ، مطبعة فينيقيا ، عمان ، 2014م.

5- تمارا أحمد ، اللجوء السياسي بين النظرية والتطبيق في ضوء القانون الدولي العام ، منشورات زين الحقوقية ، ط1 ، 2013م.

6- تقرير، خطة الاستجابة الإقليمية لدعم اللاجئين وتمكين المجتمعات المستضيفة ،المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، عمان ، 2017م.

7- تقرير، وكالة الأنباء الأردنية (بترا) عن نتائج المؤتمر الدولي " التعامل مع اللاجئين .. من التحديات إلى الفرص" الذي نظمه المجلس الأعلى للسكان في عمان بالشراكة مع برنامج ايراسموس /الاتحاد الأوروبي بدعم من مؤسسة سالتو يورميد وبمشاركة ممثلي جمعيات وخبراء من الجهات الأوروبية والمحلية ، عمان ، 24 تشرين أول 2017م.

8- تقرير، أين يقف الأردن من مجريات الأزمة السورية ، الجزيرة نت ، الدوحة ، 2013م.www.aljazeera.net

9- تقرير، الكساندرا فرانسيس ، أزمة اللاجئين في الأردن ، مركز كارينغي للشرق الأوسط ، 21 أيلول 2015م . Carnegie-mec.org

10- تقرير، المخابرات الأردنية ترصد: المجموعات الإرهابية ، صحيفة الغد الأردنية ، عمان ، 22 آذار 2016م. www.alghad.com

المنطقة المغاربية وآليات الاستجابة للسياسات الأورو-أمريكية بعد سنة 2010

The Maghreb Region and Mechanisms to Respond to Euro-American Policies After 2010

أ.الحواس كعبوش

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة الجزائر 3

ملخص

أدت السياسات الأوربية والأمريكية في المنطقة المغاربية إلى العديد من الانعكاسات التي تهدد استقرار وأمن الدول المغاربية، أين عملت هذه القوى على تعزيز نفوذها وتوسيع نطاق مصالحها في المنطقة على حساب مصالح الدول المغاربية، وذالك بالاستناد إلى عوامل الارتباط التاريخي وإلى السياق الأمني والسياسي داخل دول المنطقة أو في المناطق المجاورة للإقليم المغاربي. هذه المداخل سمحت بارتباط عضوي للمنطقة بالمستوى الخارجي على كافة الأصعدة، وهذا عامل أساسي في الحالة التي تشهدها المنطقة –في الوقت الذي تتحمل فيه الأنظمة المغاربية المسؤولية الرئيسية عن الأوضاع الداخلية لبلدانها- وهو ما يدفع إلى العمل على إيجاد آليات ومداخل فعّالة للاستجابة للتحديات التي تفرضها سياسات القوى العالمية على الاقليم المغاربي، من خلال بناء أنماط جديدة للتفاعل البيني والمتعدد وباستغلال كافة الأبعاد الاستراتجية والجيوبوليتيكية للمنطقة وانتماءاتها الحضارية في خدمة مسار التنمية التي يتطلع لها الشعب المغاربي. هذه الأنماط التفاعلية يجب أن تتضمن الخصائص التي تجمع بين الوحدات المغاربية لتفعيل التكامل المغاربي باعتبار الدائرة المغاربية العمق الاستراتيجي لهذه الدول، بالإضافة إلى توجه الإقليم المغاربي نحو العمق الإفريقي بهدف تعزيز العمل القاري لمواجهة التحديات التي تفرضها الأوضاع الدولية والتي تؤثر على إفريقيا بشكل مباشر، وعلى المستوى الدولي يمكن للوحدات المغاربية تعزيز التعاون مع القوى الصاعدة في النظام الدولي، والاستفادة من المزايا التي يمكن أن توفرها لفائدة الإقليم المغاربي ككل.

الكلمات المفتاحية :

المنطقة المغاربية - السياسات الأوربية- السياسات الأمريكية – التكامل المغاربي -البعد الإفريقي- البديل الآسيوي.

Abstract

The European and the American policies in the Maghreb have led to many repercussions that threaten the stability and security of the region. These two external forces have strengthened their influence and expanded their interests in the region at the expense of the interests of the Maghreb countries, based on historical relation, security and political context. These entrances have allowed an organic link between this region and these powers. This is a key factor in the actual Maghreb situation—while the Maghreb regimes have a primary responsibility of the internal situation — Then it is required to find effective mechanisms to respond to these challenges, through the building of new patterns of interaction and using all the strategic and geopolitical dimensions of the region and its cultural affiliations in the path of development hoped by Maghreb people, These should include the characteristics that combine the Maghreb units to activate the

Maghreb integration, in addition, the orientation towards the African depth in order to strengthen the continental work to meet the common challenges, at the international level, the Maghreb units can strengthen cooperation with the emerging powers to benefit from the advantages it can offer.

Key Words

The Maghreb Region - European Policies - American Policies - Maghreb Integration - African Dimension - Asian Alternative.

مقدمة:

يمتد الإقليم المغاربي على رقعة جغرافية استراتجية على كافة المستويات، أين يتوفر على العديد من الموارد والثروات الطبيعية والتي تعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد، بالإضافة إلى الموقع الذي يربط بين العديد من الدوائر الإقليمية، فهو حلقة وصل بين أوروبا وإفريقيا، وامتداد للعالم العربي في القارة الإفريقية وفي نفس الوقت جزء من إقليم الشرق الأوسط، كما يشمل على امتداد بحري مزدوج، هذه العوامل بالإضافة إلى عوامل أخرى جعلت من الإقليم المغاربي منطقة مهمة في حسابات القوى الدولية وبشكل خاص في الحسابات الأوروبية والأمريكية (والتي بالرغم من أنها تعطي الأولوية لمناطق أخرى في سياساتها إلا أن المنطقة ما تزال تحظى باهتمامها)،حيث وضعت هذه القوى العديد من الاستراتجيات والسياسات لحماية مصالحها في المنطقة ولضمان استمرارها، والتي اتخذت أنماط مختلفة من التفاعلات سواء تفاعلات ثنائية أو تفاعلات مشتركة حاولت أن تشمل كل دول المنطقة، وقد ازداد تأثير السياسات الأورو-أمريكية في السنوات القليلة الماضية، حيث برز التصعيد في هذه السياسات منذ أواخر سنة 2010 بتبني خيار استخدام القوة والتدخل ضد النظام الليبي وما تسبب فيه هذا الخيار من تداعيات على كل من الإقليم المغاربي والأقاليم المتاخمة. هذا التحول في السياسات الأورو - أمريكية وما أسفر عنه من تداعيات كارثية على الوحدات المغاربية يستدعي البحث عن بدائل وآليات للاستجابة للتحديات التي تفرضها هذه السياسات على المنطقة، والتأسيس لنمط من التفاعلات التي تربط الإقليم بباقي الأطراف الدولية ولإيجاد حلول بعيدا عن الحلول التي تزيد من تبعية المنطقة بالقوى التقليدية. والتي تسمح باستغلال القدرات التي يتمتع بها الإقليم المغاربي في خدمة مصالح الشعب المغاربي.

الإشكالية:

في ظل زيادة التحديات التي تفرزها سياسات القوى العالمية على الدول المغاربية، ما هي الآليات والمداخل المتاحة أمام الوحدات المغاربية للاستجابة للتحديات التي تفرضها هذه السياسات ؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة البحثية التالية:

- ماهي تداعيات السياسات الأوربية والأمريكية على المنطقة المغاربية منذ سنة 2011؟
- كيف يمكن للوحدات المغاربية الاستفادة من الخصائص التي تتمتع بها لمواجهة هذه التحديات؟
- كيف يمكن الاستفادة من المزايا التي تطرحها الفواعل الدولية الأخرى للحد من الآثار السلبية للسياسات الأوربية والأمريكية على المنطقة؟

الفرضيات:

- ساهمت السياسات التي اتبعتها القوى الأوربية والأمريكية في تدهور الأوضاع الأمنية في المنطقة.
- على الوحدات المغاربية تنسيق الجهود للاستفادة من الخصائص التي تطرحها بيئتها الإقليمية بما يساهم في بناء نظام اقليمي مغاربي متماسك وبما ويعزز الامتداد الإفريقي للإقليم.
- على الدول المغاربية الاستفادة من المزايا التي تطرحها بقية الأطراف الدولية للتقليل من درجة الارتباط بالفواعل التقليدية.

هيكلة البحث

لمعالجة هذا الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة ومحورين أساسيين وفي الأخير خاتمة، وهذا على النحو التالي:

- مقدمة
- المحور الأول: واقع المنطقة المغاربية في ضل السياسات الأورو-أمريكية
- المحور الثاني: قراءة في الآليات المتاحة أمام المنطقة المغاربية للاستجابة للظروف التي تفرضها البيئة الخارجية
- خاتمة

مفاهيم الدراسة

- **التنافس الدولي**: مفهوم يشير إلى حالة من الاختلاف بين الدول لا تصل إلى مرحلة الصراع، وتأخذ أبعادا اقتصادية أو سياسية لتحقيق مصالحها ومكانتها، أو هو التعبير عن عدم التوافق في المناهج والقيم والمعتقدات والتي تأخذ أشكالا جديدة فتسبب فيها عملية التغيير في مواجهة الضغوط الموروثة.[1]
- **التدخل**: يعرف شارل روسو التدخل بأنه " تدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى بقصد تنفيذ أو عدم تنفيذ عمل أو خضوع معين. إن الدول المتدخلة تتصرف عن طريق السلطة وتسعى لفرض ارادتها بممارسة ضغوط مختلفة (سياسية، اقتصادية، نفسية، عسكرية ... الخ) إلى ترجح ما ترغب به"[2]. فهي الممارسات التي يتبناها فاعل ما وتستهدف التأثير في باقي الوحدات الدولية من أجل حماية مصالح قائمة أو تحقيق مصالح جديدة باستخدام الوسائل المتاحة.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من خلال التطرق لموضوع مهم في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية بالتطرق للتحديات التي تفرزها السياسات الغربية على الإقليم المغاربي، ومحاولة طرح مجموعة من البدائل والآليات المتاحة أمام الوحدات المغاربية للاستجابة لهذه التحديات. فهو موضوع مهم لتركيزه في التحليل على المستوى الإقليمي وتفاعلاته بالمستوى الدولي، ما يسمح بإيجاد آليات فعالة تخدم كل دول المنطقة وليس دولة على حساب دولة أخرى.

أهداف الدراسة

تتركز أهداف الدراسة في ما يلي:

- محاولة فهم طبيعة الاهتمامات الأوربية والأمريكية، والمداخل التي تتبناها في التعامل مع المنطقة المغاربية.
- العمل على طرح تصورات تجديدية للمنطقة في التعامل مع التحديات التي تفرزها هذه السياسات.
- التركيز على الطرح التعاوني البيني والمتعدد لخلق فرص للمنطقة في تعاملاتها مع الأطراف الخارجية.

- التأسيس لمداخل وتصورات تعاونية تعزز من مكانة المنطقة المغاربية على المستوى الدولي.

المحور الأول: واقع المنطقة المغاربية في ضل السياسات الأورو-أمريكية

يحتل الاقليم المغاربي أهمية بارزة في سياسات واستراتجيات الدول الغربية، التي تنظر للمنطقة من منظور الأهمية الاستراتيجية، وقدرة التأثير المحتملة للإقليم المغاربي على المستويين الاقليمي والدولي، بالإضافة إلى المقومات التي يتوفر عليها. هذا الثقل الذي يتمتع به الإقليم المغاربي هو المحدد الأساسي للتصورات والمشاريع التي تتبناها الدول الغربية(الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية) في تعاملاتها مع الدول المغاربية.

1 - الاهتمام الأورو-أمريكي بالإقليم المغاربي

يعود تاريخ الاهتمام الأوروبي والأمريكي إلى فترات تاريخية متقدمة فبسبب التقارب الجغرافي بين المنطقة والقارة الأوربية فقد عرفت العلاقات بين الطرفين العديد من التفاعلات والتي غلب عليها الطابع الصراعي في مختلف المراحل وعلى تعدد الفواعل التي حكمت في كلا الطرفين. لكن الحديث عن السياسات ا أوربية والأمريكية يعود إلى الفترة الاستعمارية التي عرفتها المنطقة المغاربية والتي ساهمت في استمرار تأثير هذه السياسات على الواقع المغاربي إلى غاية اليوم، أين عملت القوى الاستعمارية على ضمان عقد اتفاقيات تسمح لها بالعديد من الامتيازات بعد حصول دول المنطقة على الاستقلال، بالإضافة إلى العديد من المشاريع التي طرحها الطرف الأوربي في تعاملاته مع الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، وبالحديث عن الولايات المتحدة الأمريكية فقد ترجمت إهتماماتها بالإقليم المغاربي من خلال مجموعة من المبادرات المعلنة لصالح دول المغرب العربي ككل أو لكل دولة على حدة، وعلى رأسها مشروع الشراكة الأمريكية . المغاربية المعروفة بمبادرة "إيزنستات".

أدت الاستراتجية الأوربية (خاصة دول جنوب أوربا ايطاليا – فرنسا - اسبانيا) في الاقليم المغاربي لتكريس ارتباط المنطقة بالمصالح الأوروبية، أين ينظر الأوربيون للمنطقة باعتبارها مصدر مهم لتلبية حاجياتها من الموارد الأولية (النفط والغاز، الموارد المعدنية، الفوسفات) فيعتبر الطرف الأوروبي الشريك التجاري الأول للمنطقة، فمعظم صادرات الدول المغاربية تتوجه الى السوق الأوربية ومن جهة أخرى تمثل السوق المغاربية سوق استهلاك ضخمة للصادرات الأوروبية. تجاوز حجم المبادلات التجارية للدول المغاربية مع الاتحاد الأوربي 60% من التجارة الخارجية لهذه الدول، في حين تتراوح التجارة البينية لهذه الدول ما بين 3 إلى 4%،[3] وبلغت حصة الدول المغاربية - ماعدا موريتانيا- في التجارة الأوربية سنة 2014 حوالي 3،6 % بقيمة صادرات بلغت 62.4 مليار أورو وبقيمة واردات بلغت حوالي 85 مليار أورو.[4] وتزداد أهمية المنطقة ضمن استراتجية أمن امدادات الطاقة الأوربية، أين يعمل الاتحاد الأوربي على زيادة وارداته من الغاز المغاربي خاصة مع احتمالية تأزم العلاقات مع روسيا التي تلبي 39 %من الطلب الأوربي من الغاز، لتصبح كل من الجزائر وليبيا بديلين مثاليين بسبب القرب الجغرافي. حاليا نسبة الواردات الأوربية من الغاز المغاربي يمثل 22% من الواردات الأوربية.[5] كما وقع الاتحاد الأوربي اتفاقيات اقتصادية مع المغرب في الجانب الزراعي والصيد البحري.

من المنظور الأمني، ينظر الأوربيون للمنطقة كبيئة أمنية مضطربة (الجماعات الارهابية- الهجرة غير الشرعية كمصدر وكنقطة عبور– شبكات الجريمة المنظمة) تهدد استقرار أوروبا ومصالحها، وبالتالي فالإدراك الأوربي لطبيعة التهديدات الأمنية في الاقليم المغاربي جعلها تبني استراتجيات للحد من أثار هذه التحديات على مصالحها، ومنع انتشارها نحو

الاقليم الأوربي بإشراك دول المنطقة كحاجز في مواجهة هذه التحديات، فالإقليم المغاربي يحتل أهمية جيواستراتيجية كبرى بالنسبة لأوروبا وهو ما أشار اليه "مارك بونفوس Marc Bounefous " عندما قال:

"يوجد إقليم واسع قريب من أوربا يسمى المغرب العربي، إذا الإقليم يجعلنا، دائما أمام حقيقة مهمة، وهي أنه يجب على الأقل ألا يأتي تهديد لأوربا من هذه المنطقة الجنوبية...،فالأمن في الحدود البحرية الجنوبية يشكل لنا ضرورة يمليها علينا الموقع الجغرافي الذي يجعل سياستنا تركز أساسا على التنبه، والأخذ في الحسبان أي خطر أو تهديد قد يؤدي إلى عدم الاستقرار أو توتر خطير ودائم في الضفة الجنوبية للمتوسط الذي سيؤدي حتما إلى إخلال التوازن الإقليمي في المنطقة."[6]

فالأوربيون ينظرون للمنطقة على أنها امتداد حيوي للقارة الأوربية، ويجد هذا الاهتمام بالمنطقة أبعادا جغرافية، تاريخية، استراتجية وأمنية. ترجم اهتمام أوربا بالإقليم المغاربي من خلال طرح العديد من المشاريع والمبادرات* لضمان استمرار النفوذ الأوربي على المنطقة، والتركيز على الاتفاقيات الثنائية مع كل دولة في المنطقة على حدى.

الاهتمام المتزايد لأوربا بالمنطقة هو نتيجة الإدراك الأوربي المتنامي أن امتداد أوروبا الحقيقي لا يأتي في اتجاه الأطلسي، وإنما يأتي في اتجاه البحث عن هوية مستقلة لأوربا، بحيث تكون في اتجاهين فقط؛ الأول في اتجاه أوربا الشرقية والتي تشهد انتشار الاتحاد في هذا الاتجاه، والثاني الاتجاه نحو الحوض المتوسطي، وخصوصا الدول المغاربية، نظرا لعمقها الاستراتيجي ولأهميتها الاقتصادية.[7]

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فاهتمامها بالمنطقة المغاربية* يتحدد ضمن معادلة (الطاقة-الارهاب-الموقع الاستراتيجي) أين يركز صانع القرار الأمريكي على الجوانب السياسية المتمثلة في مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان كمدخل للتدخل في شؤون المنطقة، وهو ما ترجمته مع الحليف الأوربي بالتدخل العسكري ضد نظام القذافي في ليبيا في مارس 2011.

من الجانب الاقتصادي تنظر الولايات المتحدة للإقليم كمدخل مهم في استراتجيتها العالمية لأمن الطاقة، فالإقليم المغاربي من المناطق التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتأمين استراتجيتها الطاقوية فيها، فتمثل الطاقة (وتحديدا الغاز) حوالي 95% من الصادرات الجزائرية نحو أوربا.[8] كما تحتل المنطقة أهمية في تأمين ممرات الطاقة عبر المتوسط أين يرتبط الأمن الأمريكي بأمن امدادات الطاقة. وتسعى واشنطن للاستفادة من السوق المغاربية ومحاولة قطع الطريق على أي محاولة هيمنة اقتصادية أخرى (قطع الطريق أمام المنافس الصيني)، فقد بلغ حجم المبادلات التجارية بين الدول المغاربية والولايات المتحدة الأمريكية سنة 2015 ما قيمته 16.8 مليار دولار أمريكي.[9]

الاهتمام الأمني الأمريكي في المنطقة المغاربية يرتبط بانتشار التهديدات الأمنية عبر القومية والتي ترتبط بنشاط الجماعات الإرهابية وانتشار الأسلحة وشبكات الجريمة المنظمة، حيث يثير المغرب العربي -الذي يعد نقطة الارتكاز الجغرافي للنفوذ على الدوائر الاستراتجية المجاورة- اهتماما متزايدا بالنسبة للولايات المتحدة التي تسعى الى تعزيز وجودها على حساب العلاقات المتميزة لدول المنطقة مع أوروبا، عبر طرح فكرة إقامة قواعد عسكرية في دول المنطقة تكون أداة للتدخل السريع في القارة الافريقية في إطار الاستراتيجية الاستباقية ومكافحة الارهاب، وهذا ما يفسر اهتمامها المتزايد بتعميق علاقاتها في المجال الأمني مع دول المنطقة، والتركيز على التطورات الأمنية في ليبيا. حيث صرح قائد القيادة العسكرية الأميركية في إفريقيا(أفريكوم **USAFRICOM**) الجنرال ديفيد رودريغيز David Rodriguez في كلمة ألقاها أمام مجلس الشيوخ في شهر

مارس 2015 بأن " التهديدات الأمنية في ليبيا ستؤدي إلى تنامي الخطر على المصالح الاستراتيجية الأمريكية في المستقبل القريب".[10] وبالتالي تعمل على تعزيز علاقاتها مع الدول المغاربية في المجال الأمني للعب دور الحامي لمصالحها في المنطقة، والحاجز الحائل دون وصول هذه التهديدات إلى الضفة الشمالية للمتوسط.[11] والمدخل الأمني مدخل مهم لتعزيز التواجد الأمريكي في المنطقة المغاربية التي تعتبر امتدادا للمنطقة الشرق أوسطية. فالمصالح الأمريكية في المنطقة مترابطة بالأبعاد الاستراتجية للأقاليم المتاخمة للمنطقة المغاربية(الاقليم الأوروبي- المتوسطي، الاقليم الشرق أوسطي، إقليم الساحل الافريقي ومنه إفريقيا ككل).

رغم التوافق بين الطرفين الأوربي والأمريكي في العديد من الجوانب في استراتجيتهما اتجاه الفضاء المغاربي (الجوانب الأمنية والسياسية) إلا أن هناك تنافس بينهما حول الفوز بالشركاء التجاريين وأسواق الاستثمار، أين أدى هذا التنافس إلى سعي الجزائر والمغرب -الدولتان المحوريتان-للعب أدوار قيادية بصفة إنفرادية. والسعي إلى فرض نفسهما اقليميا ودوليا بما يتناسب مع ثقلهما السياسي والاقتصادي، الأمر الذي أدخل الطرفان في منافسة حول تقديم التنازلات للفوز بأكبر قدر من المشاريع التي تطرحها الأطراف الخارجية.[12] وهو ما يعزز التعامل وفق النهج الثنائي في السياسات الأوربية والأمريكية مع الدول المغاربية. كما يركز الطرفان على ورقة الصحراء الغربية لإيجاد نوع من التوازن بين المغرب والجزائر، وعدم الاستعجال في تسوية الأزمة واستخدامها لكسب المزيد من التنازلات والمصالح في المنطقة، وإن كان التوجه الأوربي بقيادة فرنسا لحل الأزمة الصحراوية يعزز مظاهر النفوذ الأوروبي في الإقليم المغاربي في ظل التنافس مع الطرف الأمريكي[13] إلا أن الإبقاء على الوضع الراهن عامل مساعد في تمرير السياسات والمشاريع الأوروبية والأمريكية في المنطقة.

2 - تداعيات التدخل في ليبيا على الاقليم المغاربي بعد 2011

أفرزت سياسة التدخل الغربية ضد نظام القذافي في ليبيا سنة 2011 العديد من التداعيات الأمنية على المنطقة المغاربية (انتشار الجماعات الارهابية وجماعات الجريمة المنظمة، وشبكات الهجرة غير الشرعية) وأدت الفوضى في ليبيا إلى هشاشة الحدود المشتركة مع ليبيا،[14] أين كان سقوط نظام القذافي في ليبيا سببا مباشرا للأزمة في شمال مالي، وذلك نتيجة عودة آلاف من الطوارق الذين كانوا في صفوف فيلق الاسلام إلى مالي وبقية دول الجوار مرفقين بالأسلحة،[15] ووصلت 30 مليون قطعة سلاح بما فيها الأسلحة المضادة للطائرات، الى منطقة الساحل الإفريقي. فمسؤولية فتح مخازن الأسلحة الليبية بعد التدخل الغربي ووصول ما سمي بالثوار اليها كان تتحملها دول التدخل العسكري بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.[16]

وحسب تقرير صادر عن "معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى" حول المقاتلين الأجانب في ليبيا فإن الإحصائيات تشير إلى أن هناك حوالي 1.351 فردا من 44 دولة على الأقل انضموا إلى الجماعات المسلحة في ليبيا أو حاولوا الإنضمام إليها منذ عام 2011، في حين ارتفع العدد إلى حوالي 3.436 مقاتل عند الجمع بين مصادر الحكومات الأجنبية ومصادر النيابة العامة الليبية.[17] ويشكل تنظيم "داعش" حالياً أقوى جماعة جهادية في ليبيا. حيث يسمح عدم الاستقرار في ليبيا لتوطيد وجود هذه الجماعات.

كما تزايد نشاط شبكات الهجرة غير الشرعية، فبلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين عام 2016 نحو 182.000 مهاجر عبر البحر المتوسط، 89 % منهم غادروا من ليبيا. وأفادت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) بأن

ما يقارب من 17.500 مهاجرا عبر إلى إسبانيا في الأشهر التسعة الأولى من عام 2017، أي ما يقارب ضعف العدد المسجل في سنة 2016. كما ترتفع أعداد المغادرين من تونس إلى إيطاليا.[18] وبالتالي فإن استراتجية الغرب للتدخل العسكري في ليبيا قد ساهمت في انتشار التهديدات الأمنية وزادت من توسعها داخل وخارج الإقليم المغاربي.

أثرت سياسة التدخل الغربية على المصالح الاقتصادية لدول المنطقة، أين لم يتم وضع تصور أو خطة عملية لاحتواء الوضع بعد عملية التدخل، انتهت الاستراتجية الدولية بإزالة نظام الرئيس السابق معمر القذافي من الحكم دون التطرق لمرحلة ما بعد القذافي، وهو ما جعل ليبيا تدخل في حالة من الفوضى والجمود الوظيفي. أدى الانفلات الأمني في ليبيا إلى انقطاع مؤقت في انتاج النفط* فانخفض من 1.77 مليون برميل في اليوم إلى 22.000 برميل، وتم غلق العديد من منشآت الإنتاج. وبحلول سنة 2012 تعافى إنتاج النفط ووصل إلى مستويات ما قبل سنة 2011، ليصل إلى أدنى مستوياته مجددا بعد سيطرة الميليشيات على المنشآت النفطية سنة 2013، ووصل الى 160.000 برميل يوميا في شهر سبتمبر 2011 وهو ما كلف الحكومة الليبية 130 مليون دولار من وارداتها يوميا.[19]

تسببت الاضطرابات الأمنية في تدمير الهياكل القاعدية ومنشآت الإنتاج، وخروج ما بين 3 إلى 4 مليون أجنبي من ليبيا تحت ضغط هذه الأحداث[20] وهو ما خلق فراغا في المناصب التي كانوا يشغلونها. كل هذه التحولات تسببت في تراجع الإنتاج المحلي الحقيقي الكلي سنة 2011 أقل بنسبة 60 % مقارنة بسنة 2010،[21] وبالتالي تراجع الأداء الاقتصادي الليبي.

على المستوى الاقليمي تأثرت دول الجوار المغاربية(تونس والجزائر) بالتحولات التي شهدتها ليبيا منذ 2011. فليبيا تمثل ثاني شريك اقتصادي لتونس بعد الاتحاد الأوربي، والتجارة معها توفر ما يقارب من 10 ٪ من السكان التونسيين الذين يعيشون في المناطق الجنوبية. وقد تأثرت هذه المبادلات بفعل الإغلاق المستمر للممرات الحدودية وتزايد نشاط التهريب والاقتصاد الموازي.[22] بالإضافة إلى التأثير الذي تتسبب فيه عودة العمالة المغاربية من ليبيا التي خلقت أعباء اجتماعية واقتصادية إضافية على دولهم الأصلية (60.000 عامل تونسي عاد من ليبيا وما صاحب ذالك من ارتفاع في نسبة البطالة التي تجاوزت 18.3% سنة 2011). والأعباء التي تطرحها مسألة اللاجئين الليبيين على الدول المستقبلة.

دفعت الاضطرابات الأمنية وحالة عدم الاستقرار بالليبيين إلى ترك البلاد ما جعل دول الجوار تستقبل عددا كبيرا من اللاجئين الليبيين (2 مليون بمصر و 2.7 مليون بتونس و 250 ألف بالنيجر، 100 ألف في تشاد،[23] ومابين 700.000 إلى 900.000 في تونس،[24] 32.000 في الجزائر)[25] فسياسة التدخل الغربية ضد ليبيا أدت إلى زيادة في الأعباء الاقتصادية، وتشكل بنية من التحديات الأمنية المتعددة المستويات أثرت بشكل مباشر على استقرار الوضع الداخلي في ليبيا وكذا على دول الجوار.

وبقراءة بسيطة لواقع المنطقة المغاربية في ضل السياسات الأورو-أمريكية، نلاحظ أن المنطقة لم تستفد من المبادرات والمشاريع الخارجية التي طرحتها هذه الأطراف بالشكل الذي استفادت منه هذه الأخيرة في تعاملاتها مع المنطقة بما يضمن استمرار مصالحها ونفوذها، وبالتالي فعلى الدول المغاربية العمل على بناء آليات للاستجابة للتحديات التي تفرضها السياسات الدولية، بما يضمن لها الاستفادة من القدرات التي تتمتع بها في خدمة مصلحتها ومصلحة شعوبها.

المحور الثاني: قراءة في الآليات المتاحة أمام المنطقة المغاربية للاستجابة للظروف التي تفرضها البيئة الخارجية

تدفع التحديات التي تفرزها السياسات الغربية بالوحدات المغاربية إلى بناء آليات استجابة فعالة، بما يحقق الاستقرار والتنمية للشعوب المغاربية، من خلال تبني طرح تعاوني متعدد يتجاوز الخلافات الضيقة للنظم السياسية المغاربية، بالاستناد إلى المقومات التي تتمتع بها هذه الوحدات من جهة، وكذا المزايا والفرص التي يطرحها موقعها وكذا الدوائر الاقليمية التي تندرج ضمنها من جهة أخرى. والذي سيوفر فرصا متعددة للمنطقة في تعاملاتها مع بقية الأطراف الدولية.

1 - تفعيل اتحاد المغرب العربي:

سيسمح تفعيل اتحاد المغرب العربي (الذي تم الإعلان عن تأسيسه إثر قمة مراكش بالمغرب في 17 فيفري 1989) بتحرير التجارة البينية بين دول المغرب العربي، والاستفادة من الميزات التفاضلية للدول المغاربية بصيغة مشتركة، بالإضافة إلى سعة السوق المغاربية وتوسعها (حوالي 92.499.429 نسمة)، وحسب بول كروغمان **Paul Krugman** فإن التبادل التجاري بين دول ذات بنيات متشابهة يبقى مفيدا لجميع الأطراف، لأنه يسمح للمنتجين بالاستفادة من حجم السوق الاستهلاكية الأوسع من تلك التي تتوفر عليها السوق المحلية، كما أن المستهلكين سيستفيدون من اختيارات أوسع وأثمان أرخص للسلع، وإذا ما أضفنا إلى ذلك عامل التنافسية بين منتجين مدفوعين إلى الابتكار من أجل التميز عن منافسيهم فإن ذلك سيخلق حتما فرصا أكبر وتقسيما جيدا للعمل، مما سيؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي دائم.[26]

على المستوى الخارجي سيمنح التكامل للدول المغاربية ثقلا في تفاعلاتها الدولية، ويمنحها قدرة أكبر في المساومة التجارية بما يتلاءم مع قدراتها التجارية.[27] خاصة في علاقاتها مع الأطراف الأوروبية والأمريكية التي تستفيد من النهج الثنائي في تعاملاتها مع دول المغاربية. كما سيسمح هذا المدخل بالاستغلال الأمثل للقدرات التي تتمتع بها هذه الدول والاستفادة من الخصائص المتعددة التي ستنتج عن نجاح العملية التكاملية.

وهناك العديد من المداخل التي يمكن أن تساهم في تفعيل الاتحاد المغاربي:

- المدخل السياسي: - تسوية مسألة الصحراء الغربية والنزاع بين الجزائر والمغرب.
  - إشراك المجتمع المدني في العملية التكاملية كونه يعبر عن إرادة الشعوب في الوحدة وتفعيل المشتركات بين الشعب المغاربي.
  - إعادة تشكيل الهوية المغاربية بما يعزز وحدة المنطقة وتجاوز خطاب الدولة الوطنية.
- المدخل الاقتصادي : يعتبر المدخل الاقتصادي مدخلا أساسيا في نجاح العملية التكاملية، وتجاوز التحديات التي تفرضها الأوضاع السياسية، وهو ما طرحه السيد حماد كاسال نائب رئيس الاتحاد العام لرجال الأعمال المغربيين وأحد مؤسسي الاتحاد المغاربي لأرباب العمل:

"إنه الاقتصاد الذي من شأنه كسر الجدار السياسي القائم اليوم. نحن نريد الضغط على حكوماتنا حتى يتمكنوا من تحسين علاقاتها فيما بينها. نحن لا نريد أغلال، والإجراءات الإدارية المعوقة".[28]

ويمكن التركيز على المدخل الاقتصادي من خلال:

- تنويع صيغ التعاون الثنائي والمتعدد بما يعزز مسار التكامل المغاربي.

- تشجيع وتسهيل حركة رؤوس الأموال والأشخاص بين الدول المغاربية.
- إعطاء أهمية لدور القطاع الخاص في العملية التكاملية بهدف تشجيع الاستثمارات الداخلية والخارجية.
- توسيع المشاريع الكبرى في خدمة العملية التكاملية ودعم شبكة المواصلات البينية.
- تنسيق السياسات التجارية والاقتصادية في خدمة العملية التكاملية.
- إحياء مشروع البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية* الذي سيكون له الدور الكبير في تدعيم المشاريع المشتركة وتعزيز التجارة البينية وجلب الاستثمارات الأجنبية.

- المدخل القانوني: يؤثر الجانب القانوني - التنظيمي للهياكل التي يتم تأسيسها في سير العملية التكاملية لأي عملية تكاملية، ففعالية الهياكل القانونية والتنظيمية هي التي تضمن تقسيم الأدوار والمهام لأطراف العملية التكاملية، ويجب عند التوقيع على المعاهدة التأسيسية مراعاة إنشاء هياكل تتمتع بصلاحيات تسمح بتحقيق الأهداف المرجوة من التكامل، والجانب القانوني- التنظيمي من العوامل التي تحد من فاعلية اتحاد المغرب العربي. وبالتالي الاستفادة من هذا المدخل من خلال:

- التخفيف من مركزية مجلس الرئاسة، حيث يطغى البعد المركزي لمجلس الرئاسة على التنظيم، باعتباره أعلى هيئة في الاتحاد فإنه لمجرد توقف اجتماعاته لسبب أو لآخر يرهن كل المشاريع الاتحادية التي أعدتها بقية الأجهزة.
- إعادة النظر في مبدأ الإجماع في اتخاذ القرارات، وإحلال محله مبدأ الأغلبية لإعطاء مسيرة الاتحاد نوعا من الدفع والسرعة اللازمين لمواكبة المتغيرات الدولية.
- إعطاء الأمانة العامة الصلاحيات الضرورية، فالمدخل التنظيمي الذي سيدفع العملية التكاملية إلى الأمام هو إعطاء الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي مزيد من الصلاحيات في تسيير الاتحاد.[29]

أصبح تفعيل العملية التكاملية المغاربية ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى لتجاوز الخلافات، والعمل على تدعيم هذا الإطار المؤسسي، بهدف القضاء على التبعية والتخلص من مخاطرها السياسية كخطوة أولى لتحقيق الاستقلال الاقتصادي بمفهومه الواسع. إن المطلوب هو بناء مجال اقتصادي مغاربي بإمكانه منح المنطقة مكانة دولية أكبر على صعيد خارطة التأثير الدولي، يحقق استقرارا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا ناجحا، ويؤدي إلى تقليص التبعية للخارج، ومحاولة الاستفادة من جميع الأطراف الخارجية بما يخدم المصلحة المشتركة للبلدان المغاربية.[30]

2- عودة الاقليم المغاربي نحو بعده الافريقي:

يعتبر الاقليم المغاربي امتداد جغرافي للقارة الإفريقية، والتي تعرف علاقة تأثير متبادل، لذا على الدول المغاربية أن تبني سياساتها وتوجهاتها على أساس هذا الارتباط، بما يسمح بتوحيد الجهود لمواكبة التحولات الدولية من جهة، ومواجهة التحديات التي تفرضها الأوضاع الداخلية للدول، وكذا التحديات الناتجة عن السياسات الخارجية في القارة الافريقية من جهة ثانية، حيث يتجاوز الارتباط المغاربي بإفريقيا مظاهر الجوار الجغرافي ليشمل العوامل البشرية، الثقافية والحضارية

كنتيجة لقرون من التفاعل الحضاري بين الأفراد، على اعتبار أن الهوية المغاربية جزء من الهوية الإفريقية، لتأخذ هذه العلاقة شكلها الحديث من خلال التنسيق والدعم المتبادل ضمن مسار محاربة الاستعمار وتدعيم حركات التحرر.[31] ومن خلال مبدأ عدم الإنحياز في فترة الحرب الباردة للنأي بالقارة عن تداعيات الصراع بين دول الشمال.

والارتباط الإفريقي للإقليم المغاربي ينبع من حتميات تفرضها التحولات الدولية:

- كل القارة الافريقية بما في ذالك المنطقة المغاربية، تعاني من تحديات تفرضها المنافسة الدولية على مصادر الثروات والنفوذ في القارة. وبالتالي ضرورة توحيد الاهتمامات وبناء رؤية مشتركة لمواجهة هذه التحديات.
- كما أن العمق الافريقي للمنطقة المغاربية(منطقة الساحل الافريقي) مصدر منتج للتهديدات الأمنية التي تؤثر بشكل مباشر على استقرار الاقليم المغاربي، وهو ما يفرض حتمية التنسيق لإيجاد صيغ مشتركة في مواجهة هذه التحديات.[32]
- الرهان الاقتصادي على إفريقيا رابح على المدى المتوسط والبعيد، فالقارة مرشّحة لأن تتحول إلى إحدى أكبر الأسواق العالمية؛ ما يفوق 2 مليار نسمة في أفق 2050. لذا يجب إدراج استراتيجية التعاون الاقتصادي (جنوب – جنوب) ضمن الأجندات ذات الأولوية للدول المغاربية، وتوجيه المؤسسات الاقتصادية من أجل البحث عن الفرص والاستثمار ات في إفريقيا.[33]

ستسمح آلية عودة المنطقة نحو بعدها الافريقي ببناء ثقل في العلاقات الدولية، بتوحيد الرؤى حول القضايا ذات الاهتمام المشترك. المنطقة المغاربية وباعتبارها جزء من القارة الإفريقية فإنها تتأثر بالتحولات التي تمس القارة وتعاني من نفس التحديات التي تعرفها، أو أنها تعاني من تبعاتها، حيث أن القارة مجال للتنافس الدولي الذي يستنزف ثرواتها. من ناحية أخرى كما تم التأسيس للتعاون المغاربي - الإفريقي لمواجهة التحدي الاستعماري في الخمسينيات، يجب تنسيق التعاون لمواجهة التداعيات السلبية للسياسات الخارجية على القارة الإفريقية. وذالك من خلال تدعيم نشاط الاتحاد الإفريقي، أو بناء صيغ تعاونية مع التنظيمات الإقليمية في القارة؛ مثل السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (كوميسا COMESA)، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إكواس ECOWAS).

3- الاستفادة من المزايا التي يطرحها الطرف الآسيوي (الصين أنموذجا):

أكدت السيدة كريستين لاغارد **Christine Lagarde** مدير عام صندوق النقد الدولي، على ضرورة توسيع الاستثمار في المنطقة بحيث يقل اعتمادها على أوروبا، أين يمكن إشراك بلدان البريكس وهي المحركات الاقتصادية الجديدة على المسرح العالمي. وذالك بقيام الحكومات المغاربية بالترويج لمزايا المنطقة.[34] ويمكن للمنطقة المغاربية أن تستفيد من البديل الآسيوي لتحقيق موازنة في سوقها الداخلية والتقليل من آثار ارتباطها المتنامي بالأطراف الغربية، وكسر الاحتكار الأورو-أمريكي للأسواق المغاربية.

فالطرح الذي تتبناه دول مجموعة البريكس في العلاقات الدولية طرح قائم على تعزيز الجهود المشتركة للوحدات الدولية في مواجهة سياسات السيطرة والنفوذ التي تمارسها القوى الغربية على الساحة الدولية، وتعتقد هذه المجموعة أن الوقت قد حان لتوحيد قدراتها لتسريع مسار الانتقال نحو نظام متعدد الأقطاب،[35] ومنه يمكن للمنطقة المغاربية تعزيز مكانتها الدولية بتقوية علاقاتها مع هذه المجموعة لإيجاد تنسيق حول القضايا الدولية في مختلف المجالات السياسية

والاقتصادية وحتى الأمنية، وذالك بالاستفادة من القدرات والخصائص التي تتمتع بها كل دولة من دول المجموعة، وتكريس هذه العلاقات للتعامل مع التحديات التي تفرضها السياسات الأورو-أمريكية على الوحدات المغاربية.

من هنا سيكون تعزيز التعاون مع الطرف الصيني مدخلا استراتجيا لكل من المنطقة المغاربية وللصين في تحقيق أهدافهما، وهذا نتيجة للثقل الاقتصادي والسياسي الذي تتميز به الصين على الساحة الدولية بالمقارنة مع باقي القوى الصاعدة الآخرى، العامل الآخر هو الحضور الاقتصادي المتزايد للصين في القارة الإفريقية بشكل عام وفي الإقليم المغاربي بشكل خاص، من خلال نمو التجارة البينية مع المنطقة وزيادة تدفق الاستثمارات الصينية في الدول المغاربية، فبلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني سنة 2012 في شمال افريقيا وجنوب الصحراء حوالي 2.9% من مجموع استثمارات الصين الخارجية و8.2% من حجم استثماراتها في افريقيا.[36]

سيسمح تعزيز التعاون مع الطرف الصيني بتنويع المتعاملين الاقتصاديين للمنطقة، كما أن الاستثمارات الصينية متعددة المجالات عكس الاستثمارات الغربية التي تتركز بالأساس في مجال الطاقة، فالصين بديل مهم للاستثمار في مجال الهياكل القاعدية ومجال البناء ومجالات المنفعة المتبادلة. كما أن الصين تأثرت بسياسة التدخل الغربي في ليبيا. أين تسبب تدخل الناتو وسقوط نظام القذافي بخسارة الصين للعديد من مشاريعها في ليبيا، وفقدت الشركات الصينية ملايين الدولارات بالإضافة إلى إجلاء 29.000 عامل صيني من ليبيا.[37]

- **لماذا الصين ؟**

- القدرة التنافسية للصين أمام الشركاء التقليديين للمنطقة، حيث تسمح القدرات التجارية والاقتصادية الصينية بالتنافس على الأسواق المغاربية، فبلغ الناتج المحلي الإجمالي للصين سنة 2016 ما يعادل 11.47 تريليون دولار وبمعدل نمو سنوي بلغ 6.7%حسب احصائيات البنك الدولي.[38]
- الاستثمارات الصينية في المجالات ذات المنفعة المتبادلة، والاستثمار في مجال الهياكل القاعدية، وكذا توفر الصين على القدرات التكنولوجية التي تساعدها على تنويع استثماراتها الخارجية.
- من الجانب التاريخي محافظة الصين على علاقات سلمية مع الدول المغاربية عكس الأطراف الغربية ذات الخلفية الاستعمارية.
- المبادئ الصينية في تعاملاتها الدولية القائمة على أساس الاحترام المتبادل لسيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وبناء شركات اقتصادية وفق منطق رابح-رابح. وهو ما أكدت عليه الحكومة الصينية من خلال "وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية" في 13 جانفي 2016 التي حددت مكانة ودور المنطقة العربية، كما أوضحت هذه الوثيقة سبل تدعيم وتعزيز التعاون الصيني-العربي في كل المجالات، حيث ورد في هذه الوثيقة: " تضرب جذور الصداقة بين الصين والدول العربية في أعماق التاريخ. وتظل الأمتان الصينية والعربية مرتبطتين بطريق الحرير برا وبحرا على مدى أكثر من الـ 2000 سنة المنصرمة التي يبقى فيها السلام والتعاون والانفتاح والتسامح والتدارس والتنافع والتَّرابح قيما سائدة في التواصل بين الجانبين.... على مدى الـ 60 سنة المنصرمة، حقق التعاون الودي الصيني العربي قفزة تاريخية اتساعا وعمقا، وأصبح نموذجا يحتذى به في تعاون جنوب – جنوب واكتسب خبرة وتجارب ناجحة.[39]

- الصين في حاجة لأسواق لتصدير منتجاتها وتبحث عن موارد الطاقة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والمنطقة المغاربية تتوفر على الحاجيات الصينية، في المقابل تبحث الدول المغاربية جذب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية وكذا السلع لتلبية حاجيات شعوبها.
- من الناحية السياسية الصين تعارض النزعة الفردية للغرب للتحكم في النظام الدولي، كما يمكن أن تستفيد المنطقة من الدعم السياسي والدبلوماسي في قضاياها المتعلقة بالسياسة الدولية.[40]

إمكانية الاستفادة من الصين في تعزيز المشاريع المشتركة وتجاوز الخلافات السياسية في المنطقة. مع استعداد الطرف الصيني لتنويع استثماراته والاستثمار في مجالات حيوية، وبالتالي يمكن للمنطقة المغاربية الاستفادة من المزايا التي يطرحها زيادة الحضور الصيني في المنطقة من خلال تبني الدول المغاربية النهج الاستراتيجي عبر تنسيق جهودها في التعامل مع الطرف الصيني وعدم التعامل معه وفق منطق أحادي، والحفاظ على موقف متوازن في التعامل مع الصين.

هذه ا آليات والمداخل المقترحة يمكنها أن تساهم في بناء تصورات تعاونية مشتركة للوحدات المغاربية في مواجهة التحديات التي تفرضها سياسات القوى العربية في المنطقة، أين ستسمح بالاستفادة من المقومات التي تتوفر عليها الوحدات المغاربية واستغلالها بما يمنح الأولوية للمصلحة العامة للشعوب المغاربية، وهذا على حساب الخلافات البينية والتي تحد من فاعلية الاقليم المغاربي في إطار بيئة دولية وإقليمية مضطربة. كما يمكن لهذه الآليات أن تؤسس لقنوات الشراكة والتعاون المتبادل مع العديد من الأطراف الدولية المؤثرة.

خاتمة:

تبقى الركيزة الأساسية لبناء آليات استجابة فعالة للمنطقة المغاربية في مواجهة التحديات التي تفرضها السياسات العالمية، هي إدراك النخب الحاكمة في الدول المغاربية لحتمية العمل المشترك، بما يعزز المصالح المتبادلة، وبناء التصورات السياسية بما يتناسب وطموحات الطبقة الشعبية في المنطقة. وهذا من خلال تبني مقاربات تجديدية في التعامل مع التحديات التي تفرضها تحولات البيئة الدولية، بما يمنح ثقلا للنظام الإقليمي المغاربي في تفاعلات البيئة الدولية. فدراسة وتحليل التحديات التي تطرحها السياسات العالمية في المنطقة المغاربية قد يساعد في فهم بنية وطبيعة هذه التحديات على أمن وواقع الدول المغاربية، لكن الجانب المهم في البحث في مثل هذه المسائل هو طرح البدائل والآليات المتاحة أمام الوحدات المغاربية والكفيلة بمواجهة هذه التحديات، والتي يجب أن تستند إلى القدرات التي تتمتع بها الوحدات السياسية في المنطقة وتأثير هذه التحديات على استقرار المنطقة.

الهوامش:

1 جميلة زيغم: التنافس الدولي : دراسة في المفهوم، مجلة دراسات حول الجزائر والعالم، ع6، 2018، ص ص 460-461.

2 يوسف محمد صادق : الإرهاب والصراع الدولي، دار سردم للطباعة والنشر، العراق، 2013، ص 162.

[3] Khader Bichara: Europe and the Maghreb 1957-2015, Rivista di Studi Politici Internazionali, No. 2, APRILE 2015, P. 206.

[4] https://www.diploweb.com/IMG/jpg/tableaux_Maghreb_UE0002.jpg

[5] Jean-François DREVET : Le Maghreb et l'Union européenne (UE) 4 /5/ 2016. sur le site : https://www.diploweb.com/Le-Maghreb-et-l-Union-europeenne.html. Visité le 28/02/2018.

[6] الحواس كعبوش وفاروق العربي : اتحاد المغرب العربي كآلية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، المكتب العربي للمعارف،مصر ، 2017، ص. 165.

[*] بالاضافة إلى الاتفاقيات الثنائية التي وقعتها القوى الاستعمارية مع دول المنطقة مباشرة عقب الاستقلال، شملت هذه المبادرات مسار برشلونة (1995). والذي كان يهدف لإقامة شراكة بين دول الاتحاد الأوربي وباقي دول حوض المتوسط، إلا أنهذا المسار اعترضته عثرات عديدة ، حيث أن السياق الجيوبوليتيكي والاستراتيجي الذي جاء به مسار برشلونة ،يختلف عن التحولات التي جاءت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 فطالما الظروف التي قادت نحو مسار برشلونة قد تغيرت وجب البحث عن آليات أخرى، والتي تمثلت في الاتحاد من أجل المتوسط الذي طرحه الرئيس الفرنسي السابق "نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy " سنة 2007. لكن المبادرة لم تتحقق. كما طرح الاتحاد الأوربي مجموعة من البرامج التي تتضمن الجوانب الاجتماعية والثقافية لدول حوض المتوسط، وبرامج التدريب حول مسائل الهجرة وحقوق الإنسان.

[7] علي الحاج : سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربة بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص 161.

[*] الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة ترجمت من خلال مجموعة من المبادرات المعلنة لصالح دول المغرب العربي ككل أو لكل دولة على حدة، وعلى رأسها مشروع الشراكة الأمريكية . المغاربية المعروفة بمبادرة "إيزنستات" والتي طرحها وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشئون الاقتصاد والأعمال الزراعية "ستيورات إيزانستات Stuart E. Eizenstat " عام 1998 في تونس لإقامة شراكة أمريكية مغاربية بهدف رفع حجم الاستثمارات الأمريكية في الدول الثلاث. و"مشروع الشرق الأوسط الكبير" والذي يدرج لمطقة ضمن منطقة أوسع في إطار الاستراتجية الأمريكية (لنشر الديمقراطية ومحاربة الإرهاب) والتي ترجع إلى رؤية وزير الخارجية السابق "هنري كيسنجرHenry Kissinger"،الذي وضع تقسيما ادريا لمناطق العالم ،ألحق بموجبه المنطقة المغاربية لمنطقة الشرق الأوسط. هذا بالإضافة إلى اتفاقية للتبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 جانفي 2006 ،بالإضافة إلى التعاون العسكري مع الجزائر حول مسألة محاربة الإرهاب والتطرف. والعديد من الاتفاقيات الثنائية مع دول المنطقة على حدى.

[8] مباركة سليماني: التحولات السياسية في المنطقة المغاربية وانعكاساتها على العلاقات مع القوى الكبرى ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسة، 2016/2015، ص. 371.

[9] صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2015، الإمارات العربية المتحدة، 2015، ص ص 92-169.

[10] مباركة سليماني، مرجع سابق. ص ص 381-382.

[11] محمد بلخيرة : السياسة الأمريكية اتجاه دول المغرب العربي مع مطلع القرن الحادي والعشرين : الأبعاد الاستراتجية الغائية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015/2014، ص. 191.

[12] عمار بالة: المغرب العربي كمنطقة للتنافس الأوربي – الأمريكي، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، ع. 5، جانفي 2016 ، ص. 284.

[13] محمد بلخيرة، المرجع نفسه. ص ص 166-167.

[14] Pierre Razoux; Réflexions sur la crise libyenne, L'Institut de recherche stratégique de l'École militaire (IRSEM), N°27, 2013, P.40.

[15] Sergei Boeke,and Jeanine de Roy van Zuijdewijn: Transitioning from military interventions to long-term counter-terrorism policy: The case of Libya (2011–2016), Leiden University – Institute of Security and Global Affairs, 2016, P. 48.

16 اسماعيل دبش: سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي دراسة حالتي الساحل الإفريقي والعالم العربي، دار هومة، الجزائر، 2017، ص 78.

[17] Aaron y. Zelin : THE OTHERS : foreign fighters in Libya, policy notes, the Washington institute for near east policy, Washington 2018, P,3.

To read the report visit : http://www.washingtoninstitute.org/uploads/PolicyNote45-Zelin.pdf

[18] Anaïs Elbassil,and Kirsten Schuettler: The Maghreb as a Migration Source, Transit Point, and Destination, Center for Strategic and International Studies, September 27/ 2017, P.2.

* يقوم الاقتصاد الليبي على قطاع المحروقات الذي يساهم بأكثر من 70 %من اجمالي الناتج المحلي، ويشمل أكثر من 95 % من الصادرات و ما يقارب 90 % من الواردات الحكومية، وتحظى ليبيا بمكانة بارزة في السوق الدولية لامتلاكها حوالي 3.5 % من احتياطات النفط الخام العالمية ، وبلغت حصتها في الانتاج العالمي قبل سنة 2011 ما نسبته 2 % من الانتاج العالمي. (رالف شامي، أحمد آل درويش و آخرون. ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص، واشنطن: صندوق النقد الدولي، 2012. ص 2.).

19 كريستوفرس شيفيس وجيفري مارتيني : ليبيا بعد القذافي عَبر وتداعيات للمستقبل، مؤسسة RAND ، واشنطن، 2014، ص ص. 54 – 58.

[20] LIBYE : un avenir incertain, compte-rendu de mission d'évaluation auprès des belligérants libyens, Paris, Mai 2011, P 22.

[21] رالف شامي وآخرون : ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2012، ص. 3.

[22] Pierre Razoux. Op cite. P 42.

[23] اسماعيل دبش، مرجع سابق. ص. 79.

[24] Emanuele Santi, Saoussen Ben Romdhane et Mohamed Safouane Ben Aïssa : Nouvelle Libye, nouveau voisinage : Quelles opportunités pour la Tunisie?, Banque africaine de développement, Note analytique trimestrielle Numéro 1, 2012, P.2.

[25] عثمان لحياني: تقرير: ربع مليون لاجئ في الجزائر، على الرابط:

https://www.alaraby.co.uk/amp//society/2016/6/16/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%B1%D8%A8%D8%B9-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1 تاريخ الإطلاع: 2018/04/26.

[26] مجدوب وهراني : واقع وآفاق التبادل التجاري المغاربي، مجلة المالية والأسواق، ع.3 ، 2017، ص. 329.

[27] نزيه عبد المقصود محمد مبروك : التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية اسلامية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006، ص. 25.

[28] Luis Martinez : Le Maroc, l'Union du Maghreb Arabe et l'intégration régionale, EuroMeSCo Paper 67, Mai 2008, P. 5.

* في 21 ديسمبر 2015 أعطى رئيس الحكومة التونسي إشارة الانطلاق الفعلية للبنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بعد مرور 24 سنة على إنشائه بموجب اتفاقية رأس لانوف في 10 مارس 1991.

[29] الحواس كعبوش وفاروق العربي. مرجع سابق. ص ص. 202-205.

[30] المرجع نفسه. ص. 2016

[31] رانية هدار: دور جامعة الدول العربية في دعم التضامن المغاربي الإفريقي ضد الاستعمار الأوروبي، مجلة الدراسات الإفريقية، ع. 2،(2016 ، ص. 62.

[32] Jean-François DREVET. Ope Cite.

[33] عائد عميرة: دول المغرب العربي تتجه نحو إفريقيا لنيل نصيبها، 21 مارس 2017. على الرابط : https://www.noonpost.org . تاريخ الإطلاع : 2018/03/20.

[34]إطلاق إمكانات الاقتصاد في المغرب العربي – دور الاستثمار الأجنبي، كلمة السيدة كريستين لاغارد مدير عام صندوق النقد الدولي في نواكشط، 2013/01/9.

[35] Peter Wahl : Quel avenir pour les brics ? Une alliance ambigüe mais un potentiel anti-hégémonique, sur le site : http://www.medelu.org/IMG/pdf/Brics-1.pdf , Visité le : 03/04/2015.

[36] Thierry Pairault : Les relations économiques entre la Chine et les pays du Maghreb, Maghreb – Machrek, 2012/4, N° 214, p.102.

[37] Libye : Un Avenir Incertain, Op Cite. p 35.

38 إحصائيات البنك الدولي حول الصين، يمكن الإطلاع عليها على الرابط التالي: https://data.albankaldawli.org/country/china

39 وثيقة سياسة الصين اتجاه الدول العربية، جانفي 2016. على الرابط:
http://www.fmprc.gov.cn/fra/wjdt/gb/W020160115345916404312.pdf

[40] إسماعيل دبش: علاقات المغرب العربي مع دول آسيا وآفاق تطويرها، الندوة السنوية لجامعة الدول العربية حول: تطور العلاقات العربية - الآسيوية دور ومكانة المغرب العربي فيها.، تونس، مركز جامعة الدول العربية، 07 أفريل 2010.

مرتكزات واتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية إزاء المنطقة المغاربية بعد أحداث 11سبتمبر2001 :دراسة حالة الجزائر

Foundations and trends of US foreign policy towards the Maghreb region: Case study of Algeria

أ. عبد العزيز مهيلة
جامعة 20 أوت 1955
– سكيكدة- الجزائر.

ملخص:

يعالج هذا المقال أهم المرتكزات والاتجاهات التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية تجاه المنطقة المغاربية عموما والجزائر خصوصا، وهذا من أجل تحليل دقيق وفهم عميق للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية،تمثل المدركات الاستراتيجيةالمعيار العام الذي يتم على أساسه قياس تأثير نشاطات معينة لعامل خارجي على المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة خارج أو داخل أراضيها، فهي التي تشكل المنظور الامريكي بشأن قضايا كالمصالح الاقليمية، والأمن الداخلي، والعلاقات التجارية، إلا أنها لا تتعلق عموما بدولة محددة، فهي تمثل الخلفية الأساسية التي يتم استنادا عليها تقدير ما تمثله كل حالة من دعم أو تهديد للمصالح الأمريكية، البيئة السياسية الدولية في عمومها لا تعرف سكونا ولا هدوءا، فهي تفاعلية بطبيعتها وقد يجد طرف من أطراف اللعبة السياسية نفسه موضع اهتمام بعد طول نسيان أو تجاهل، وقد تفقد أطراف أخرى أهميتها وتصدرها لحين من الدهر، وفي كل الأحوال تكون الأسباب وراء هذه الحالة الى معطيات ومتغيرات دولية جديدة.

الكلمات المفتاحية: المنطقة المغاربية، الولايات المتحدة، الجزائر، مصالح استراتيجية، توجهات استراتيجية.

Résumé:

Cet article traite des principaux piliers et tendances des Etats-Unis dans leur politique étrangère à l'égard de la région du Maghreb en général et de l'Algérie en particulier. Ceci est pour une analyse approfondie et une compréhension profonde de la politique étrangère des États-Unis d'Amérique.Les perceptions stratégiques ReprésententLe critère général sur lequel mesurer l'impact de certaines activités sur un facteur externe sur les intérêts stratégiques des États-Unis à l'extérieur ou sur son territoire

Ils façonnent la perspective américaine sur des questions telles que les intérêts régionaux, la sécurité intérieure et les relations commerciales Ils ne sont généralement pas liés à un Etat spécifique, ils représentent le contexte de base sur lequel repose l'appréciation de chaque casOu une menace pour les intérêts américains, l'environnement politique international en général ne connaît pas le silence ou le calme, ils sont de nature interactive Une partie au jeu politique peut se trouver intéressée après longtemps oubliée ou ignorée .D'autres parties peuvent perdre leur pertinence et les

exporter pour toujours .Dans tous les cas, les raisons de cette situation sont de nouvelles données et variables internationales.

Mots-clés: Maghreb, États-Unis, Algérie, intérêts stratégiques, orientations stratégiques.

مقدمة

أصبحت المنطقة المغاربية خاصة الجزائر، تثير مؤخرا اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من القوى الدولية بعد أن كانت ولوقت طويل منطقة مهمشة على كل المستويات الاستراتيجية منها والاقتصادية والسياسية.

إلا أنّه وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بالتحديد ظهر اهتمام أمريكي بالمنطقة وتغيرت الرؤية الأمريكية لمنطقة شمال افريقيا، فأصبحت أحد أهم المجالات الجيو سياسية التي دخلت في الحسابات الأمريكية.

إن المبرر لهذا الاهتمام ترجعه الولايات المتحدة الى تأزم الوضع الأمني في المنطقة المغاربية وما يمكن أن يشكله من تهديد للأمن الدولي ككل،وعلى هذا الأساس ، فقد تمت صياغة الإشكالية التالية:

هل فعلا وصل الوضع الأمني في المنطقة المغاربية الى مرحلة متأزمة بإمكانها أن تتوسع خارج الاقليم وتضر بالمصالح والأمن القومي الأمريكي بصفة خاصة والأمن الدولي بصفة عامة ؟ أم أن هذا الاهتمام الأمريكي بالمنطقة لا يرجع فقط للأبعاد الأمنية وانما يتعداها الى أبعاد أخرى ؟

وستعالج هذه الإشكالية من خلال المحاور الأساسية الآتية:

- **المحور الأول : المنطقة المغاربية: الواقع الجيوبوليتيكي، الاقتصادي والأمني**
- **المحور الثاني : دوافع الاهتمام الأمريكي بالمنطقة المغاربية**
- **المحور الثالث: المدركات الإستراتيجية الأمريكية تجاه الجزائر**

المحور الأول: المنطقة المغاربية: الواقع الجيوبوليتيكي، الاقتصادي والأمني

سنتطرق إلى واقع وخصوصية المنطقة المغاربية بما يشمله الواقع الجيوبوليتيكي والاقتصادي والأمني،هذه المنطقة التي تعد بوابة الولايات المتحدة الأمريكية على إفريقيا والمشرق العربي.

أولا:المنطقة المغاربية دراسة جيوبوليتيكية

المغرب العربي جزء لا يتجزأ من العالم العربي، وهي وحدة انصهرت في بوثقة التاريخ، ممتدة في مجال افريقي وأسيوي، وهي مهد للحضارات التي به أرسخها قدما.

من خلال المعطيات الموضوعية تبين أن المغرب العربي ليس قليل الانسجام بالقرار الذي يروج له، سواء من وجهة النظر التاريخية أو الحضارية أو الجغرافية، ورغم أن المنطقة عرفت منذ ألاف السنين باسم المغرب إلا أنه لم يكن الاسم الوحيد حيث اطلق عليها تسميات عديدة وهي بلاد البربر الشمال الافريقي، المغرب الاسلامي، المغرب العربي، و قد اتحدت مؤرخا صيغة جديدة.

حيث تسمى المغرب العربي الكبير، كما أن استخدام كلمة مغاربة للدلالة على هذه المنطقة، القصد منه تفريقها على المشارقة، وهو أمر طبيعي ويتماشى مع منطق تقسيم العالم العربي الاسلامي الى دول المشرق العربي والدول المغاربية.

وتتمثل أهمية المغرب العربي بالنسبة للعالم العربي باعتباره الطرف الافريقي الذي يقدم دعمه الفاعل للقضايا العربية.[1]

والمغرب العربي متسع جغرافي متصل المفاصل، يتميز بتشابه العناصر البشرية لبلدانه، اذ يتكون من العرب والأمازيغ ويمثل العرب أكبر نسبة متجانسة الخصائص المناخية والسمة الطبيعية، متكافئ من حيث الموارد ومنابع الرزق، يشكل على الضفاف الجنوبية من سواحل الحوض العربي للبحر المتوسط، ويعززالتاريخ هذا التجانس الجغرافي بما كان لشعوب الشمال الإفريقي من تلاحق تاريخي مستمر والتشارك في بناء الدول ومن التفاعل مع تيارات المد والجزر على عرض المنطقة كلها من العصر القرطاجي إلى الغزو اللاتيني الأول إلى الفتوحات العربية الإسلامية.

أما بالنسبة لموقع المغرب العربي الكبير، فهو يقع شمال القارة الإفريقية بخطي العرض 15 و 37 شمالا، وخطي الطول 17 شرقا، ويطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يحده شمالا بساحل طوله 4887 كلم، وهي منطقة جغرافية تضم خمس دول: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب.[2]

ثانيا :المنطقة المغاربية دراسة اقتصادية

إن المنطقة المغاربية التي كانت إلى حد قريب مركز نفوذ أوروبي وفرنسي على الأخص،أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تبرز اهتماما غير مسبوق بها، خاصة بعد أحداث سبتمبر 2001، وقد تمحور هذا الاهتمام حول الجانبين الاقتصادي والأمني .

قبل أحداث 11 سبتمبر 2001 كان الاهتمام الأمريكي اقتصاديا في المقام الأول، وبعد التحالف الاقتصادي بين الولايات المتحدة ودول شمال افريقيا أوضح مؤشر على ذلك، وهو ما يعرف أيضا باسم "مبادرة ايزنستاتعام 1999"وسميت لاحقا بالبرنامج الاقتصادي الأمريكي للشمال، كان هدفه تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة وبلدان شمال افريقيا الثلاث (تونس، الجزائر، المغرب) في مجال التجارة والاستثمار.

أصبح هذا البرنامج جزءا من مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط الكبير، حيث هدفت الولايات المتحدة من خلال اهتمامها بالمنطقة المغاربية إلى ربط هذا الأخير الذي يمتد من موريتانيا إلى باكستان، وهو ما يميز الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة المغاربية .[3]

ويتضح حجم العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة ومختلف دول شمال افريقيا من خلال النقاط التالية :

بالنسبة للجزائر، بعد توقيعها مع الولايات المتحدة الاتفاق للإطار حول التجارة والاستثمار في جويلية 2001 الهادف إلى مضاعفة حجم التجارة والسماح للشركات الأمريكية بكسب حصة أكبر من السوق الجزائرية خاصة في المواد الهيدروكربونية، زاد حجم الاستثمارات الأمريكية في قطاعي النفط والغاز بالجزائر.

وأصبحت بذلك الولايات المتحدة أول المستثمرين، فبلغ حجم استثماراتها 27 مليار دولار، في حين أن فرنسا الشريك الاقتصادي الأولي للجزائر تستثمر فقط 500 مليون يوروا[4].

وقد بدأت الاستثمارات الأمريكية في الجزائر تتجه نحو القطاعات الأخرى في السنوات الأخيرة،ولم تبقى منحصرة فقط على قطاع الطاقة مثل الصناعات الدولية والاتصالات، والإعلام الآلي إلا أن قطاع الطاقة يبقي القطاع رقم واحد من حيث الحجم الإجمالي للاستثمارات الأمريكية .[5]

بالنسبة لليبيا، فبعد تحسن علاقاتها مع الولايات المتحدة مند عام 2003, بدأت الاستثمارات الأمريكية تتوجه نحوها من جديد، ففي ديسمبر 2005 وقعت شركة "أكسون موبيل(Action Mobile) اتفاقات للتنقيب وإنتاج النفط مع شركة النفط الوطنية الليبية ، ولأن ليبيا تتوفر على أكبر احتياطي للنفط في إفريقيا فان هذا يجعل أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة في تعاظم مستمر.[6] حصلت ليبيا سنة 2016 على مساعدات أمريكية قدرت بـ 26.6 ملايين دولار، خصصت كلها للدعم التنموي، لكن 13 مليونا منها كانت مخصصة لـ"بناء السلم المدني.[7]

أما في ما يخص المغرب، فعلاقته مع الولايات المتحدة تعتبر الأقدم والأوثق، سواء من حيث المساعدات أو من حيث المبادلات التجارية، فقدرت قيمة المساعدات الأمريكية للمغرب 2016 بـ 82 مليون دولار، 84 % منها للمجال التنموي و16 بالمئة للمجال العسكري.

أما بالنسبة إلى تونس، فإن كانت تحظى بمكانة خاصة في قائمة الدول المفضلة للولايات المتحدة، فتعتبرها نموذجا ناجحا فيما يخص الإصلاحات، تحرير الأسواق، العلمنة،والترقيات المتعلقة بوضع المرأة، إلا أن العلاقات الاقتصادية لتونس مع الولايات المتحدة تعتبر ضئيلة مقارنة مع فرنسا . فقد حصلت تونس سنة 2016 على 117.4 مليون دولار، 79 منها وجهت للدعم العسكري، والمتبقي للمجال التنموي.

من الواضح إذا أن أهم الدول بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في الجانب الاقتصادي هي ليبيا والجزائر باعتبار أن قطاع الطاقة في المنطقة المغاربية هو عامل الجذب الأول للاهتمام الأمريكي بالمنطقة.[8]

ثالثا: الواقع الأمني للمنطقة المغاربية

بالرغم من أن اللااستقرار الأمني في المنطقة المغاربية ليس بالأمر الجديد وأن الإرهاب هو المشكلة الأولى في المنطقة حيث تعاني من الفساد، النزاعات الأهلية، التهريب، الاتجار بالمخدرات والأسلحة،إلا أن الحوادث الإرهابية الأخيرة قد رسمت المزيد من الاهتمام بهذه المنطقة[9].

فأصبح للمنطقة المغاربية خصوصيتها لكونها منطقة ممتدة يمكنها أن تشكل مأوىللإرهابيين من أفغانستان والعراق وليبيا ومالي.

وقد تمكنت الشبكات والتنظيمات الارهابية من الاستفادة من انعدام الأمن في المنطقة المغاربية ، وفشل الدول فيه مما وفر لها ملاذ آمن كما أن حفاظها على علاقات تعاونية مع التوارق وباقي القبائل ساعدها على العمل في المنطقة.

خاصة وأن مصلحتهم واحدة في عدم تدخل أجهزة أمن الدولة، كذلك اتساع رقعة مساحة المنطقة المغاربية وهشاشة حدوده وعدم قدرة الدول على مراقبتها الى حد كبير في تواجد الإرهابيين في المنطقة وسهولة تنقلهم عبر الاقليم الصحراوي.

بالإضافة الى ذلك الجريمة المنظمة التي تعتبر أيضا من أخطر التهديدات الأمنية في المنطقة حيث عرفت هذه الظاهرة تناميا كبيرا في السنوات الاخيرة أصبح لا يهدد فقط دول شمال افريقيا بل انتقل التهديد الى اوروبا خاصة، وأن المنطقة المغاربية أصبحت منطقة عبور لمختلف أشكال الجريمة المنظمة[10].

بالإضافة الى خطر الإتجار بالمخدرات لا ينحصر فقط في كونه شكل من أشكال الجريمة المنظمة يهدد أمن الدولة والأمن الاجتماعي بصفة خاصة وإنما يتعدى خطر الى كونه أصبح ممولا رئيسيا للجماعات الإرهابية في المنطقة وهذا حسب تصريح "*كوستنا* "(costina) بقوله: "المخدرات لا تعني فقط الجريمة المنظمة بل ان الإرهابيين والمنظمات التي هي ضد حكومتنا في المنطقة المغاربية تستعمل ايرادات الاتجار بالمخدرات في تمويل عملياتها و شراء التجهيزات والدفع لعناصرهم التي تقوم بالعمليات[11].

أما الشكل الأخر فهو الهجرة غير الشرعية التي تعد بمثابة الخطر ذو الحدين الأول يتعلق بكونها تعد هجرة الموت حيث يذهب ضحيتها الآلاف كل سنة.

بالإضافة الى ما ينتج عنها في مناطق العبور من جرائم منظمة " السرقة، التزوير، المخدرات" اما ثانيا فيتعلق بتهديد هذه الأخيرة للدول وجهة المهاجرين خاصة منها دول جنوب أوروبا التي تعد الوجهة الأولى للمهاجرين غير الشرعيين من الدول المغاربية.

و اذا كانت هذه الأقليات الترقية تعرف نوعا من الاستقرار في كل من ليبيا والجزائر فان عدم الاستقرار والعلاقات التنازعية هو ما يميز وضع هذه الأقليات في كل من مالي والنيجر، بما يمكن أن يؤثر على الاستقرار في الجزائر ذات الحدود الجغرافية الطويلة مع كلتا الدولتين[12].

المحور الثاني:دوافع الاهتمام الأمريكي بالمنطقة المغاربية

لقد بدأت واشنطن تدرك الأهمية الإستراتيجية للمنطقة المغاربية أثناء الحرب العالمية الثانية، حيث وفر هذا الفضاء القواعد المثلى للجبهة الجنوبية في ساحة القتال بعد أن تحالفت اسبانيا فرانكو مع النازية والفاشية.

وازدادت صعوبة الجبهة الشرقية – الاتحاد السوفياتي سابقا – ويمكن القول أن الاهتمام الأمريكي الحقيقي بالمنطقة المغاربية مرده الى أربعة عوامل رئيسية.

1- الأهداف والدوافع العامة

أ- يتمثل في التغلغل السوفياتي في إفريقيا في الستينات والسبعينات التي سجلت نجاحات عدة في الكثير من المناطق، حيث شكل تهديدا لمصالح حلفاء أمريكا الأوروبيين، وتحديا لسياسة الاحتواء التي وضعت للحد من هذا المد.

ب- قلق واشنطن من سياسة" بومدين" في الجزائر خاصة على الصعيد القاري من خلال منظمة الوحدة الافريقية، وعلى صعيد العالم الثالث، حركة عدم الانحياز وعلى مستوى منظمة "أوبك"، مسائل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، والتعاون السياسي والعسكري الجزائري والليبي- السوفياتي المقلق.[13]

ج- العداء الأمريكي الهستيري لليبيا بدورها في المحيطين الإقليميين العربي والإفريقي، ورعايتها للفصائل الفلسطينية واللبنانية والحركات الثورية واليسارية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، نجم عنه حصار اقتصادي عقد أزمة لوكربي فضلا عن تصنيفها دولة " راعية للإرهاب" وضمن "محور الشر".

د- العامل المتعلق بعلاقة الدول المغاربية بقضية الصراع العربي الإسرائيلي فقد حرصت الولايات المتحدة منذ التسعينات على تشجيع دور سياسي فعال في المنطقة المغاربية في سبيل إقامة "سلام شامل" مع إسرائيل، وقد كرس هذا

التوجه بعد نجاح المغرب في إقناع مصر بالذهاب الى "كامب ديفيد"، وازداد مع عزل دور مصر العربي ، مما زاد من جرعة الاهتمام الأمريكي بعلاقة المنطقة ككل بملف الصراع العربي الإسرائيلي.

كانت هذه بإيجاز مجمل العوامل التي جذبت الانتباه والاهتمام الأمريكي بالمنطقة المغاربية خلال حقبة الحرب الباردة، غير أن انتهاء الحرب الباردة، دفع واشنطن لتجاوز التقسيم القديم لمناطق النفوذ، والذي بموجبه كانت المنطقة المغاربية منطقة نفوذ فرنسي، بل أكثر من ذلك انتقل الى مرحلة التسابق مع حلفائها في المنطقة، لكسب موقع هيمنة أكبر للاتصال ذلك بمصالحها الجديدة، وكانت العلامات الأولى لهذا التقسيم الاستراتيجي الأمريكي الجديد لدائرة المصالح في العالم، قد ظهرت في الخطاب التوجيهي الذي ألقاه الرئيس الأمريكي " جورج بوش" في 20 أوت 1990، قبل أن تواصل إدارة الرئيس " كلينتون " انتهاجه بعد ذلك، ومع ذلك فان المنطقة المغاربية ظلت في بداية التسعينات تحتل مرتبة جد ثانوية في سلم الاهتمامات الإستراتيجية الأمريكية.[14]

هذا الطرح يؤكده تقرير حول " أسس السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية" الذي نشرته وزارة الخارجية في بداية التسعينات، حيث لم يشر الى المنطقة المغاربية الا من خلال الإشارة الى الهجوم الجوي الأمريكي على ليبيا سنة 1986، نزاع الصحراء الغربية " قمة بيريز " الحسن الثاني عام 1986، وما عدا ذلك لم يشر التقرير الى المنطقة المغاربية كمنطقة إستراتيجية على حد تعبير الخبير الأمريكي في الشؤون المغاربية " ريتشارد باركر "(Richard Parker)، الذي يؤكد أن الدبلوماسية الأمريكية لا تتحرك في المنطقة المغاربية لا نها لا تبلغ أبدا درجة كبيرة من التوتر لتثير أنظار المسؤولين الأمريكيين، وتحولهم من مناطق البؤر النشطة مثل: الشرق الأوسط وجنوب أمريكا، حيث تنتقل الولايات المتحدة من أزمة إلى أزمة.[15]

وكمؤشر على ذلك، أن أعضاء المعهد الامريكي للدراسات المغاربية يشكلون أقل من واحد على عشرة من أعضاء جمعية الدراسات في الشرق الأوسط أو جمعية الدراسات الإفريقية، فاهتمام واشنطن بالمنطقة المغاربية ظل متصلا بالإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

ويتأكد هذا الطرح من خلال مبادرة الشراكة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط في بداية التسعينات، ومبادرة الشرق الأوسط الكبير في مطلع 2004، حيث أدرجت المنطقة المغاربية ضمن إستراتيجية شرق أوسطية موسعة، تمتد من الأطلسي غربا إلى الخليج شرقا.[16]

2-الدوافع الخاصة

بعد الحرب الباردة برزت عدة عوامل اقليمية ودولية، ساهمت في ترقية الاهتمام الاستراتيجي الامريكي بالمنطقة المغاربية أهمها:

الأزمة الجزائرية وتداعياتها حيث أن الولايات المتحدة في البداية كانت متأثرة بالرؤى الفرنسية، لكن ذلك لم يمنع الرئيس " بوش الاب " من التصريح بأن بلاده سوف تتعامل مع القوى التي سيفرضها الصندوق، وقد تقربت الولايات المتحدة من "أنور هدام " قيادي في الجبهة الإسلامية للإنقاذ الجزائرية مقيم في الولايات المتحدة الأمريكية لرسم معالم

مستقبل العلاقات في حالة فوز الجبهة الاسلامية للإنقاذ وهو ما كانت الدراسات الاستشرافية تتنبأ به، لكن بعد تدخل الجيش ووقف المسار الانتخابي وقعت الادارة الأمريكية في حرج لسببين:

أ – دعم فرنسي لا مشروط للمؤسسة العسكرية الجزائرية حفاظا على مصالحها المتشعبة.

ب – تخوفها من قيام دولة اسلامية على شاكلة ايران لأنها ستؤثر على المنطقة المغاربية ككل مع امكانية التحالف مع مصر، السودان، ايران وهو الشيء الذي يؤدي الى القضاء على الانظمة العربية القائمة، وبالتالي تهديد مصالح الغرب في الوطن العربي.[17]

أضف الى أن الجزائر هي بمثابة ثاني قوة عسكرية في شمال افريقيا بعد مصر خاصة بعد ما راج حول برنامجها للتسلح النووي، وهو ما زاد من قلق واشنطن على مصالحها في المتوسط المتمثلة أساسا في مرور ناقلات النفط من الخليج العربي الى المحيط الاطلسي عبرمضيق جبل طارق.[18]

أضف الى ذلك مسألة النفط الجزائري والليبي، وهنا برز الخلاف الفرنسي الأمريكي بشأن الأزمة الجزائرية، ففي حين تبنت فرنسا الحل الاستئصالي، ودافعت عنه باستماته حكومة " ألان جوبي " مالت الولايات المتحدة الى الحل السلمي المرتكز على الحوار، وساندت بيان " سانت ايجيدو " لتدعيم طرحها بإمكانية قيام حوار سلمي مع الأطراف الاسلامية المعتدلة.[19]

قضية الصحراء الغربية: فقد استغلت الولايات المتحدة ملف النزاع المغربي الجزائري حول مسألة الصحراء الغربية، لإحراز تقدم في عملية اختراق المنطقة و التي ظلت فرنسا و لفترة طويلة تدير لعبة الخلافات المغربية الجزائرية في هذه القضية و مما ساعدها في ذلك بقاء مسألة النزاع على مستوى منظمة الوحدة الافريقية، و التي ترتبط بسياسة فرنسا شديد الارتباط، لكن بعد اعتراف المنظمة بالجمهورية الصحراوية وانسحاب المغرب منها احتجاجا على ذلك تسارعت الظروف لنقل الملف تحت الاشراف الأمريكي المباشر، نقل الملف الى الأمم المتحدة بعد تدرجه من مخطط التسوية الأممية الى ادارة عمليات المينورسو، الى اتفاق " هيوستن" سنة 1997، وامساك " جيمس بيكر" بالملف إمساكا كاملا، وعملت الولايات المتحدة ما عملته فرنسا سابقا، حيث انها لم تساند طرف علنا على حساب الاخر، بل نجحت في استدراج المغرب والجزائر الى شد الانتباه اليها والتنافس على تقديم التنازلات لها طمعا في كسب انحيازها، مما يعني حصولها على موطئ قدم في المنطقة دون التفريط في الغاز والنفط الجزائري ولا في الدور الاقليمي المغربي في افريقيا والشرق الاوسط.[20]

الأوضاع الاقتصادية في الدول المغاربية وعلاقات نخبها الحاكمة بالإدارة الامريكية: وهي عوامل لا يمكن من خلالها فقط نفسر الهرولة التونسية والمغربية والموريتانية للتطبيع مع اسرائيل، ومجاراة أساليب الادارة الامريكية للصراع العربي الإسرائيلي، الا اذا أضفنا له الضغط أو بعبارة اخرى الابتزاز الذي يتعرض له المغرب بخصوص القضية الصحراوية لكسب مزيد من التنازل كما قلنا سابقا وحاجة تونس الى مزيد من التأييد ازاء سياستها المتشددة، والموصوفة بالبوليسية داخليا خاصة اتجاه رموز التيار الاسلامي، والتطبيع الكامل مع موريتانيا التي همشها النظام الإقليمي العربي، وأنهكها الفقر وقلة الموارد[21].

وهي عوامل يمكن وصفها بالمكرسة للاختراق، تم بدأ الرهان الامريكي يتأكد على الشراكة الاقتصادية مع الدول المغاربية كسوق اقليمية اقتصادية متكاملة بعد بروز مؤشرات فشل وتعثر مبادرة الشرق الأوسط وشمال افريقيا والتي ظلت مرهونة بمسار التسوية والتطبيع مع اسرائيل، مما أدى الى فشلها، لذلك جاءت مبادرة "ايزنسنات"، والتي كان تسويقها تدريجيا في الدول المغاربية المعنية فكانت البداية بتونس في 16 جوان 1998 ثم المغرب فالجزائر في 08 نوفمبر من نفس السنة[22]، وقد استثنت ليبيا في تلك الفترة لكون العلاقات الليبية الامريكية والغربية عامة لم تكن قد شهدت انفراجا بعد، وان ظل انضمامها أمرا واردا خاصة مع ضغط اصحاب الشركات الامريكية الاستثمارية والنفطية الكبرى للاستثمار في هذا البلد الذي يعتبر الى جانب الجزائر أحد أقطاب السوق النفطي في القارة.

و ظل التحاق موريتانيا بالمبادرة مرهونا بمدى الاهتمام المستثمرين الأمريكيين بها اذا كان "ايزنستات" يعتقد ان ادماج هذا البلد، سيتحقق تلقائيا في حالة نجاح المبادرة، وهنا تبرز خلفية الفاعلية الاقتصادية في الابتزاز والضغط على موريتانيا في اتجاه مسار التطبيع مع إسرائيل، وهو ما تم بالفعل سنة 1999.

المحور الثالث : المدركات الإستراتيجية الأمريكية تجاه الجزائر

تمثل المدركات الاستراتيجية (Stratégie – Perception) المعيار العام الذي يتم على أساسه قياس تأثير نشاطات معينة لعامل خارجي على المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة خارج أو داخل أراضيها، فهي التي تشكل المنظور الامريكي بشأن قضايا كالمصالح الاقليمية، والأمن الداخلي، والعلاقات التجارية، الا أنها لا تتعلق عموما بدولة محددة، فهي تمثل الخلفية الأساسية التي يتم استنادا عليها تقدير ما تمثله كل حالة من دعم أو تهديد للمصالح الأمريكية، البيئة السياسية الدولية في عمومها لا تعرف سكونا ولا هدوءا، فهي تفاعلية بطبيعتها وقد يجد طرف من أطراف اللعبة السياسية نفسه موضع اهتمام بعد طول نسيان أو تجاهل، وقد تفقد أطراف أخرى أهميتها وتصدرها لحين من الدهر، وفي كل الأحوال تكون الأسباب وراء هذه الحالة الى معطيات ومتغيرات دولية جديدة.

ومن هذا المنطلق، عند دراسة السياسة الخارجية الامريكية بالتحديد اتجاه أي دولة لابد من فهم ودراسة المكانة التي تكتسيها هذه الدولة في اطارها المحلي والاقليمي والدولي، والتي تمنحها هذا التميز والاهتمام لدى صانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية.[23]

وبهذا يعد المنظور الذي تتعامل الادارة الأمريكية من خلاله مع الجزائر من التعدد بحيث لا يقتصر على متغير واحد، فهناك ثلاثة محاور أو مرتكزات على الاقل يمكن من خلالها متابعة السلوك الأمريكي اتجاه الجزائر في هذه المرحلة، والتي أعطت نفسا جديدا للعلاقات الامريكية – الجزائرية.

أولا: الأهمية الجيو سياسية والجيو استراتيجية للجزائر

تركز معظم الدراسات الكلاسيكية والحديثة في العلاقات الدولية على أن هناك علاقة بين الموقع الجغرافي والسياسي، ولعل "نابليون بونابارت"(Napoléon Bonaparte) قد أصاب الحقيقة عندما اعتبر أن الجغرافيا تتحكم وتدير

سياسة الامم[24]، ومن هذا المنطلق فان أهمية الجزائر الاستراتيجية والأمنية بالنسبة لواشنطن تكمن في المحاور المتعددة والمتقاطعة التي تقودها الجزائر على مستويات اقليمية فالجزائر تتوسط المغرب العربي، وتشكل بذلك محور اتصال بين قطبية الشرق والغربي ومن الصعب بناء أي مشروع سواء كان اقتصادي أو سياسي أو أمني في هذه المنطقة دون مشاركتها.

من جهة أخرى تنتمي الجزائر الى حوض البحر الأبيض المتوسط حيث جعل منها التاريخ، كما جعلت منها الجغرافيا رافدا من روافد الحضارة المتوسطية، وأصبحت محورا هاما للتبادل والتعاون مع القارة الافريقية، يتجلى ذلك في ربط أسواق استهلاك المحروقات بحقول الغاز الطبيعي في الجزائر عبر اسبانيا و ايطاليا حيث أنه لدى الجزائر عدة خطوط أنابيب تنقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا، وسيلتقي بعضها مع خطوط الأنابيب المقترحة لنقل الغاز من ايران الى أوروبا، الخط الاول طوله 670 ميلا و ينقل نحو 2,32 مليار قدم مكعبة يوميا عبر البحر المتوسط وتونس الى ايطاليا، وقد اكتمل بناء الخط في عام 1983، وتضاعفت سعته عام 1994.

فضلا عن توسعات مستقبلية ليتمكن من ضخ 48 مليار قدم مكعبة يوميا أما الخط الاخر، الذي بدأ العمل فيه في جويلية 2001 وبتكلفة 1,3 مليار دولار، وبطول 120 ميلا من الجزائر الى اسبانيا.[25]

ويمكن ادراك أهمية الجزائر بالنسبة للاتحاد الاوروبي كاحد أقطاب المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة من خلال الدراسة التي أصدرتها المفوضية الأوروبية في 01 جوان 2006 تدعو الى اعتبار الجزائر ضمن الحزام الطاقوي الأوروبي وتعتبر الجزائر بحكم انتمائها قطبا هاما في العالم العربي الاسلامي، عربيا بحيث تعد التجربة الرائدة في التعامل مع الظاهرة الارهابية بشكلها الأمني والسياسي، حيث انتقلت من مرحلة المأساة الوطنية الى مرحلة السلم والمصالحة الوطنية.[26]

الاهتمام الأمريكي بالجزائر لا يخرج كذلك عن دائرة مشروع الشرق الاوسط الكبير، الذي طرح كمشروع بديل ينافس المشروع المتوسطي الاوروبي، وتعد الجزائر في هذا الاطار النموذج الفعال بالنسبة لصانعي القرار الأمريكيين، الذين يصرون على الاصلاحات الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية الثقافية، و التربوية،اسلاميا دورها النشيط في منظمة المؤتمر الاسلامي بدبلوماسية هادئة ومتوازنة تعكس التجربة السياسية للنخبة السياسية الحاكمة التي تمتد بين الوساطة في اطلاق سراح الرهائن الامريكيين بطهران ومرورا بالحل السلمي لقضية الطائرة الكويتية المختطفة التي حطت بمطار الجزائر في منتصف الثمانينات، وصولا الى الوساطة النوعية في النزاع الاريتري، الاثيوبي، الذي أبرما طرفي النزاع اتفاق سلام حوله بالجزائر في 12 ديسمبر2000، وبحضور الوفد الامريكي وكلها تجارب تأمل الكثير من القوى استغلالها وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الأزمات الدولية، خصوصا مع الملف النووي الايراني.

الازمة العراقية والقضية الفلسطينية التي أعلن عن قيام دولتها بالجزائر يمكن أن يراهن صانعي القرار الامريكيين على الجزائر للعب أدوار الوساطة بين القوى الاقليمية والدولية، ومتوسطيا تعد الجزائر شريكا استراتيجيا هاما مع الحلف الأطلسي (NATO) لامتداداتها البحرية على البحر المتوسط كحلقة أرضية و بحرية بين جنوب أوروبا وشمال افريقيا، وكبوابة استراتيجية نحو دول الساحل الافريقي، التي تهتم بها واشنطن في اطار مبادرة "البان – ساحل " كما سيأتي لاحقا، حيث تهدف المبادرة التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية بالتنسيق مع دول الساحل الافريقي كموريتانيا والنيجر والمالي والتشاد،

بالإضافة الى الجزائر لمكافحة ظاهرة الارهاب، وهو ما عبر عنه المساعد الخاص لنائب وزير الدفاع الامريكي "فانسون كارن"(Vincent karen).[27]

وهذا مايدفعنا للقول أن المدرك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية تجاه البعد الاستراتيجي للجزائر يتعدى الاطار الاقليمي ليشمل القارة الافريقية (خاصة منطقة الساحل الغنية بالنفط). فمن حيث المساحة، تمثل الجزائر 8% من مساحة القارة، لما تعتبر بوابتها الشمالية اذ تمكن دول الساحل الافريقي بعد انجاز طريق الوحدة الافريقية من الوصول الى موانئ البحر الأبيض المتوسط، و منه الى بقية موانئ العالم، وتزيد الاهمية خاصة مع الاكتشافات الضخمة في منطقة الساحل الافريقي والخليج الغيني، وهي المناطق التي تركز عليها السياسة الطاقوية الجديدة للولايات المتحدة الامريكية لتنويع مصادر الامدادات خصوصا لتجنب الصدمات النفطية المستقبلية في الشرق الاوسط.

بالإضافة الى مشروع إستراتيجي ضخم يمر عبر الأراضي الجزائرية حيث اتفقت شركات نيجيرية وجزائرية على إنشاء خط بطول 4550 ميلا لنقل الغاز الطبيعي من نيجيريا الى الجزائر عبر النيجرثم ينتقل الغاز الافريقي الى الأسواق الاوروبية و يكلف الخط نحو 7 مليارات دولار، و بتمويل من البنك الدولي.[28]

ونظرا لهذا الموقع جعل الجزائر تحتضن المركز الافريقي للدراسات والبحوث حول ظاهرة الارهاب وهو المشروع الذي ستقدم المصالح الامريكية المختصة على مستوى كتابة الدولة وعدد من الهيئات الاخرى دعما تقنيا والخبرة الأمريكية في مجال مكافحة الارهاب فضلا عن الدعم المالي لاقامة هذا المشروع خلال عام 2003، يعد الأول من نوعه في المنطقة،اذ يأتي هذا بعد التمركز القوي الذي حظيت به الجزائر في مبادرة "الشراكة الجديدة للتنمية في افريقيا NEPAD ، التي تأسست في جويلية من عام 2002، وكانت الجزائر من أبرز مهندسي هذه المبادرة عن طريق الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة ، وهي قوة سياسية تعول عليها واشنطن في التفاوض مع القارة الافريقية، وتشكل الجزائر في هذا المجال البوابة الاستراتيجية للقارة الافريقية التي تشهد تنافسا اقتصاديا حادا بين موسكو، بكين وخاصة باريس.

كل هاته المحاور المتعددة التي تقودها الجزائر جعلت منها ركيزة جيو سياسية بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية، بالإضافة الى امتلاكها لموارد طاقوية هامة خاصة النفط والغاز ، وهو مجال اهتمام الشركات النفطية الأمريكية وحتى العالمية، خاصة في ظل البحبوحة المالية والاجواء الاستثمارية المحفزة التي عاشتهاالجزائرمؤخرا بعد دخولها طور الاصلاحات وتطورات الاقتصادية الأخيرة.

ثانيا: تطور القدرات الطاقوية للجزائر وضخامة الاستثمارات في القطاع

تم اكتشاف النفط في الجزائر سنة 1956، وتم العثور على أول حقل للبترول في الصحراء الجزائرية وهو "حقل عجيلة" في جنوب شرق الجزائر، كما تم في شهر جوان من العام نفسه اكتشاف "حقل حاسي مسعود " الشهير، أكبر حقول البترول في صحراء الجزائر، أي في مرحلة الاستعمار الفرنسي، ونظرا لثراء الصحراء الجزائرية بهذه الموارد جعلها تكتسي أهمية كبيرة حيث تبلغ مساحتها 2.171.800 كلم^2 ، وتبقى للشمال 357.580 كلم^2 فقط.

وحسب التقديرات لوكالة الطاقة الدولية لسنة 2006، يبلغ الاحتياطي النفطي الجزائري حوالي 11.4 مليار برميل، بترتيب الخامس عشر احتياطي في العام، لكن رغم الاحتياطات النفطية المؤكدة في الجزائر لا تضاهي احتياطات الشرق الاوسط ودول الخليج خاصة المملكة العربية السعودية، الا أن المكانة التي تكتسبها الجزائر في السوق الطاقوية العالمية يمكن إرجاعها إلى عدة أسباب أهمها:

1 – انها واحد من أهم مصادر النفط "الآمنة" البديلة عن تلك " غير الآمنة" في الشرق الأوسط ومن بين أهم المناطق لتنويع الواردات النفطية مستقبلا.

2 – تمثل الجزائر عضوا نشيطا ومنضبطا داخل منظمة الأوبك، خاصة في ظل الاهمية التي ستكسبها هاته المنظمة اكثر في المستقبل المنظور .

3 – هي بحكم موقعها الجيو استراتيجي قريبة من منابع النفط الافريقية المهمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وسلامة هاته المصادر.

4- ضخامة الاحتياطات الغاز في الجزائر، حيث تعد ثالث دولة مصدرة للغاز، الذي يرى فيه العديد من الخبراء أنه من أهم مصادر الطاقوية في المستقبل.

5 – المكانة الدولية التي تحتلها الشركة البترولية الجزائرية " سونطراك" في السوق الدولية.

6 – ضخامة الاستثمارات في مجال المحروقات، وهاما يفسر اهتمام الشركات النفطية العالمية والامريكية بالخصوص بالإضافة كونه يخدم الإدارة الأمريكية الحالية المرتبطة بكبرى هذه الشركات (الجماعات النفطية).

7- يكتسي قطاع المحروقات في الجزائر أهمية بالغة كونه مادة استراتيجية يعتمد عليها الاقتصاد الوطني.[29]

ومن خلال هاته النقاط سنتبع القدرات الطاقوية التي تملكها الجزائر، والتي اصبحت تجلب اهتمام كبرى الشركات النفطية العالمية، ليست الأمريكية فقط بل الروسية والصينية والأوروبية وغيرها، كسوق واعدة في المستقبل.

فالجزائر بصفتها قطب بترولي وغازي، فهي تمثل بذلك أحد أطراف السوق النفطية العالمية، وتعكس الإحصائيات التي قدمتها النشرية الدولية المتخصصة " ميدل ايست ايكونوميك سورفي"

(Midleast economic survy) على موقعها الالكتروني، والتي تعد أحد المراجع الأساسية لقراءة تطورات السوق النفطي الدولي، تطورا مستمرا خلال سنة 2005 لإنتاج النفط الجزائري[30].

وقد استفاد النفط الجزائري من عوامل عديدة، من بينها ارتفاع الطلب على النفط الخفيف بالنظر الى محدودية قدرة المصافي الامريكية على تلبية حاجيات السوق الامريكي من الموارد المشتقة والموارد البترولية، سواء البنزين صيفا أووقود التدفئة شتاءا، كما لا تتوفر الدول المنتجة للنفط كنيجيريا وليبيا وفنزويلا على فوائض كبيرة على هذا النوع من النفط المطلوب بكثرة في السوق الدولية، في ذات السياق استفادت الجزائر عام 2006 من ارتفاع في العلاوات والرسوم المفروضة على نوعيات النفط الخفيفة،بما في ذلك "صحاري بلند" مقارن بـ "برنت" بحر الشمال[31].

وبلغت الطاقة الإنتاجية للنفط الجزائري 1.4 مليون برميل يوميا و هو ما يمثل نمو بنسبة 6.5% ووصل إلى 1.5 مليون برميل يوميا في بداية 2005، وارتفع الإنتاج إلى2 مليون برميل من النفط يوميا في عام2010.[32]

و إلى2.2 مليون برميل من النفط يوميا في 2016. وانخفض الانتاج الى 1.3 مليون برميل يوميا في ماي2018 .

حيث تتوقع الزيادة في حجم الغاز المسال والطبيعي، الذي يعتبر منتوج المستقبل الى 85 مليار متر مكعب في عام 2010 الى 132 مليار متر مكعب عام 2018. [33]

حسب دراسة لشركة بريطانية اسمها "فوغرو روبير ليميتد"(Fogro robert limited) فان الجزائر من بين البلدان التتحضى بتقدير 150 مجموعة بترولية دولية، حيث صنفت في صدارة البلدان العشرة الأكثر تقديرا من الشركات البترولية الدولية حسب ما نقلته الصحيفة الفرنسية للطاقة "بيتروستراتيجي" (Petro stratégie)مشيرة الى وجود تقييم أفضلفي مجال الخطر السياسي [34]، وأضافت الصحيفة أن الشركة البريطانية الموجود مقرها ببريطانيا سألت حسب الدراسة التي نشرتها تحت عنوان " أنترناشيونالنيوسورفاي" (International newsurfy)150 مجموعة بترولية، لتصل الى أن الجزائر ضمن أهم الدول التي تحظى بالتقدير نظرا لأهمية الامكانيات البترولية والغازية المحققة، و نجاح عمليات التنقيب وتقييم محفز في مجال الخطر السياسي، وكذا الحضور الكبير للمتعاملين الأجانب.

ومما يزيد الاهتمام الأمريكي بالجزائر وبالأخص الجماعات النفطية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تمثلها بقوة إدارة "جورج ولكر بوش"، خاصة نائب الرئيس "ديك تشيني" (Deckchiny)هي كون أن الجزائر تعد حاليا ثالث دولة بعد السعودية وقطر من حيث الاستثمار النفطي ب 21.4 مليار دولار،[35] وهذا ما يحفز صانع القرار الأمريكي في المضي قدما نحو توثيق العلاقات الأمريكية الجزائرية خاصة في ظل الادارة الحالية المرتبطة مباشرة بالشركات النفطية الأمريكية،وتشاركها في توجيه السياسة الخارجية وفي مصالحها الذاتية والقومية قبل كل شيء وأهم المناطق الاحتياطية النفطية في الجزائر نجد:

1 – حوض حاسي مسعود، وهو يمثل حوالي 60% من الاحتياطي المثبت واهم حقوله: حاسي مسعود ، قاسي الطويل، غورد الباقل.

2– حوض عين اميناس، يبعد حوالي 1150 كلم عن السواحل الا أن عمق الأبار البترولية اقل من حوض حاسي مسعود من أهم حقوله:" زارزاتين(Zarazatine)،ايجلي(Igueli)، طين فوي(Tinfoye)، و تدل الدراسات على أن حوض " غدامس" (Guedames)الذي اكتشف حديثا، ويقع الى الجنوب الشرقي من حاسي مسعود يحتوي على احتياطي كبير يقدر ب 12 مليار طن من النفط .[36]

3 – حوض حاسي رمل: وينتج حوالي 180.000 برميل يوميا[37]، بالإضافة إلى ذلك هناك مشاريع مهمة قيد التنفيذ في الدول العربية خصوصا السعودية و الإمارات و قطر، بالإضافة الى الجزائر وليبيا، حيث تشمل أكثر من 50 مشروعا في المدى المتوسط حتى عام 2010 في مجال توسعة الطاقة الإنتاجية الى جانب تطوير منصات التصدير والتحميل أنابيب النفط والصناعات النفطية، ويتوقع أن تصل الاستثمارات الكلية في هذه المشاريع الضخمة الى ارتفاع الطاقة الإنتاجية للدول

العربية من حوالي 20.7 مليون برميل يوميا بنهاية عام 2004 الى 26.8 مليون برميل يوميا عام 2010.[38]و 31مليون برميل يوميا في ماي 2018.

لهذا لابد للإدارة الأمريكية أن تضمن رسو هذه العقود على شركائها النفطية والغازية خدمة لمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، ولمصالحها الخاصة نظرا للارتباط الوثيق بها.

هاته المعطيات الإحصائية تدفعنا إلى التطرق إلى الورقة الغاز وهي من الأوراق المهمة التي يمكن أن تزيد من الركيزة الجيواستراتيجية للجزائر في المنطقة، وهو مجال اهتمام الشركات النفطية والغازية العالمية بما في ذلك الأمريكية منها، حيث تحتل الجزائر ثاني منتج للغاز الطبيعي في إفريقيا بعد نيجيريا، وهي ثالث منتج للغاز عالميا، وبلغ احتياطها حوالي 161 تريليون متر مكعب ووصل إنتاجها في سنة 2004 إلى 82 مليار متر مكعب، 132 مليار متر مكعب سنة 2018.وأهمية الغاز الطبيعي تمكن في نسبة المعتمدة عليها عالميا في استخدامه لإنتاج الكهربائي حيث تصل إلى 30% ويرشح ليحتل الصدارة في التصدير.

إن الثقل الاستراتيجي الهام الذي تتمتع به الجزائر. ويرجع أساسا إلى عدة بواعث ميزتها عن سائر الدول الغازية وهي:[39]

1- العمر الافتراضي لاحتياطات الجزائر من الغاز والذي يفوق عمر النفط الممكن لاستخراجه نحو 20 سنة.
2- القدرات الكامنة لحقوق الغاز الجزائرية.
3- تعتبر الجزائر هامش اختيار أوسع للشراكة الأجنبية في مجال الغاز مقارنة بقطاع النفط (الايطالية،الفرنسية،الروسية) بسبب احتكار الشركات الأجنبية ولاسيما الأمريكية لحقول الاستكشاف والاستغلال.

وتعكف الجزائر على الرفع من قدرات تصديرها لأوروبا والولايات المتحدة من خلال إقامة أنبوبي "ميدغاز" Med) (ggaz"غالسي"(Gualsi) الأول باتجاه اسبانيا حيث ينطلق من بني صاف إلى ألمانيا ،والثاني اتجاه ايطاليا مرورا بجزيرة سردينيا(Sardignia) وسيزود الأنبوب الأول فرنسا أيضا، فيما يرتقب أن يزود الثاني عددا من دول أوربا الوسطى والشرقية.

هذه العوامل من شأنها أن تدعم سياسة "سونطراك" التي تنوي رفع سقف الصادرات الغازية إلى 85 مليار متر مكعب ثم 100 مليار متر مكعب، مع الإشارة أن الشركة "سونطراك" هي إحدى أكبر الشركات النفطية في العالم وهي ليست القوة المحركة للاقتصاد الجزائري فحسب بل تحتل المرتبة الأولى بين الشركات الإفريقية دون منازع ،والمرتبة الثانية عشرين الشركات النفطية العالمية، بل هي أيضا مرشحة للعب الدور رئيسي في السوق الدولية للطاقة، كل هاته المقدرات الطاقوية أخذت بعين الاعتبار في الإستراتيجيةالطاقوية الجديدة لإدارة "جورج والكربوش"، من خلال تقدير "ديك تشيني"الذي يشير لأكثر من مرة لدورالجزائر وإمكانية توسع دورها في إطار سياسة تنويع المصادر النفطية الآمنة على منطقة الشرق الأوسط .[40]

ثالثا: المدرك الأمني الاستراتيجي والمصالح الإقليمية

تخضع السياسة الدفاعية الأمريكية في الفترة الحالية لتحولات جذرية تحت تأثير نوعين من العوامل الهيكلية، الأول يتمثل في الفكر العسكري الذي جلبته إدارة الرئيس "بوش" معها إلى السلطة، والذي يهدف إلى تنفيذ خطة إصلاح جذرية شاملة في المؤسسة العسكرية الأمريكية.

أما العامل الثاني، فيتمثل في الدلالات الخطيرة التي عكستها هجمات واشنطن ونيويورك في 11 سبتمبر 2001، والتي أكدت على وجود طائفة جديدة من التهديدات بالغة الخطورة التي يتعرض لها الأمن القومي الأمريكي ومصالحه العابرة للحدود.[41]

ومن أهم الأهداف الرئيسية للأمن القومي الأمريكي ومصالحه العابرة، والتي نصت عليها الوثيقة الإستراتيجية الأمنية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية 2002.وتحقيق الرفاهية الاقتصادية، وذلك من خلال تأمين الاستقرار في الأقاليم الرئيسية في العالم، التي تقيم الولايات المتحدة الأمريكية علاقات تجارية معها، أو تستورد منها السلع الحرجة مثل: النفط، الغاز الطبيعي وتتطلب الرفاهية أيضا الحفاظ على قيادة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال التنمية الدولية والمؤسسات المالية والتجارية.

ووفقا لما سبق فإنه لا يمكن بأي حال من الأحوال فصل الاهتمام الأمريكي نحو المنطقة، وهو تأمين المصالح الإستراتيجية والحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي، خاصة في ظل التهديدات الأمنية الجدية في المنطقة.

وتتنوع المصالح الأمريكية في شمال إفريقيا ، حسب السيد مصطفى خلقي. وهي المنطقة التي طلت في رقعة الشطرنج الأوربية والفرنسية والصينية على وجه التحديد، وتتسع لتشمل: [42]

1. توثيق التحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المنطقة لتأمين منطقة الشمال الإفريقي من أي أنشطة إرهابية ، خاصة ما يتعلق منها بجماعات موالية لتنظيم القاعدة ، وكانت العديد من التقارير أشارت إلى تحالفات بين الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية، وتنظيم القاعدة وهو ما تم بالفعل في جانفي 2007.
2. تأمين آبار النفط خاصة الجزائرية لضمان تدفقها للأسواق الغربية، مع الأخذ في الحسبان أن غالبية الاستثمارات في هذا المجال أمريكية بالإضافة إلى الاكتشافات النفطية الأخيرة في موريتانيا.
3. الحصول على تسهيلات عسكرية بعد إعلان خطط خفض القوات الأمريكية في القارة الأوربية، ويتم ذلك في ضوء ترتيبات برامج الشراكة بين حلف الناتو ودول جنوب حوض المتوسط.
4. الحصول على حصة في السوق السلاح، خاصة الجزائري منها تزانا مع صفقات الأسلحة الضخمة بين الجزائر وروسيا، لذا ترغب الولايات المتحدة الأمريكية في الحصول على نصيب من طلب دول شمال افريقيا على السلاح .

5. ويضيف "وليام زرتمان" (William Zertman)وهو خبير أمريكي " إلى إستراتيجية الأمن بالنسبة للمنطقة المغاربية ، كون هذا الأخير له علاقات مع جهات أخرى ذات أهمية بالغة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فهو يشكل الطريق ويحمي القناة المؤدية إلى الشرق الأوسط،والأكثر أهمية من ذلك – يقول – أنه في الجهة الأخرى من النهر الأوروبي (ويقصد البحر الأبيض المتوسط).[43]

كذالك لابد عند تتبع السياسة الخارجية الأمريكية، والشراكة الأمنية مع الجزائر أن نقف عند محدد رئيسي وهو قرب الجزائر بجنوبها الشاسع من المناطق الحيوية (أبار النفط) في إفريقيا الغربية ودول الساحل الأفريقي, التي تعول عليها كثيرا السياسة الطاقوية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية بهدف التقليل من التبعية النفطية لمنطقة الشرق الأوسط[44].

وتعتبر منطقة غرب إفريقيا، وهي المنطقة الأهم لإنتاج النفط في إفريقيا، حيث تضم نيجيريا المنتج الأول في إفريقيا، وهي عضو في منظمة الدول المنتجة للنفط (أوبك) ويبلغ احتياطها نحو 36 مليار برميل، وبحجم يومي يصل إلى 2.7 ملين برميل، بالإضافة إلى الاكتشافات النفطية الضخمة في الخليج الغيني الذي تنشط فيه الشركات الأمريكية وتمتلك غينيا الاستوائية أكبر عدد من الرخص المتداولة للتنقيب على النفط وبها العديد من الشركات الأمريكية مثل "اكسون موبيل (Axone Mobil)" و"شيفرون" (Chiffrons)و"ماراتون اوبل"(Marathon Opel).

فالفكرة المحورية في الاهتمام الإستراتيجي الأمريكي بمنطقة غرب إفريقيا تتلخص في النفط أولا، وكان قد جرى تتويج تلك الحملة بنشر تقرير بالغ الأهمية صادر عن "مركز الأبحاث الإستراتيجية والسياسة " (CISIS) المقرب جدا من الإدارة الأمريكية والمحافظين الجدد بصرة عامة، والذي حذر من عواقب الاستمرار الاتكال على نفط الشرق الأوسط طارحا النفط الأفريقي كبديل أمثل، ثم جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 لتقنع أكثر المستشارين النفطيين تشددا في البيت الأبيض بصوابية أطروحات ذلك التقرير وبالفعل ففي جانفي 2002، انعقد في واشنطن منتدى خاص ضم الى جانب فريق عمل الرئيس بوش وفريق عمل الكونغرس نخبة من كبار خبراء إستراتيجية النفط[45] الدوليين ومندوبي شركات النفط الأمريكية، وكان البند الأساسي في جدول الأعمال: النفط الإفريقي أولوية أمريكية، وتقول الخبيرة الإستراتيجية "أن لويز كولغان" (LouizColgane)مديرة جمعية الحركة الإفريقية، والتي توضح أن اكتشافات حقول النفط الجديدة التي حصلت في إفريقيا خلال السنوات الخمس الأخيرة لم تكن الأهم في القارة فقط بل في العالم كله أيضا.

وفي هذا الاطار سلطت الخطة القومية للطاقة التي أعدها فريق عمل نائب الرئيس" ديك تشيني " الضوء على غرب افريقيا باعتبارها المصدر الأسرع تطورا للنفط والغاز للسوق الأمريكي في ظل تزايد الاعتماد عليه في المستقبل القريب خاصة بعد استمرار الحرب في افغانستان والعراق، وتدهور الأوضاع في هاتين الدولتين التي كانت الدوافع وراء احتلالهما بترولية بحتة، بالإضافة الى تبلور مواقف معادية للولايات المتحدة الأمريكية في فنزويلا وايران وهما من أكبر الدول المصدرة للنفط، وحالة عدم الاستقرار السياسي التي تعانيها بعض الدول الشرق الأوسطية المصدرة للنفط.

لذلك كان لابد للإدارة الأمريكية التنسيق الأمني والعسكري مع الجزائر وباقي بلدان المنطقة لمكافحة الجماعات الإرهابية والتي تصنفها وزارة الخارجية الأمريكية بأنها جماعات مهددة للمصالح الأمريكية في المنطقة حتى قبل أحداث 11

سبتمبر 2001، والتطور المسجل في السنوات الأخيرة في العلاقات العسكرية الأمريكية الجزائرية سواء على المستوى العسكري مع إبداء الطرف الأمريكي استعدادا للتنسيق الأمني في مجال مكافحة الإرهاب[46].

وهنا يمكن تصنيف مبادرة "بان ساحل" التي لا يخلو عن كونها تماشيا مع الإستراتيجية المعتمدة لدى صانعي ومنظري الاستراتيجيات الأمريكية في إدارة "جورج ولكر بوش" والتي جمعت بين عاملي النفط والإرهاب كأهم ورقتين إستراتيجيتين يمكن من خلالهما تطوير العلاقات الأمريكية- الجزائرية، وبهذا فانه بالنسبة للأمريكيين الأمن الطاقوي في المنطقة مرهون بالاستقرار في الجزائر نظرا لكل ماسبق وحسب مقاربة الدولة المحورية لبول كنيدي الذي صنف الجزائر ضمن الدول بالغة الأهمية في المنطقة.

وفي الأخير يمكن تلخيص أن دور الجزائر أساسي بالنسبة لواشنطن ينظر إليه من ثلاث زوايا:

أولها: الإمكانيات الاقتصادية (مواد أولية وفي مقدمتها النفط والغاز، وسوق داخلية كبيرة، ومناخ ملائم للاستثمار). وبالتالي تتعدد إمكانيات تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين التي تشهد تعزيزا مستمرا.

وثانيها : الاستفادة من الدبلوماسية الجزائرية لتسوية بعض النزاعات في إفريقيا ، مثل: ما حدث في النزاع الإيثري – الأثيوبي ،والأزمة في مالي وليبيا.

وثالثها : دور الجزائر في الحرب على الإرهاب، وبخاصة في التعاون متوسطيا وفي منطقة الساحل الإفريقية، وأمريكا بارك أوباما , هي أضعف ومنهكة ، وأصبحت لا تتحكم في الأوضاع الدولية مثلما كانت عليه بالمقارنة مع إدارة بوش الابن[47] .و الفترة الحالية بقيادة الرئيس ترامب تؤكد استعانة الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر للحفاظ على الأمن بالمنطقة .

لهذه الأسباب لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تمس بدور ومكانة الجزائر التي تعد أحد أكبر الأقطاب الصانعة لجملة من المعادلات والتوازنات الإقليمية.

الخاتمة

من خلال هذا المقال تم معالجة مرتكزات واتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة المغاربية وقمنا بتحليل وإبراز مكانة الجزائر في إستراتيجية الولايات المتحدة الامريكية .وقد وصلنا الى الاستنتاجات التالية:

- للمنطقة المغاربية أهمية كبيرة في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية نظرا لموقعها الجغرافي حيث تعتبر بوابة امريكا نحو الشرق الأوسط، وكذلك الثروات و الإمكانات الاقتصادية الهائلة التي تزخر بها دول المغرب العربي .

- ان الوضع الامني المتردي للمنطقة المغاربية بانتشار الإرهاب والجريمة المنظمة ، يعتبر كتهديد لمصالح الولايات المتحدة الامريكية بالمنطقة، هذا ما جعلها تهتم أكثر فاكثر بدول المغرب العربي للحفاظ على امنها و الوقوف امام جميع الأخطار المحيطة بها.

- تعتبر الجزائر من اهم الدول في المنطقة المغاربية لما تتميز به من مقومات اقتصادية خاصة في مجال الطاقة و المحروقات ، بالإضافة الى تجربة الجزائر في مكافحة الإرهاب ، هذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتعاون مع الجزائر من اجل الحفاظ على نفوذها بالمنطقة في ظل وجود التنافس الفرنسي والتغلغل الروسي والصيني.

الهوامش

[1]– عمار جفال، (وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية للجزائر، العالم الاستراتيجي)، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 7، نوفمبر 2008،ص 8.

[2]– المرجع السابق،ص10.

[3]– السيد ولد أباه ،(المعادلة الجديدة في الساحل الأفريقي)، جريدةالشرق الأوسط،العدد 10671, 15 فيفري 2008 ص13

[4]–Mehdi Toje (Les vulnérabilités du sahel)lecture du CREM N°12 Mai 2009. P. 413.

[5]– السيد ولد أباه ، مرجع سابق، ص15.

[6]– فتح اللهولعو، ، المشروع المغاربي والشراكة المتوسطة ،الطبعةالأولى، المغرب : دار توبقال، 1997 ، ص 55

[7] http://www.akhbarona.com/world/228817.html#ixzz5N1fumPuv

[8]– السيد ولد أباه ، مرجع سابق، ص 16

[9]– عبد الحميد الإبراهيمي، المغرب في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 28.

[10]– محند برقوق ،(المعضلات في الساحل الافريقي و تداعيتها على الأمن الوطني)، مجلة الجيش، الجزائر: العدد 534، جانفي، 2008، ص 52.

[11]– عمار جفال، مرجع سابق، ص 13.

[12]– حسن بوقارة، مشكلة الأقلية الترقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، نوفمبر 2008، ص 7

[13]– عبد الاله بلقزيز، الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختلاف التكتيكي، في ادموند غريب واخرون، الوطن العربي في السياسة الأمريكية، ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2004، ص73.

[14]– المرجعالسابق، ص 74.

[15]– المرجع السابق، ص 75.

[16]– المرجعالسابق، ص 80.

[17] –Richard Parker , La politique des Etats unis au Maghreb dans : Bassamakodmani Maghreb :les année de transition , Paris:IFRI,1990 .p.p.361-379.

[18]– ابراهيم تيقامونين، المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستيرفي العلوم السياسية، جامعة الجزائر ، 2005، ص ص55 – 57.

[19]– المرجع السابق،ص59.

[20]–Richard parker ,op.cit.

[21]– ابراهيم تيقامونين،مرجع سابق، ص66.

[22]– المرجعالسابق، ص67.

[23]– محمد امينسني، (المدركات الاستراتيجية الأمريكية تجاه الجزائر،ادارة جورج ولكر بوش نموذجا)، على الموقع الالكتروني: http://www.ashorqalarabi.orq.uk ، 2010/01/17.

[24]– المرجع السابق.

[25]– المرجعالسابق.

[26]– مراد شحماط، (المغرب العربي في سلم الاستراتيجية الأمريكية)،المجلة الالكترونيةالحوار المتمدن، العدد 2452 – 2008

[27]– المرجع السابق.

[28]– محمد أمين سني، مرجع سابق.

[29]–مراد شحماط، مرجع سابق.

[30] –Algerien Ministry of Energy and Mining http://www.mem-algeria.org/

[31] – مراد شحماط، مرجع سابق.

[32] –Algerien Ministry of Energy and Mining,op.cit.

[33] - Ibid

[34] –Ibid

[35]–Ibid.

[36]–مراد شحماط، مرجع سابق.

[37]– المرجع السابق.

[38]–Algerien Ministry of Energy and Mining,op.cit

[39] –MARIA Doceu Pinto, (European and American Responses to the Algerian crazy), Mediterranean polities, Volime03,wintes, 1998,p.74.

[40]– سعد حقي توفيق ،علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين،الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر ، 2003، ص63.

[41]– مراد شحماط،مرجع سابق.

[42]– سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 65.

[43]–Roberts Hugh, (Algeria's Ruinous impasse and the honorable way out), International Affairs, volume, 71,n,12 April, 1995,p.p.248-265.

[44]–مراد شحماط، مرجع سابق.

[45]– ابراهيم تيقمونين، مرجع سابق ص 109.

[46]– سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 70.

[47]– مراد شحماط، مرجع سابق.

السياسة الخارجية الصينيه تجاه دول الخليج العربي (السعوديه انموذجا)

د. زينب عبدالله
كلية العلوم السياسية
الجامعه المستنصريه-العراق

الملخص :

تراقب جهات سياسية وعسكرية عن كثب مجموعة الأنشطة والسياسات الصينية في منطقة الخليج العربي وحولها. وعالجت تقارير استخبارية ومختصة مسألة التوسع الصيني والمنافسة الماثلة على كل الأصعدة الاقتصادية والعسكرية والتي بدأت فعليا بالتبلور عبر الحضور السياسي المتنامي، الأمر الذي أصبح يشكل عاملا رئيسيا في الحسابات الغربية الأمريكية البريطانية خاصة، في ظل فشل سياسات الغرب تجاه أزمات العراق ولبنان وفلسطين.

وتعد العلاقات الصينية مع منطقة الخليج العربي علاقات حديثة العهد نسبيا وتعتبر مصر الدولة العربية الأولى التي أقامت علاقات مع الصين ولم تقم بكين علاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي حتى عام 1990 وذلك لأنها، خلال سنوات الحرب الباردة اعتبرت منطقة الخليج منطقة بعيدة بالنسبة لمصالحها المباشرة وركزت على تأسيس وبناء علاقات قوية مع دول شمال شرق وجنوب شرق آسيا ولم تبد اهتماما حقيقيا بمسائل الطاقة حتى العام 1993 عندما أصبحت دولة مستوردة لمعظم حاجتها من الطاقة، هذا إضافة إلى الاعتبارات المحلية التي حدت من بناء علاقات في وقت مبكر ومنها خشية دول منطقة الخليج من انتشار الشيوعية ودعم الصين في تلك المرحلة للحركات الثورية والاتجاهات الراديكالية في المنطقة العربية.

كل ذلك تغير الآن وخلال السنوات القليلة الماضية نمت العلاقات الصينية الخليجية بشكل قوي وخاصة في الجوانب الاقتصادية. وتعد الصين الآن ثامن أكبر شريك تجاري لدول مجلس التعاون الذي يعتبر بدوره عصب التجارة العربية. وتسعى الصين كما هو معروف إلى تأمين ما أمكنها من مصادر الطاقة الضرورية لاقتصادها السريع النمو، وتعتبر الصين الآن ثاني أكبر مستهلك للنفط وثالث أكبر مستورد، وبشكل استهلاكها المتزايد نسبة أربعين في المائة من تزايد الاستهلاك العالمي , وإدراكًا من الصين للأهمية الاستراتيجية لدول الخليج العربي عموما, والتي تمد الصين بحوالي 50% من وارداتها النفطية والمملكة العربيه السعوديه على وجه التحديد والتي تمثل الممول النفطي الاول بين هذه الدول , كما وتعد هذه الدول هي الأقرب من حيث طرق النقل مقارنة بدول أمريكا اللاتينية والدول الإفريقية، وبالنظر إلى معدلات النمو المرتفعة التي حققتها وتسعى لتحقيقها الصين فإن تأمين إمدادات الطاقة يظل مسألة استراتيجية بل وأمن قومي في المقام الأول بالنظر إلى أهمية خطط التنمية بالنسبة لسياسات الحكومة الصينية داخليًا، وهو ما يفسر سياسات الصين تجاه منطقة الخليج العربي، حيث رأت أنه يجب العمل على تحقيق بيئة آمنة للمناطق التي توجد فيها منابع وطرق مرور النفط, هذا فضلا عن الاهميه الاستراتيجيه والسياسيه لمنطقة دول الخليج العربي وعلى وجه التحديد المملكة العربيه السعوديه .

Abstract

Political and military actors are closely monitoring the range of Chinese activities and policies in and around the Arabian Gulf region. The issue of China's expansion and competition at all economic and military levels, which has already begun to evolve through the growing political presence, has been dealt with by intelligence and specialist reports, which has become a major factor in the Western American-British accounts, especially in the light of the failure of Western policies towards the crises in Iraq, Lebanon and Palestine.

China's relations with the Arabian Gulf region are relatively recent and Egypt is the first Arab country to have established relations with China, and Beijing has not relations with the GCC countries until 1990 because, during the cold War years, the Gulf region was regarded as a distant region for its immediate interests and focused on establishing and building strong relations with Northeast and Southeast Asian countries and did not show real interest in energy issues until 1993, when it became an importer of most of its energy needs, as well as local considerations that limited the early construction of relations, such as the fear of countries in the region of the spread of Communism and China's support at that stage for the revolutionary movements and radical tendencies in the Arab region.

It's all changed now. Over the past few years, Sino-Gulf relations have grown strongly, especially in economic aspects. China is now the eighth largest trading partner of GCC countries, which in turn is the backbone of Arab trade. As is known, China is seeking to secure the energy resources necessary for its fast-growing economy, and China is now the second largest consumer of oil and the third largest importer, and its increasing consumption accounts for 40 percent of the world's growing consumption, and China is aware of the importance of the strategy for the Arabian Gulf countries in general, which supply China with about 50 percent of its oil imports and Saudi Arabia in particular, which represent the first oil provider among these countries, and are the closest in terms of transport routes compared to Latin American and African countries, Given the high growth rates achieved and pursued by China, securing the energy supply remains a matter of strategy and, above all, national security, given the importance of the development plans for the policies of the Chinese government domestically, which explains China's policies towards the Arabian Gulf region, where it considered that a secure environment should be worked out for areas where the sources and routes of oil are located, as well as the strategic and political importance of the Arab Gulf States region, specifically Saudi Arabia.

المقدمة

لم تكن جمهورية الصين الشعبية في معظم مراحل تاريخها السياسي بمعزل عن دول الخليج العربي، بل ظلت دائماً على تواصل مع المنطقة من منطلق توجّهاتها وسعيها إلى تحقيق أهدافها الخارجية. ولعل السمة البارزة في السياسة الخارجية الصينية تجاه دول الخليج العربي أنها متغيرة وليست ثابتة، اذ إنها كانت في مرحلة ما قبل انهيار الاتحاد السوفييتي متأثرة بدرجة كبيرة بالأيديولوجيا، ولكنها تغيرت تغيراً جذرياً بعد ذلك، وحتى الوقت الراهن، لتصبح أكثر تعبيراً عن المصالح الاقتصادية منها عن المصالح الأيديولوجية. وهذه النظرة هي نفسها التي كانت تحكم دول الخليج العربي تجاه الصين الشعبية، فهذه الدول ظلت لمدة طويلة تخشى الفكر الشيوعي الصيني ، بل عملت على مقاومة انتشاره في منطقتها. غير أنها اليوم تحاول قدر الإمكان استثمار علاقاتها بالصين للدفع بمصالحها الاقتصادية والسياسية.

1-أهمية البحث:

تكمن أهمية موضوع السياسة الخارجية الصينية تجاه دول الخليج العربي (السعودية نموذجا)، في أن الصين تسعى من خلال سياستها الخارجية الى تأمين احتياجات الاقتصاد الصيني من الطاقة، ومن سياسة الانفتاح على مختلف دول العالم لتعزيز مكانتها الدولية، بين سياسة تأمين الاحتياجات وسياسة تعزيز المكانة الدولية، وفي ظل الواقع الدولي الراهن، والصراع الدولي على منطقة الشرق الأوسط، من الأهمية بمكان، التعرف على السياسة الخارجية الصينية وطبيعتها وتوجهاتها لما لها من تأثير على واقع المنطقة والعالم. وتأتي أهمية دراسة توجهات السياسة الخارجية الصينية تجاه دول الخليج العربي (المملكة العربية السعودية انموذجا) كون هذه الأخيرة هي اكثر الدول الخليجية تأثيرا , فضلا عن الى ثرواتها النفطية الهائلة وتأثيرها السياسي والأمني على دول الخليج الأخرى. وحيث يمكن ان تلعب هذه التوجهات دورا ايجابي وفاعل في دعم المصالح المشتركة بين الجانبين الصيني والخليجي.

2-فرضية البحث:

نظرا لما تتميز به الصين من مكانة وتاثير في سياق العلاقات والمصالح الدولية , ولما اصبحت تشكل احد ابرز دول المنافسه الاقتصاديه الدولية الامر الذي يتطلب تعزيز سياستها الخارجيه وتقوية هذه المكانه . ونظرا لما تشكله دول الخليج العربي من اهمية اقتصادية كبيرة وتحديدا في مجال الطاقه , كل ذلك تطلب من السياسة الخارجية الصينية الاخذ بنظر الاعتبار الحضور السياسي والامني في علاقتها مع هذه الدول وتحديدا المملكه العربية السعوديه . وفي ضوء ذلك ينطلق البحث من فرضيه مفادها

هل ان السياسة الخارجية الصينيه تجاه دول الخليج العربي تحقق الاهداف المطلوبه بالوسائل التي تعتمدها وفي مقدمتها الوسيله الاقتصاديه كونها تعد قوة استثمارية عالميه , فضلا عن قوتها العسكريه وحضورها السياسي في الساحة الدوليه كلاعب اساسي لانها من دول الفيتو في مجلس الامن .

3 - مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول إمكانية اكتفاء السياسة الخارجية الصينية بالاعتماد على المصالح الاقتصادية فقط، او انه لا بد لها من التوجه الى الانخراط السياسي والأمني في منطقة تشهد المزيد من الصراعات حول النفوذ والسيطرة وعدم الاستقرار الأمني.

4- أهدف البحث:

يهدف هذا البحث الى:

أ-التعرف على مكانة الصين كقوة عظمى

ب-معرفة توجهات السياسة الخارجية الصينية تجاه دول الخليج العربي وطبيعتها ومحدداتها وتاثيرها في هذه الساحة

5-هيكلية البحث:

تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة مباحث جاء المبحث الاول بعنوان الصين كقوة عظمى وجاء بثلاثة مطالب الأول – القوة السياسية, والثاني القوة العسكرية والثالث القوة الاقتصادية وطموحات الصين على الساحة العالمية، اما المبحث الثاني فقد جاء تحت عنوان توجهات السياسة الخارجية الصينية تجاه دول الخليج العربي تناول في ثلاثة مطالب اطار العلاقات العربية، المصلحة المشتركة الخليجية الصينية والعلاقات الخليجية الصينية، والمبحث الثالث تناول السياسة الخارجية الصينية تجاه السعودية الذي قُسِّمَ الى ثلاثة مطالب حيث جاء الاول لدراسة تاريخ العلاقات الصينية السعودية وفي جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، والثاني حاول توضيح آفاق العلاقات السعودية الصينية، والمطلب الثالث هو التحديات التي تواجه العلاقات الصينية السعوديه , واخيرا الخاتمة التي تتضمن أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها الباحث من خلال بحثه.

المبحث الاول: الصين كقوة عظمى

اكدت نهاية الحرب الباردة أنه من السهل للقوة الاقتصادية أن تتحول إلى قوة عسكرية، في حين أن هناك صعوبة في تحويل القوة العسكرية إلى اقتصادية .وهكذا، فإن الدول أصبحت تعتمد على قدراتها الاقتصادية أكثر من قدراتها العسكرية في لعبة القوة الدولية، حيث أصبحت الضغوط الاقتصادية التي تمارسها الدول الكبرى على دول عالم الجنوب أكثر فاعلية نسبيا من التدخلات العسكرية [1], في ظل نمو معيار القوة الاقتصادية وتصاعد تأثير القوة العسكريه، الا ان الاخير اخذ يستنزف طاقات الدولة على حساب الاستثمار في القطاعات المدنية المهمة والضرورية لبقائها. فالاتحاد السوفياتي الذي كان يشكل قوة عسكرية عظمى، انهار في أشهر معدودة ومن دون حرب مباشرة، تحت وطأة وضع اجتماعي واقتصادي انهكه المجهود الحربي وعوامل أخرى.

وبرزت الصين كقوة صاعدة تسعى إلى تغيير الوضع القائم في بنية النظام الدولي، والسعي نحو إقامة عالم متعدد الأقطاب ،لاسيما في ظل مؤشرات صعود وتزايد موارد القوة الشاملة للصين، وبالتالي لمكانتها ووضعها الدولي[2] .

المطلب الأول: القوة الاقتصادية.

إن قراءة التطورات التاريخية للقوى الاقتصادية والسياسية العالمية تشير إلى أن العالم شهد تحولين رئيسيين للقوى العالمية خلال القرون الأربعة الماضية. الأول تمثل في صعود القارة الأوربية في القرن السابع عشر لتصبح قوة عظمى في العالم، والثاني تمثل في ظهور الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن التاسع عشر، عندما أصبحت القوة الحاسمة عسكريا واقتصاديا وسياسيا، والتي تنفرد بقيادة العالم، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في العقد الاخير من القرن العشرين ، وبداية القرن الحادي والعشرين، فإن العالم يشهد صعودا لقوة سياسية واقتصادية جديدة هي الصين، التي تمتلك من المقومات ما يؤهلها لتكون قوة فاعلة في مجريات الأحداث الاقتصادية و السياسية في العالم وما يجعلها مؤهلة لتغيير موازين القوى في المستقبل [3].

لقد حقق الاقتصاد الصيني نتائج مبهرة لاسيما في معدلات النمو الحقيقي والصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، و بدأ هذا الاقتصاد يخطو خطوات ثابتة نحو صدارة الاقتصاد العالمي، محتلا أماكن بلدان كبرى منافسة له، وهذه المؤشرات جعلت بعض التحليلات والآراء تذهب إلى أن القرن الحالي سيصبح قرنا صينيا [4]، وقد أرست الصين بنيتها التحتية الاقتصادية تحت قيادة الرئيس الصيني الراحل " ماوتسي تونغ"، مما مكنها من تحقيق انطلاقتها الاقتصادية، ثم جاءت سياسات الإصلاح

([1]). غسان العزي، سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 2000، ص 33.

([2]). فنسان الغريب، مأزق الإمبراطورية الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، مارس 2008، ص 32.

([3]). مغاوري شلبي علي، الصين والاقتصاد العالمي- مقومات القوة وعوائق الاندماج، مجلة السياسة الدولية، العدد 167، كانون الثاني 2007، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص 80 .

([4]) مغاوري شلبي علي، الصين والاقتصاد العالمي- مقومات القوة وعوائق الاندماج مصدرسبق ذكره،ص 81.

والانفتاح مع تولي" دنج شياوبينج "الحكم في عام 1978، والذي رفع شعار" الخيار الجديد بهدف بناء قاعدة اقتصادية وعلمية وتكنولوجية تمكن الصين من خوض تجربة المنافسة في السوق العالمية، وقد تبنى سياسة الانفتاح على العالم الخارجي [5].

لقد أعلنت الصين أن الانفتاح على العالم الخارجي يعد من السياسات الرئيسية التي تتمسك بها، فضلا عن جذب رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا المتقدمة، ودراسة التجارب الناجحة في التخطيط والإدارة الاقتصادية في الدول الأجنبية، وتشجيع مؤسسات الدولة في المنافسة بالأسواق العالمية وتعزيز الإصلاح الداخلي والتنمية الاقتصادية. ولكن بالتدقيق في تفاصيل السياسات الصينية الاقتصادية يتأكد أن الصين في توجهاتها نحو اقتصاد السوق لم تتبنى السياسات التي تروق للقوى الرأسمالية الكبرى في العالم، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث صيغت هذه السياسات وفق الفكر الصيني الذي حاول تهجين الرأسمالية – كما تتبناها الرؤية الأمريكية – مع تعديل الاشتراكية وعدم التشبث بها، بعدما أصبحت الصين عضوا في منظمة التجارة العالمية، وانطلقت الصين في ذلك من اعتبارها إن كلا من الرأسمالية والاشتراكية ليست عقيدة، ولكنها صيغة قابلة للتطوير، ويمكن تهجينها وفق ظروف المجتمع الذي تطبق فيه [6]، وقد كان ذلك واضحا في تبني الصين لسياسات التنمية متعددة السرعات، وعدم الخصخصة على الطريقة الغربية، وعدم فتح الباب على مصراعيه للاستثمار الأجنبي دون ضوابط منطقية [7].

إن من مؤشرات القوة الاقتصادية لدى الصين أنها تتمتع بأسرع نمو اقتصادي في العالم، وبالرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية فقد بلغ معدل النمو الاقتصادي في الصين عام 2010 نحو 10.3 % [8]. ويقول خبراء إن النفوذ المتزايد للصين يعزز التوقعات بأن الصين ستتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية وتكون أكبر اقتصاد في العالم بحلول عام 2030 م[9].

المطلب الثاني: الصين قوة عسكرية

كانت الصين متحفظة من الناحية العسكرية، وكان الاهتمام الصيني منصبا بداية على الوضع الداخلي الاقتصادي والسياسي، لكن ببلوغ الاقتصاد الصيني مرحلة متقدمة من حيث التصنيع والانتاج وضعته في مصاف الدول الكبرى من حيث أرقام الدخل والادخار والاحتياطات من العملة الصعبة والتجارة الدولية، ازاء ذلك لا بد أن تواكب القوة العسكرية الصينية الوضع الاقتصادي والسياسي للبلاد، وإلا فإن الصين ستخسر موقعها الاقتصادي الذي يحتاج إلى تدعيم عسكري. وينبغي على الصين أن تطور قوتها العسكرية بما يتناسب مع مكانتها العالمية، لطالما أن المصالح الاقتصادية والدبلوماسية

([5]). هدى ميتيكس، الصعود الصيني ... التجليات والمحاذير، مجلة السياسة الدولية، العدد 167، كانون الثاني 2007، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص 74.

([6]). مغاوري شلبي علي، "الصين وأمريكا.... التنين يرفض الرقص على الأنغام الأمريكية"
http://www.islamonline.net/arabic/economic/01/2011/articls.7shtml

([7]). مغاوري شلبي علي،" الصين والتجارة الدولية... من التنافس إلى الاعتماد المتبادل"، مجلة السياسة الدولية، العدد 173 ، تموز 2008 القاهرة ، مؤسسة الأهرام، ص 86 – 87.

([8]). أخبار الاقتصاد: اقتصاد الصين يحتل المرتبة الثانية عالميا، قناة العربية.
http://www.alarabiya.net/articles/2011/01/20/134298.html

([9]). مغاوري شلبي علي، الصين والتجارة الدولية... من التنافس إلى الاعتماد المتبادل"، مصدر سبق ذكره ، ص 81.

الصينية تمتد عبر العالم فإن مثل هذا التفكير الاستراتيجي مطلوب "ومن هذا المنطلق تسعى الصين إلى زيادة قوتها العسكرية ليس طمعا في السيطرة وبسط نفوذها في آسيا بالدرجة الأولى بقدر ما هو حماية إمداداتها الحيوية الاستراتيجية [10].

إن سياسة الصين العسكرية قائمة على:

-تعزيز المكانة العالمية والإقليمية للصين، والحصول على الأسلحة المتطورة تقنيا.

-التعامل مع المواقف العسكرية المستقبلية الغامضة للولايات المتحدة الأميركية واليابان والهند.

-الاحتفاظ بالقدرة على التهديد الجريء باستخدام القوة ضد تايوان التي تتزايد نزعتها الانفصالية وقوتها العسكرية.

-تعزيز النفوذ العسكري والدبلوماسي للصين في الأراضي الاستراتيجية المجاورة التي تطالب بها الصين ، والقدرة على الوصول إليها ومنها بحر الصين الجنوبي والدفاع عن حق استخدام خطوط المواصلات الحيوية في البحار والمحيطات.

- تعزيز قدرة الصين على التعامل مع الاضطرابات الاجتماعية المحلية وحالات عدم الاستقرار الحدودية لأسباب عرقية. [11] .

ومن ناحية القدرات النووية، نجد أن الصين التي دخلت النادي النووي عام 1964، تعد اليوم أكبر قوة عسكرية في آسيا، و أنها الدولة الوحيدة التي قامت بنشر أسلحة نووية، و لها قوة نووية بإمكانها أن تكون رادعة للولايات المتحدة الأمريكية. [12]

إن صعود الصين كقوة إقليمية أو عالمية سيكون له آثار ايجابيه لاسيما مع النمو المتزايد لموارد" القوة الصلبة"، فالتقاليد الثقافية العريقه للصين في شرق آسيا ستزيد بالتأكيد من جاذبيتها الثقافية أو"القوة الناعمة، فالصين تحاول أن تثبت وجودها الحضاري و الثقافي في إنحاء العالم وهي تعود في تاريخها الرسمي المدون لأكثر من خمسة ألاف عام، وهي ديناميكية، لأن تطورها عبر تلك القرون لم يقض على وحدتها وتماسكها الحضاري كما حدث في مناطق أخرى من العالم، فضلا عن أنها تقدم الجديد والمبتكر في التجارب الانسانيه وفي الفكر السياسي وفي النظم السياسية[13].

وعلى صعيد طبيعة القوة الصينية فيلخصها ديفيد شامباوا أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية ومدير ومؤسس برنامج السياسات الحكومية الصينية بجامعة جورج واشنطن في كتابه المعنون بـ"الصين تتجه كونيًا: القوة غير المكتملة" اذ تضمن الكتاب أن الصين بالرغم من امتلاكها للعديد من عناصر القوة سواء الدبلوماسية أو الثقافية أو العسكرية فإنها ليست لديها القدرة على التأثير في النظام الدولي لأسباب عدة وهي : عدم التجانس بين ما تمتلكه من عناصر قوة على عكس الدول الغربية، والتردد في اتخاذ مواقف حاسمة تجاه القضايا الدولية، فضلاً عن إيلاء الأمن الداخلي أولوية على حساب الأمن الخارجي، وهو ما أكده الكتاب الأبيض الصادر عام 2015م، بعنوان" الاستراتيجية العسكرية الصينية"

([10]). القوة العسكرية الصينية، 2010/11/13. http://www.arabic-military.com/t17148-topic.

([11]). مدخل إلى العقائد الإستراتيجية للصين و الهند"، المنتدى العربي للدفاع و التسلح..
Http://www.defense-arab.com/vb/showthread.php?=18011.

([12]). عبد العزيز حمدي عبد العزيز. " قوة الصين النووية و وزنها الاستراتيجي في آسيا"."**السياسة الدولية**، عدد 145، (جويلية- سبتمبر) 2001، ص 81.

([13]). محمد نعمان جلال، " تسليم الراية في القيادة الصينية: الأبعاد و الدلالات"، مجلة السياسة الدولية، العدد 153 ، نيسان 2003، ص 26.

والذي تضمن- من بين قضايا أخرى عديدة- أن "الصين لن تهاجم ما لم يهاجمها طرف آخر، كما تتمثل العقيدة العسكرية للصين في حماية المصالح البحرية للصين والحفاظ على الأمن والاستقرار على امتداد المناطق المحيطة بها"، ووفقًا لهذا التصور وفي ظل مشكلات الصين مع محيطها الإقليمي فإنه يتوقع أن يكون لنزاعات الصين مع دول جوارها أولوية ضمن السياسة الدفاعية الصينية، ويرجح أن بها احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي، والجدير بالذكر أن مياه بحر الصين الجنوبي تشهد مرور ثلث النفط العالمي، وقد قامت الصين بتحويل العديد من الجزر في تلك المنطقة إلى جزر اصطناعية ومن ثم إمكانية إقامة منشآت عسكرية عليها[14].وممارسة الحكومة الصينية لسياستها المعلنة والهادفة إلى تنويع مصادر إمداداتها النفطية. فأن حصولها على بعض الخصومات الماليه من المنتجين الرئيسين يشجعها على الإسراع في تنفيذ هذه السياسة[15].

وعملا بهذا الاتجاه طرحت الحكومة الصينية ما سمَّته «مبادرة طريق الحرير الجديد» وتهدف هذه المبادرة إلى الإعلان عن تولي الصين لدور قيادي يهدف إلى ربط أكبر عدد من الدول باقتصادها في الأجل الطويل والدخول إلى أسواق جديدة؛ لتصريف منتجاتها في الأجلين القريب والمتوسط. ويذهب التفكير حالياً إلى إيجاد مناطق انطلاق (توزيع) لمنتجاتها، ومن بين الدول المرشحة لذلك كل من السعودية وتركيا ومصر[16].

وتشمل مبادرة «الطريق الجديد» أكثر من 60 دولة في قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا، ويتركز الحزام الاقتصادي لطريق الحرير على ثلاثة خطوط رئيسة تشمل: أن يربط بين الصين وأوروبا مروراً بآسيا الوسطى وروسيا وكذلك يمتد من الصين إلى منطقة الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط مروراً بآسيا الوسطى وغربي آسيا. كما يبدأ من الصين ويمر بجنوب شرقي آسيا وجنوب آسيا والمحيط الهندي.[17] أما طريق الحرير البحري، فهو مجموعة الطرق التجارية البحرية التي ازدهرت متزامنة مع طريق الحرير البري تقريباً، وكانت تربط بين الصين ومناطق في الخليج العربي وآسيا وإفريقيا ومنها إلى أوروبا.[18]

المطلب الثالث: الصين وطموحات القوة العظمى

أن الصين كدولة مستوردة للنفط تسعى لأن تعزز علاقاتها مع الدول المصدرة له والتي تقع معظمها في منطقة الشرق الأوسط. لقد حرصت القيادة الصينية على تعظيم القوة الصينية في كافة المجالات كافه بما يؤهلها للوصول الى مرتبة القوة العظمى وسبيلها الى ذلك بناء اقتصادي عصري دينامي التطور يسهم في تحقيق نقلة نوعية فى قدرتها الاقتصادية، واستراتيجية التحول الى دولة عظمى لا يمكن أن يتحقق من خلال القوة العسكرية وحدها، بل من خلال بناء قوة اقتصادية، وعلمية وتكنولوجية، وتحقيق الاستقرار والسلم الاجتماعي، واكتساب الهيبة السياسية اقليميا ودوليا، ويلى

([14]). د.أشرف محمد كشك، الاستراتيجية الصينية تجاه إيران ودول الخليج معضلة تحقيق التوازن بين المصالح والمبادئ، تقرير، مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، 3 نيسان 2016 , ص12

([15]). عبد الله ابراهيم القويز، نحو علاقات اقتصادية سعودية - صينية أعمق وأكثر استمرارية، صحيفة الحياة، 10 نيسان 2015

([16])عبد الله ابراهيم القويز، نحو علاقات اقتصادية سعودية - صينية أعمق وأكثر استمرارية, مصدرسبق ذكره

([17]). نايف الوعيل، تقرير 14 اتفاقية.. تترجم 74 عاماً من تطور العلاقات السعودية – الصينية، صحيفة الرياض، العدد 17377، 21 كانون الثاني 2016.

([18])نايف الوعيل،تقرير14 اتفاقية.. تترجم 74 عاماً من تطور العلاقات السعودية – الصينية, مصدر سبق ذكره

هدف الصين الاكبر التنمية الداخلية السياسية والاقتصادية أهداف اخرى، مثل تأمين سياسات عالمية تقود الى عالم متعدد الاقطاب تسوده المصالح المتبادلة عبر تعاون جماعي والعمل على احتواء بؤر التوتر الاقليمية المختلفة عبر الحوار، والابتعاد عن المواجهات العسكرية، ومتابعة التنافس السلمى مع القوى الكبرى الاخرى، وفى مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية، ويمثل هذا المحددات الخارجية للعلاقات الصينية العربية والتى تقسم الى محددات اقليمية وأخرى دولية.[19].

وتدعو الصين إلى إنشاء نظام دولي جديد، على أساس قواعد سياسية هي المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئها، ومبادئ القانون الدولي الأخرى، المعترف بها، وتدعو إلى التكامل، والمنفعة المتبادلة، والتنمية المشتركة، وإصلاح النظام الاقتصادي الدولي القديم، على أن يتكون نظام جديد يفيد جميع بلدان العالم، ولا سيما البلدان النامية وحماية مصالحها[20].

المصالح المشتركة بين الصين ودول مجلس التعاون والتحديات:

على الرغم من أن الخطاب الرسمي الصيني قد تضمن غير ذي مرة أن الصين تتطلع لصياغة علاقات استراتيجية مع دول الخليج ومجلس التعاون الخليجي، ولم ينعكس ذلك في التزامات محددة من جانب الصين خلال الأزمات، وإنما انتهجت الصين سياسات منفصلة وفقًا لكل حالة على حدة في محاولة لإيجاد توليفة من المبادئ والمصالح بما يمكن أن يطلق عليه "سياسة إرضاء كل الأطراف ". وأصبحت الصين ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم، وتستورد أكثر من نصف وارداتها النفطية من دول الخليج العربي ، ودول الخليج العرب وهي أكبر مصدر للنفط إلى الصين. ومن المتوقع أن تكون الصين بحلول سنة 2030، أكبر سوق للصادرات النفطية الخليجية، متجاوزة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. والحقيقة أن دول الخليج باتت تنظر إلى الصين كسوق ضخمة ليس فقط لصادراتها من النفط الخام، وإنما أيضاً من المنتجات البتروكيماوية والصناعات المعدنية، وهما القطاعان اللذان تتوسع دول الخليج فيهما بشكل كبير في ظل استراتيجة طويلة المدى لتنويع اقتصاداتها[21].ومن الجدير بالذكر أن الاقتصاد الصيني يقف في المرتبة الثانية عالمياً، وتعد الدولة الثانية بعد اليابان من حيث امتلاك الاحتياطيات النقدية والتي تقف كأكبر دولة تستحوذ على الاحتياطيات النقدية ولاسيما الدولارية، وبحلول عام 2050 سيكون الاقتصاد الصيني أكبر من اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار (43%) قياساً الى القوة الشرائية[22].

وهذا يقودنا الى التساؤل التالي:

هل لدى الصين استراتيجية تجاه دول مجلس التعاون تعكس حجم وأهمية المصالح المشتركة بين الجانبين أم أن رؤية الصين لدول المجلس هي جزء من رؤيتها للأمن الإقليمي عمومًا؟

([19]). ليوسية تشنج، لى شى دونج(محرران)، الصين والولايات المتحدة الامريكية: خصمان ام شريكان، ترجمة: عبد العزيز حمدى، المجلس الاعلى للثقافة القاهرة، العدد478، 2003م ، ص60-63.

([20]). تشوي يهوانغ، الدبلوماسية الصينية، ترجمة تشنغ بوهرون وآخرون، سلسلة أساسيات الصين، دار النشر الصينية عبر القارات بكين، 2005، ص45.

([21]). بسمة عبد المحسن، قراءة في العلاقات الخليجية الصينية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2014/1/19, ص33

([22]) بسمة عبد المحسن، قراءة في العلاقات الخليجية الصينية , مصدر سبق ذكره , ص35

لقد باتت الصين على أعتاب مرحلة جديدة من التحول الجيوسياسي والاستراتيجي، فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية، ووضع قواعد جديدة في تعاملها مع القوى الكبرى وإبراز حضورها على المسرح الإقليمي والدولي، في الوقت الذي تراجعت فيه أهمية البعد الأيديولوجي أمام مقتضيات المصلحة الوطنية. ويتضمن المفهوم الصيني للمصلحة الوطنية مصالح أساسية كالأرض والأمن والسيادة المطلقة كأساس للعلاقات الدولية [23].

المبحث الثاني : التوجهات الصينية تجاه دول الخليج العربي

المطلب الأول: العلاقات العربية- الصينيه

أقامت الجامعة العربية تمثيل لها مع الصين في العاصمه بكين بموجب اتفاقية انشاء بعثة دبلوماسية لها وقعتها مع الجانب الصيني في 14 مايو1993م وذلك رغم ان الجامعة العربية كانت قد قررت في بداية الامر استمرار اعترافها بتايوان كممثل شرعي للصين، وليس جمهورية الصين الشعبية في اغسطس 1950م، تحت ضغوط دولية مختلفة الا انها عدلت ذلك في مرحلة لاحقة، أدخل اعتراف مصر بالصين عام 1956م العلاقات العربية-الصينية الى مرحلة جديدة، في وقت كانت الدول العربيه تشدد من حصارها الدبلوماسي على الصين، كما كان بمثابة اختراق سياسي تطلعت اليه الصين منذ اوائل الخمسينات، ومن ناحية ثانية فتح الاعتراف المصري الطريق امام العديد من الدول العربية للاعتراف بالصين واقامة علاقات دبلوماسية معها، وفى المقابل قدمت الدول العربية مساهمة ايجابية في سبيل اعادة المقعد الشرعي للصين في الامم المتحدة في 30 مارس عام1956م، تحولات العلاقات العربية الصينية منذ الاعتراف وتبادل التمثيل الدبلوماسي وحتى الان فيه عدد من العناصر الاساسية التي يمكن عدها جوهر هذه العلاقات وهذه العناصر هي [24]:

أ)مبدأ الصين الواحدة: ركزت الصين على أهمية استمرارية تمسك الدول العربية بمبدأ الصين الواحدة وعدم الاعتراف بتايوان، وان كانت قد سمحت بإمكانية اقامة علاقات تجارية واقتصادية مع تايوان في اطار محدد لا يتم تجاوزه، وعلى هذا الاساس لا يوجد تمثيل دبلوماسي لأي دولة عربية في تايوان، كما أدت لدول العربية دورا اساسيا فى الاعتراض على ضم تايوان الى الامم المتحدة.

ب)موضوع حقوق الانسان: مثل هذا الموضوع له أهمية خاصة للصين لمجابهة انتقادات الغرب لها فى مسألة حقوق الانسان، وقد كانت لمساندة الدول العربية لها اثرا كبيرا فى عدم تمكن الغرب وعلى وجه التحديد الولايات المتحدة في صدور اي قرار يدين الصين فى هذه المسألة انطلاقا من تعاطف الدول العربية مع الصين، وتقارب مواقف الجانبين تجاه هذا المسألة فضلا عن اختلاف معايير الغرب عن الشرق فيما يتعلق بحقوق الانسان.

ج)مساندة مواقف الصين في المحافل الدولية والهيئات الدولية: ترى الصين أن مجلس الامن الدولي يحتاج لإصلاحات مناسبة وضرورية حتى يتلائم مع التغييرات الكبيرة الى شهدها الوضع الدولي، لذلك فان أهم اولويات اصلاح

([23]). عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٠، ص 16.

([24]). د.عاطف سالم سيد الاهل، العلاقات العربية-الصينية، فى: د.السيد صدقي عابدين ود.هدى متيكس (محرران)، العلاقات العربية-الاسيوية، مركز الدراسات الاسيوية، جامعة القاهرة،2005م ، ص139-141.

مجلس الامن هي تعديل الخلل في تشكيله وزيادة تمثيل دول عالم الجنوب وفقا لمبدأ التوزيع الجغرافي المتساوي حتى يعكس تشكيل المجلس واقع عضوية الامم المتحدة وانه من خلال هذا فقط يمكن ان يكون للإصلاح أهمية عملية تتفق مع التطلعات والمصالح المشتركة لجميع الدول الأعضاء.

د)مساندة الصين للدول العربية في كفاحها ضد الاستعمار: حيث دعت الصين الى الكفاح المسلح ضد اسرائيل وادانة المواقف الاسرائيلية فضلا عن مساندة القضية الفلسطينية واعترفت الصين بمنظمة التحرير الفلسطينية عام1965م.

ه)تقديم المساعدات المالية والفنية للدول العربية:اسهمت الصين في تمويل العديد من مشروعات البنية الاساسية في الدول العربية، ورغبة الصين في بلورة علاقاتها الخارجية مع دول العالم في القرن الجديد قدم وزير خارجية الصين مبادرة النقاط الاربعة لتطوير العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين تضمنت:

"الاحترام المتبادل والتعامل على قدم المساواة، وتكثيف الحوار والتشاور وتعزيز التنسيق والتعاون فى المحافل الدولية وتبادل المصالح على اساس التكافؤ والمنفعة المتبادلة" ، وهى مبادرة تتسم نقاطها بالاتساع وعدم التحديد الا انها في الوقت نفسه تعكس اهتمام صانعي السياسة الخارجية الصينية بأهمية العلاقات الصينية - العربية ، وضرورة تطويرها بما يتناسب مع متطلبات القرن الجديد .[25].

أن الدول العربية هي المجموعة الاقليمية الوحيدة التي صدر عن منظمتها الاقليمية الجامعة العربية قرارا لتطوير العلاقات مع الصين كما تم توقيع مذكرة تفاهم بين الصين والجامعة العربية في يناير 1999م لإرساء آلية المشاورات السياسية، هذا فضلا عن ان مجلس الجامعة العربية كان قد أصدر ست قرارات على سنوات مختلفة لتأكيد التعاون العربي الصيني، ودعوة الدول الاعضاء لتطوير علاقاتها مع الصين على المستوى الحكومى الشعبى، ويذكر فى هذا الصدد ان جميع الرسائل المتبادلة بين الامين العام لجامعة الدول العربية ووزير الخارجية الصين ركزت على مشكلتي الشرق الاوسط والعراق مع استثناءات محدودة[26]وفيما يتعلق بفكرة اقامة منتدى للتعاون العربي الصيني، وهى فكرة طرحها السفراء العرب في بكين وتبناها مجلس الجامعة العربية عام2000م، على غرار منتديات التعاون الاخرى التي اقامتها الصين مع الجماعات او المنظمات الإقليمية، الا ان الصين تتعامل مع هذا الموضوع بسياسة المراحل والتدريج وعدم التسرع في عملية التنفيذ، انطلاقا من ان ارتباطها الكامل قد يتعارض في مراحل لاحقة مع مصالحها مع الغرب واسرائيل أو قد يفرض عليها التزامات صعبة في المستقبل خاصة ان المنطقة العربية تشهد تطورات متلاحقة وضغوطا مستمرة من الغرب [27]. ان العلاقات العربية الصينية تتأثر سلبا او ايجابا بالعلاقات الصينية الاسرائيلية فضلا عن العلاقات الصينية مع الولايات

([25]). شريف على شحاته اسماعيل عيسى، الطلب على النفط كمحدد للسياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الاوسط (1993-2005م)، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2005م)، ص133.

([26]). د.السيد علي فليفل، بحث عن، العلاقات الصينية المصرية فى الاطار الافريقى، قدم البحث في ندوة عن العلاقات الصينية الافريقية، نظمها معهد الدراسات الافريقية الصيني فى بكين فى اكتوبر 2000م.

([27])المصدر السابق نفسه.

المتحدة، اخذا فى الاعتبار ان اسرائيل هي احد اهم مصادر التكنولوجيا العسكرية المتقدمة والتكنولوجيا الزراعية للصين كما انها أحد مصادر الاستثمارات.

لقد اكدت الصين استعدادها للتعاون مع الدول العربية بعيدا عن الايديولوجيات مع التمسك بالمصالح الصينية، اذ قامت الصين فى سبتمبر 2002م بتعيين مبعوثا خاصا بها في منطقة الشرق الاوسط والذي كانت مهمته التنسيق مع الاطراف المعنية وبذل الجهد من اجل الاسهام فى جهود التسوية، هذا فضلا عن تركيز الصين في مداولات مجلس الامن على الاستفادة بأكبر قدر ممكن من موضوع النفط مقابل الغذاء.

موقف الصين من قضايا لها انعكاسات مباشرة على الدول العربية:

لقد كان من الضروري في موضوع بحثنا هذا ان نستعرض موجز لاهم مواقف الصين من القضايا العربية، والقضايا الاخرى التي تحتل اهتمام الدول العربية والتي من اهمها :

1-قضية الشرق الاوسط:

على الرغم من التأييد الصيني للموقف العربى لعملية السلام الا ان التوجه الصينى العام يسير فى اطار التحفظ وعدم التورط فى هذه المشكلة وتحقيق التوازن بين علاقاتها مع الدول العربية وعلاقاتها مع اسرائيل، ورغم حرص الجانب العربى على اهمية الاستفادة من هذا الموقف المتوازن او الذى تحول من التأييد التام للدول العربية الى التوازن المشار اليه فى المرحلة الحالية وحثها على ممارسة دور اكثر فاعلية فى عملية السلام، واكدت الصين انها تؤيد على دوام عملية السلام بالمنطقة، وتدعو الى حل شامل وعادل لقضية الشرق الاوسط حسب قرارى مجلس الامن الدولى وقرارات الامم المتحدة المعنية، وعلى أساس مبدأ الارض مقابل السلام[28].

2-الارهاب: معارضة الارهاب فى شتى صوره، ودعم انشطة ضرب الارهاب وتأييد القرارت ذات الصلة التى صدرت عن الامم المتحدة ومجلس الامن الدولى.

3-الحوار بين الحضارات: تؤكد الصين ان الامم المتحدة تلعب دورا لا غنى عنه فى تعزيز الحوار بين الحضارات، حيث ترى الصين أنه لا يوجد حضارات فائقة وحضارات دنيا فى هذا العالم وان التعايش السلمى والتطوير المشترك لمختلف الحضارات لا يمكن أن يتحقق الا من خلال تبادل التعلم والنفع كل من الاخرى على أساس المساواة والاحترام المتبادل وأنه فى ظل الوضع الدولى الراهن يجب على كل الدول ابداء تفتح الذهن والرؤية من أجل الحوار بين الحضارات وحل الخلافات والنزاعات المختلفة من خلال الوسائل السلمية، وفى هذا الاطار تشير الى ان هجمات 11 سبتمبر ضد الولايات المتحدة لا علاقة لها بأية حضارة انسانية، وأن الحرب التى يشنها المجتمع الدولى ضد الارهاب ليست صراعا بين اعراق أو اديان أو ثقافات مختلفة وانما هى حرب بين العدالة والشر بين الحضارة والهمجية.

4-العولمة: ترى الصين ان الامم المتحدة تلعب دورا لا بديل له فى التعاون الدولى فى مواجهة العولمة، كما ان العولمة ليست الدواء الناجح للتنمية ولا هى الوحش الذى يسبب الكوارث وأن المواجهة الصائبة للعولمة يجب أن تكون فى تعظيم مزاياها وتجنب عيوبها.

([28]). د.عاطف سالم سيد الاهل، العلاقات العربية –الاسيوية، مصدر سبق ذكره ، ص154.

5-التعددية القطبية: ترى الصين ان التعددية القطبية تمثل قاعدة هامة للسلام العالمي وان اضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية ضمان اساسي لهذا السلام وتولى اهتماما باضفاء طابع الديمقراطي على العلاقات الدولية في عالم متعدد الاقطاب، وتتمنى أن تستفيد كافة الامم على قدم المساواة من العولمة الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، وتؤكد أنها فى القرن الحادى والعشرين ستواصل تكثيف تبادلاتها وتعاونها مع جميع الدول الاخرى استنادا الى مبادئ العدالة والاحترام المتبادل لتعميق التفاهم وتوسيع توافق الاراء والاستفادة من بعضنا البعض من أجل تحقيق التقدم معا، وترحب الصين بالتعاون مع جميع الشعوب من أجل نقل العالم الى قرن جديد يسوده السلام والاستقرار والنمو[29].

وانطلاقا مما تقدم يمكننا ان نستنتج الاتي

إن العلاقات الاقتصادية الصينية- الخليجية علاقات تبادلية وثيقة، فمنطقة الخليج العربي إحدى أهم البقاع الرئيسة في العالم لتصدير الطاقة (النفط- الغاز)، والصين ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك فمن المنطقي دعم آفاق التعاون بين الجانبين من خلال زيادة الاستثمار، انطلاقاً من أن كل طرف في احتياج للطرف الآخر، ولا سّيما خلال السنوات القادمة، ولعل ما سوف يتوج هذه العلاقات الاقتصادية هو نجاح المفاوضات الخليجية- الصينية بشأن توقيع اتفاقية للتجارة الحرة بين الجانبين. [30] فمنذ بواكير هذا القرن (الحادي والعشرين)، اضحت دول الخليج العربية هي الأكثر حضوراً في سياسة الصين الخارجية. ومع التغيرات التي تشهدها المنطقة العربية، وحقيقة أن دول مجلس التعاون الخليجي هي الأكثر استقرار سياسياً ونمواً اقتصادياً في المنطقة، ومع ما أثبتته تلك الدول من قدرة على تجاوز تداعيات الأزمة المالية العالمية التي بدأت سنة 2008، ومع تنامي الدور الإقليمي لبعض دول مجلس التعاون الخليجي، واقتران ذلك بتزايد حاجة الصين إلى إمدادات آمنة للطاقة، وسعيها إلى تنويع أسواق منتجاتها، في ظل انخفاض القدرة الشرائية في الأسواق التقليدية لتلك المنتجات، والتضييق عليها لأسباب مختلفة في الأسواق الأمريكية والأوربية، ومع سعي الصين إلى توسيع مصالحها العالمية، فقد جرى الاهتمام الصيني بمنطقة الخليج عموماً ودولها النفطية بخاصة[31]. وتعود اسباب اهتمام السياسة الخارجية الصينية بالعلاقاتالصينية - الخليجية الى أهمية وضخامة الاقتصاد الصيني، واستهلاك الصين المتنامي للنفط والغاز الخليجي، وكون اسواق الجانبين واسعة وقابلة لاستيعاب منتجات الطرف الأخر، فضلاً على أهمية الاستثمارات المشتركة، وما يمكن أن تحقق من فوائد كبيرة للجانبين في ظل الوفرة المالية لدول الخليج العربي، وزيادة معدلات التنمية وتحقيق الصين نجاحات وقفزات اقتصادية غير مسبوقة بين الاقتصادات الصاعدة، إما التعاون في مجال الطاقة فهو الأكثر حضوراً في العلاقات الصينية- الخليجية ، وهناك تعاون متزايد بين شركة سابك (الشركة السعودية للصناعات) وغيرها من المؤسسات والشركات الخليجية العاملة في مجال البتروكيماويات والصناعات

(29). د.عاطف سالم سيد الاهل، العلاقات العربية –الاسيوية، مصدر سبق ذكره ، ص156.

(30). بسمة عبد المحسن، قراءة في العلاقات الخليجية الصينية، مصدر سبق ذكره , ص 37

(31). بسمة عبد المحسن، مصدر سبق ذكره , ص38

المعدنية والشركات الصينية. إذ إن حاجة الصين كبيرة إلى النفط والطاقة والتصدير للاسواق الخليجية، والاستثمارات الخليجية والتبادل التجاري مع هذه المنطقة ذات القوة الشرائية والاستهلاكية العالية[32].

المطلب الثاني: العلاقات السياسيه والامنيه بين الصين والدول العربيه

ان "أمن الخليج" يعتبر خط تماس هام لاختبار متانة العلاقات الصينية- الخليجية يتطلب من كلا الطرفين تقديراً دقيقاً لمصالحهما المشتركة، لا سّيما وأن دور الولايات المتحدة الأمريكية، اللاعب الرئيسي حتى الآن في أمن الخليج، يواجه تحديات ومعضلات جمة بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق والتهديدات المتبادلة بين ايران وأمريكا. وكغيرها من القوى الدولية أولت الصين دول الخليج العربي أهمية بالغة بالنظر إلى أهميتها الاستراتيجية بالنسبة للصين، إلا إنه على الرغم من كونها إحدى القوى الدولية المهمة باعتبارها عضوًا دائمًا في مجلس الأمن الدولي، فضلاً عن تنامي اقتصادها بشكل ملحوظ خلال العقد الأخير مما أضحى ينافس اقتصادات الدول الغربية، بالإضافة إلى اهتمامها بتطوير قدراتها العسكرية التقليدية عامة والبحرية على نحو خاص وامتلاكها مقومات أخرى للقوة ومنها الثقافية فإن الصين لم تستطع ترجمة تلك المقومات إلى نفوذ دولي وإقليمي، وتقدم السياسة الصينية تجاه دول الخليج العربي نموذجًا على ذلك، بل أن السياسة الصينية تجاه تلك المنطقة تعكس وبوضوح المعضلة الحقيقية لتلك السياسة التي تتمثل في محاولة الصين إيجاد نقطة توازن في سياستها الخارجية بين المبادئ والمصالح، ومن ثم دائمًا ما يتم تصنيف تلك السياسة ضمن "المناطق الرمادية" [33]

وعليه فاننا يمكن ان نوجز اهم محاور تلك العلاقات بالاتجاهات الاتيه :

أولا، تحدي العلاقات مع ايران

وفقًا لمرتكزات ومضامين السياسة الصينية فإن علاقات الصين بالطرفين تعد " لا صفرية" بمعنى أنها تحرص على إيجاد توازن في علاقاتها بين الجانبين، فمع تعدد جوانب العلاقات الصينية-الإيرانية فإن الصين عارضت وبشكل معلن سعي إيران لتطوير طاقة نووية بعيداً عن الرقابة الدولية وهو ما يتسق مع المواقف الخليجية في هذا الشأن، بل أن تأكيد الصين دوماً على احترام سيادة الدول واستقلالها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية لم يستثن إيران، ولعبت دول مجلس التعاون دورًا هامًا في تعويض الصين عن نقص النفط الإيراني، ومع الرؤية الصينية التي ترى أن الحفاظ على المصالح الاستراتيجية للصين في تلك المنطقة يتطلب توفير بيئة آمنة، بل أن الصين قامت بتعيين تسعة دول من منطقة الشرق الأوسط(من بينها المملكة السعودية وإيران) كأعضاء مؤسسين في البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية الذي تقوده الصين. ومع أنه لم تكن هناك مواقف تصادمية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي فإن تلك الدول تنتابها نوازع الشك بشأن السياسة الصينية وخاصة عندما يرتبط الأمر بمصالح جوهرية لدول هذا المجلس في محيطها الإقليمي ومن ذلك على سبيل المثال

([32]). المصدر السابق نفسه , ص40

([33]). د.أشرف محمد كشك، الاستراتيجية الصينية تجاه إيران ودول الخليج معضلة تحقيق التوازن بين المصالح والمبادئ , مصدر سبق ذكره, ص14

استخدام الصين حق الفيتو مرات أربع بشأن الأزمة السورية وبغض النظر عن أسس الموقف الصيني من تلك القضية فإنه يندرج ضمن "السياسات الصينية الضبابية "تجاه القضايا الإقليمية عمومًا. [34]

ثانيا، تأثير السياسة الصينية في أمن دول الخليج العربي والأمن الإقليمي:

على صعيد الأمن المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي ، على الرغم مما تضمنه الخطاب الصيني الرسمي غير ذي مرة بشأن أهمية دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة للصين فإن ذلك الخطاب لم يتم ترجمته في خطط أو استراتيجيات محددة بالنسبة لأمن منطقة الخليج العربي. وعلى مستوى الأمن الإقليمي وفي ظل تنامي ظاهرتي الإرهاب والقرصنة فقد رأت الصين أن ذلك يمثل تهديدًا مباشرًا لمصالحها في المحيط الإقليمي لدول المجلس وخاصة تهديد طرق نقل النفط. وقد حتمت الأزمات الإقليمية على الصين التدخل ولو بقدر محدود على خط التفاعل في تلك الأزمات ومن ذلك إرسال الصين سفناً حربية لإنقاذ المئات من مواطنيها ومن الأجانب في اليمن خلال شهر إبريل 2015م، ومع أهمية ما سبق فإن إسهام الصين في قضايا الأمن الإقليمي والأمن العالمي عمومًا لا يرتبط فقط بالعقيدة الدفاعية للصين ولكن بطبيعة القوة الصينية ذاتها، فضلاً عن الموقف الأمريكي بشأن سياسات الصين تجاه دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط عموماً[35].

ولدى صناع القرار في السياسة الخارجية الصينية فرصة سانحة لتكون لاعبًا مهمًا في قضايا أمن دول الخليج العربي في ظل مستجدات السياسة الأمريكية من ناحية، والتطور البطيء للعلاقات الأوروبية-الخليجية واستمرار ارتهان تطورها بقضايا حقوق الإنسان من ناحية ثانية مما يعني أن توجه دول مجلس التعاون الخليجي نحو تنويع تحالفاتها الدولية والآسيوية منها على نحو خاص لم يصبح ترفًا بل ضرورة حتمتها المستجدات الإقليمية والدولية الراهنة ،صحيح أنه ربما لن تتمكن الصين من التواجد عسكريًا في المنطقة ولكن هناك مستويات ومضامين متعددة للتعاون الأمني بيد أن ذلك يتوقف على ما يمكنه أن يقدمه الشريك الصيني لدول مجلس التعاون وفي هذا السياق يمكن للصين أن تقدم مبادرة للأمن البحري وخاصة أن دول الخليج أقرت تشكيل قوة بحرية خلال القمة الخليجية في ديسمبر 2014م، و يمكنها التكامل مع الخبرة الصينية في هذا الشأن، فضلا عن الالتزامات الدفاعية من جانب الصين حتى ولو على مستوى التعاون الاستخباراتي[36].ومن ناحية ثالثة يجب على الصين الأخذ بعين الاعتبار المصالح الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي ضمن الأزمات الإقليمية الراهنة من خلال انتهاج سياسات محددة تتوافق مع الرؤى الخليجية حتى لو تتطلب الأمر مراجعة أسس السياسة الخارجية للصين وذلك بعيدًا عن "المناطق الرمادية" التي لطالما ظلت سمة أساسية للسياسة الخارجية الصينية عبر عقود ليس فقط تجاه قضايا أمن الخليج العربي بل منطقة الشرق الأوسط برمتها [37]

([34]). المصدر السابق نفسه, ص15

([35]). حسين اسماعيل , هل ثمة شراكه عربيه صينيه , مجله الدراسات الاستراتيجيه ,(البحرين : ركز البحرين للدراسات والبحوث) , العدد 11, 2008 , ص 17

([36]). المصدر السابق نفسه , ص19.

([37]). علي حسين باكير , نحو علاقات صينيه خليجيه استراتيجيه , مجلة اراء حول الخليج ,مركز الخليج للابحاث, العدد 18 , مارس 2006, ص 27

لقد ازداد الاعتماد الصيني على الوقود المستورد في تحريك عجلة الصناعة المتسارعة وتلبية احتياجات السوق المحلية المتزايدة[38], إلا أن الصين وعلى الرغم من استيرادها لخُمس احتياجها من النفط من الدول الخليجية، كانت دائمًا تتردد في الانفتاح عليها، كون ذلك يضعها بين توازنين صعبين: الأول هو توازن العلاقات الصينية/ الخليجية والعلاقات الأمريكية/ الخليجية، حيث تحرص أمريكا على إبقاء الشرق الأوسط منطقة خاضعة لنفوذها الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي، ولطالما مثلت واشنطن الحليف الأكبر لعواصم الخليج، أما الثاني فهو توازن العلاقات الصينية/ الخليجية والعلاقات الصينية/ الإيرانية، حيث إن كل تقارب مع دول الخليج يعني تنافرًا مع طهران، وكانت أهمية إيران تكمن في كونها مصدرًا لموارد الطاقة لا تتحكم فيه الولايات المتحدة الأمريكية على عكس دول الخليج[39].

في أعقاب موافقة إيران على تقييد برنامجها النووي ورفع العقوبات الدولية عنها؛ تغيرت خارطة التوازنات الغربية مع الشرق الأوسط بشكل كبير. في المقابل ترحب إيران بانتهاء عصر التوتر وخلق فرص للتقارب الانتقائي، فالتقارب مع أمريكا وأوروبا سيمنحها مساحة مناورة أكبر في الشرق الأوسط ويعطيها فرصة الدخول كطرف مؤثر في تحديد مآلات الملفات والقضايا المصيرية فيه. ولعبت الصين دورًا فاصلاً في إنجاح المفاوضات النووية، فقد حثت جميع الأطراف على الالتقاء في منتصف الطريق وفق مبدأ التنازل خطوة بخطوة، وتطمح بيجين إلى الاستفادة من رفع العقوبات على طهران من خلال: تفعيل خط الحرير القديم وإمكانية تصدير منتجاتها بريًا والاستفادة من قطاع الطاقة الإيراني، فإيران تملك رابع احتياطي نفط في العالم وأكبر احتياطي للغاز[40].

المطلب الثالث: العلاقات الصينية الخليجية

في الوقت الذي تتقارب فيه الولايات المتحدة مع إيران، فإنها تضعف من ثقلها في الكفة الأمريكية الخليجية؛ ما قد يجعل دول الخليج تبحث عن حليف دولي لإعادة التوازن وتمكين ثقله الإقليمي في مقابل الثقل الإيراني، وفي الوقت الذي كانت فيه الصين تتقارب بحذر مع دول الخليج، وتنظر إلى إيران كحليف نفطي معادٍ لواشنطن، فإن هذه المقاربة أصبحت أقل فاعلية، لاسيما مع دخول الاتحاد الأوروبي كمنافس على حصة النفط الإيراني، فالتقارب مع الصين أكبر مستقطب للاستثمارات الأجنبية، يفتح خيارات كبيرة أمام دول مجلس التعاون الخليجي. وتنظر دول الخليج إلى الصين، التي تستورد أكثر من نصف وارداتها النفطية من دول المجلس، إلى أنها سوق ضخمة ليس فقط للصادرات النفطية، إنما للمنتجات البتروكيماوية والصناعات المعدنية، التي أخذت تتوسع وتأخذ حيزاً كبيراً في الخطط والاستراتيجيات طويلة المدى لدول مجلس التعاون مؤخراً؛ لتنويع الموارد ومصادر الدخل[41].

(38)المصدر السابق نفسه , ص30

([39])شريف علي شحاته , الطلب على النفط كمحدد للسياسة الخارجيه الصينيه تجاه منطقة الشرق الاوسط , مصدر سبق ذكره , ص19

(40)شريف علي شحاته , مصدر سبق ذكره, ص20

([41]). ياسين السليمان، العلاقة الخليجية الصينية.. نمو يرسم معالم اقتصادية جديدة، الخليج أونلاين، تاريخ 2016/10/25.

شهدت العلاقات الاقتصادية بين الدوحة وبكين تطوراً ملحوظاً ففي مارس/آذار 2011، وقعت قطر عقداً بقيمة 879 مليون دولار مع الشركة الصينية الهندسية للموانئ لإنشاء المرحلة الأولى لميناء الدوحة الجديد، وفي يناير/كانون الثاني عام 2012، منحت شركة مزايا قطر للتطوير العقاري عقداً بقيمة 130 مليون دولار إلى شركة سينوهيدرو الصينية لإنشاء مشروع قرية السدرة، في حين وافق صندوق الثروة السيادي القطري في عام 2012 على الاستثمار في أسواق رأس المال الصينية، فضلا عن إسهام جهاز قطر للاستثمار في البنك الزراعي الصيني. وفي يناير/كانون الثاني 2012، اتفقت شركة البترول الوطنية الصينية و"قطر للبترول" و"رويال دتش شل" على بناء مشروع مصفاة ومجمع للبتروكيماويات بقيمة 12.6 مليار دولار في شرقي الصين، كما أبرمت "بترو تشاينا" اتفاقية في مايو/أيار من عام 2012، لشراء 40% من حقوق الاستكشاف والإنتاج في القطاع الرابع في قطر من شركة "جي دي إف سويس قطر." وفي أغسطس/آب من عام 2012، اشترى صندوق الثروة السيادي القطري 22% من أسهم شركة سيتيك كابيتال القابضة المحدودة، بالإضافة إلى امتلاك الشركة أسهماً بقيمة مليون دولار، أي أعلى حد يمكن للمستثمر الأجنبي الحصول عليه في الصين. ومن هنا يتبين لنا ان الصين تسعى إلى رفع حجم اقتصادها إلى 4 تريليونات دولار بحلول عام 2020، وبناء عليه فهي تتوقع أن يكون لدول الخليج دور بارز في هذه الزيادة[42].

وانطلاقا مما تقدم تبدو الفرصة متاحة لتعميق التقارب الصيني الخليجي؛ ولتكون السياسة الخارجية الصينية اكثر فعالية، مما ستكون له تأثيرات إيجابية على أكثر من صعيد، واهمها الصعيد الاقتصادي وخصوصا فيما يتعلق بملف النفط، اذ انه من الواضح بان الصين ستظفر بحليف استراتيجي لتلبية احتياجاتها المتزايدة من الطاقة، بينما ستضاعف دول الخليج العربي من حصتها في سوق النفط العالمي، ولا يتوقف الأمر على الملف النفطي، حيث تعد الاستثمارات المشتركة أكبر فائدة اقتصادية يمكن أن يجنيها الطرفان.

الاتفاقيات التجاريه والاستثمارات المتبادله بين الجانبين

شهدت التبادلات غير النفطية بين الصين ودول الخليج العربي نمواً متزايداً، بفضل اتفاقية التجارة الحرة بين الصين ودول المجلس، حيث جعلت سياسة عدم التدخل في شؤون المنطقة العربية التي اعتمدتها الصين، حليفاً موثوقاً به أكثر من دول الغرب. وبما أن دول الخليج تمثل المصدر الأول للصين في المجال التجاري والاستثماري والنفطي، يرى مراقبون أن بكين تدرك ضرورة تعزيز استثماراتها مع منطقة الخليج العربي مستقبلاً، لضمان مصالحها الأساسية في مجالات الطاقة والتجارة والصناعة، ويرجح خبراء أنه من المحتمل أن تكون دول الخليج العربي نقطة التقاء الحزام الاقتصادي المعروف بـ"طريق الحرير" البري والبحري للقرن الـ21، الذي سيقود العلاقات الاقتصادية في العالم إلى النمو والاطراد على المدى القريب [43].

([42]). د. محمد بن هويدن , محددات السياسة الخارجيه الصينيه تجاه منطقة الخليج العربي , المجله العربيه للعلوم السياسيه ,(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربيه),العدد 13, شتاء 2007 , ص69

([43])المصدر السابق نفسه , ص70

وما يلمسه الزائر للصين أن هناك تصنيفاً للعلاقة الاقتصادية الصينية مع أصدقائها يمكن ان تصنف كالتالي

الصنف الأول: هو ما يسمى «الحليف الإستراتيجي»، من دون الدخول في تحديد أسماء الدول الداخلة في هذا التصنيف أو المرشحة للدخول فيه فإن إيران مرشحة لذلك، إذ يشهد الزائر جموعاً من رجال الأعمال الإيرانيين في المطارات والفنادق الصينية. علينا أن نشجع هذا التوجه الصيني؛ لأن الصين دولة معتدلة في كل علاقاتها ولاسيما الاقتصادية. وقد يسهم ذلك إلى تحويل إيران تدريجياً إلى دولة معتدلة. أما الصنف الثاني : فهو الدول التي تهدف الصين إلى إيجاد شراكة معها للاستفادة من استثماراتها وأسواقها وموادها الأولية. تنظر الصين إلى المملكة وبقية دول مجلس التعاون الخليجي من هذا المنظار. على المملكة العربية السعوديه أن تكون واعية لهذا التصنيف والتصرف تبعاً لذلك[44].

أن أسواق مجلس التعاون الخليجي من أكثر الأسواق انفتاحاً في العالم. كما أن التصرفات الجمركية الموحدة لدول المجلس هي من أقل التصرفات الجمركية، ومن ثم فإن توقيع اتفاق للتجارة الحرة بين دول المجلس والصين قد لا يؤثر كثيراً في حجم التجارة الحالية بين المجموعتين، ولاسيما إذا أصرت الصين على استثناء المنتجات البتروكيماوية الخمسة من أحكام هذا الاتفاق. واحتلت المجموعة العربية مكان الصدارة من حيث التبادل التجاري مع الصين وهي والسعودية وسلطنة عمان والامارات وذلك بسبب زيادة صادراتها من البترول الى الصين، اذ حقق عدد من الدول العربية فائضا في علاقاتها التجارية مع الصين، مثل السعودية وسلطنة عمان والكويت وقطر واليمن والبحرين والامارات[45].

فعلى صعيد التعاون الكويتي الصيني في هذا القطاع فقد وقعت مؤسسة البترول الصينية عقدا مع الحكومة الكويتية قيمته400مليون دولار لبناء منشآت بترولية في الكويت عام 1995م،كما فازت شركة حفر بترول شنغلى بشاندونغ لبناء مشروع اخر فى الكويت كما قامت مؤسسة CNPC بتصدير معدات تكنولوجيا صينية خاصة بصناعة النفط الى الكويت قيمتها 39 مليون دولار اميركى، كما وقعت الكويت اتفاقية مع شركة الصين الملاحية قدرت بحوالى 60 مليون دولار لاعادة اصلاح ارصفة فى الكويت واعادة بناء معمل لتكرير البترول، وشاركت فى بناء ميناء بترولى كويتى عام 1995م،كما أصبحت بعض الشركات الكويتية شريكا فى التنقيب عن النفط والغاز لاستغلال حقول جديدة فى الصين، وهذا يتفق المسؤولون فى البلدين على ان افاق التعاون فى قطاع النفط والبتروكيماويات بين البلدين تنتظره افاق عريضة خصوصا بعد ان تستكمل الصين فى الاعوام القادمة فتح قطاع المصافى امام الشركات الاجنبية والغاء حصص استيراد النفط التى كانت تعيق الاستثمارات فى هذا القطاع، وتبدو البلدان على استعداد لفتح باب الاستثمار حيث تبدو الكويت استعدادها لفتح الطريق امام الشركات الصينية للاستثمار فى قطاع النفط فى الكويت، اما على صعيد التعاون الصينى القطرى فى قطاع النفط والبتروكيماويات فيعود الى عام 1991م واثناء اجتماعات اللجنة القطرية الصينية المشتركة للتعاون الاقتصادى والتجارى مسالة تزويد الصين بالنفط والغاز القطرى حيث يبدي الجانب القطرى استعداداه لتزويد الصين باحتياجاتها من النفط والغاز.وعلى صعيد التعاون الصينى العمانى ان عمان من اكبر الدول التي تصدر النفط للصين في الشرق الاوسط،

([44]). عبدالله ابراهيم القويز، نحو علاقات اقتصادية سعودية - صينية أعمق وأكثر استمرارية , مصدر سبق ذكره.

(45). د.محمد عبدالوهاب الساكت ود.محمد السيد سليم، العلاقات العربية الصينية رؤية مقارنة، أوراق اسيوية، العدد 29، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الاسيوية، تاريخ 29ديسمبر 1999.

وكانت اللجنة الاقتصادية العمانية الصينية المشتركة التي عقدت في اكتوبر عام2002م قد أكدت في اجتماعها الدوري الخامس على اهمية التعاون الاستثمار في قطاع الطاقة كما تخطط شركة النفط العماني الحكومية لفتح مكتب لها في مدينة شنغهاي، ولا يزال التعاون الصيني البحريني في قطاع النفط محدودا وذلك لضعف هذا القطاع اساس في البحرين اذا لا يتجاوز الانتاج اليومي للنفط في البحرين 40ألف برميل، ويتركز النشاط الصيني الحالي في البحرين في اعادة فتح تنشيط الابار القديمة مستخدمين تكنولوجيا صينية خاصة[46].

وفي تصريح أدلى به وانغ يي وزير الخارجية الصيني يقول: "ان السياسة التي تنتهجها الصين تجاه الشرق الأوسط تتمثل في تسهيل الحوارات السلمية بناء على موقف موضوعي وعادل، بدلا من السعي وراء تحقيق النفوذ أو الوكلاء". وأضاف "ان الصين صادقة ومباشرة في دفع الحوارات وذلك يحدث مزايا فريدة من نوعها ، كما إن دول الشرق الأوسط تتطلع وترحب بأن تلعب الصين دورا أكبر". وأضاف وانغ "أن الصين التي لطالما دعمت قضايا الدول العربية في الاستقلال الوطني، تحافظ على إقامة روابط اقتصادية وتجارية وثيقة مع جميع الدول في المنطقة، وتعمل بشكل نشط على إرساء دعائم السلام والاستقرار في الشرق الأوسط" وأشار وزير الخارجية إلى زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى كل من السعودية ومصر وإيران، لفتح طريق جديد لتطوير علاقات مثمرة بين الصين ودول الشرق الأوسط. [47]

وضمن إطار مبادرة الحزام والطريق (الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الـ21) ستعمل الصين بشكل نشط على تعميق التعاون متبادل المنفعة في مختلف المجالات مع دول الشرق الأوسط. وكان الرئيس الصيني شي جين بينغ قال إن بلاده لا تهدف للبحث عن وكلاء ولا سد " فراغ " في الشرق الأوسط، مضيفا في كلمته التي ألقاها بمقر جامعة الدول العربية في القاهرة أن بكين لا تعتزم بناء اي مجال نفوذ في المنطقة. وأضاف الرئيس الصيني "بدلا من السعي لوكالة، فإن الصين تعزز محادثات السلام في الشرق الأوسط، وبدلا من السعي إلى اي مجال نفوذ، فإن الصين تدعو كل الدول في المنطقة إلى المشاركة في مبادرة الحزام والطريق، وبدلا من محاولة سد اي فراغ ، فإن الصين تأمل في بناء شبكة من الشراكات التي تحقق المنفعة المتبادلة". وأشار الرئيس شي إلى ان على الصين والدول العربية " ان تبني السلام وتعزز التنمية والتصنيع وتدعم الاستقرار والتبادلات الشعبية في الشرق الأوسط". [48]

([46]). د.جعفر كرار احمد، صناعة النفط والبتروكيماويات في الصين وانعكاساتها على العلاقات العربية الصينية، اوراق اسيوية،العدد54 ،جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الاسيوية، فبراير2004م، ص32-35

([47]).تصريح وانغ يي خلال مؤتمر صحفي أقيم على هامش أعمال الدورة السنوية الرابعة للمجلس الوطني الثاني عشر النواب الشعب الصيني، أعلى هيئة تشريعية في الصين، تاريخ 8 مارس 2016.

([48]).خطاب الرئيس الصيني شي جين بينغ امام جامعة الدول العربية خلال زيارته الى المنطقة في شهر كانون الثاني عام 2016.

المبحث الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه السعودية

المطلب الأول : تاريخ العلاقات السعودية الصينية

تسير العلاقات بين جمهورية الصين الشعبية والمملكة العربية السعودية بوتيرة متسارعة ومتطورة نحو مزيد من التعاون والتفاهم المشترك بينهما في مختلف المجالات بما يعود بالنفع على البلدين والشعبين الصديقين. اذ شملت مختلف أوجه التعاون والتطور، في شكل علاقات تجارية بسيطة واستقبال الحجاج الصينيين وصولاً إلى شكلها الرسمي عام 1990 بعد اتفاق البلدين على إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بينهما وتبادل السفراء وتنظيم اجتماعات على المستويات السياسية والاقتصادية والشبابية وغيرها. وشهدت العلاقات الصينية السعودية تميزاً كبيراً انعكس إيجابًا على تعزيز التعاون بين البلدين، واتسمت بالتماشي مع التطور الذي يشهده العالم من حيث تنفيذ بنود الاتفاقيات التي تقوم عليها العلاقات أو تطويرها لتتواءم مع متغيرات العصر.[49]

لقد بدأت العلاقات الصينية السعودية والتي تمتد جذورها إلى نحو اربعه وسبعون عاماً حين قررت الرياض في العام 1939م تسهيل الطريق نحو علاقات سياسية مع بكين، هذا القرار استغرق ستة أعوام قبل توقيع أول معاهدة صداقة بين البلدين في الخامس عشر من نوفمبر 1946م في جدة.[50] ورغم غياب التواصل الدبلوماسي في الفترة الممتدة من 1949 وحتى 1979م، كانت العلاقات مستمرة بين البلدين في ثلاثة اتجاهات، أولها بدء عودة أول قوافل للحجاج الصينيين في نهاية السبعينيات، وثانيهما في منتصف الثمانينيات، حيث جرت صفقات عسكرية وتجارية، تضمنت تزويد المملكة العربية السعودية بصواريخ بالستية متوسطة المدى قادرة على حمل رؤوس نووية، ويبلغ مداها ثلاثة آلاف كم، وهي قادرة نظرياً على الوصول إلى معظم مناطق الشرق الأوسط، وبناء عدة منصات صواريخ في جنوب الرياض[51]، وفتح طريق صادرات البضائع الصينية إلى السعودية في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين[52]. وثالثها وليس آخرها عودة العلاقات الرسمية السياسية بين البلدين بشكل فاعل وقوي عند عقد توقيع تأسيس شراكة سياسية واتفاقية تفاهم بين الرياض وبكين في 21 يوليو 1990م. وكانت الاتفاقية تروم تحقيق دعم متبادل في مجال تعزيز أمن واستقرار البلدين[53]. وفي عام 1991، ساعدت الصين المملكة العربية السعودية على تطوير رؤوس حربية كيماوية. وفي عام 1992، ورد العديد من التقارير الأمريكية عن قيام الصين بمساعدة المملكة على تطوير قدراتها النووية. وتُعد المملكة العربية السعودية من أكثر بلدان العالم شراء للأسلحة، وهي الأولى بالتأكيد في منطقة الشرق الأوسط[54].

وفي تطور لافت لتلك العلاقات الكبيرة بين البلدين تشكلت رغبة لدى البلدين قبل 7 أعوام للتشاور حول بناء "الحزام" الاقتصادي لطريق "الحرير" وطريق "الحرير البحري" في القرن الـ20، حيث أكد الجانبان في العام الـ2008م على

([49]). د.عاطف سالم سيد الاهل، العلاقات العربية-الصينية، مصدر سبق ذكره ، ص135، 136.

([50]). نايف الوعيل، تقرير 14 اتفاقية.. تترجم 74 عاماً من تطور العلاقات السعودية – الصينية , مصدر سبق ذكره .

([51]). منتدى الجيش العربي، الصين والسعودية، 2011/5/28، نقلا عن موقع http://www.arabic.military.com

([52]). نايف الوعيل، مصدر سبق ذكره .

([53]). المصدر السابق نفسه

([54]). منتدى الجيش العربي، مصدر سبق ذكره .

وجود إمكانات ضخمة للتعاون العملي بين البلدين، واستعدادهما لتعزيز التنسيق، والارتقاء في السياسات الخاصة بالقوة الإنتاجية لتدعيم نقل التكنولوجيا، وتطوير القطاعات، وتنويع الاقتصاد.[55] وفي عام 2008م تم الإعلان عن إقامة علاقات الصداقة الإستراتيجية بين البلدين، وتطويرها بين الشعبين الصديقين، فضلا عن تعزيز التعاون الوثيق في المجالات السياسية، والاقتصادية، والتجارية، والثقافية، والإنسانية، والعسكرية، والأمنية، والطاقة، بما يرتقى بالعلاقات إلى مستوى أعلى سواء كان على المستوى الإقليمي، أو الدولي.[56] ولعل الجانب الأهم لهذه العلاقات الاقتصادية بين الدولتين هو تطور التبادل التجاري الذي وصل مجموعه في نهاية عام 2014 قرابة 74 بليون دولار (صادرات وواردات) بحيث أصبحت الصين هي الشريك التجاري الأول للمملكة. كما أصبحت المملكة هي الشريك التجاري الأول للصين في غرب آسيا ومنطقة الشرق الأوسط[57]. وتتصدر المملكة العربية السعودية قائمة الدول التي تزود الصين بالطاقة وتعد الصين ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم، وستكون أكبر سوق للصادرات النفطية الخليجية بحلول عام 2030، متجاوزة بذلك أمريكا واليابان، وتتجه بكين حالياً إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع دول الخليج من خلال توقيع عدد من الاتفاقيات في مجال التجارة والصناعة والتكنولوجيا والطاقة والتعليم في حين تعمل دول الخليج العربي على الاستثمار في المصافي بالصين [58].. وازداد حجم التعاون بين الشركات السعودية مؤخراً، منها "سابك"، التي تمتلك الحكومة السعودية فيها 70% من مجموع أسهمها، وغيرها من المؤسسات والشركات الخليجية العاملة في مجال البتروكيماويات والصناعات المعدنية والشركات الصينية، فضلا عن العديد من المشروعات العملاقة؛ ومنها مشروع إقامة مصفاة للنفط جنوبي الصين الذي تم الاتفاق عليه في عام 2012 بين مؤسسة البترول الكويتية وشركة الصين للبترول والكيماويات (سينوبك)، باستثمار بلغ 9 مليارات دولار[59].

ومنذ بدء العلاقات بين الصين والمملكة العربية السعودية سجلت تلك العلاقات نمواً وتقدماً ملحوظاً في العلاقات بين البلدين، حيث صدر في العاشر من شهر ربيع الآخر بيان مشترك بين البلدين بشأن إقامة علاقات الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين تماشياً مع الرغبة المشتركة لدى البلدين في زيادة وتعميق التعاون في المجالات كافة، والارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى علاقات الشراكة الاستراتيجية الشاملة.[60]

وبالرجوع إلى العلاقات بين الصين والمملكة ، فإن البداية انطلقت باتفاق بين البلدين من خلال إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بينهما، تتضمن تبادل السفراء، وتنظيم اجتماعات على المستويات السياسية، والاقتصادية، والشبابية،

([55]).احمد الهلالي، «السعودية» و«الصين».. من «التجارة» واستقبال «الحجاج» إلى العلاقات الإستراتيجية الفعالة، صحيفة الرياض، تاريخ 2016/8/29.

([56])المصدر السابق نفسه

([57]). عبدالله ابراهيم القويز، مصدر سبق ذكره .

([58]). ياسين السليمان، مصدر سبق ذكره .

([59])المصدراالسابق نفسه.

([60]).احمد الهلالي، السعوديه والصين من التجارة واستقبال الحجاج الى العلاقات الاستراتيجيه الفعاله , مصدر سبق ذكره .

وغيرها.[61] لكن العلاقات بين المملكة والصين تتميز عن غيرها بالتماشي مع التطور الذي يشهده العالم من حيث تنفيذ بنود الاتفاقات التي تقوم عليها العلاقات، أو تطويرها لتتواءم مع متغيرات العصر.[62]

إن المملكة بحكم موقعها الجغرافي وحجم اقتصادها وتطور بناها التحتية من نقل ومواصلات وقطاع بنكي متطور وعلاقاتها الاقتصادية مع بقية دول مجلس والدول العربية والإسلامية يجعلها مؤهلة أكثر من غيرها لتكون نقطة الانطلاق للقارتين الأفريقية والأوروبية. كما ان توافر الوقود الرخيص في المملكة وحاجتها إلى مزيد من الاستثمارات في الطاقة الشمسية والمنتجات المنبثقة عن البتروكيمات وغيرها وقربها من مناطق الاستهلاك ووجود الكثير من المعادن يجعلها المكان المناسب لأية استثمارات صينية خارج الصين. ومع بدأ العديد من الشركات السعودية بالامتداد خارج حدود المملكة، ولاسيما في مجالات الطاقة والغذاء والخدمات الصحية. هذا اتاح نوعاً جديداً من الشراكة بين الصين والمملكة، بحيث تكثف الشركات السعودية امتدادها الخارجي معتمدة على الصناعة والخبرة الفنية الصينية، وهذا ما يسمى «الشراكة الثلاثية الأبعاد»[63].

ان اختيار المملكة للدول التي يتم رفع العلاقات معها يأتي على أسس واضحة فالاعتماد على ماضي العلاقات مع هذه الدول وحاضرها السياسي والاقتصادي واستشراف المستقبل يشكل كل ذلك حجر الزاوية الذي على أساسه تقرر الرياض المضي قدما في تلك الشراكات وما 14 اتفاقية التي وقعت مع الصين إلا دليل آخر على هذه المعايير[64]. وبعد خمسه وعشرون عاما من العلاقات المتطورة والتي تزداد رسوخاً يبدو أن الجانب الاقتصادي لهذه العلاقات يعد من اقوى جوانب التعاون بين الطرفين ؛ وهذا ما يؤكده استمرار تطور تلك العلاقات على قواعد صلبة من التفاهم ووضوح الرؤية؛ لنقلها إلى مراحل أكثر تقدماً وقابلية للاستمرار بما يخدم المصالح الحيوية للدولتين الصديقتين[65].

كل تلك المعطيات والجذور التاريخية شكلت بنية تحتية قوية لتلاقي الطموحات والآمال وسرعت من توقيع الاتفاقيات وذلك خلال جلسة المباحثات بين خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- في قصر اليمامة بالرياض مع فخامة الرئيس شين جين بينغ رئيس جمهورية الصين الشعبية. اذ يلاحظ أنها تغطي مختلف الجوانب الإقتصادية والسياسية والثقافية مما سينعكس إيجابا على الجوانب البحثية والمعرفية بالإضافة إلى قطاعي الطاقة والتصنيع ولم تغفل هذه الاتفاقيات الجانب السياحي وبالطبع كان هم الإرهاب حاضرا في مباحثات الطرفين، فمذكرة التفاهم حول تعزيز التعاون المشترك في شأن الحزام الاقتصادي لطريق الحرير ومبادرة طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين والتعاون في الطاقة الانتاجية ستؤدي بالطبع إلى زيادة التدفق المالي بين البلدين فالمبادرة تحي تجربة عرفها العالم قديماً ببُعديها الاقتصادي والثقافي، حيث يعود تاريخ طريق الحرير إلى القرن الثاني قبل الميلاد، وكان عبارة عن مجموعة

([61])المصدر السابق نفسه.

([62]) د.جعفر كرار احمد، صناعة النفط والبتروكيماويات في الصين وانعكاساتها على العلاقات العربية الصينية،مصدر سبق ذكره , ص41-43

([63]). عبدالله ابراهيم القويز، مصدر سبق ذكره

([64]). نايف الوعيل، مصدر سبق ذكره.

([65]). عبدالله ابراهيم القويز، مصدر سبق ذكره .

طرق مترابطة تسلكها القوافل، بهدف نقل البضائع التجارية بين الصين وآسيا الوسطى وبلاد الفرس والعرب وآسيا الصغرى وأوروبا، وكان من أهم هذه البضائع الحرير والخزف والزجاج والأحجار الكريمة والتوابل والعطور والعقاقير الطبية.[66]

صحيح أن الصين أعلنت عن رغبتها أن تكون جزءًا من التحالف الإسلامي العسكري لمواجهة الإرهاب الذي أعلنت عنه السعودية إلا أن ذلك يجب أن يرتبط بالتزامات محددة من جانب الصين، من ناحية ثانية يعد مجال الطاقة النووية إطارًا هامًا للتعاون بين الجانبين حيث أن توقيع السعودية والصين اتفاقية بشأن الطاقة النووية السلمية يعد تطورًا مهمًا في ظل سعي المملكة لبناء 16 مفاعلاً نوويًا خلال العشرين عامًا المقبلة بتكلفة تتجاوز 80 مليار دولار وذلك لمواجهة النمو المتزايد في الطلب على إنتاج الكهرباء بمعدل نمو سنوي يصل لنحو 8% بما يعني أن إنتاج الطاقة النووية للأغراض السلمية بات أمرًا ملحًا سواء بالنسبة للمملكة أو دول مجلس التعاون عمومًا،[67]

امافيما يتعلق بسياسة الصين الخارجية، فقد باتت على أعتاب مرحلة جديدة من التحول الجيوسياسي والاستراتيجي، ووضع قواعد جديدة في تعاملها مع القوى الكبرى وإبراز حضورها على المسرح الإقليمي والدولي، في الوقت الذي تراجعت فيه أهمية البعد الأيديولوجي أمام مقتضيات المصلحة الوطنية [68]. ويتضمن المفهوم الصيني للمصلحة الوطنية مصالح أساسية كالأرض والأمن والسيادة المطلقة كأساس للعلاقات الدولية [69]

وعلى هذا الصعيد فقد نجحت مؤسسة الصناعة الكيماوية البترولية الصينية بتنفيذ مشروع كبير للغاز الطبيعي في المملكة السعودية العربية في يناير عام 2004 ، وهو من أكبر المشاريع الثلاثة التي وقعتها المملكة بعد انفتاحها لأمر مرة في مجال الغاز الطبيعي وقد أملأ المشروع فراغا في التعاون الصيني العربي في هذا المجال. وقد تم توقيع مشروع استخراج البترول بين الجانبين الصيني والسعودي في أغسطس عام2004م وكانت قيمة المشروع 3.5 مليار دولار كما تمت إعادة تشغيل مصنع استخراج البترول الصيني السعودي المشترك في نفس الوقت[70]،

المطلب الثاني: العلاقات الصينية السعودية وآفاقها

التعاون الأمني والعسكري الصيني مع المملكة العربية السعودية

التعاون الإستراتيجي السعودي الصيني، الذي ينص على أن تقوم المملكة العربية السعودية بزيادة حجم صادرات النفط للصين، لكي تقوم الصين ببناء مخزون إستراتيجي. هذا دور المملكة العربية السعودية، أما دور الصين أن تقوم ببيع ونقل التكنولوجيا العسكرية للمملكة العربية السعودية، لكي تبنى صناعة عسكرية خاصة استناداً على التكنولوجيا

([66]). نايف الوعيل، مصدر سبق ذكره .

([67]). د.أشرف محمد كشك، الاستراتيجيه الصينيه تجاه ايران ودول الخليج , مصدر سبق ذكره , ص18

([68]). عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي،مصدر سبق ذكره , ص14

([69]).المصدرالسابق نفسه, ص15

(70). لي رونغ، الفرص والتحديات التي تواجه التعاون الصيني العربي، ورقة بحثية منشورة على موقع المركز العربي للمعلومات.http://www.arabsino.com/articles/10-05-25/2503.htm، 10 ابريل عام 2006م.

الصينية، وتهدف الصين من تشكيل هذا الحلف لتأييد سياساتها بخصوص استعادة المناطق الصينية المقتطعة منها، وخاصة جزيرة "تايوان"، بالإضافة إلى محاولة تشكيل تكتل جديد في مواجهة تكتل حلف شمال الأطلسي [71] .

ان الشراكة بين المملكة العربيه السعوديه والصين يعول عليها في توطين الوظائف والبحث العلمي وشكلت فرصة جديدة للشركات والقطاع الخاص في مد جسور خارجية ونقل مستويات الشراكة إلى مستوى أرفع يوازيه تطور جوهري في العلاقات بين البلدان وتقارب أكبر في وجهات النظر والمصالح على المستويات الدنيا المتمثلة في شبكة رجال الأعمال والشركات والقطاع الخاص، ثم على المستويات العليا المتمثلة في رعاية الدولة لهذه المصالح بتسهيل سبل الاتصال واللقاءات وعقد المؤتمرات، مما يزيد من فرص التلاقي الفعلية بين الشركات الكبرى في البلدين[72]. ويعد النفط والغاز الطبيعي من أهم ركائز العلاقات الاقتصادية بين الصين والمملكة، فعلى الرغم من أن معدل النمو الاقتصادي الصيني في الفترة الأخيرة قد انخفض إلا أن الصين استمرت بشراء كميات كبيرة من النفط الخام لملء خزاناتها الاحتياطية، وترغب المملكة في أن تحافظ الصين على مكانتها كأكبر بلد مستورد للنفط السعودي، في ظل تنوع الواردات الصينية من الطاقة وثورة الغاز الصخري في الولايات المتحدة. [73] ومن المنتظر أن يكون هناك نمو في الطلب الصيني على النفط، تماشيا مع تراجع الولايات المتحدة والدول الأوروبية، حيث وصف كثيرون هذا التحول في تجارة الطاقة من الغرب إلى الشرق بأنه تحول في الجغرافيا السياسية للنفط، والصادرات النفطية من شركة أرامكو إلى الصين تتزايد في ظل التنمية الاقتصادية الصينية، متوقعا أن يستمر الطلب الصيني على النفط والمنتجات الكيماوية والغاز الطبيعي المسال في النمو مع تسارع عملية التحضر في الصين، وتتطلع المملكة إلى زيادة الاستثمارات في التجارة غير النفطية في الصين، بما فيها التعدين والمجوهرات وتجارة التجزئة والتكنولوجيا الحيوية. [74]

ان التفكير في المستقبل في ظل تقلبات أسعار النفط ألقى بضلاله على زيارة الرئيس الصيني مما نتج عنه التالي

-توقيع مذكرة تفاهم بين الجانبين للتعاون في مجال الطاقة المتجددة بين مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة وإدارة الطاقة الوطنية في جمهورية الصين الشعبية

-توقيع مذكرة تفاهم اخرى بينهمامن أجل التعاون لإقامة المفاعل النووي ذي الحرارة العالية والمبرد بالغاز

- توقيعهما لمذكرة التعاون في مجال البحث والتطوير بين شركة أرامكو السعودية ومركز بحوث التطوير التابع لمجلس حكومة جمهورية الصين الشعبية. [75]

([71]). منتدى الجيش العربي، الصين والسعودية، 2011/5/28، نقلا عن موقع http://www.arabic.military.com

([72])حامد العلي , العلاقات السعوديه الصينيه ترابط اقتصادي وتوافق سياسي, جريدة سبق , الرياض, 15/ مارس , 2017على الموقع : https:// sabq.org

([73]) محمد حضاض, السفير الصيني في حوار مع سبق " شعبنا لن ينسى وقفتكم بعد زلزال 2008 " جريدة سبق, 15/ مارس 2017 , على الموقع : https:// sabq.org

([74])، المصدر السابق نفسه.

([75])حامد العلي , العلاقات الصينيه ترابط اقتصادي وتوافق سياسي, مصدر سبق ذكره

وعليه فان توسع مصالح الدولة ياتي من خلال دخولها في تكتلات إقليمية ودولية مبنيه على أساس مفهوم المصالح المشتركة والأهداف الواحدة دون الإخلال بخطط التنمية الداخلية ويجب على هذه التكتلات أن تنعكس واقعا على حياة المواطنين الأمنية والاقتصادية والثقافية. [76]

اهم التحديات في العلاقات السعودية الصينية

وفي هذا الجانب لا بد من إبراز عدد من التحديات اهمها:

1-على رغم أن معدل النمو الاقتصادي للصين في الفترة الأخيرة قد انخفض إلا أنها استمرت بشراء كميات أكبر من النفط الخام لملئ خزاناتها الاحتياطية، مستفيدة في ذلك من الانخفاض الحاد في أسعار النفط الخام. إلا أن ذلك لم ينعكس على طلبها من النفط السعودي، ربما يعود ذلك الى أن هناك خصومات من بعض المنتجين الرئيسين في منطقة الخليج لعدد من الدول الآسيوية قد تكون الصين استفادت من هذه الخصومات، وهذا التصرف تجاري لا غبار عليه يجب أن يعيه المتخصصون في المملكة[77].

2- يشتكى مستهلكون وتجار سعوديون من رداءة بعض المنتجات الصينية التي تباع في أسواق المملكة، ولا شك أن المسؤولية في ذلك مشتركة؛ فالحكومة الصينية عليها أن تتأكد من أن البضائع المصدرة للخارج، ومنها المملكة تتمتع بالجودة التي تحفظ للصين سمعتها. والجهات السعودية المختصة عليها عدم السماح بدخول البضائع الرديئة أو المقلدة إلى المملكة مهما كان مصدرها. [78]

3- أولى الجانبين السعودي والصيني أهمية قصوى للاستثمارات المشتركة في الدولتين. فاستناداً إلى المصادر الصينية فإن مجموع الشركات الصينية العاملة في المملكة قد وصل إلى قرابة 150 شركة، ومجموع الاستثمارات السعودية في الصين يزيد على 10 بليون دولار. إن طموح المملكة نحو تنويع قاعدتها الاقتصادية والتسهيلات التي تقدمها الدولة لتحقيق هذا الهدف ووصول الصين إلى درجات متقدمة في مجالي الصناعية والتكنولوجيا ورغبة الدولتين في اكتشاف المجالات التي تدعم رسوخ الشراكة في ما بينهما، تجعل المطالبة بزيادة الاستثمارات الصينية في المملكة أمراً ملحاً. [79]

وشدد الجانبان السعودي والصيني في البيان الصادر بشأن تلك الاستراتيجية على بذل الجهود لتطوير التعاون في مجالات عدة أهمها، المجال السياسي والذي يتفق فيه الجانبان على انه في ظل التطور المستمر للتعددية القطبية في العالم، والعولمة الاقتصادية يزداد الطابع الاستراتيجي والعالمي للعلاقات السعودية والصينية يوماً بعد يوم، وأصبح كلا البلدين شريكاً مهماً لبعضهما البعض على الساحة الدولية، فضلا عن أن الجانبين ينظر كل منهما إلى العلاقات بينهما بنظره استراتيجية، وطويلة المدى، ويعملان بتطوير العلاقات مع الجانب الاخر كتوجه مهم في علاقاتهما الخارجية. [80]

وعليه فقدأكد الجانبان الصيني والسعودي على اعدة جوانب مشتركه وذات اهميه بينهما اهمها

([76]) نايف الوعل , مصدر سبق ذكره

([77])عبدالله ابراهيم القويز، مصدر سبق ذكره .

([78]). عبدالله ابراهيم القويز، مصدر سبق ذكره .

([79])حامد العلي , العلاقات الصينيه ترابط اقتصادي وتوافق سياسي, مصدر سبق ذكره

([80]).احمد الهلالي، مصدر سبق ذكره .

-اهتمامهما بآليات التشاور بين البلدين في مختلف المجالات، وعلى كافة المستويات , ففيما يتعلق بالطاقة، أبدى الجانبان رغبتهما في استمرار تعزيز علاقات التعاون في مجال الطاقة، حيث أكد الجانبان على أهمية استقرار السوق البترولية للاقتصاد العالمي، كما أبدى الجانب الصيني تقديره للدور البارز الذي تقوم بهد المملكة العربية السعودية لضمان واستقرار أسواق البترول العالمية باعتبارها مصدراً آمناً، وموثوقاً، ويعتمد عليه في إمدادات البترول للأسواق العالمية.

- وشددالجانبان على رفضهما القاطع للإرهاب بجميع أشكاله، وصوره التي تهدد السلام، والاستقرار في شتى أنحاء العالم، واستعدادهما لتعزيز التعاون الأمني

- كما اتفق الجانبان على أن جميع الحضارات يجب أن تتبادل الاحترام، والتسامح بما يحقق التعايش المنسجم بين مختلف الحضارات البشرية

- تاكيد الجانان على ضرورة تفعيل دور آلية اللجنة السعودية الصينية المشتركة للتعاون في المجالات الاقتصادية، والتجارية، والاستثمارية، والفنية، وذلك لإثراء مقومات التعاون باستمرار، وتوسيع الاستثمار المتبادل، ومواصلة تعميق التعاون في مجال البنية التحتية، وحسن التعامل مع المشاريع المتبادلة في مجالات السكك الحديدية، والطرق، والجسور، والاتصالات، والموانئ، وغيرها.

- أكد الجانبان على تقديرهما لإطلاق التعاون في مجالات الفضاء، وإطلاق الأقمار الاصطناعية، والاستخدام السلمي للطاقة النووية، والطاقات الجديدة، وما حققه هذا التعاون من نتائج، ومؤكدين استعدادهما لمواصلة دفع التطور المستمر للتعاون المعني.

- ولم يخف الجانب الصيني إعجابه، وإشادته بمشاركة الجانب السعودي كعضو مؤسس في إنشاء "البنك" الآسيوي لاستثمار البنية التحتية، إذ يحرص الجانبان على تعزيز التعاون في مجالات عدة، وبذل الجهود المشتركة لدفع التنمية والنهضة في منطقة آسيا

- ولم يغيب المجال الاقتصادي عن الشراكة الاستراتيجية بين الصين والسعودية ، اذ سجلت العلاقات الاقتصادية بين البلدين الصديقين توقيع عدد من الاتفاقات في مختلف المجالات سواء فيما يتعلق باتفاقات ثنائية بين الحكومتين، أو اتفاقات بين رجال الأعمال في البلدين، وعليه فقد بدا واضحا بأن المملكة العربية السعودية اضحت هي الشريك الرئيس للصين والوجهة الاولى للاستثمار من قبل الشركات الصينيه منذ نحو 13 عاماً.[81]

الخاتمة

يبدو أن الصين تمضي بخطى ثابتة، تحكمها المصلحة والوعي الجيوسياسي الجديد، الذي يتطلّب حنكة دبلوماسية عالية، فالصين كانت معروفة بتمرّدها على مبادىء العلاقات الدولية، كما كان الحال في فترة "ماو تسي تونغ". إلا أنّها في السنوات الأخيرة، اتخذت استراتيجية خارجية محورها تطوير الحوار والتنمية على المستوى الدولي، وتغليب البُعد البراغماتي على البُعد الإيديولوجي، كسياسة تتّبعها مع دول الجوار الإقليمي، وتتجنّب المواجهة مع الولايات المتحدة الأميركية، وتوسيع

([81]).احمد الهلالي، مصدر سبق ذكره .

نفوذها في العلاقات الدولية عن طريق الانخراط في التكتّلات الإقليمية الآسيوية كقمة شانغهاي ومجموعة البريكس ،ما سيوفّر للصين مركزًا إقليميًا مؤثرًا، ولاسيَّما أن هذه المنظمات تتطوّر بثبات، من رابطة إقتصادية إلى كيان إقليمي- دولي ذات تطلّعات سياسية واقتصادية طموحة. الامر الذي انعكس وبشكل واضح على سياستها تجاه دول الخليج العربي تجاه الدول الخليجيه بشكل عام والمملكه العربيه بشكل خاص , اذ تعد الصين ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم، وستكون أكبر سوق للصادرات النفطية الخليجية بحلول عام 2030، متجاوزة بذلك أمريكا واليابان، وتتجه الصين حالياً إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع دول الخليج من خلال توقيع عدد من الاتفاقيات في مجال التجارة والصناعة والتكنولوجيا والطاقة والتعليم. وتنظر دول الخليج إلى الصين، التي تستورد أكثر من نصف وارداتها النفطية من دول المجلس، إلى أنها سوق ضخمة ليس فقط للصادرات النفطية، إنما للمنتجات البتروكيماوية والصناعات المعدنية، التي أخذت تتوسع وتأخذ حيزاً كبيراً في الخطط والاستراتيجيات طويلة المدى لدول التعاون مؤخراً؛ لتنويع الموارد ومصادر الدخل.كما تنظر الصين الى دول الخليج على انها من اهم مصادر تزويدها بالطاقه فضلا عن كونها سوقا تجاريه ضخمه لتصريف منتجاتها مما جعلها تسعى باستمرار من اجل توطيد تلك العلاقات وعلى جميع الاصعدة , اما بالنسبه لعلاقة الصين مع المملكه العربيه السعوديه فانها تقوم على الاحترام المتبادل وتركز في مضمونها على الملفات ذات الاهميه مثل الملفات الاقتصاديه والسياسيه واهمها العمل على دفع عملية السلام في الشرق الاوسط خصوصا ان الصين ترى ان السعوديه تقوم بدور اقليمي محوري لحل النزاعات من خلال سياستها الهادفه الى تعزيز مفهوم حسن الجوار , وعليه شهدت العلاقات القائمه بين البلدين نموا متواصلا على جميع المستويات وقد عزز ذلك الزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين في كلا البلدين وكذلك الاتفاقيات التي ابرمت بينهما والتي تنم عن علاقة وثيقه مبنيه على اسس الشراكه والمنفعه المتبادله بين الجانبين وبدا هذا واضحا من خلال ارتفاع مستويات التبادل التجاري بينهما , وزيادة عقود الاستثمار الصيني في اراضي المملكه العربيه السعوديه وتحديدا في مجال الطاقه والبتوكيمياويات , فضلا عن تطور التعاون في المجال العسكري والتبادل الثقافي بين البلدين .

التوصيات

وهنا لا بد لنا من التوصل الى جملة من التوصيات التي من الممكن الاستفاده منها من اجل رفد البحث العمي اولا ومن ثم توظيف هذه التوصيات في سبيل خدمة العلاقات الدوليه .ومن اهم هذه التوصيات :

أولا: التاكيد على التزام الصين بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين وان لا تستخدم أو تهدد باستخدام القوة، وترفض التشرذم والاستقطاب في العلاقات الدولية .

ثانيا: انتهاج إستراتيجية الانفتاح القائمة على المنفعة المتبادلة، والحرص على تحقيق وتطوير وحماية المصالح المشتركة لجعل كعكة المصالح المشتركة أكبر وأفضل بدلا من توتير العلاقات مع الجيران وكسب المصالح على حساب الآخرين.

ثالثا: دعوة الصين إلى تسوية المشاكل والنزاعات من خلال الحوار والتشاور بروح إيجاد أرضية مشتركة مع ترك الخلافات جانبا.

ولكن يبدو ان المصالح الاقتصادية لم تعد كافية لمكانة الصين على الساحة العالمية، حيث بدأنا نشهد تركيزا صينيا على القوة العسكرية والتدخل الأمني ودعم الحلفاء في سعيها للنفوذ والسيطرة.

قائمةالمصادر:

1. شريف على شحاته اسماعيل عيسى، الطلب على النفط كمحدد للسياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الاوسط (1993-2005م)، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2005م).

2.احمد الهلالي، «السعودية» و«الصين».. من «التجارة» واستقبال «الحجاج» إلى العلاقات الإستراتيجية الفعالة، صحيفة الرياض، تاريخ 2016/8/29.

3. بسمة عبد المحسن، قراءة في العلاقات الخليجية الصينية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2014/1/19.

4. تشوي يهوانغ، الدبلوماسية الصينية، ترجمة تشنغ بوهرون وآخرون، سلسلة أساسيات الصين، دار النشر الصينية عبر القارات بكين، 2005.

5. تصريح وانغ يي خلال مؤتمر صحفي أقيم على هامش أعمال الدورة السنوية الرابعة للمجلس الوطني الثاني عشر النواب الشعب الصيني، أعلى هيئة تشريعية في الصين، تاريخ 8 مارس 2016.

6. خطاب الرئيس الصيني شي جين بينغ امام جامعة الدول العربية خلال زيارته الى المنطقة في شهر كانون الثاني عام 2016.

7. د.أشرف محمد كشك، الاستراتيجية الصينية تجاه إيران ودول الخليج معضلة تحقيق التوازن بين المصالح والمبادئ، تقرير، مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، تاريخ 3 نيسان 2016.

8. د.السيد علي فليفل، بحث عن، العلاقات الصينية المصرية فى الاطار الافريقى، قدم البحث في ندوة عن العلاقات الصينية الافريقية، نظمها معهد الدراسات الافريقية الصيني فى بكين فى اكتوبر 2000م.

9. د.جعفر كرار احمد، صناعة النفط والبتروكيماويات في الصين وانعكاساتها على العلاقات العربية الصينية، اوراق اسيوية،العدد54 ،جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الاسيوية، فبراير2004م.

10. د.عاطف سالم سيد الاهل، العلاقات العربية-الصينية، فى: د.السيد صدقي عابدين ود.هدى متيكس (محرران)، العلاقات العربية-الاسيوية، مركز الدراسات الاسيوية، جامعة القاهرة،2005م.

11. د.محمد عبدالوهاب الساكت ود.محمد السيد سليم، العلاقات العربية الصينية رؤية مقارنة، أوراق اسيوية، العدد 29، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الاسيوية، تاريخ 29ديسمبر 1999.

12. عبد العزيز حمدي عبد العزيز. " قوة الصين النووية و وزنها الاستراتيجي في آسيا".السياسة الدولية، عدد 145، (جويلية- سبتمبر) 2001.

13. عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٠.

14. عبد الله ابراهيم القويز، نحو علاقات اقتصادية سعودية - صينية أعمق وأكثر استمرارية، صحيفة الحياة، تاريخ 10 نيسان 2015.

15. غسان العزي، سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 2000.

16. فنسان الغريب، مأزق الإمبراطورية الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، مارس 2008.

17. لي رونغ، الفرص والتحديات التي تواجه التعاون الصيني العربي، ورقة بحثية منشورة على الموقع : http// arabic people . com. Cn / 96604/7135392. htm

18. ليوسية تشنج، لى شى دونج(محرران)، الصين والولايات المتحدة الامريكية: خصمان ام شريكان، ترجمة: عبد العزيز حمدى، المجلس الاعلى للثقافة القاهرة، العدد478، 2003م.

19. محمد نعمان جلال، " تسليم الراية في القيادة الصينية: الأبعاد و الدلالات"، مجلة السياسة الدولية، العدد 153 ، نيسان 2003.

20. مغاوري شلبي علي، الصين والاقتصاد العالمي- مقومات القوة وعوائق الاندماج، مجلة السياسة الدولية، العدد 167، كانون الثاني 2007، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

21. مغاوري شلبي علي،" الصين والتجارة الدولية... من التنافس إلى الاعتماد المتبادل"، مجلة السياسة الدولية، العدد 173 ، تموز 2008 القاهرة ، مؤسسة الأهرام.

22. نايف الوعيل، تقرير 14 اتفاقية.. تترجم 74 عاماً من تطور العلاقات السعودية – الصينية، صحيفة الرياض، العدد 17377، 21 كانون الثاني 2016.

23. هدى ميتيكس، الصعود الصيني ... التجليات والمحاذير، مجلة السياسة الدولية، العدد 167، كانون الثاني 2007، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

24.حامد العلي , العلاقات السعوديه الصينيه ترابط اقتصادي وتوافق سياسي, جريدة سبق , الرياض, 15/ مارس , 2017على الموقع : https:// sabq.org

25. محمد حضاض,السفير الصيني في حوار مع سبق " شعبنا لن ينسى وقفتكم بعد زلزال 2008 " جريدة سبق, 15/ مارس 2017 , على الموقع :https:// sabq.org

26 د. محمد بن هويدن , محددات السياسة الخارجيه الصينيه تجاه منطقة الخليج العربي , المجله العربيه للعلوم السياسيه ,(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربيه),العدد 13, شتاء 2007

27. علي حسين باكير , نحو علاقات صينيه خليجيه استراتيجيه , مجلة اراء حول الخليج ,مركز الخليج للابحاث, العدد 18 , مارس 2006

28. حسين اسماعيل , هل ثمة شراكه عربيه صينيه , مجله الدراسات الاستراتيجيه ,(البحرين : ركز البحرين للدراسات والبحوث) , العدد 11, 2008

29.ياسين السليمان، العلاقة الخليجية الصينية.. نمو يرسم معالم اقتصادية جديدة، الخليج أونلاين، تاريخ 2016/10/25.

30.أخبار الاقتصاد: اقتصاد الصين يحتل المرتبة الثانية عالميا، قناة العربية, على الموقع الاتي:

http://www.alarabiya.net/articles/2011/01/20/134298.html

31.القوة العسكرية الصينية، 2010/11/13. http://www.arabic-military.com/t17148-topic.

32. مدخل إلى العقائد الإستراتيجية للصين و الهند"، المنتدى العربي للدفاع و التسلح, على الموقع التالي

Http://www.defense-arab.com/vb/showthread.php?=18011

33. المركز العربى للمعلوماتhttp://www.arabsino.com/articles/10-05-25/2503.htm،10 ابريل عام 2006م.

34. منتدى الجيش العربي، الصين والسعودية، 2011/5/28، نقلا عن موقع http://www.arabic.military.com

35. مغاوري شلبي علي، "الصين وأمريكا.... التنين يرفض الرقص على الأنغام الأمريكية"

http://www.islamonline.net/arabic/economic/01/2011/articls.7shtml

تجنيد الأطفال، النازية في حُلَتِها الجديدة
"أشبال الخلافة"
Child Soldiers, Nazism in a New Form
"Caliphate Cubs"

د.قاسم محمدي
أ. محمود البازي

ملخص:

يبدو أن الأطفال أصبحوا سلاح داعش الجديد الذي تنوي أن تنفذ به هجماتها الشرسة، وتبدو استراتيجية التنظيم في تجنيد الأطفال ودفعهم إلى ارتكاب أعمال عنف وقتل وكأنها رسالة للعالم أجمع بأن التنظيم لا يعمل فقط على نشر الإرهاب والفوضى وتفتيت الدول فحسب، بل يعمل أيضاً على تخريج أجيال جديدة من الإرهابيين.

فأشبال الخلافة اسم يُطْلق على الفتية الذين لم تتجاوز أعمارهم 18 سنة والذين تدربوا في معسكرات داعش ومع ذلك ونظراً إلى قلة خبرتهم في المعارك فإنهم يُستخدمون كدروع بشرية فضلا عن عمليات إعدام الأسرى وأعمال التفجير الانتحارية لعدم إثارتهم الشكوك لدى العسكريين خلال عبورهم لنقاط التفتيش.

كلمات مفتاحية: داعش، أشبال الخلافة، تجنيد الأطفال، الإرهاب، سوريا.

Abstract:

It seems that children have become the new weapon of ISIS to conduct its aggressive attacks. The strategy of arranging the recruitment of children and urging them to commit acts of violence and murder appears as a message for the whole world that the organisation does not only spread terrorism and chaos and fragment countries. It also attempts to create new generations of terrorists.

"Ashbal al-Khilafah" or "Caliphate Cubs" is the name given for teenage boys aged less than 18 who have received training in the camps of ISIS. However, and due to their lack of experience in battles, they are used as human shields, in addition to conducting execution of hostages and suicidal explosion operations because they do not raise the doubts of army members while passing checkpoints.

Keywords: Child Soldiers, Raaqa, ISIS, Caliphate Cubs, terrorism.

مقدمة:

في ذلك اليوم من عام 2013م، حين كان تنظيم الدولة (داعش) في بداية تشكيله، اختفى طفل صغير في حي الرميلة في محافظة الرقة السورية، كان يدعى مؤيد. شاع الخبر في ارجاء الحي وتكاتف الجميع لإيجاده، لقد انفطر قلب امه في ذلك اليوم. وبعد بحثٍ مكثفٍ جداً عاد إلينا والده ومعه ابنه ذا ال 12 ربيعاً ممسكاً بيده والدموع تنهمر من عيني الطفل. لِما تبكي يا مؤيد؟ أجاب: لم يدعني أبي أُدافع عن الخلافة.

استمر بحث الوالد عن ابنه مدة ثلاثة أيام، بحث فيها في المستشفيات وفي المدارس وفي كل مكان، وفي نهاية المطاف تذكر الوالد تلك الأقاويل التي تحدثت عن أن تنظيم الدولة "داعش" يجنّد الأطفال في معسكر "العكيرشي"[1]. فذهب إلى هناك ووجد ابنه هناك يخضع لدورة شرعية قبل الالتحاق بمعسكرات التدريب. طلب رؤية ولده ولكنهم رفضوا في البداية ولكن بعد مدٍ وجزر كانت الموافقة على أن يراه فقط، طلب الوالد أن يرجع ابنه معه، لكن عناصر التنظيم رفضت بشكل قاطع، وبعد إصرار الوالد قرر عناصر التنظيم أن يسألوا الطفل سؤالاً واحداً: هل تود العودة مع والدك وترك الدولة الإسلامية في خطر؟

كانوا يعتقدون أن عملية غسل الدماغ قد تمت ولكن لحسن الحظ خاف الطفل من نظرات والده وقال نعم أريد العودة إلى البيت. ولكن حلم الخلافة الإسلامية لم يغادره أبداً.

مشكلة البحث: يرتبط بحثنا هذا بمسألة تعتبر من أصعب المسائل التي واجهتها البلدان الإسلامية والعربية وهي مشكلة الإرهاب، وورقتنا هذه تعالج أهم جانب من هذه المشكلة ألا وهي "تجنيد الأطفال". في أن هذا الموضوع يمثل اليوم تحديا عالمياً يجب معالجته خصوصا بعد فترة الازدهار التي عاشها تنظيم داعش وسعيه إلى تجنيد الأطفال ليكونوا الخطر المقبل ليس فقط لبلداننا بل وللعالم أجمع.

فرضية البحث: يبدو أن تنظيم داعش الإرهابي في طريقه إلى الانقراض خصوصا بعد الخسائر التي تكبدها في العراق وسوريا حيث لم يتبقى للتنظيم إلاّ بعض الفلول المتواجدة هنا وهناك. ومع إدراك التنظيم لقرب انتهاء أجله، سعى إلى تجنيد الأطفال ليكونوا جنوده المستقبليين. استخدم داعش العديد من الوسائل لتجنيد الأطفال وهو ما شكل موضوع دراستنا هذه ومن خلال التمحيص الدقيق لهذه الأسباب ولطرق معالجتها يمكن القضاء على هيكلية التنظيم وأذرعه المستقبلية وأيديولوجيته الفاشية.

هدف البحث: يهدف بحثنا هذا إلى دراسة الوسائل التي استخدمها داعش في تجنيد الأطفال للوصول إلى نتائج مهمة في مكافحة هذه الظاهرة والقضاء عليها.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في أنها تنبع من تجربة شخصية من خلال معاصرة التنظيم في عاصمته المحررة "الرقة". تجربة شخصية ترافقت مع بداية نشوء التنظيم كون الكاتب من محافظة الرقة. كما جاءت المعلومات الواردة في هذا البحث من خلال مشاهدات ميدانية وتجربة واقعية بعيدا عن التنظير البعيد عن الواقع. يعتمد البحث كذلك على

تحليل هذه التجربة بواسطة استاذي جامعي وعضو فاعل في كرسي حقوق الإنسان مما أضاف لها مسحة أكاديمية وتحليلات دقيقة.

أسئلة البحث:

1) ما هي الوسائل التي استخدمها داعش لتجنيد الأطفال؟
2) ما هي الأشكال والأدوار التي يمكن أن يلعبها الأطفال في العمليات العسكرية للتنظيم؟
3) ما هي أنواع المعسكرات التي أنشئها داعش في فترة سابقة، لتجنيد الأطفال؟
4) ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه الأمهات بتجنيد الأطفال؟
5) هل يوجد حلول لهذه المشكلة، ما هي؟

منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج التوصيفي التحليلي نظرا لما له من دور في تحليل المعطيات وتوظيفها في حل المشكلة وطرح مقترحات للخروج من هذه المعضلة أو كحد أدنى محاولة مكافحتها. وعليه جاء بحثنا مقسماً إلى ثلاثة مباحث نتطرق في المبحث الأول لتجنيد الأطفال بين النازية وداعش، ويتناول مبحثنا الثاني الوسائل التي اتبعها داعش لتجنيد الأطفال أما مبحثنا الثالث فكان عن الدور المحوري للأمهات والتعليم في عملية تجنيد الأطفال. لينتهي بحثنا بنتائج وتوصيات لمكافحة ظاهرة تجنيد الأطفال.

المبحث الأول: تجنيد الأطفال بين النازية وداعش

نظراً لأوجه الشبه العديدة بين تجنيد الأطفال الذي اتبعته النازية في ألمانية إبان الحرب العالمية الثانية وبين تجنيد الأطفال الذي سلكه داعش، ارتأينا أن نبحث في هذا العمق التاريخي لمسألة تجنيد الأطفال. ومن خلال هذه التجربة التاريخية نسلط الضوء على تجربة داعش في سوريا والعراق وأثرها على كافة فئات المجتمع هناك وبشكل خاص أثرها على الأطفال.

المطلب الأول: التجربة النازية في تجنيد الأطفال

من منا لا يعرف شبيبة هتلر المصطلح باللغة الألمانية، "Hitler Jugend"[2]. أصولها تعود إلى عام 1922م وتمّ تشكيلها على أرض الواقع من 1933 حتى عام 1945، وهي تنظيم الشباب الرسمي الوحيد في المانيا، وكانت جزءاً من منظمة شبه عسكرية. تم تشكيلها من شباب هتلر السليم للشباب الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 14 إلى 18، اما القسم الثاني فقد كان (Deutsches Jungvolk أو DJ) للأولاد الصغار الذين تتراوح أعمارهم من 10 إلى 14، كما ظهرت فرقة للبنات المجنّدات (فرقة العوانس الألمانية) أو ما يسمى BDM.

لقد استعان هتلر النازي بهذه الشبيبة حين سقطت جيوشه وكان لهذه الشبيبة دور بارز في معركة برلين، تماما كما سيكون لأشبال الخلافة الدور البارز في المستقبل خصوصاً بعد سقوط الخلافة المزعومة للتنظيم في كل من العراق وسوريا.

لقد غذّى هتلر الشعور العنصري لدى هؤلاء الأطفال وسعى لإن يكونوا حرسه المخلصين وجنوده الذين لا يقهرون وبالفعل فقد كانوا أقوياء في الدفاع عنه. هذه الاستراتيجية اتبعها تنظيم الدولة منذ بدء تكوينه. في كتابه "يقاتلون كالجنود يموتون كالأطفال"، يصف الجنرال السابق في قوات حفظ السلام في الكونغو بعد حربها الأهلية، "روميو داليز" الأطفال بأنهم «السلاح الأمثل في الحروب». بحسب داليز، يُبدي الأطفال قابلية لتعلم أشياء جديدة أكثر من البالغين، وتكلفة إعدادهم قليلة مقارنة بالأكبر منهم سناً. كما يُبدون ميلاً إلى الطاعة سواء بدافع الخوف أو الترغيب، ويتمتعون بخفة في الحركة تتيح لهم التنقل براحة في الجبهة، ونقل الطعام، والعمل كمخبرين عن أهلهم وأصدقائهم، وصولاً إلى استعمالهم كأدوات جنسية ودروع بشرية.

المطلب الثاني: تجربة داعش في كل من العراق وسوريا

لقد خسر التنظيم أغلب المناطق التي كان يسيطر عليها في العراق وسوريا نتيجة الهجمات الشرسة التي تعرض لها خلال الأربع سنوات الماضية. إلاّ أن مثل هذا التنظيم وأفكاره السرطانية لا يمكن اجتثاثه بهذه السهولة. منذ بداية تكوين التنظيم سعى التنظيم لنشر أيديولوجيته المتطرفة بين الناس في تلك المناطق الفقيرة ولقد علم هذا التنظيم منذ البداية أنه إلى زوال وأن هذه الدولة المزعومة "لا هي باقية ولا هي تتمدد". ومن خلال تجاربه القديمة من خلال تنظيم القاعدة، الأب السابق لداعش، سعى داعش أن يكون استثنائياً وينحرف عن منهج القاعدة. فسعى إلى التأثير على كافة فئات المجتمع ونشر أفكاره الخبيثة تميدا للمستقبل الذي سيعود هذا التنظيم إلى جحوره متخفياً ومنتظراً للفرصة مرة أخرى للعودة إلى الظهور. فقام التنظيم بتجنيد النساء وتعليمهن استخدام الأسلحة ونشر الفكر الراديكالي بينهن. ومن جهة أخرى أقام دورات "شرعية" للبالغين لنشر الفكر المتطرف بين صفوف الشباب. والمتابع لهذا التنظيم يكتشف أنه أولى أهمية خاصة بالأطفال في المناطق التي كان يسيطر عليها. وتنبه التنظيم للأدوار المهمة التي يمكن أن يستغلها من خلال تجنيد الأطفال.

فالاستخدام العسكري للأطفال يأخذ أشكالاً متعددة فقد تكون الاستفادة منهم بطريقة مباشرة كتجنيدهم للقتال في المعارك، وقد يكون بطريقة غير مباشرة كأدوار المراقبة أو استخدامهم كجواسيس أو طباخين او لحمل العتاد... وهو بالفعل ما قام به داعش من خلال اشراكهم بالعمليات القتالية في كل من سوريا والعراق. وبالفعل بدأ التنظيم بتدريب الأطفال على عملية القتل والعمليات القتالية حيث نشر التنظيم في وقت سابق من عام 2015م، على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» مقطع فيديو، يرصد لحظة تعليم طفل عملية «الذبح» التي ينفذها عناصر التنظيم عن طريق قطع رأس دمية بالسكين.

ويظهر مقطع الفيديو طفلًا يرتدي ملابس التنظيم، يدخل إلى غرفة ويسرع نحو ضحيته «دمية» ويقطع رأسها بالسكين على الطريقة الوحشية التي اعتاد عليها التنظيم، على أنغام أناشيد التنظيم الإرهابي، مع صورة ذبح تنظيم الدولة للصحافي الأمريكي «James Wright Foley»[3]. الطفل المقنع ذو الثمانية أعوام جعل الصورة أشد وقعاً على النفوس من صورة Foley مقطوع الرأس. لا دماء سالت من الدمية ولا تفاصيل حياة لها، وهذا ما يجعلنا نرى فيها أنفسنا فنخاف تشابه المصير. صورة قطع رأس الدمية التقطت في سوريا. هي جزء من بروباغندا التنظيم، التي يحاول من خلالها ترهيب المجتمع.

لينتقل التنظيم من مرحلة التعليم إلى مرحلة التنفيذ فقد ظهر في سوريا علناً على الملأ بتاريخ 2016/2/5م، أول طفل "داعشي" ذو بشرةٍ سوداء، ذابح وقاطع للرؤوس. ظهر في فيديو مؤلم، انتشر خبره سريعاً في معظم العالم، وبدا فيه ممسكاً برقبة إمام مسجد في الشمال السوري، وهو "يسوقه" بين الأشجار إلى حيث "كوّمه" جاثياً على الأرض، ثم شهر خنجره وهدد أميركا بعبارات تدل بأنّه وُلد في بلد إفريقي إنجليزي اللغة.

والمذبوح ليس أياً كان، فهو "محمد عبدالعزيز طبشو"، النائب الشرعي العام في "الجبهة الشامية" وإمام مسجد قرية "تل قراح" التي سيطر عليها التنظيم في أوائل أكتوبر الماضي، ونراه في الفيديو الذي قامت "العربية نت" بتحميله من "يوتيوب" نقلاً عن الشبكة الإعلامية للتنظيم المتطرف، وهو يدلي بما سموه "اعترافات" ملخصها أنهم اعتقلوه في محيط القرية الواقعة بمنطقة "تل عزاز" في ريف حلب الشمالي.

ولم يكشف "داعش" عن لقب الطفل الذي لا يبدو أن عمره أكثر من 12 سنة، والذي نسمعه يهدد الدولة الأكبر بالعالم، وهو يمسك بطبشو ويُجثيه على ركبتيه، ليصيح من خلفه: «يا أميركا، هؤلاء الذين تسلحينهم وتنفقين عليهم الأموال لحرب الشريعة، سنبيدهم بإذن الله كما أبدنا الصحوات في العراق. لن تستطيعوا تجنب النزول على الأرض، والموعد دابق» ثم انهال "الذابح الجونيور" على طبشو وفصل رأسه عن جسده[4].

وكما يمكن أن يُستخدم الأطفال كدروع بشرية أو في الترويج للتنظيمات التي تجندهم. كما تنبه التنظيم لدور هؤلاء الأطفال في المرحلة اللاحقة لسقوطه وسعى إلى تعليم هؤلاء الأطفال ليصبحوا "ذئاباً منفردة" تقتل الأفراد دون أدنى إمكانية للإمساك بهم أو الشك بهم، تماما كما حدث في مدينة كركوك العراقية بتاريخ 22 أب 2016م، حيث في خطوة جديدة من قبل التنظيم وبعد الخسائر الفادحة التي تلقاها في العراق آنذاك، ولإبعاد الشبهات عن عناصره واعضائه الناشطين ومنحهم هامش مناورة أكبر لتنفيذ مخططاتهم، قامت قوات الأمن المحلية بإلقاء القبض على طفل صغير لا يتجاوز ال 13 عاما قبل الإقدام على تفجير نفسه في حشد جماهيري كما أظهرت وسائل الإعلام هناك أن الطفل كان يرتدي قميصاً لنادي برشلونة الإسباني يحمل الرقم 10 الخاص بنجمه الأرجنتيني المشهور "ليونيل ميسي" حيث كان يخفي الحزام الناسف الملفوف حول جسده الصغير.

وذلك التجنيد الذي يؤدي بالأطفال إلى تفجير أنفسهم لم يقتصر على داعش، بل تعداه إلى عناصر جبهة فتح الشام[5]. حيث قام المدعو "عبد الرحمن شداد" الملقب "بأبو نمر السوري" بإرسال طفلتيه اللتان لا يتجاوز عمرهما العشر سنوات لتفجير نفسيهما في منطقة الميدان في العاصمة السورية دمشق، إن هذا العمل يعدّ استثنائيا للغاية وامر يدعو إلى القلق الشديد إنّه بحق يدل على مستوى الانحدار الأخلاقي والإنساني.

فالغريب في هذه الحادثة أنّ الذي نشر الفيديو متباهياً بهذه العملية هي والدة الطفلتين والذي أقنع الطفلتين أو جندّهما هو الوالد، لقد نشرت والدة الطفلتين مقطع الفيديو على وسائل التواصل الاجتماعي تحت عنوان "فاطمة قبل أن تغزو دمشق بيوم".

إنه ليُدمِع القلب ويُفطر الفؤاد تلك الوصية التي كتبتها إحدى الطفلتين فاطمة بخط يدها والتي تقول فيها:«

بسم الله الرحمن الرحيم

الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم أما بعد:

أنا فاطمة عبد الرحمن شداد أكتب وصيتي بهذا اليوم الثلاثاء الواقع في 2016/12/14 أوصي أبي

بتقوى الله وأن لا يوقف عمليات التفخيخ في الشام وأوصي امي واخواتي بالعمليات الاستشهادية وأوصي زوجي أبو دجانة الله يفك أسره أن يلحقني بالعمليات الاستشهادية».

وبحسب موقع العربية نت: إنّ أبو دجانة المذكور في الوصية هو زوج الطفلة فاطمة شرعاً وهو ابن أخ أبو نمر، يتيم الأبوين ورباه أبو نمر. وأبو دجانه ذو العشر سنوات هو زوج فاطمة قانونياً وشرعياً منذ عام 2014م، بكتاب شرعي، والطفل أبو دجانه خرج قبل فترة لتنفيذ عملية بدمشق ولكن اختفى أثره وثمة أقاويل عن أسره مرة أخرى أو مقتله[6].

اللافت في هذه الوصية هو الخط الجميل لهذه الفتاة والاعتناء بالألفاظ أي ما يدل على أنها تلقت تعليما جيداً قبل الحرب.

من جهة أخرى لعل من أدبيات الشريعة الإسلامية هي أنه: لا يُقتل الوالد بولده بحسب ما رواه الترمذي عن ابن عباس عن النبي قوله: «لا تقام الحدود في المساجد ولا يُقتل الوالد بالولد»[7]. وهكذا سعى التنظيم إلى أن تظل أذرعه نشطة ومشاركة بفاعلية أكبر بعمليات القتل واستخدم لذلك أساليب متعددة.

المبحث الثاني: الأساليب التي اتبعها داعش في تجنيد الأطفال

استخدم داعش طرق ووسائل متعددة لجذب الأطفال وتجنيدهم نذكرها بالتفصيل.

المطلب الأول: التجنيد الإجباري

عانى الأيزيديون بشكل عام من الفقر والحرمان على طول تاريخهم (شأنهم شأن باقي الطوائف والقوميات الأخرى من الشيعة والكرد والسنة وغيرهم)، فمنذ رحّلهم النظام العراقي السابق من قراهم عام 1975م، وقام بتجريف أراضيهم وطمر

ينابيعهم وأسكنهم في مخيمات قسرية وحتى سقوط النظام عام 2003م، ومع احتلال داعش مناطقهم مطلع أب 2014م، خسروا كل ما تبقى لهم[8]، بل اقتيدت نسائهم سبايا لتنظيم داعش، وأختطف أولادهم ليصبحوا أشبال الخلافة.

أفاد مدير مكتب المخطوفين الأيزيديين في محافظة دهوك حسن كورو أنّ هناك حوالي 800 طفل أيزيدي تتراوح أعمارهم بين 5 و 18 عاماً تمّ تدريبهم في ثلاث معسكرات لتنظيم داعش في مناطق البعاج والموصل والرقة السورية، على قطع الرؤوس والأعمال الإنتحارية والقتال.

وبالفعل انتقل الأطفال الأيزيديون إلى الجانب العملي من ذلك التدريب حيث قام التنظيم ببث شريطا مصورا لعملية انتحارية ضد مواقع الجيش العراقي في الموصل، ويظهر في هذه الفيديو، الذي بثه المكتب الإعلامي لـ"ولاية نينوى"، الثلاثاء 14 فبراير/شباط 2017م، طفلان شقيقان من الطائفة الإيزيدية. وقال أحدهما، الذي أطلق على نفسه "أمجد أبو يوسف السنجاري"، باللغة الكردية إنهما تلقيا تدريبات في معسكر بسوريا. وقال شقيقه "أسعد أبو الخطاب"، إنهما من قرية تل قصبة بسنجار ويستعدان لتنفيذ "عملية استشهادية."

ويُظهر الفيديو صعود الطفلين إلى سيارة "هيونداي" المفخخة، وهما يبتسمان ويضحكان، ومن ثم تظهر لقطات من الجو حركة السيارة في شوارع الموصل حتى تفجيرها عند نقطة للجيش العراقي في الجانب الأيسر من المدينة[9].

مع ذلك، لا يبدو أن الخطف والتجنيد القسري للأطفال كان مقتصراً على الأقليات. فقد أعرب كل من سكان الموصل العراقية والرقة السورية أثناء فترة حكم داعش لهاتين المنطقتين، عن مخاوفهم من أن الأطفال يتعرضون لتجنيد منظم. ويبدو أن هذه المخاوف ليست من دون أساس، إذ تحدثت تقارير كثيرة عن أن المسؤولين عن التجنيد قاموا بزيارات للمدارس وملاعب للأطفال لتجنيد الشباب، ولم يكن للآباء ولا المعلمين الحق في الاعتراض. وقد تسببت الصراعات في العراق وسوريا في ظهور العديد من الأيتام، وان تنظيم الدولة الإسلامية قد قام بتجنيد العديد من هؤلاء الأطفال رغما عنهم. كما أفاد سكان من مدينة الموصل، أنه بعد استيلاء التنظيم على المدينة في عام 2014 م، قام المتشددون بتجميع» مئات الأطفال من دور الأيتام في المدينة واقتادوهم إلى مكان مجهول، ليتلقوا تدريبا هناك[10]. كما واصل التنظيم سحب المجندين من دور الأيتام، وكان آخرها اختطاف 25 طفلا تركمانيا من ملجأ في مدينة الموصل، وذكر أن الهدف من اختطافهم كان لإستخدامهم كانتحاريين [11].

المطلب الثاني: الدعم المادي

ذكرت صحيفة "The New Yourk Times" الأمريكية في بداية عام 2017م، أن أكثر من 80 بالمئة من السوريين يعيشون تحت خط الفقر، وما يقرب من 70 بالمئة من السوريين يعيشون في فقر مدقع وهذا يعني أنهم لا يستطيعون تأمين

الاحتياجات الأساسية ولقد سُجّلت هذه النسب في تقارير 2016م، ومن المرجح أن تكون تلك النسب ارتفعت إلى مستوى أعلى من ذلك.

بلغ معدل البطالة في سوريا ما يقارب 58 بالمئة، مع أعداد كبيرة من العاملين في التهريب والقتال أو في أمكنة أخرى من اقتصاد الحرب[12] لقد استغل تنظيم داعش هذا الفقر والواقع الاقتصادي الهش وتفشي البطالة شرّ استغلال فمنذ اللحظات الأولى لتواجده في الرقة وحتى قبل أن يسيطر على المدينة بشكل كامل قام التنظيم بتشكيل ندوات دورية، ومسابقات دينية تنتهي هذه المسابقات بتوزيع مبالغ نقدية تتراوح بين 500 إلى 1000 ليرة سورية، والتي كانت تعد بالنسبة للطفل في تلك المنطقة مبلغا لا يستهان به.

من جانبٍ آخر قد دفع الواقع المرير بعض العائلات في هذه المناطق الفقيرة أصلاً بدفع أولادها إلى تلك المعسكرات لتأمين الحاجات التي تحتاجها العائلة، لإنه من المعلوم أن تنظيم داعش كان يدفع لمقاتليه مبالغ تتراوح بين 200 إلى 400 دولار أمريكي، بحسب منظمة اليونيسيف، وقام التنظيم بتوزيع سلال غذائية لعائلات مقاتليه، وبالإضافة إلى سكان المدينة الأصليين سعى التنظيم جاهداً للاستفادة من قضية النزوح في مدينة الرقة، حيث كان يتواجد في مدينة الرقة قبل سيطرة ما يسمى "المعارضة المسلحة" وحتى قبل وجود داعش أكثر من 700 الف نازح، أغلبيتهم من محافظة دير الزور. قام التنظيم بإنشاء مطبخ إغاثي يقدم الطعام لهؤلاء النازحين الذين تقطعت بهم السبل، وبالفعل استطاع التنظيم باستراتيجية شيطانيةٍ إغراء بعض أولئك الأطفال وضمهم إلى معسكراته.

أما الأطفال والشبان الأكبر سناً والذين تتراوح أعمارهم بين 15 و18 عاماً فقد كان الأسلوب مختلفاً في إغرائهم، فتمّ إغرائهم عن طريق السيارات الفارهة والأسلحة الجديدة الحديثة والمتطورة، والتي لم يحصوا عليها ولم يحلموا بامتلاكها.

المطلب الثالث: الأطفال المهاجرين

هناك ثلاثة أنواع من هؤلاء الأطفال، **فالنوع الأول**: هو من هاجر مع والده إلى أرض الخلافة سابقاً. وذلك كما حدث مع الأم الإيطالية "ليديا هيريرا" التي فقدت ابنها اسماعيل ذو ال 3 سنوات حيث قام والد اسماعيل "ميسيو فيك" بخطف ولده والتوجه به إلى سوريا للقتال مع التنظيم.

بعد عام على فقدان أثر زوجها وولدها فوجئت الأم برؤية ابنها الصغير في صورة إعلانية يستخدمها تنظيم داعش في سياق البروباغندا الإعلامية لجذب المقاتلين وهو يضع عصبة سوداء ويحمل بندقية AK-47 صغيرة تتدلى على عنقه.

النوع الثاني: هم الأطفال الذين اعتنقوا الإسلام خضعوا لتأثير الجماعات الإرهابية في الدول الغربية، حيث لم يقتصر تجنيد الأطفال على المناطق التي كان يسيطر عليها التنظيم بل قام أنصاره بتجنيد الأطفال والنساء في كل مكان في العالم، وكل ذلك حسب شعار التنظيم وهو "تحطيم الحدود" فالدولة الإسلامية لا تعترف بالحدود، ولذلك يلجأ مناصري داعش لجذب اكبر عدد ممكن من المقاتلين الصغار من دول أوربا وكندا وامريكا... عبر بث أفكار متطرفة وغسل الأدمغة

12

والدفع بهم إلى التطرف والدفاع عن المسلمين المستضعفين الذين يقتلهم الكفار في أرض الخلافة في سوريا والعراق حسب زعمهم.

الأم	الشاب	البلد	المكان الذي قُتل فيه
كريستيان بودرو	داميان	كندا	قتل في سوريا
كارولينا دام	لوكاس	الدانمارك	قتل في سوريا
توريل	توم ألكسندر	النرويج	قتل في سوريا
صليحة بن علي	صبري	بلجيكا	قتل في سوريا

([13])

هؤلاء النسوة هنّ أربع نساء من بين آلاف النساء اللاتي فقدن أولادهن نتيجة تجنيدهم من قبل تنظيم داعش، هؤلاء الأطفال والشبان ذهبت غالبيتهم إلى سوريا سراً آخذين معهم كل معاني الحياة الطبيعية، بعد أن تم تجنيدهم من قِبل مناصري التنظيم.

النوع الثالث: هم الأطفال الذين ولدوا في أراضي التنظيم وهؤلاء في الواقع كانوا من الفرائس السهلة للتنظيم لإن ولادتهم في العراق أو سوريا جعلهم عديميّ الجنسية وأوراقهم الثبوتية أصدرها داعش وبعد خسارة التنظيم لتلك المدن التي كان يسيطر عليها، لا تعترف السلطات المحلية اليوم بهذه الوثائق.

لقد أصدرت مؤسسة "كويليام"، وهي مركز بحثي بريطاني يُعني بالإرهاب والتطرف، تقريرا في مارس/آذار 2017م، نقل عن مسؤول مخابراتي قوله إن هناك 31 ألف امرأة حامل في معاقل داعش. وكتب الصحفي العراقي غزوان حسن الجبوري في مايو/أيار 2017، عن أن نحو 300 طفل آبائهم كانوا أعضاء في داعش، هم بدون جنسية ولا يمكنهم الانضمام إلى المدارس في العراق. أشار الصحفي إلى بحوث لوزارة الداخلية العراقية يظهر منها أن نحو ثلث "النساء في سن الزواج" في معاقل داعش قد تم تزويجهن إلى عناصر من التنظيم المتطرف، والكثير من هؤلاء ليسوا من العراق[14]. ولا تزال الحكومة العراقية لا تعترف بهؤلاء الأطفال إلى حين كتابة هذا البحث.

إذا لم يتم التحرك لمعالجة الموقف، فسوف تظهر مجموعة جديدة من الأطفال دون جنسية على هامش دول هشة ومتشظية أصلا مثل العراق وسوريا وليبيا.

كما قال نشطاء من الرقة والموصل بأن داعش هيأ نظاما لتسجيل الزيجات والمواليد، لكن لا تعترف السلطات الأخرى بهذه الوثائق. وحقيقة أن داعش قطع أي اتصال حقيقي بين الأراضي الخاضعة لسيطرته وسائر العالم جعل من المستحيل على من يعيشون في معاقل داعش تسجيل مواليدهم في المؤسسات الحكومية في العراق أو سوريا[15]. ولا زال أهالي هذه المناطق يعانون من تسجيل أطفالهم حتى بعد القضاء على التنظيم نتيجة البيروقراطية وتعنت الحكومة العراقية بالنسبة للموصل ونتيجة لعدم وجود دوائر رسمية في محافظة الرقة السورية.

ومن فقدان الهوية وفقدان الأب يصبح هؤلاء الأطفال مشاريع أشبال خلافة لا يتكلّف التنظيم أي عناء في تنسيهم وتدريبهم بشكلٍ أو بآخر من جحورهم المظلمة التي لجئوا إليها.

المطلب الرابع: المعسكرات الدعوية والتدريبية

مع غياب المدارس كان المكان الوحيد لتواجد الأطفال هي الشوارع، وبالفعل من هنا بدأت خطة التنظيم بجذب هؤلاء الأطفال فكثف التنظيم من الخيم الدعوية والسيارات التي تجوب الشوارع ووضع الشاشات العملاقة في الحدائق والأماكن العامة وبث المعارك التي شارك فيها جنود التنظيم وانتصر. وسعى إلى اجتذاب أكبر عدد ممكن من الأطفال والذين انتسبوا إلى معسكراته التي تعنى بتجنيد الأطفال وكما قسم التنظيم الأطفال إلى 3 فئات وهي:

- فئة تبدأ من عمر 3 سنوات إلى 12 سنة؛
- فئة تبدأ من عمر 13 سنة إلى 14 سنة؛
- والفئة الأخيرة تبدأ من 15 سنة إلى 16 سنة.

في الواقع لدى التنظيم نوعين من المعسكرات، يبدأ الطفل بالمعسكر الدعوي لينتهي به المطاف في المعسكر التدريبي:

الفرع الأول: المعسكر الدعوي

عندما كان ينجح التنظيم بضم الأطفال إلى المعسكرات الدعوية تبدأ مرحلة غسل الدماغ، وتعليم القران الكريم وتعليم حب الدفاع عن الإسلام وأرض الخلافة ومآثر المجاهدين السابقين واللاحقين. كما كان يتم تطبيق مستوىً إضافي من التدريب العرقي والديني على الأطفال الذين ينتمون إلى خلفية غير سنية. ولم يسمح لهؤلاء الأطفال من تلك الخلفيات بالكلام بغير اللغة العربية (إذا كانت خلفياتهم اللغوية غير العربية) ، كما كان يتم إجبار الأطفال على لبس اللباس الشرعي الذي يدعيه داعش "اللباس الأفغاني" ليتم مسخ الهوية المحلية لهؤلاء الأطفال.

كما كان يمثل إزالة حساسية الأطفال تجاه العنف خطوة أخرى من التدريب وبما أن إيديولوجية التنظيم تشجع العنف بشكل واضح تجاه أعدائها، فإن إزالة الحساسية تجاه العنف، خطوة هامة لضمان أن يكون الأشبال قادرين في المستقبل على

استيعاب أعمال العنف .استنادا إلى تقارير لشهود عيان، فإن إزالة تلك الحساسية تجري بشكل تدريجي خطوة بخطوة، بدءاً من التعرض للعنف من خلال الوسائل المرئية، والاستمرار بأعمال محاكاة العنف، وتصل الى ذروتها بإجبار الأشبال على القيام بأعمال عنف حقيقية.

تحقيقا لهذه الغاية، كان يطلب من الأشبال أولاً مشاهدة عمليات تنفيذ حكم الإعدام (إما مشاهد حية أو على دعاية فيديو) لكسر النفور الأولي من العنف. كما أنهم يتلقون التدريب البدني على التعامل مع الاسلحة، وتعليمهم تنفيذ عمليات الإعدام للدمى التي غالبا ما تكون مشابهة للسجناء(مثل دمية ترتدي سترة برتقالية). ثم يُطلب من الأطفال قطع رأس هذه الدمى لممارسة قطع الرؤوس الفعلي كما أسلفنا. وأخيراً، يقوم الأشبال بتنفيذ عمليات الإعدام للأسرى. وغالباً ما تختلف طريقة التنفيذ بسكين أو مسدس، في كيفية تقديمها، ولكن التنظيم دأب على تقديم الدعاية العالية لهذه الأحداث[16].

المعسكر التدريبي:

نجحت سياسة التجويع باستقطاب الكثير من الأطفال إلى معسكرات تنظيم داعش حيث كان يتواجد المعسكر الشرعي للأشبال المخصص للأطفال دون ال 16 في مدينة الطبقة في الريف الغربي لمدينة الرقة، حيث خُرّج في كل دفعة ما بين 250 الى 350 طفل قام تنظيم داعش بتجنيدهم وتدريبهم على استخدام السلاح والقنابل وإعداد المفخخات والمتفجرات، بالإضافة إلى إعداد وتهيئة العديد من الاطفال الانتحارين. والجدير بالذكر أن المعسكرات التدريبية لها نوعان أيضاً المعسر السريع والبطيء:

أولا: المعسكر البطيء

حيث يؤخذ الطفل الى معسكر حربي مدته 3 أشهر، يتم تدريب الطفل فيه على كافة أنواع الأسلحة والقنابل ويُفرز الأطفال إلى أقسام يختارها المدربون، منها قسم الإنتحاريين، قسم مصنعي القنابل، قسم المقاتلين وهكذا، ثم بعد ذلك يؤخذ الطفل الى جبهات للقتال.

ثانياً: أمّا المعسكر السريع

كان يُقام عندما يكون تنظيم داعش منخرطاً في معارك كبيرة، مثل معركة عين العرب ومعركة الرقة، ويكون بحاجة ماسة لمقاتلين جدد، فيدخل الأطفال معسكر شرعي مدته 20 يوم، ثم يؤخذون الى معسكر تدريبي لا تتجاوز مدته الشهر ومن ثم بشكل مباشر إلى القتال[17].

أبرز هذه المعسكرات:

1) معسكر الزرقاوي؛

2) معسكر أسامة بن لادن؛
3) معسكر الشرعي للأشبال خاص بالأطفال دون 16؛
4) معسكر الشركراك؛
5) معسكر الطلائع.

وكما يتبين من أسماء هذه المعسكرة وتنوع أدوارها، فإن ظاهرة تجنيد الأطفال تحولت من عرض مؤقت من لوازم الحروب إلى ظاهرة مستدامة يتم الاعتماد عليها، في محاولة لربط الأجيال المتطرفة بمرجعياتها الروحية والفكرية.

المطلب الخامس: التجنيد الالكتروني

إن عناصر متفرغين من داعش يحاولون على مدار الساعة (حتى بعد خسارة التنظيم لأمكنته الآمنة) التواصل مع الأشخاص المهووسين بألعاب الفيديو القتالية لمحاولة تجنيدهم خاصة الأطفال والمراهقين الأكثر تأثرا، لاسيما، وأن هذا النوع من الألعاب وضع أصلا لمن يريدون فعل أشياء لا تمكنهم الحياة الحقيقية من الوصول إليها.

وهنا يكمن جوهر الخطورة، فيأتي داعش ليستغل هذه المشاعر ويقدم لهم عرضه السخي، الذي يتيح لهم كما اللعبة تنفيذ أعمال القتل والتفجير والاعتداء، لكن في العالم الحقيقي لا الافتراضي، وبمساعدة وإرشاد من أصدقائهم الافتراضيين أيضا في تنظيم داعش.

في آخر محاولاتها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، نشر تنظيم داعش فيديو ترويجي للعبة حاسوب تدعى "جهاد سيمولاتور"، والتي تبدو مشابهة بشكل مشبوه للعبة ذات الشعبية العظيمة "Grand Theft Auto". في جهاد سيمولاتور، يقوم اللاعبون باختطاف المراكب العسكرية ومن ثم تفجيرها، وإطلاق النار على سيارات الشرطة التي تبدو كسيارات الشرطة الأمريكية. الفيديو يُظهر اللاعبين ليس كإرهابيين، بل كشباب أمريكيين ذو شعر طويل ومرتديين قبعات صوف. وطبعاً، اللاعبين يحصلون على نقاط مقابل كل قتل أو انفجار يحققونه[18].

ويستغل التنظيم هذه الألعاب لإيهام الأطفال بأنهم يستطيعون أن يمارسوا القتل والحرب بالواقع وليس في العالم الافتراضي، وكما يلجأ التنظيم في بعض الأحيان إلى قرصنة حواسيب الأطفال والوصول إليهم وتهديدهم بقتل أخوتهم أو أسرهم.

المبحث الثالث: الدور المحوري للأمهات والتعليم في عملية تجنيد الأطفال

المطلب الأول: دور الأمهات في تنشئة "الجيل المجاهد"

أصدر داعش كتيبًا جديدًا اللواتي يعشن في أرجاء "الخلافة" حول كيفية تربية الطفل "المجاهد"، وجعله مستعدًا للحرب. وتحت عنوان "دور النساء في جهاد الأعداء"[19]، أشار التنظيم المتشدد، إلى أن أهم وسيلة يمكن للمرأة من خلالها المساهمة في بناء ما يسمى بـ"الدولة الإسلامية" هي تلقين أطفالها قيم الجماعة المسلحة.

ويقول الكتيب: "لا تنتظري حتى يصبح عمر الطفل سبع سنوات؛ لأن الوقت قد يكون أصبح متأخرًا جدًا عندها".

وقد ورد فيه أيضاً أنّ هناك قائمة من الأشياء التي "يجب" أو "لا يجب" فعلها عند تنشئة أطفال المجاهدين. وتشمل المقترحات ترك الأطفال يشاهدون المواقع الجهادية على شبكة الإنترنت، وقراءة القصص عن مآثر المتشددين في وقت النوم، وتشجيعهم على اللعب بألعاب البنادق والمسدسات.

وبدأ الكتيب أولًا بتعداد مهام "الأخت" في ساحة المعركة، قائلًا إنها تشمل: "المشاركة في القتال الفعلي، مساندة المقاتلين في أرض المعركة، المراقبة والحماية".

وأما ما يتعلق بمهام المرأة خارج أرض المعركة، فقال الكتيب إنها تتضمن: "تنشئة أطفال المجاهدين، التدريب البدني، تشجيع الأحبة على الالتحاق بالجهاد، التدرب على تقديم المساعدات الطبية للمقاتلين، جمع التبرعات، وأخيراً، الدعاء".

ولعل أهم دور يمكن أن تلعبه النساء في الجهاد، وفقاً للكتيب، هو "تربية أطفالهن على الشجاعة والمحبة، الحماسة والحساسية، وعدم الخوف من أحد سوى الله"، وأضاف الكتيب: "ربهم على هذا النحو ليس فقط، روحيًا، ولكن أيضًا من حيث القدرة البدنية والتدريب. لا تربي أبناءك الذكور فقط على هذا النحو، بل وبناتك أيضًا. المفتاح هو بدء غرس هذه القيم في نفوسهم بينما هم أطفال.

وبعدها، يسرد الكتيب بعض النصائح العملية التي يمكن أن تنفذها معظم "الأخوات" دون صعوبة تذكر، وهي:

1) أخبري الأطفال قبل النوم قصص الشهداء والمجاهدين. هناك العديد من مثل هذه القصص من حياة النبي (صلى الله عليه وسلم)، والصحابة، والتاريخ الإسلامي، بما في ذلك الأزمنة المعاصرة.
2) أكدي على الأطفال الصغار أنه لا يجب أن يكرهوا مسلمًا، وإنما يغفروا له، وأن غضبهم يجب أن يكون موجهًا فقط إلى "أعداء الله" الذين يقاتلون ضد المسلمين.
3) ألغي التلفزيون تمامًا إذا كنت تستطيعين، فهو يعلمهم المجون والفوضى والعنف العشوائي، وعززي الجوانب الصحية من خلال إشراك الأطفال في اللعب والرياضات التي تفيدهم من حيث الانضباط والقوة البدنية.
4) إذا لم يكن بإمكانك القضاء على التلفزيون تمامًا، فمن ثم استخدميه فقط لجعل الأطفال يشاهدون الفيديوهات التي تغرس في نفوسهم حب الله، وحب الإسلام، وحب المجاهدين. تتوفر مثل هذه الفيديوهات من مصادر مختلفة، وهناك العديد من المقاطع الإسلامية، فضلًا عن أشرطة فيديو للتدريب العسكري.
5) فقط إذا كنت قد تصرفت بناء على البندين 3 و4 أعلاه، فسيكون من الجيد أن تبدئي بتعريف أطفالك الصغار بكيفية إطلاق النار. وتوضيح من يجب أن يكون هدفهم، ومن لا يجب أن يكون هدفهم. من الممكن أن يتم ذلك من خلال لعبة البنادق، ولعبة مجموعات الجيش، وكذلك من خلال الانخراط في الألعاب الرياضية التي تنمي حسن التنسيق بين اليد والعين، مثل السهام والرماية.

6) هنا بعض الأنشطة الرياضية التي من شأنها أن تكون رصيدًا في تدريب أطفالك (ونفسك) للجهاد، بالإضافة إلى كونها ممتعة وصحية ومرحة: التدريب على فنون الدفاع عن النفس، السباحة، الرماية، لعبة الرشق بالسهام، رياضة ركوب الخيل، التزلج، ممارسة الجري والركض لبناء القدرة على التحمل، التزحلق، القيادة (مجموعة من مركبات مختلفة)، التخييم.

7) تزويد أطفالك المهتمين في الجهاد بالكتب العسكرية (ويفضل مع الصور)، والأقراص المدمجة، وأشرطة الفيديو، وزيارة المواقع على شبكة الإنترنت جنبًا إلى جنب مع أطفالك، والاستفادة من آخر موارد الإنترنت. دعهم يشاهدون صور المجاهدين، وشجعهم على أن يصبحوا مثلهم على الأقل. هذه الأنشطة يمكن القيام بها مع الأطفال حتى إذا كانت أعمارهم لا تتجاوز بضع سنوات أو أقل[20].

المطلب الثاني: التعليم ودوره في تجنيد الأطفال

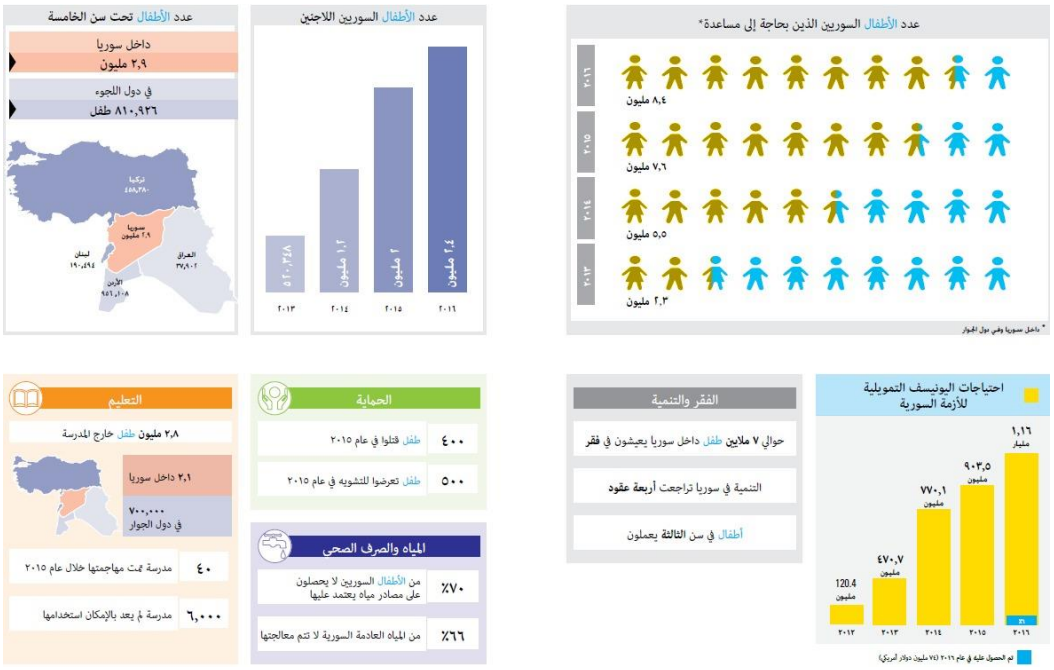

([21]).

سنشير هنا إلى إحصائيات موثقة من منظمة اليونيسيف في البلدان العربية، ففي تقرير أصدرته اليونيسف في 3 أيلول عام 2015م، بعنوان "التعليم تحت النار"، أشارت المنظمة إلى أن الصراعات الداخلية في بعض الدول العربية حرمت ملايين الأطفال من تلقي التعليم في المدارس.

وفي التفاصيل، تحدث التقرير عن ثلاثة ملايين طفل انقطعوا عن التعليم في العراق، و2.9 مليون في اليمن، و2.8 مليون في سورية ومناطق تمركز اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان وتركيا ومصر، و2 مليون في ليبيا. لكن معاناة الأطفال لا تتوقّف على ذلك أبداً، فهنالك ما هو أفظع. في تقرير آخر بعنوان "لا مكان للأطفال: تأثير خمس سنوات من الحرب على الأطفال في سوريا وطفولتهم"، بيّنت يونيسف أن نحو 8.44 مليون طفل سوري تأثروا بسبب النزاع الدائر في بلدهم منذ خمس سنوات، أي نحو 80 في المئة من مجموع أطفال سورية. ويشكّل الأطفال نصف عدد اللاجئين في البلدان المجاورة لسورية، بينهم أكثر من 15 ألفاً عبروا الحدود السورية بدون ذويهم[22].

وقال التقرير إن أكثر من عشرة آلاف طفل قتلوا بين عامي 2011 و2013م، و400 طفل قتلوا عام 2015م، فيما أصيب 500 طفل في العام ذاته بتشوّهات. ولفت إلى أن هنالك نحو 2.1 مليون طفل سوري في سورية و700 ألف طفل في الدول المجاورة لم يلتحقوا بالمدارس. وأشار إلى أن أكثر من مليونين من الذين لا تصلهم المساعدات هم من الأطفال، منهم أكثر من 200ألف في مناطق محاصرة. وأعلن التقرير تحقّق يونيسف من حدوث قرابة 1500 "انتهاك جسيم" بحق الأطفال في عام 2015م، مشيراً إلى أن أكثر من 60 في المئة من هذه الانتهاكات كانت حالات قتل وتشويه نتيجة استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان[23].

في تقرير أصدرته بعنوان "الطفولة على حافة الهاوية"، أوضحت يونيسف أن ستة أطفال في اليمن يقتلون أو يصابون يومياً، مؤكدةً مقتل 934 طفلاً وإصابة 1356 آخرين عام 2015م.

وأشار التقرير إلى أن أعداد الأطفال المجندين تضاعفت، وأن 10 ملايين طفل يحتاجون إلى مساعدات غذائية وصحية عاجلة.

وتشير تقديرات يونيسف إلى أن قرابة 10 آلاف طفل دون سن الخامسة ربما لقوا حتفهم العام الماضي بسبب أمراض كان يمكن الوقاية منها، وذلك "نتيجة لتدهور الخدمات الصحية الأساسية بما في ذلك التلقيح وعلاج الإسهال والالتهابات الرئوية"[24].

وبات نحو 1.7 مليون طفل عرضة لخطر سوء التغذية، واضطر أكثر من 1.4 مليون شخص إلى النزوح من منازلهم، كما تعطلت العملية التعليمية لأكثر من 1.8 مليون طفل جراء إغلاق المدارس، بحسب التقرير. وكما أكّدت يونيسف في تقريرها المذكور أن أطراف الصراع "ضاعفت" تجنيد الأطفال، موثقة 848 حالة، منها لأطفال لا يتعدّى عمرهم 10 أعوام[25].

أما دور تنظيم داعش في مسألة التعليم فقد بدأ منذ بداية سيطرة التنظيم على مدينة الرقة السورية وطرد "المعارضة المسلحة" منها، سارع التنظيم إلى التدخل بشكل سافر في العملية التعليمية والتربوية. فكانت محطته الأولى هي "مدرسة التمريض" هذه المدرسة التي كانت تخّرج ممرضين وممرضات يساعدون في عمل المشفى الوطني الوحيد في المدينة والتي كان يديرها شخص يدعى "الدكتور صلاح الدين جبارة"، حيث قام التنظيم باعتقال الدكتور صلاح مدير المدرسة وقام التنظيم بإغلاق المدرسة في مرحلة لاحقة. بعد ذلك قام التنظيم بفرض الحجاب، والحجاب لدى التنظيم هو تغطية كامل جسد المراة عدا العينين وكل فتاة تخالف هذا القرار كانت عقوبتها وخيمة هي وولي أمرها. وبعد ذلك تم اغلاق جميع الكليات التي كانت موجودة في المدينة.

انتقل التنظيم إلى المستوى الأدنى للتعليم وهو مدارس الأطفال، فكخطوة أولى أنشاء التنظيم ديوان التعليم الخاص به وهو: المسؤول عن المدارس والمعاهد والكليات تحت سيطرة التنظيم، وقام هذا الديوان بتغيير المناهج التعليمية، وألغى بعض المواد العلمية بحجة أنها تدعو للشرك بالله، كالفلسفة والتربية الفنية والتاريخ وعلم الاجتماع، كما حذف كل ما يتعلق بنظرية "داروين" للتطور من جميع المناهج الدراسية.

وأشرف ديوان التعليم بشكل مباشر على "استتابة" المعلمين والمدرسين بحجة وقوعهم في الردة، كما افتتح في مدينة الرقة كلية للطب البشري تفرض على منسبيها عدداً من الشروط، وتقوم بتخريجهم خلال ثلاث سنوات، فيما افتتح التنظيم مدارس للتعليم باللغة الإنجليزية مخصصة لأبناء عناصره الأجانب، كمدرسة "الزرقاوي" في مدينة الرقة.

وقام التنظيم بمداهمة واعتقال أعداد كبيرة من الطلاب والطالبات وجلد المعلمين والمعلمات ومع نهاية العام الدراسي قام التنظيم بمنع الطلاب من مغادرة المدينة لتقديم امتحانات الثانوية العامة وتم اعتقال الأشخاص العائدين من هذه الامتحانات فيما بعد ومنعم لاحقاً من الدوام في الجامعات في المحافظات الأخرى عن طريق تمزيق دفاتر الخدمة الإلزامية لمنع فكرة مغادرة أرض الخلافة أبداً.

هذا واطلق التنظيم إعلاناً في اواخر صيف 2016م، عن نيته لطباعة مناهج خاصة به وناشد ذوي الخبرة بإعداد المناهج من معلمين واختصاصين الى مراجعة ديوان التعليم وكرّس الديوان كامل امكانيات التنظيم من مطابع وقدرات مادية لإعداد وطباعة ذلك المنهاج[26].

ومع بداية العام الدراسي 2015/2014م، قام التنظيم بالمماطلة بافتتاح المدارس وصادر جميع المناهج السابقة وقام بإحراقها وفُتحت المدارس لطلاب المرحلة الابتدائية وترك للمعلم الحرية بإعطاء الطلاب مبادئ القراءة والحساب لكن سرعان ما أصدر التنظيم قراراً بإغلاق المدارس بسبب عدم التزام المعلمين بالدورات الشرعية التي أعلن عنها وعدم الانتهاء من مناهجه الخاصة، واصدر بياناً وضح فيه ان المنظومة التعليمية السابقة مؤسسات وافراد هي كافرة وتدعو للكفر ومنعَ تعليم المناهج التي اعتبرها تدعو للعلمانية والكفر ومنع في هذا البيان الطلاب من مغادرة ارض الخلافة إلى مناطق الكفار

لمتابعة التعليم وألغى المعاهد الخاصة التي قام هو بترخيصها وشدد في العقوبات لمن يخالف ذلك واشترط على المعلمين ان يستتيبوا ويبرئوا من الكفر الذي هم فيه وان يخضعوا لدورات خاصة من اجل اعداداهم شرعيا ليكونوا جاهزين للتدريس في مدارس ارض الخلافة.

لقد أنهى التنظيم في منتصف عام 2014م، الإعداد لمجموعة من المدارس فقام بافتتاح عدد من المدارس وعددها 24 مدرسة اثنا عشر منها للذكور واثنى عشر للإناث كما قام بتغيير اسماء المدارس فأصبحت اسماء المدارس (ابو مصعب الزرقاوي – وفاطمة بنت محمد – ام عمارة – اروى بنت عبد المطلب – عبد الله بن مسعود – أُحد ....الخ)، واعد الخطة التدريسية لهذه المدارس فلم يعد هنالك (موسيقى – رياضة – رسم) نهائياً او أي من الانشطة بل أُلغيت كذلك مواد (الكيمياء – الفلسفة – التربية الوطنية – التربية الاسلامية) وقامت بتعديل كامل لمادة اللغة العربية والتاريخ وأضاف كتب جديدة مثل كتب التوحيد.

كما أعلن التنظيم في نفس العام عن مسابقة لتوظيف المعلمين. تقدم للمسابقة عدد تجاوز المئة وخمسون معلم تم قبول ستون منهم من بعد فحص عقيدة المتقدم، فقُبل الذي عقيدته وفكره منسجم مع فكر التنظيم وأُحيل المقبولين لدورة شرعية مكثفة مدتها قرابة الاسبوع من أجل ان يكونوا. جاهزين للعمل في المنظومة التعليمية للتنظيم .

الأمر لا يقل سوءاً فيما يخص الأطفال، الذين غادروا سوريا سواء إلى الدول المجاورة أو حتى إلى أوربا، لأن هؤلاء الأطفال لم يفقدوا التواصل مع المناطق التي يسيطر عليها التنظيم وأضف إلى ذلك الأوضاع المزرية التي يكابدها هؤلاء الأطفال في دول الجوار في (لبنان، والأردن وإلى حد ما تركيا) تلك الظروف القاسية وعدم ذهابهم إلى المدرسة في تلك الدول، قد يدفع بهم إلى الالتحاق بالتنظيم او يجعلهم هدف التنظيم.

نتيجة وتوصيات

الإرهاب من أخطر الآفات التي تصيب الدولة والمجتمع؛ وعندما ينتشر الإرهاب بمظاهره الإجرامية المختلفة في دولةٍ ما تنعكس آثاره السلبية على المجتمع بعناصره وفئاته جميعها. ولا يخفى على أحد أن المتضرر الأول من الإرهاب هم الأطفال؛ ويتجلى هذا الضرر في مظاهر مختلفة، ففضلاً عن أن أول حق يفقده الطفل هو حقه في الأمن والاستقرار وفي طفولة آمنة، فإنه قد يفقد أيضًا حقه في الحياة أو حقه في السلامة الجسدية أو حقه في البنوة والبقاء في ظل والديه...الخ. وقد يتجلى الضرر بمظاهر أخرى أكثر تعقيدًا، كتجنيد الأطفال وإشراكهم في الأعمال الإرهابية والأعمال المتصلة بها بصورها كّلها، مما يجعل حقوقهم في خطر[27].

إن ظاهرة تجنيد الأطفال تعتبر من أكثر مشاكل الإرهاب تعقيدا وخصوصا بعد أن دخل تنظيم داعش على ساحة الإرهاب وحاول تجنيد الأطفال بصورة غير مسبوقة مستغلا بذلك العوز المادي ونقص التعليم وفي بعض الأوقات كان طريقه إلى الأطفال أمهاتهم. حيث تمّ إخضاع الأطفال لغسيل أدمغة ومن ثم تمّ كسر حاجز الحساسية لديهم عن طريق تدريبهم على قطع رؤوس دمى ومشاهد تجريبية لهؤلاء الأطفال لينتقل فيما بعد إلى المرحلة العملية وهي الزج بهم في المعارك ودفعهم إلى الانتحار عن طريق العمليات الانتحارية التي يقوم بها هؤلاء الأطفال. وبعد انحسار التنظيم وخسارته لأغلب المناطق التي يسيطر عليها في كل من سوريا والعراق نوصي بما يلي لمكافحة هذه الظاهرة ومحاولة الحد من نتائجها السلبية على المجتمعات:

- في مقالة أو بحث قدمناه بخصوص الإرهاب كانت توصيتنا الأولى هي أن القضاء على التنظيمات الإرهابية ككيان غير كافٍ أبداً. فهذه التنظيمات لا تموت نتيجة لاعتمادها على النص التاريخي المقدس. فهي تنحصر ومن ثم تذوب في المجتمع باحثة عن الفرصة المواتية للعودة من جديد. وعليه ينبغي محاربة الفكر الإيديولوجي لتنظيم داعش والتعمق أكثر بأبحاث ودراسات ميدانية لمعرفة الأسباب الحقيقة التي دفعت الأطفال إلى الالتحاق بهذا التنظيم. ومن هنا يكون العمل متكاملا من حيث القضاء على التنظيم عضوياً وفكريا.
- البحث عن الأطفال الذين تمّ تجنيدهم من قبل التنظيم ومحاولة إعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع مرة أخرى.
- إعادة تأهيل المدارس ومراكز التعليم في المناطق التي كان يسيطر عليها التنظيم ومراقبة العملية التعليمية هناك لمحو التأثير السلبي الذي مارسه هذا التنظيم ضد الأطفال. وهذه المسؤولية ليست مسؤولية حكومات العراق وسوريا فحسب بل هي مسؤولية مشتركة للعالم أجمع إذا كانت الدول جادة حقا بمحاربة التنظيم.
- حل مشكلة فاقدي الجنسية من الأطفال الذين ولدوا في الأراضي التي كان يحتلها التنظيم ومنع هؤلاء من الالتحاق بالتنظيم فكرياً.
- إقامة دورات تدريبية للنساء والأمهات في المناطق التي كان يسيطر عليها داعش وتعليم هؤلاء النساء كيفية التعامل وتربية الأطفال. إنها مسؤولية جماعية مشتركة فإذا لم نقم بأدوارنا بشكل جماعي سوف نتيح المجال للتنظيم للتغلغل من جديد وإعادة هيكلة نفسه.
- محاولة الكشف عن الأطفال الذي جنّدهم داعش ك"ذئاب منفردة" وإعادة تأهيلهم ومحاولة ادخالهم ضمن نطاق المدرسة لإن هؤلاء الأطفال يشكلون بحق قنابل موقوتة موصولة هرميا بالتنظيم الأم وينتظرون الإشارة لشن عمليات من الصعب جدا الحيلولة دون وقوعها بسبب ارتكابها من قبل أطفال والمطلوب هو معالجة الخطر قبل وقوعه وحل المشاكل المستعصية لهؤلاء الأطفال.
- إقامة دورات وجلسات توعية نفسية للأطفال الذين عانوا من ويلات الحرب أو الذين تعرضوا لمشاهد عنفية ومحاولة حل مشاكلهم النفسية.

- كشف أسماء الأطفال الذين تمّ تجنيدهم وسوقهم بإتجاه معسكرات تجاه ومحاولة إعادة دمجهم مرة أخرى في المجتمع. ومن ناحية أخرى يجب أن تسعى الدول التي تستضيف لاجئين على أراضيها من مراقبة الأطفال في المخيمات والحيلولة دون دخول العناصر المتطرفة ومنعها من التأثير على هؤلاء الأطفال أو تجنيدهم.

الهوامش:

[1] العكيرشي هي إحدى القرى القريبة من محافظة الرقة عاصمة تنظيم الدولة داعش، تقع على الضفة اليمنى لنهر الفرات على الطريق الواصل بين الرقة ودير الزور تبعد عن الرقة مسافة 20 كم شرقاً. كانت من اوائل المعسكرات والمعتقلات التي أقامها تنظيم الدولة في هذه المنطقة.

[2] اما المصطلح باللغة الإنكليزية فهو " The Hitler Youth".

[3] بوابة العاصمة، شاهد.. تعليم « داعشي صغير» عملية الذبح بقطع رأس «دمية»، 2015/8/25، على الرابط التالي: http://www.al3asma.com/52012

[4] موقع العربية نت، ظهور أول طفل "داعشي" أسود وهو يذبح إمام مسجد بسوريا، 2016/2/5م، على الرابط التالي: https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/syria/2016/02/05/%D8%B8%D9%87%D9%88%D8%B1-%D8%A3%D9%88%D9%84-%D8%B7%D9%81%D9%84-%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4%D9%8A-%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%AF-%D9%88%D9%87%D9%88-%D9%8A%D8%B0%D8%A8%D8%AD-%D8%A5%D9%85%D8%A7%D9%85-%D9%85%D8%B3%D8%AC%D8%AF-%D8%A8%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7.html

[5] جبهة النصرة سابقا.

[6] موقع العربية نت، فيديو للأب الذي أرسل ابنته لتفجير نفسها في دمشق، 2016/12/21، على الرابط التالي: https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/syria/2016/12/21/%D9%81%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%88-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D8%A3%D8%B1%D8%B3%D9%84-%D8%A7%D8%A8%D9%86%D8%AA%D9%87-%D9%84%D8%AA%D9%81%D8%AC%D9%8A%D8%B1-%D9%86%D9%81%D8%B3%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%AF%D9%85%D8%B4%D9%82.html

[7] الترمذي، رقم الحديث (1401) وابن ماجه، صححّه الألباني.

[8] ميلاد قاسم، رائد قيراني، "داعش يحول المجندين الإيزيدين الصغار إلى آلات للذبح وتفجير الأحزمة الناسفة"، جريدة الحياة، 2015./11/10.

[9] روسيا اليوم، داعش ينشر فيديو لعملية انتحارية نفذها طفلان إيزيديان، 2017/2/17م، على الرابط التالي: https://arabic.rt.com/middle_east/863653-

[10] Mushreq Abbas, "The 'Caliphate Cubs' of IS", Al-Monitor, 4-June-2015, <http://www.almonitor.com/pulse/originals/2015/06/iraq-isis-children-recruits-army-qaeda-execution.html>,[Accessed 23-March-2016].

[11] Abdelhak Mamoun, "ISIL Booby-Traps 25 Turkoman Children After Kidnapping Them From Orphanage-", Iraqi News, 17-March-2016, <http://www.iraqinews.com/iraq-war/isis-equips-25 turcoman-abducted-children-blow-joint-forces/>, [Accessed 22-March-2016].

[12] DAVID W. LESCH and JAMES GELVIN, Assad Has Won in Syria. But Syria Hardly Exists, the new yourk times, JAN. 11, 2017.

[13] جوليا يوفي، أمهاتُ تنظيم الدولة الإسلامية، هافنغتون بوست، على الرابط التالي: https://highline.huffingtonpost.com/articles/ar/mothers-of-isis/

[14] نديم حوري، أطفال الخلافة ما العمل حيال الأطفال المولودين تحت سيطرة داعش؟، 2016/11/23م.

[15] نديم حوري، أطفال الخلافة، Human Rights Watch، 23/11/2016
لقراءة كامل التقرير: https://www.hrw.org/ar/news/2016/11/23/296959

[16] Joshua Berlinger, "ISIS' Child Solders: What will happen to the 'cubs of the caliphate'?, CNN, 28-May-2015, <http://edition.cnn.com/2015/05/20/middleeast/isis-child-soldiers/>, [Accessd 23-March-2016]

[17] حمود الموسى، داعش تستنسخ مئات الألاف من الزرقاوي، الرقة تذبح بصمت، 2015/1/19م.

[18] دافيد شاما، كيف تجذب داعش الشباب؟ ألعاب فيديو وتجنيد طريق التويتر، 2014/9/22م.

[19] يوسف بن صالح العييري، دور النساء في جهاد الأعداء، نسخة متوفرة على الإنترنت.

[20] Chris Pleasance, For Mailonline, How to raise a jihadi-baby: Horrifying ISIS guide for mothers instructs them to ban TV to 'protect little ears', tell bedtime stories about fighting and give toddlers weapons training with toy guns, 31, December, 2014.

[21] منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسف، لا مكان للأطفال خمس سنوات من الحرب على أطفال سوريا وطفولتهم، 2016/3/14م لقراءة كامل التقرير يرجى زيارة الوقع التالي: childrenofsyria.info/wp-content/uploads/.../SYRIA5Y-REPORT-12MARCH-Ar.pdf

[22] التعليم في خط النار، منظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسف" ، 2015/9/3م، لقراءة كامل التقرير يرجى زيارة الموقع التالي: https://www.unicef.org/mena/Education_Under_Fire_ARABIC.pdf

[23] نفس المصدر.

[24] الطفولة على حافة الهاوية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسف"، 2016/3/29م، لقراءة كامل التقرير: https://www.unicef.org/arabic/media/24327_90762.html

[25] نفس المصدر.

[26] حمود الموسى، داعش تستنسخ مئات الألاف من الزرقاوي، الرقة تذبح بصمت، 2015/1/19م.

[27] منال مروان منجد، الطفل في جريمة تجنيد الأطفال بقصد إشراكهم في أعمال قتالية مجرم أم ضحية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية– المجلد 31 -العدد الأول 2015.

الفضاء الأزرق ودوره في تعزيز الديمقراطية التشاركية.

The Role of the Blue Space in Promoting Participatory Democracy

د.العربي العربي
كلية الحقوق والعلوم السياسية،
جامعة عبد الحميد ابن باديس،
مستغانم، الجزائر.

الملخص

لقد نالت الديمقراطية اهتمام الباحثين، ما أدى إلى بروز أنواع مختلفة أبرزها الديمقراطية المباشرة، و الديمقراطية التمثيلية، والديمقراطية شبه المباشرة التي تجمع بين الاثنين. سلبيات الديمقراطية التمثيلية، أنجبت الديمقراطية التشاركية. التي لايكتفي المواطنون فيها باختيار ممثليهم، بل يساهمون بصفة مباشرة في تسيير شؤونهم. فهي ديمقراطية تسمح للمواطنين المشاركة مباشرةً في رسم السياسات العامة. فتحول المواطن من مواطنٍ سلبي له الحق في الانتخاب إلى مواطن ايجابي يشارك في صنع القرار.

انطلاقًا من هذه المقاربة الجديدة، وتقاطعها مع التطور التكنولوجي الهائل الذي عرفه العالم، خاصةً في وسائط التواصل الاجتماعي ودورها في صناعة التغيير، وإدخالها لمفاهيم جديدة على غرار المواطن الالكتروني، جعلت مفهوم المواطنة تتغير في الشكل والمضمون.

وعليه، تحاول هذه الدراسة البحث في السبل الممكنة لتوظيف وسائط التواصل الاجتماعي كآليات لتعزيز الديمقراطية التشاركية واستغلالها في صناعة التغيير الايجابي. وجعل المواطن الالكتروني حاضرا في كل مكان وعبر الزمان.

الكلمات المفتاحية: الفضاء الأزرق، التشاركية، التحديث الديمقراطي، الأشخاص الرقميون.

ABSTRACT

Democracy has attracted the interest of researchers, leading to the emergence of different types, notably direct democracy, representative democracy, or semi-direct democracy which combine between the two kinds.

The negative aspects of representative democracy, Led to the appearance of participatory democracy. Where citizens not only elect their representatives by election, but directly contribute to manage their affairs. And changing them from negative person who has only the right to vote to become a positive citizen.

Based on this new approach, and the effects of the huge technological development that the world has known, especially in the social media and its role in the manufacture of change, has made the concept of citizenship change in form and content.

This research paper attempts to explore possible ways to employ social media as mechanisms to promote participative democracy and exploit it to make positive change. and make the electronic citizen present everywhere and throughout the time.

Keywords: Blue space, Participatory, Democratic Modernization, Digital Citizens, Social Media.

مقدمة

لقد نالت الديمقراطية اهتمام الباحثين والمفكرين منذ العصر اليوناني واجتهد الكل في طرق تعزيزها، ولم يستقر الجميع على مفهوم واحدٍ لها. ما أدى إلى بروز أنواع مختلفة أبرزها الديمقراطية المباشرة التي تعني حكم الشعب لنفسه دون وسيط أي عن طريق الاستفتاء. أو الديمقراطية التمثيلية التي ترتكز على اختيار الشعب لممثليه عن طريق الانتخاب. أو الديمقراطية شبه المباشرة التي تجمع بين المباشرة والديمقراطية التمثيلية.

لكن بروز نقائص وسلبيات خاصةً في الديمقراطية التمثيلية، دفع إلى بروز نوع جديد وهو الديمقراطية التشاركية. إذ لايكتفي المواطنون باختيار ممثليهم عن طريق الانتخاب بل يساهمون بصفة مباشرة في تسيير شؤونهم. فهي تلك الديمقراطية التي تسمح للمواطنين بأن يشاركوا مباشرةً بأنفسهم في رسم السياسات العامة، ووضع القرارت المحلية. فتحول المواطن من مواطنٍ سلبي لديه الحق في الانتخاب، إلى مواطن ايجابي وفاعل يشارك في صنع القرار.

انطلاقًا من هذه المقاربة الجديدة، وتقاطعها مع التطور التكنولوجي الهائل الذي عرفه العالم، خاصةً في وسائط التواصل الاجتماعي ودورها في صناعة التغيير، وإدخالها لمفاهيم جديدة على غرار المواطن الالكتروني أو الرقمي، جعلت مكانة المواطن تتغير في الشكل والمضمون. وأصبح يُنظرُ إليه من زوايا كانت غائبة لفترات زمنية خلَتْ. هذه الوسائط، جعلت المواطن حاضرًا في كل مكان وعبر الزمان، مستقبلاً للمعلومات دون القدرة على التمييز بين المزوَّر منها والصحيح. ولم تَعُدْ الدولة قادرة على إقفال الأبواب، أو الوقوف أمام زحف المعطيات في كل المجالات.

انطلاقًا من هذه الزاوية، تريد هذه الدراسة تسليط الضوء، والاجابة على الاشكالات الجوهرية التالية:

1-ماهي مجالات التقاطع والتنافر بين الفضاء الأزرق والديمقراطية التشاركية؟

2-ماهي طرق التوظيف مع احتمالات النجاح؟

3-ماهو دور وسائط التواصل الاجتماعي في صناعة القرار المحلي، وإنجاح المشاريع التنموية؟

أما **الفرضية الأساسية** فهي: كلما زاد التطور التكنولوجي، كلما تعزَّزت المشاركة الشعبية.

للإجابة على هذه الاشكالات والفرضية، يمكننا الاعتماد على المحاور التالية:

المحور الأول: البعد المفاهيمي، تعريف إلى ومقاربة.

المحور الثاني: الديمقراطية التشاركية بين الفضاء العمومي، ورأس المال المجتمعي.

المحور الثالث: الفضاء الأزرق، ومجالات تعزيز الديمقراطية التشاركية.

المحور الأول: البعد المفاهيمي، تعريف ومقاربة.

أولاً: تعريف الديمقراطية التشاركية وماهيتها.

بظهور مقاربة الديمقراطية التشاركية، التي اعتبرت كآلية لتمكين المواطن من حصوله على فرصةٍ للمساهمة في تجسيد وإنجاح التنمية المحلية. تعدَّدت ا لتعاريف وتباينت بين المفكرين العرب، والباحثين الغربيين. لكنها في الإجمال تصبُّ في قالب واحد، يركِّز على دور المواطن ومشاركته في صنع القرار السياسي المحلي.

أ-**الفكر العربي**: عَرَّفها الباحث الجزائري لمين شريط **(1)** على أنها "مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية واتخاذ القرارات المتعلقة بهم".

أما الباحث المغربي يحي البوافي **(2)** فيعرفها على أنها "عرض مؤسساتي للمشاركة، مُوجَّهٌ للمواطنين، يركِّز على إشراكهم في مناقشة الاختيارات الجماعية، تستهدف ضمان رقابة فعلية للمواطن، وصيانة مشاركته في اتخاذ القرارات ، ضمن المجالات التي تعنيه مباشرة وتمس حياته اليومية، عبر توسل ترسانة من الإجراءات العملية". أي إشراك المواطنين بطريقة غير مباشرة، في مناقشة الخيارات الجماعية.

ب-**الفكر الغربي:**

يمكننا إدراج بعض التعاريف منها: الديمقراطية التشاركية، **(3)** هي: "كل مشاركة أو تدخل شخصي بطريقة واعية وطوعية ومباشرة في مسائل تهمُّ الشأن العام، أو جماعات محلية واجتماعية، دون الخضوع لأي انتماء سياسي. فهي تجمع على طاولة واحدة فاعلين ومواطنين يتقاسمون وجهات نظر مختلفة، بهدف التنسيق حول مشروع مشترك وتوجيهه لخدمة المواطن".

إن المشاركة الشعبية**(4)** هي: "تمثيل لمسار تحول في المجتمع لديمقراطية حقيقية من خلال الممارسة المباشرة للفرد، أو مجموعة من الأشخاص، كفاعلين في اتخاذ القرار، ورافعي راية الشفافية في التسيير العمومي". ويمكن اعتبارها أيضًا، "كوسيلة لتجسيد الثقافة الديمقراطية، وليس فقط لتسييرها ومراقبتها. وأن المواطنين كمجموعة منظمة، يمكنهم الاجتماع والتداول فيما بينهم ومع ممثلي الأجهزة الحكومية، مع تحمل الطرفين للمسؤولية، والاتفاق على الحلول المقترحة للمشاكل المطروحة".

إن المشاركة الشعبية " *la participación ciudadana* "(5) تروم تجاوز مبادئ الديمقراطية التشاركية " *la democracia participativa*" التي تركز كثيرًا على المناضلين في الأحزاب، ومحاولتهم جلب مواطنين والرغبة في تفاعلهم ضمن خط ايديولوجي معين، وليس كمجرد مواطن غير ملتزم بالجوانب السياسية في المقام الأول.

إن احتكار النخب السياسية، جسَّد إقصاء العديد من الطبقات الاجتماعية على غرار الطبقة العاملة، الشبيبة، النساء...، بل جعلهم يُحسُّون أن ليس لهم القدرة على المساهمة في الفضاء السياسي، وتقديم الحلول. لكن المشاركة من قبل المواطنين، وزيادة الحماس من خلال الانضواء تحت جمعيات، وهيئات مدنية، يجعل التأثير أكثر، والمساهمة أكبر.

إن إدراك الطبقة الحاكمة بتواجد هاته الجمعيات وتحركاتها، يدفعها إلى ضرورة البحث عن قنوات للاتصال، وطرح سياسات للتفاوض، ومحاولة معرفة آثار السياسات العمومية المتخذة من خلال هذه الهيئات على الساكنة بصفة عامة.

ج-ماهية الديمقراطية التشاركية: (6) يمكن لمشاركة المواطنين أن تأخذ شكلاً تلقائيًا، أو شكلاً ذا طابع مؤسسي. ويمكن بذلك للمشاركة أن تنطلق من القاعدة، أي مباشرة من المواطنين، في شكل تصاعدي "*Bottom-up* "، غير أنه يمكن للمسؤولين السياسيين أيضا طلبها، وتأخذ بذلك شكلاً تنازليًا "*top down*". ويمكننا كذلك، أن نميز داخل المشاركة المؤسساتية بين النموذج الهرمي، والنموذج التفاوضي.

1-النموذج الهرمي.

يتميز بالتدخل الفوقي للسلطات المحلية، التي تعرض المشروع على الاشخاص المستشارين. ويهدف إما إلى نشر المعلومة لدى المواطنين في أدنى أشكال التشاركية، أو إلى استشارة الساكنة أو جزء منهم. أو إذا أردنا الذهاب إلى أبعد من ذلك، إلى التشاور الذي يفترض تبادل وحوار بين مختلف الاطراف المعنية، بالمسألة المطروحة.

2-النموذج التفاوضي.

يكون المشروع في هذه الحالة، ثمرة مفاوضات جدّية. وهو نوعًا ما، منتج بصورة جماعية من قبل كل المشاركين. ويتم تأطير هؤلاء، بشكل يسمح لهم بالوصول لتبني ثقافة تشاركية موحَّدة. فالمساهمون في المسار التشاركي، ينحدرون من جمهور ذي خصائص متنوعة جدًا. ويتوقف ذلك في الحقيقة، على المسألة المطروحة أو على موضوع التعبئة: إذ يمكن أن يتعلق الأمر بالمواطنين بصفة فردية، أو بممثلي المجتمع المدني المنظَّم، أو بجماعات المصالح أو الخبراء، إلخ...

ثانيًا: المجال الافتراضي لمواقع التواصل الاجتماعي، المفهوم والدلالة.

أ-المجال الافتراضي: يمكننا تحديد المفهوم المادي لفضاء "السَايْبَرْ" أو "الحيّزْ، أو الفضاء الافتراضي"على أنه: **(7)** "المجال الرقمي الالكتروني "*Digital Medium*"، الممتد عبر مختلف خطوط الاتصالات المعدنية والضوئية والهوائية، وقنواتها في شبكة الشبكات "الانترنت". أي أنه طريق المعلومات الفائق السرعة بتعبيره التكنولوجي، مع انعدام جغرافيا المكان الطبيعي، وبروز جغرافيا الابحار المعلوماتي في اتجاهات شتى".

تعريف الاتحاد الدولي للإتصالات **(8)** إن الحيّزْ الافتراضي هو: "الحيّزْ المادّي وغير المادّي الذي ينشأ أو يتكون من جزء، أو من كل العناصر التالية: الحواسيب، أجهزة مُمَكْنَنَة، شبكات، معلومات مُحَوْسَبَة، برامج ومضامين، ومعطيات مرور

ورقابة، والذين يستخدمون كل ذلك". لقد اعْتُبِرَ اليوم المجال الافتراضي بُعْدًا أو حيّزًا جديدًا، وأنه مجالاً خامسًا للصراع، بعد المجالات التقليدية التي عرفتها مدارس الجغرافيا السياسية، والمتمثِّلة في المجالات البرّية والبحرية والجوّية والفضاء.

إن المجال الافتراضي أوسع من "الانترنت"، لأنه يشمل الشبكات الحاسوبية الأخرى، التي ترتبط الكترونيًا بالانترنت. وفيها أنظمة تَحَكُّمٍ وجمع البيانات، وهي التي تتيح التواصل بين منظومات الحوسبة، والتي تتحكم في الأجهزة ذات الصلة بمفاصل الاقتصاد والتجارة والسياسة والثقافة...

ب-وسائط التواصل الاجتماعي.

تأخذ المواقع الاجتماعية عدَّة تسميات، منها شبكات التواصل الاجتماعي، شبكات الاعلام الاجتماعي، وسائط التواصل الاجتماعي. وتُصنَّف ضمن الجيل الثاني للويب "2.0"، وسميت اجتماعية، لأنها انبثقت من مفهوم بناء المجتمعات.

تعريف برود واليسون:**(9)** "مواقع الشبكات الاجتماعية هي صنف من المواقع، يقدِّم خدمات تقوم على تكنولوجيا الويب. تتيح للأفراد مَلْمَحٌ مُتَاحٌ أو شبه متاح للعموم، في إطار نظام محدَّد. وتتيح هذه المواقع بناء شبكة من العلاقات والاطلاع على شبكات أخرى".

"هي منظومة من الشبكات الالكترونية، التي تسمح للمشترك بإنشاء حساب خاص به، ومن ثمَّة ربطه من خلال نظام اجتماعي الكتروني، مع أعضاء آخرين لديهم نفس الاهتمامات والهويات".

شبكات التواصل هي**(10)** " أحد وسائط التواصل والاتصال الالكترونية الجديدة، الفاعلة في عالم افتراضي تقني. وتشكل نظام عالمي، خارج حدود المنطقة والدولة. يعتمد على بروتكولات لنقل المعلومات، ويتم الاتصال فيها من خلال عناوين خاصة وأجهزة الكترونية، عبر التواصل بين أجهزة متعدِّدة في نظام عالمي لنقل المعلومات خارجة عن حدود الزمان والمكان. والمشرف عليها ليس الحكومة، بل شركات خاصة، أو أفراد معينِّين".

المحور الثاني: الديمقراطية التشاركية بين الفضاء العمومي، ورأس المال المجتمعي.

أولاً: التطور التكنولوجي، والأشخاص الرقميون.

إن وسائل الاعلام التقليدية كالتلفزيون**(11)** على سبيل المثال لا الحصر، ساهم في تقيِّيد الممارسة الديمقراطية من خلال منحه المجال لأطراف سياسية على حساب أطراف أخرى. فقد انخفضت نسبة المشاركين من المواطنين في العمليات السياسية بـ 20 % في الربع الأخير من القرن العشرين. وأن الانضمام إلى الأحزاب السياسية عبر التلفزيون مثلاً، انخفض من 75 % عام 1960، إلى 58 % عام 2011. فالتلفزيون يقدِّم المعلومة ليستهلكها المشاهد في بيته بمفرده أو مع جيرانه، أو مجموعة صغيرة يرتبط بها. لذلك رأى بعض الأكاديميين المتفائلين في التسعينات من القرن الماضي، أن الانترنت هي علاج لنظام الاعلام المخنوق، بوسائل الاعلام التقليدي. وأنها نظام عقد اجتماعي جديد على الواب " *new Online Social Contract*"، عزَّز الفضاء الاجتماعي حسب هابرماس، من خلال تخفيض كلفة الدخول والخروج. ففتحت المجال، ووفَّرت الفرص لولوجه من قبل الجميع، خاصة الطبقات المحرومة، وحصولهم على المعلومة. وتبادل وجهات النظر حول القضايا السياسية، عبر اجتماعات افتراضية "*Virtual Coffeehouses* "، غدا فيها المواطنون أشخاص رقميون "*Digital Citizen*" لهم

دور في الحياة السياسية من خلال ما سمي بـ"*Networked Public Sphere*"، واعتبرت الانترنت بمثابة حاضنة للرأسمال المجتمعي.

لقد ألغت الانترنت الحدود والعراقيل التقليدية بين الأفراد والجماعات من حيث مفهومي الزمان والمكان، وعزَّزت النشاط المحلي، وخلقت هندسة جديدة للمشاركة "*Architecture Of Participation* ". فأصبح الأشخاص يتنازلون ويُضحُّون بمعلوماتهم الشخصية وبطواعية. لأن الضُّغوطات الهائلة المحيطة من كل جانب، تجعل من الصعب مواجهتها، والوقوف أمامها. لكن في المقابل، يُحِسُ الأشخاص بأن ما يتلقونه، يجعل هذا التخلي عن الخصُّوصيات أمرًا عقلانيًا.

إن التطور التكنولوجي "*TIC*" **(12)** الذي عرفه العالم مع نهاية القرن العشرين، واللجوء إلى استعمال الاعلام الجديد، **(13)** خلق عصر جديد للمعلومات جعل المواطن لا يتحصل على المعلومة السياسية فقط، ولم يعد مجرد متفرج أو مستقبل، بل مكَّنَتْه من مناقشة الأفكار والاقتراحات، والدفاع عن مشاريع يراها تهم الجماعة المحلية. خاصة مع تطوير العديد من البرمجيات التي تسمح للمنظمات والجمعيات بالمساهمة في التسيير واقتراح السياسات خاصة في كندا، فنلندا، الدانمارك. هذه التكنولوجيا، طوَّرت وسائل التواصل الاجتماعي **(14)** وجعلتها تنتشر بصفة عجيبة، وبقيت أماكن قليلة في العالم لايمكن فيها استعمال هذه الوسائط. على الرغم من الفرق الموجود بين الدول المتطورة، والدول المتخلفة في توظيف هذه الوسائط، والذي قُدِّرَ عام 2010 بـ 87 %.

هذا الفضاء، ألْغَى الحدود التي كانت تفصل بين الشأن العام والخاص،**(15)** وصناعة إطار جديد يربط بينهما " *Virtud Pública*". مثلها مثل مسألة السيادة، ومراقبة المعلومات في عصر "*Big Data* "، ومفهوم التمثيل والتداول في عصر تويتر والفيس بوك، وإلغائها لمفهوم الحدود الوطنية، مع وجود معطيات مهمة، قد لاتكون فوق تراب الدولة المعنية بل خارجها.

إن هذا التطور التكنولوجي أدى حسب "*Yevgeny Morozov* "، إلى خلق فضاء رقمي مباشر وشخصي له القدرة على تسريع التفاعل بين العديد من الجهات، وبالتالي المشاركة الفعالة في المجال الديمقراطي. واعتبر هذا الفضاء الجديد، بمثابة أرضية للتدريب قبل الانطلاق إلى أرض المعركة، كما أنها رسمت مسار للتغيير الاجتماعي، السياسي والدستوري.

قال زيكاردي"*Ziccardi*" **(16):** "إن مشاركة المواطنين يجب أن تولد، تُنَظَّم وتتحصل على شرعيتها من داخل المجتمع. وعليه، فوسائط التواصل الاجتماعي، تمثل **الحبل السري** الذي يُحرِّك ويؤطِّر هذه المشاركة. كما يمكن اعتبارها ميكانزمات تساعد الثقافات المقصية، والأحياء المهمشَّة على البروز إلى الساحة، والاهتمام بحقوقهم والاستجابة إليها".

تساعد وسائط التواصل الاجتماعي المواطنين على تجاوز العديد من الحدود المرسومة من قبل السلطات، خاصة في ظل غياب إطار قانوني وتشريعي واضح ينظم هذا الحقل الجديد. من بين هذه الحدود الحق في الحصول على المعلومة. فالمُسْتقبل للمعلومة يغدو نفسه مُزوِّدًا للمعلومة من خلال الطريق السريع الذي صنعه التطور التكنولوجي، والقضاء التدريجي على بيروقراطية الامتياز المعلوماتي(عدم نشر بعض المعلومات، ومنحها للأقارب فقط).

ثانيًا: التحديث الديمقراطي ومقاربة التواصل الاجتماعي.

إن الثورة المعلوماتية التي عرفها العالم، أحدثت تغيرًا جوهريًا في العديد من الحقول، ومنها حقل الممارسة الديمقراطية. من خلال الأدوات والوسائل الجديدة التي قرَّبت البعيد، ويسَّرت العسير، على غرار وسائط التواصل الاجتماعي والثورة التي أحدثتها في مجال العلاقات والتفاعلات، لجمعها أكثر من وسيلة في تقديم الخدمات. كالاتصال الفوري، تبادل الصور والنقاشات، تحميل الصور وإرسالها، وفي ظرف زمني قياسي لم يكن في الحسبان. كما أنها سيطرت على 71 %من السوق العالمي للإعلام والاتصال، خاصة بعد انتشار الهواتف الذكية والألواح الالكترونية وغيرها من وسائل الاتصال المتقدمة.

إن الهيمنة الحزبية على الحياة السياسية، والاستقلالية المفرطة التي تمتَّع بها المنتخبون مقابل اللاهتمام بالرأي العام، وتقلُّص المساحات للمشاركة الشعبية جعل الديمقراطية خاصةً منها التمثيلية أمام المحَّك.كما أن وسائل الاعلام التقليدية "كالأفلام، الراديو، التلفزيون، الجرائد" كرَّست التباعد بين المُنْتَخَبِين والمُنْتَخِبِين وجعلتهم مجَّرد مستقبلين عاديين. بينما وسائط الاعلام الجديد "blogs, twitter, Facebook, wikis..." . طرحت مقاربات جديدة دعت إلى ضرورة إشراك المواطنين في صناعة الشأن العام، بعد أن طفى على السطح عجز الديمقراطية التمثيلية "*Democracia Representativa*" حسب الخبير الدستوري الأمريكي "*Cass Sustein*" **(17)** من خلال إبرازها للتناقض الرهيب بين النتائج التشريعية ورغبات المواطنين، ويظهر ذلك من خلال تصريحات المسؤولين السياسيين في خطاباتهم وتجمعاتهم المختلفة، بأنهم حقَّقوا مشاريع لايستهان بها، لكنهم يعترفون بأنه ينقص الكثير.

هذا التطور الكبير، طرح أساليب جديدة يمكن توظيفها قصد تعزيز الديمقراطية التشاركية، وذلك من خلال التطوير التقني لقنوات تبادل المعلومات والاتصال، وكذا قدرة المواطنين على المشاركة في القضايا التي تهم الشأن العام بطرق بسيطة، وبسرعةٍ وفعالية. أي بأساليب سميت في الكتابات المتخصصة "بطرق التحديث الديمقراطي". واستعمالهم لوسائل الاعلام الجديد في وسائط التواصل الاجتماعي، التي مكَّنت هذه الوسائل من فسح المجال أمام عدد أكبر من المواطنين للمشاركة والابداء بأرائهم.

في استفتاء قامت به جريدة "*Way 20 minutes*" شهر سبتمبر 2015، توصلت فيه إلى النتائج التالية: **(18)** أن 74 % من الفرنسيين رأوا أهمية وجهات نظر المواطنين في مساعدة المنتخبين على اتخاذ القرارات، مقابل 24% رأوا أن المنتخب هو المؤهل الوحيد لصناعة السياسة العامة. بينما فضَّل 59 %، عدم الادلاء بآرائهم لعدم أخذها بعين الاعتبار. وقد دعا الاتحاد الأوربي الجماعات المحلية للاستماع إلى الفاعلين من مؤسسات ونقابات، جمعيات مهنية، جمعيات المستهلكين، والمدافعين عن البيئة...).

لقد قدَّم البنك الدولي **(19)** على المستوى العالمي، 85 مليار دولار$ لتعزيز المقاربة التشاركية. وقد تبنى العديد من المفكرين لهذا التوجه الجديد على غرار غاريل هاردين "*Garrel Hardin*" ومنصور أولسُنْ "*Mansur Olson*".

لقد وُظِّفَتْ هذه الوسائط كقنوات للتواصل والمداولات، وعزَّزت مشاركة المواطنين في مناسبات مختلفة. كما أنها سمحت بالتحكم في عامل الوقت، المسافة وحتى التكاليف الناتجة عن التنظيم، وبالتالي زادت من مجال النقاش اتساعًا،

والتبادل في الآراء بين الفاعلين. وأنها قرَّبت المسافات بين المواطنين والمنتخبين، من خلال قدرتهم على الوصول إلى المعلومة ماجعلتهم يرغبون في المشاركة في صناعة القرار، وتقديم استشاراتهم حول المشاريع التي تؤثر عليهم. على الرغم من الانتقادات التي قُدِّمَتْ باعتبار أن توظيف هذه الوسائط يتم بدافع المصالح الشخصية، وذكاء المستخدمين لهذه الوسائل. خاصة مع غياب نظام قانوني واضح ينظِّم حقل التفاعل بين المنتخبين والمُنْتَخَبين.

بل أنها تساهم في تحسين مستوى الديمقراطية التشاركية من خلال إدماج المواطنين والاستماع إلى أرائهم واقتراحاتهم فيما يخص تسيير الشأن العمومي. دون مراعاة للجنس، السِّن، أو الطبقة الاجتماعية والمستوى الاقتصادي، فهي تخلق نوعًا من العدالة بالسماح لمشاركة الجميع.

إن إكراهات الديمقراطية التمثيلية (20) هي التي دفعت بالتوجه نحو هذا الخيار المتمثِّل في الديمقراطية التشاركية كمقاربة جديدة. وضرورة الانتقال في التسيير من منطق صلب "*Hard*" إلى منطق ناعم "*Soft*"، أي من نظام تسيير عمودي إلى نظام تسيير أفقي. أي تجسيد التسيير اللامركزي ومشاركة المواطنين في تسيير الجماعات المحلية، واقتراح ماهو أفضل لها. عكس السبعينات والثمانينات، حيث كانت الدولة تُسَيِّر من منطق الفوقية.

ثالثًا: الفضاء العمومي ورأس المال المجتمعي.

يعتبر الحوار وتبادل الآراء بين الساكنة محوري للديمقراطية التشاركية، وأن عدم فهم القضايا المطروحة يجعل هذه المشاركة سطحية، بل مضِرّة للسياسات العمومية. وقد أدرج عالم الاجتماع الألماني هابرماس "*Hebermas*" مفهوم الفضاء الاجتماعي "*Public Sphere*" وعرَّفه على أنه (21) "الفضاء الذي يستطيع عبره الساكنة التحدث بالتساوي، وطرحهم أدلة وتبريرات عقلانية، مع إحساسهم بالحرية في مساءلة الحكام، وانتقاد الاعراف "*Assumptions*" السياسية التقليدية، كما أنهم يتمتعون بنفس الحق للوصول إلى المعلومة". في نفس الوقت الديمقراطية التشاركية لا تلعب دور حيوي فقط في مراقبة النخبة الحاكمة، بل هي التي تزرع ممثليها، وتجعلهم يسيرون في نفس الخطِّ مع الرأي العام، ويُكرِّس ذلك هيئات المجتمع المدني.

لقد أكَّد توماس جيفرسون "*Thomas Jefferson*" (22) وهو أبو نظرية الديمقراطية التشاركية في الولايات المتحدة الأمريكية، على إقحام المواطنين عبر جماعات صغيرة للمشاركة الشعبية في الشؤون المحلية، وَرَدَ مضمونها في رسالة كتبها وبقيت للتاريخ. (23) أما ماك فيرسون "*Macpherson*" فيرى "أن المشاركة الشعبية في الشأن المحلي تمنح الأحزاب التي ينتمون إليها الشرعية في القرارات التي تتخذها. وأن تحسين التسيير على المستوى المحلي هو مفتاح للتغيير والتطوير على المستوى الوطني، كما تسمح للمنتخِبين المتابعة والحكم على عمل مُنتخَبيهم".

أما مفهوم الرأسمال الاجتماعي "***Social Capital***" فبرهن على أن المشاركة الشعبية، تساهم في تخفيض الرشوة وتهديدات أخرى للمسار الديمقراطي. وقد عرَّفه بورديو"*Bourdieu*" على أنه استثمار في العلاقات الاجتماعية مع انتظارات لتغذية استرجاعية. بعبارة أخرى هو يمثِّلْ قوة الفرد أو الجماعة في إنتاج معلومات مهمة ومفيدة، ووضعيات اجتماعية "*Social Status*" ومنحها القدرة على المبادرة الجماعية. أما "*Putnam*" فعرفه على: "أنه علاقات اجتماعية تقوّي وتُرقِّي عمل الهيئات التطوعية والجمعيات". واستخلص أن هناك علاقة بين ارتفاع نسبة المشاركة ومخرجات العملية السياسية مع

القيَّم الديمقراطية. ويعزو "*Putnam*" الفروقات الموجودة بين المقاطعات الايطالية في مجال التنمية، إلى التباين في نسبة مشاركة الساكنة في صنع السياسات المحلية. فالمناطق التي فيها رأس مال اجتماعي نشيط، جمعيات وهيئات مجتمع مدني ترتفع فيه نسبة المقروئية، والحكومات فيها أكثر ابداع ومسؤولية. أما المناطق التي فيها مشاركة أقل، يميل المسِّيرون فيها إلى الرشوة وخدمة مصالحهم الشخصية، مع إهمال للشأن العام.

المحور الثالث: الفضاء الأزرق، ومجالات تعزيز الديمقراطية التشاركية.

أولاً: وسائط التواصل الاجتماعي الايجابيات، والسلبيات.

أ- **وسائط التواصل الاجتماعي:** إن وسائل التواصل الاجتماعي **(24)** تستطيع أن تذهب أبعد من كونها علاقة بين الناخب والمنتخب، بل تساهم في مشاركة أكبر للمواطن ومنحه الفرصة كي يكون فاعلاً في إعداد وتقييم السياسات العمومية التي تصب في صالح الجماعات المحلية. حيث أن منح كل الصلاحيات لمجموعة من الأشخاص تم انتخابهم لحلِّ كل المشاكل التي تواجهها الساكنة يعتبر حسب شومبيتر "Schumpeter" ضرب من الجنون، وهدف لايمكن تجسيده. لأنهم يفتقرون إلى القدرات الكافية لطرح حلول عقلانية لمختلف الاكراهات التي يواجهها المجتمع.

إن التطور التكنولوجي "*TIC*" **(25)** في العقد الأخير من القرن العشرين، لم يجعل المواطن يتحصل على المعلومة السياسية فقط، بل مكنَّه من مناقشة أفكار واقتراحات، والدفاع عن مشاريع يراها تهم الجماعة المحلية. هذه التكنولوجيا أصبحت قنوات للتواصل والمداولات، ومشاركة المواطنين في مناسبات مختلفة. وسمحت بالتحكم في عامل الوقت، المسافة وحتى التكاليف الناتجة عن التنظيم، وبالتالي زادت من مجال النقاش اتساعًا، والتبادل في الآراء بين الفاعلين. وأنها قرَّبت المسافات بين المواطنين والمنتخبين.

بل أنها تساهم في تحسين مستوى الديمقراطية التشاركية من خلال إدماج المواطنين والاستماع إلى أرائهم واقتراحاتهم فيما يخص تسيير الشأن العمومي. دون مراعاة للجنس، السِّن، أو الطبقة الاجتماعية والمستوى الاقتصادي، فهي تخلق نوعًا من العدالة بالسماح لمشاركة الجميع.

توظيف وسائط التواصل الاجتماعي في الحِراك الشعبي (26)

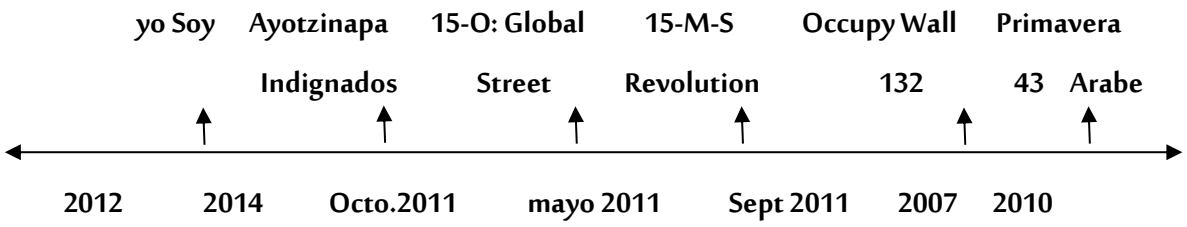

Fuente: Elaboración propia con base en información documental de internet.

لقد ساعدت التكنولوجيا الحديثة في صنع هذه المحطَّات المذكورة أعلاه، عبر مناطق مختلفة من العالم، وكتابة صفحات جديدة في تاريخ هذه الشعوب من خلال توظيفها لوسائط التواصل الاجتماعي واستغلالها. هذه الوسائط لها مميزّات، ايجابيات وسلبيات، يمكننا حصرها في العناصر التالية:

أ-مميزات وسائط التواصل الاجتماعي وايجابياتها. *مميزاتها: (27)

1- هي فضاء مفتوح على الايجابيات والسلبيات، يساهم في بناء الأفكار وتهذيبها، كما يشجِّع الجريمة الالكترونية ويعزِّز انتشارها.

2- يعتبر وسيلة اتصال وتكوين جماعات لها اهتمامات متقاربة.

3- منخفضة التكلفة مقارنة مع وسائل الاتصال الأخرى.

4- هامش الحرية فيها كبير، لعدم خضوعها للرقابة والوصاية.

5- تعتبر وسيلة لنشر الوعي السياسي (دورها في الحراك الشعبي في الدول العربية).

6- وسيلة تضامن اجتماعي، تساهم في لفت الانتباه إلى قضايا ذات اهتمام مشترك ومساعدات خيرية.

7- غدت أداة للتجارة الالكترونية، وفضاء لترويج السلع، واستعمالها من قبل العديد من المؤسسات.

8- عالمية الانتشار، لا تحدها حدود جغرافية ولا روابط زمانية، كما تتميز بالفورية في النشر والبثِّ والاطلاع.

***ايجابيات وسائط التواصل الاجتماعي. (28)**

1- سهولة التواصل والتعارف، والتعبير عن الرغبات والأفكار والاهتمامات.

2- سرعة تداول المعلومات من خلال النقل والبثِّ بسرعة تفوق وسائل الاعلام التقليدية.

3- مجال حرية أوسع دون قيود قانونية، مجتمعية أو أخلاقية.

4- كسر احتكار الدولة للاعلام، وبروز صحافة المواطن، وإمكانية إتاحتها للجميع، مع توفير التسلية والترفيه.

***سلبيات وسائل التواصل الاجتماعي. (29)**

1- انتشار الجريمة الالكترونية وعالميتها (الثقافية، السياسية، الاقتصادية، الاحتيال والنصب، تقمص شخصيات وهمية، التحرش الجنسي...).

2- التزويد عن طريق بيانات خاطئة، أو تعديل البيانات الموجودة كالجنس أو العمر والصورة.

3- الشعور بالفردانية والابتعاد عن المجتمع والعائلة أو مايسميه علماء الاجتماع بالعزلة الاجتماعية.

4- استخدامه من قبل الارهابيين في التجنيد والتعبئة.

5- المساهمة في تغيير منظومة القيم الاجتماعية.

6- خرق خصوصيات الأفراد والاستحواذ عليها، وانتهاك حقوق التأليف والسرقة العلمية.

7- استخدام اللهجات العامية وخطورتها على مستقبل اللغة واحتمالية انقراضها.

***أشهر مواقع التواصل الاجتماعي**: يرى المختصون أن هناك مواقع تتصدر المشهد يمكننا إجمالها فيما يلي:

1- **فايسبوك: (30)** تأسس عام 2004، وهو أشهر وأكثر المواقع انتشارًا في العالم. بلغ عدد المشتركين في جوان 2012 حوالي 995 مليون مشترك وهو ما يمثل 13 % من سكان العالم.

2- **تويتر**: تأسس عام 2006 وهو خاص بالتدوين المُصغَّر، لايسع إلاَّ 140 حرف في التغريدة الواحدة.

3- قوقل بلوس"***Google Plus***": أطلقته شركة قوقل عام 2011 لمنافسة الفيس بوك.

4- ***Linkelden***: بدأ عام 2003، ويهتم بالتواصل الاجتماعي بين أصحاب المهن الواحدة.

5- **بنترست**: أطلق عام 2010، ويتيح خدمة تشارك الصور بين المستخدمين.

6- **انستاغرام**: أطلق عام 2010، ويستعمل لتبادل الصور والفيديوهات بواسطة الهاتف.

7- **في كي**: موقع روسي ومتوافر بعدة لغات، ويستعمل في أوربا أيضًا. إلى جانب عشرات المواقع الأخرى التي بلغت عام 2009 حوالي 117 موقع.

ثانيًا: وسائط التواصل الاجتماعي أداة لتعزيز الديمقراطية التشاركية.

أ-أرضية وسائل التواصل للديمقراطية التشاركية.

إن تحضير المحيط لعمل وسائط التواصل في القطاع العمومي يطرح تحدِّيات بالنسبة للادارة، تجعلنا نطرح التساؤلات التالية: **(31)**

-كيف يمكن للقطاع العمومي تطوير محيط للممارسات والتعامل على النت؟ وكيف يمكن لهذه السلوكيات، أن تدخل ضمن مسارات الحكم الراشد.؟

-كيف يمكن لأجهزة وسائل التواصل أن تجعل أصوات المواطنين مسموعة، وتأثيرها في المجتمع؟

إن توظيف هذه الوسائل بطرق عقلانية وصحيحة، يسمح بممارسات لأنواع جديدة من الديمقراطية عبر مدخلات وفق مقاربة جديدة، بتوظيفٍ هذه الوسائط فتكون لها إضافات تساهم في: **(32)**

1- اقحام المواطنين في صناعة السياسات المحلية بطريقة مباشرة، والابتعاد عن النخبة واحتكارها لصناعة القرار.

2- إلغاء الفوارق الاجتماعية في المشاركة الشعبية (الفقير، الغني، الجنس، الدين، العمر...) وفسح المجال أمام الجميع للتعبير بحرية.

3- الحصول على المعلومة ونشرها، إبداء الآراء وتقيِّيمها لنشاطات المنتخبين، ما يخلق نوع من التقارب بين الفئتين، على الرغم من عدم التواصل معهم في الأماكن التقليدية كالقاعات أو الأماكن العامة.

4- ارتفاع الوعي لدى المواطنين بقضايا حقوق الانسان والحريات من خلال النقاش الدائر خلال الشبكة مع أشخاص بمستويات مختلفة.

5- كشف قضايا الفساد والرشوة، وفضح تصرفات المسؤولين وتجاوزاتهم على المباشر.

6- تنامي دور المجتمع المدني، ونشاطات الفاعلين فيه.

7- حرية التعبير، والتشهير بالتجاوزات المرتكبة.

8- الضغط على الحكومات، وحشد الجماهير والتضامن الالكتروني من خلال المجموعات الافتراضية.

9- نقل الفضائيات للمطالب والاقتراحات على الشبكات مايحرِّك المسؤولين، وإمكانية المشاركة السياسية والتأثير في صنع القرار.

10- عدم حصر المشاركة فقط في المواعيد الانتخابية وصناديق الاقتراع، واعتبار المواطنين قاصرين ويفتقرون إلى الكفاءات اللازمة في صناعة القرار.

11- مشاركة المواطنين في السياسات العمومية.

12- التدخل المباشر للمواطنين في قضايا الشأن العام دون الحاجة إلى وساطة من الأحزاب السياسية.

13- التنسيق مع الأجهزة الحكومية.

14- العمل على ترقية المسار الاستقلالي للشؤون الاجتماعية والسياسية.

15- يمكن للمشاركة الشعبية أن تمس محطات عدَّة، كالمشاركة الفردية من خلال إعلامه بما عليه من واجبات ،كدفع الضرائب والمستحقات، واحترام القوانين للجماعة المحلية التي يعيش فيها.

16- الانضمام إلى الجمعيات والمنظمات المحلية للدفاع عن مصالحه ومصالح الجماعة التي ينتمي إليها دون الاحتكاك بالنخبة الحاكمة وذلك من خلال جمعيات الأحياء، النقابات، جمعيات الدفاع عن البيئة، جمعية أولياء التلاميذ، المشاركة الاجتماعية الفلاحين، المهنيين.....

ب- تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في المسار الانتخابي والديمقراطي: (33)

لمعرفة حجم التأثير لهذه الوسائط على المسار الانتخابي، هناك دراسة ميدانية تمَّ فيها تقيِّيم تأثير هذه الوسائل من خلال توظيف استبيان احصائي على مرحلتين، أو ما يطلق عليه بنموذج "*Heckman*". إن المتغيرات التفسيرية لهذا الاستبيان تربط مع النتائج المتحصل عليها من استبيان فيه أسئلة طرحت على مجموعة تتكون من 385 من الناخبين في كوستاريكا عام 2014. **(34)** من جهة أخرى يتم التحقيق في المؤشرات التي تسمح بقياس وتقييم نوعية المشاركة الشعبية وحجمها في استعمال وسائط التواصل الاجتماعي. اعتمادًا على "*Cuestionario Estructurado* " أي الاستبيان المؤسس.

إن الثورة التكنولوجية **(35)** غيَّرت المواقع الطبيعية، بمواقع افتراضية سهَّلت على الجمعيات والعديد من الهيئات تبادل الآراء والنقاشات من خلال توظيف وسائط التواصل الاجتماعي. إن سلبيات الأنظمة الديمقراطية، ونقص التنسيق بين الهيئات المنتخبة والمواطنين ساهم في تشكيل فضاءات بديلة ليس فقط لتنظيم حركات الهيئات المجتمعية، بل غدت وسائل جديدة للإعلام والاتصال. فأصبح المواطن لايتلقى المعلومة فقط، بل مصدر لها أيضًا.

ج- حقوق الممارسة للديمقراطية التشاركية ومخرجاتها:

***حقوق الممارسة للديمقراطية التشاركية:** هذه الحقوق يمكننا إجمالها في النقاط التالية: **(36)**

1-**الحق في الحصول على المعلومة:**"***El derecho a ser informado***" فالممارسة الديمقراطية تتطلب الحق في الحصول على المعلومة وعدم حجبها عن كل المواطنين، ويتم ذلك بأساليب مختلفة، كالاشهار والاعلام. حيث تقدم كل المعطيات المتعلقة بالشؤون العامة في ظرف زمني مسبق وبشكل واضح يفهمه الجميع، حتى يتمكن المواطنون من مراقبة التسيير العام وتقديم اقتراحات تخدم الصالح العام قبل فوات الآوان.

2-**الحق في الاستماع إليهم:**"***El derecho a ser oído***" من قبل السلطات التشريعية التنفيذية.

3-**الحق في الاستماع إلى المُنتخِبين:**"***La obligación de escuchar al electorado***".

4-**الحق في التكوين لتأطير المشاركة**:"***La educación para la participación***" . بغية تعزيز ورفع الحِّس المدني، خاصة لدى الشعوب التي نسبة الشباب فيها مرتفعة، أو الدول التي كانت ضحية لممارسات وسلوكيات القمع والهيمنة للأنظمة الشمولية.

د-هيكلة الديمقراطية التشاركية ومخرجاتها.

1-عناصر الديمقراطية التشاركية.

إنها مهيكلة حول أربعة عناصر أساسية: (37)

أ-الاعلام: وهو حق الحصول على المعلومة والاطلاع عليها. أي إظهار المعلومات المتعلقة بتسيير الشؤون المحلية على ذمَّة العموم.

ب-الاستشارة: تقوم البلدية باعلام المواطنين حول مشاريع محدَّدة وتطلب منهم وجهات النظر بطريقة مسبقة. كما يمكن للمسؤولين تقديم الخيارات والقرارات وفقًا للآراء والملاحظات التي عبَّر عنها الساكنة. كما يمكن استخدام الاستشارة لإقرار اقتراح البلدية أو ابطاله. وتتولى الجهة صاحبة القرار تنظيم الاستشارة وتبليغ نتائجها للأشخاص الذين تمت استشارتهم. ويحتفظ المجلس البلدي بسلطة القرار، ولايمتلك المواطنون بالضرورة سلطة اقتراح حلول على البلدية.

ج-التشاور: بين البلدية والساكنة، مع تحضير حيِّزٍ لذلك. فيتم إعلامهم بمشروع أو قرار يجب اتخاذه، ويمكنهم اقتراح أفكار وتبليغ أصواتهم. كما يمكن أن يفرض على البلدية الأخذ بمقترحات المواطنين عند اتخاذ القرار. فالتشاور يسمح بادماج المواطنين والفاعلين المحليين بشكل مباشر، وأكثر فعالية في مسار إعداد القرار ، عندما يتعلق الأمر باعداد مشروع معين.

د-اتخاذ القرار بصورة مشتركة: من خلال العمل على اتخاذ قرارات مشتركة بين البلدية والمواطنين حول رهانات تتعلق بسياسات محلية. ويمكن لهذا القرار أن يتخذ بطريقتين:

***الانتاج المشترك أو الشراكة**: من خلال إعداد مشترك للمشروع بين المواطنين والفنيّن وبلورة الحلول الواردة.

***التفويض**: بتفويض السلطات المحلية جزء من سلطتها للمواطنين، وتقبل تطبيق القرارات المتخذة من قبلهم. وقد تلجأ إلى الاستفتاء المحلي (آلية الديمقراطية المباشرة).

2-مخرجات الديمقراطية التشاركية:

تدفع بنا إلى تحضير الأرضية قصد:

1-خلق قنوات دائمة للتعاون والتنسيق بين الحكومة والمجتمع المدني، وبالتالي وضع أرضية للثقة بين الطرفين.

2-حدوث تغير في سلوكيات المواطنين وكذلك المُنْتخَبون على حدٍّ سواء، في اتجاه تحسين التسيير واتخاذ القرار.

3-اختفاء الممارسات الشمولية والتسلطية، واللجوء إلى الشفافية في التسيير العمومي.

4-تجسيِّد الشرعية من خلال التشريع وتطبيق القوانين، وقبولها من المجتمع المدني الذي ساهم في صناعتها.

5-خلق نوع من المسؤولية الجماعية التي شاركت في صنعها كل الأطراف.

6-بروز أدوات المشاركة مثل الحوار المباشر مع المسؤولين، وتجسيد حق إبداء الرأي على الواقع.

خلاصة واستنتاجات

إن المواطن اليوم، لم يبق في منأى عن التطور التكنولوجي الذي عرفه العالم، بل هناك إقبال واسع على اقتناء أحدث الأجهزة الالكترونية، وأثبت كفاءة في التعامل مع مختلف التقنيات الرقمية وعلى رأسها وسائط التواصل الاجتماعي. وعليه يمكننا من وراء هذه الدراسة استخلاص النتائج التالية:

1- أن الديمقراطية التشاركية، ترمو الانتقال في التسيير من منطق صلب إلى منطق ناعم، أي من نظام تسيير عمودي إلى نظام تسيير أفقي، وتجسيد التسيير اللامركزي والسماح للمواطنين بالمشاركة.

2- أن التطور التكنولوجي في مجال المعلومات، أحدث ثورةً في مجال العلاقات والتفاعلات، وسيطرتها على حيزٍ كبير من سوق الاعلام والاتصال. وأن وسائل الاعلام التقليدية جعلت المواطنين مجرَّد مستقبلين عاديّين، بينما دعت وسائط الاعلام الجديد إلى ضرورة إشراك المواطنين في الشأن العام. وبالتالي تعزيز مايسمى بالتحديث الديمقراطي، وفسح المجال أمام عدد أكبر من المواطنين، للمشاركة والابداء بأرائهم في الشؤون المحلية.

3- أن وسائط التواصل هي بمثابة الحبل السرِي الذي يُحرِّك ويؤطِّر المشاركة الشعبية، ويساعد الثقافات المقصية والأحياء المهمشَّة على الطفُو فوق السطح، وإبراز الاهتمامات والانشغالات.

4-أن هذه الوسائط عزَّزت مشاركة الجميع، وساعدت على التحكم في عامل الوقت والمسافة، كونها قنوات للتواصل والمداولات، بين المواطنين والمُنتخبين. وبالتالي تعزيز الديمقراطية التشاركية من خلال العدالة في مشاركة الجميع.

5- دعَّمت وسائط التواصل مفهومي الفضاء الاجتماعي والرأسمال الاجتماعي، كما عزَّزت هيئات المجتمع المدني ورقابتها للنخب الحاكمة، وحشد الجماهير والتضامن الالكتروني من خلال المجموعات الافتراضية، بغية تخفيض مستوى الفساد والرشوة.

6-أن وسائط التواصل الاجتماعي هي أداة لتعزيز الديمقراطية التشاركية، من خلال اقحام المواطنين في صناعة السياسات المحلية بطريقة مباشرة،دون إقحامٍ للأحزاب السياسية، والابتعاد عن النخبة واحتكارها لصناعة القرار. وإلغاء الفوارق الاجتماعية في المشاركة ليفتح الباب أمام الجميع.

7- ضرورة تظافر الجهود بين الأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني، واستعمال وسائط التواصل بهدف اقتراح السياسات والحلول. وإنجاح العمل التنموي من خلال اقتسام المسؤولية مع المواطنين والانفتاح على الآخرين في إطار الفضاء المجتمعي.

8- في الأخير، تشير أغلب القرائن على قدرة المواطن في مناطق مختلفة من العالم في توظيف والتعامل مع هذه الوسائط، التي غدت فضاءً لتبادل الأفكار وإثراء الحوار حول العديد من القضايا الشائكة والمهمة. وبالتالي إمكانية استعمالها كأداة لرسم السياسات المحلية والضغط على صانع القرار، وفق مقاربة الديمقراطية التشاركية.

الهوامش والاحالات

1- بوحنية قوى، **الديمقراطية التشاركية في ظل الاصلاحات السياسية والادارية في الدول المغاربية** (الأردن: دار الحامد) ص. 55.

2- يحي بوافي ، "**جدوى الديمقراطية في مغرب اليوم ... في ظل غياب الاحزاب**"، العرب الاسبوعي ، لندن ، عدد (السبت 2009/09/03) ص.06.

3- *Rodrigo Corrales Mejías,* ***Impacto de las Redes Sociales sobre la Participación Ciudadana en Procesos Electorales y la Democracia: Caso de Costa Rica, Consejo Latinoamericano de Ciencias Sociales (CLACSO),*** *Buenos Aires,2015. P. 07.*

4- *Ibid. P. 09.*

5- *Ibid. P. 10.*

6- "**تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي**"، المنظمة الدولية للتقرير على الديمقراطية، سويسرا، 2018. ص. 10.

7- خالد وليد محمود، **الهجمات عبر الانترنت: ساحة الصراع الالكتروني الجديدة** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، سبتمبر 2013). ص 04.

8- وكالة تابعة للأمم المتحدة متحصصة في التكنولوجيا "*International Communication Union*".

9- عبد الصادق الحمامي، "**كيف نفكر في مواقع الشبكات الاجتماعية، إحدى عشر مسألة أساسية**"، مجلة أكاديميا الشبرية، جامعة منوبة، تونس، ماي 2012.

10- عبد الكريم الدبيسي علي وياسين الطاهات زهير، "**دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام لدى طلبة الجامعات الاردنية**"، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 40، العدد 01، جامعة البترا، عمان الأردن 2013، ص. 70

11- *Rachel Weiler,* ***We the People: The role of social media in the participatory community of the Tea Party movement****, Published by Media@LSE, London School of Economics and Political Science, 2013. 11P.*

12- *Tecnologías de la información y la comunicación.* ***ICT****: Information and Communication technologies.*

13- **الاعلام الجديد**: "*New Media*" وتسمى أيضًا " Web 2.0" ويضم البريد الالكتروني، الهاتف النقال بالانترنت، Chats, Foros, المدونات "*Blogs*"، الفيس بوك، التويتر، اليوتوب، الويكيس "*Wikis*". إلى جانب وسائل التواصل التجارية (Amazon, my space, Tuenti, Flickr)...

14- *Tim Unwin,* ***Social media and democracy: critical reflections,*** *Background Paper for Commonwealth Parliamentary Conference, Colombo, September 2012, Holloway, University of London. P.04.*

15- *MÁRIAM MARTÍNEZ-BASCUÑÁN, ´´**Democracia y redes sociales: El ejemplo de Twitter**´´, Revista de Estudios Político, Núm. 168, Madrid, abril-junio (2015), págs. 178.*

16- *Rodrigo Corrales Mejías, **Impacto de las Redes Sociales sobre la Participación Ciudadana en Procesos Electorales y la Democracia: Caso de Costa Rica,** Ibid. P. 14.*

17- *Jorge Francisco Aguirre Sala, ´´**la contribución de las redes sociales ¨Networks¨ a la participación política**´´, Perspectivas de la comunicación, Universidad de la frontera. TEMUCO, CHILE, Vol. 5, N.2, 2012.*

18- *Juan Arroyo, **Desafíos de la democracia participativa local en la descentralización**, Ministerio Británico para desarrolló internacional, DFID, Lima, Perú, marzo 2005. P. 03.*

19- *Auchan Fung, **Putting the Public Back into Governance: The Challenges of Citizen Participation and it's Future** (Harvard University, 2015). P. 02.*

20- *Juan Arroyo, **Desafíos de la democracia participativa local en la descentralización**, Ibid. P. 20.*

21- *Rachel Weiler, **We the People: The role of social media in the participatory community of the Tea Party movement**, Ibid. P.07*

22- *Ibid. P.08.*

23- *"making every citizen an active member:**Jefferson wrote** of the government, and in the offices nearest and most interesting to him, will attach him by his strongest feelings to the independence of his country, and its republican constitution".*

24- *Rodrigo Corrales Mejías, **Impacto de las Redes Sociales sobre la Participación Ciudadana en Procesos Electorales y la Democracia: Caso de Costa Rica,** Ibid. P. 03.*

25- *Tecnologías de la información y la comunicación.*

26- ***15-M**: también conocido como movimiento (Indignados) durante 2011 en España que en un inicio promovía una democracia más participativa y romper con el bipartidismo. **YoSoy132:** en el 2012 sobre la libertad de expresión o; el más reciente Ayotzinapa 43 en 2014, sobre la desaparición de 43 normalistas en México.*

27- لعقاب محمد، **مهارات الكتابة للاعلام الجديد (الجزائر:** دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013) ص.ص. 13-15.

28- عبد الكريم تفرقنيت، "**مواقع التواصل الاجتماعي، السلبيات والايجابيات**"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، جامعة البليدة، المجلد 1، العدد 15، ص. 07.

29- نفس المرجع، ص. 06.

30- *Tim Unwin,* ***Social media and democracy: critical reflections,*** *Ibid. P.05.*

31- عبد الكريم الدبيسي علي وياسين الطاهات زهير، **دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام لدى طلبة الجامعات الاردنية**، مرجع سابق، ص. 70.

32- *Auchan Fung,* ***Putting the Public Back into Governance: The Challenges of Citizen Participation and it's Future,*** *Ibid. P. 04.*

33- *Rodrigo Corrales Mejías,* ***Impacto de las Redes Sociales sobre la Participación Ciudadana en Procesos Electorales y la Democracia: Caso de Costa Rica,*** *Ibid. P. 06.*

34- للاطلاع أكثر على هذه الدراسة يمكن الرجوع إلى المرجع التالي:

Rodrigo Corrales Mejías, ***Impacto de las Redes Sociales sobre la Participación Ciudadana en Procesos Electorales y la Democracia: Caso de Costa Rica,*** *Ibid. P. 08.*

35- *Ibid. P. 13.*

36- *Beatriz María Díaz, Introducción a la* ***democracia participativa,*** *2012. P.03. Disponible en:* http://www.sociedad-estado.com.ar/wp-content/uploads/2012/03/DEMOCRACIA%20PARTICIPATIVA.pdf

37- **تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي**، مرجع سابق، ص. 11.

آفاق العلاقات الإيطالية الليبية في ضوء تداعيات التغيير الثوري عام 2011

The prospects of Italian-Libyan relations in light of the repercussions of the revolutionary change in 2011

د.محمد عبدالحفيظ الشيخ

رئيس قسم العلوم السياسية، كلية إدارة الأعمال،

جامعة الجفرة، ليبيا

ملخص

تتسم العلاقات الليبية الإيطالية بمحطات خاصة وهامة نسجت ملامحها العلاقات التاريخية لفترة الاستعمار وما بعد خروج الإيطاليين من ليبيا عام 1943، ثم عودة الدفء في العلاقات وتطور الروابط الاقتصادية لاسيما بعد اكتشاف النفط وتصديره عام 1963، وهو ما جعل إيطاليا الشريك التجاري الأول لليبيا في العقود الأربعة الماضية.

لا شك أن طبيعة متغيرات الوضع الليبي الراهن بكل تجاذبات أطرافه الداخلية وتأثيراتها الخارجية تفضي بالنتيجة إلى جملة من التحديات التي تواجه مستقبل العلاقات الليبية الإيطالية لما يتعلق بوضع ليبيا الصعب داخلياً وتراكمات التاريخ الثقيل بين البلدين، فضلاً عن صراع القوى الإقليمية وتضارب مصالحها داخل البلد. ما ينعكس بشكل لا يقبل الجدال على طبيعة سلوك البلدين تجاه بعضهما وينعكس بالنتيجة على مسار العلاقات المستقبلية، بناءاً على المتغيرات الإقليمية والدولية، فضلاً عن مشكلات الداخل ومقترباتها الأيديولوجية.

الكلمات المفتاحية: العلاقات السياسية والاقتصادية، إيطاليا، الثورة الليبية، التداعيات، الآفاق.

Abstract

The Libyan-Italian relations are characterized by special and important stations that have been characterized by the historical relations of the colonial period and after the exit of the Italians from Libya in 1943, the re-emergence of relations and the development of economic ties, especially after the discovery and export of oil in 1963. Italy became Libya's first trading partner in the last four decades.

There is no doubt that the nature of the variables of the current Libyan situation, with all its internal parties' interactions and foreign influences, leads to a number of challenges facing the future of the Libyan-Italian relations with regard to Libya's difficult situation internally and the heavy historical accumulations between the two countries. Which is reflected indisputably on the nature of the behavior of the two countries towards each other and reflected in the outcome on the course of future relations, based on regional and international changes, as well as the problems of the home and ideological approaches.

Keywords: political and economic relations, Italy, the Libyan revolution, repercussions, prospects.

مقدمة

لا يمكن تجاهل البعد التاريخي والحضاري الذي فرضته الجغرافيا على شعوب البلدان المطلة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط، وجعلتها قادرة على خلق علاقة تعايش خلال تاريخها الطويل. ويسري ذلك بشكل أخص على العلاقات الليبية الإيطالية. إذ تستقي هذه العلاقات أهميتها من موقع ليبيا الاستراتيجي، فهي نقطة التقاء هام يربط بين أجزاء هامة من أفريقيا شمال الصحراء وجنوبها، وبين أوروبا وجنوب المتوسط والوطن العربي وأفريقيا بشكل لا يمكن إهماله، وتتحكم أيضاً في بوابة الهجرة غير الشرعية من أفريقيا إلى أوروبا. فضلاً عن ذلك، تتوافر ليبيا علي احتياطيات كبيرة من النفط والغاز، فضلاً عن إنتاجهما منهما، وبسبب هذه الأهمية فليبيا محط اهتمام القوى الدولية الكبرى التي هي في تنافس دائم لإيجاد نفوذ لها في المنطقة، وتعزيز هذا النفوذ لتعظيم مصالحها.

تسعى الدراسة إلى فهم طبيعة النسق الذي سوف يصبغ العلاقات المستقبلية بين إيطاليا وليبيا عهد جديد مشوب ببعض المعضلات الأمنية والسياسية القائمة بفعل خلافات الفرقاء الليبيين، والتأثيرات الخارجية بكل تبعاتها. ناهيك عن نزعة جديدة لعلاقات أكثر تنوعا وقراءة تخدم ليبيا كدولة مدنية مؤسسية، وليس كنظام فردي يحمل هم البحث عن حلفاء حماية وليس أصدقاء مصالح.

وحتى لا نذهب بعيداً عن مسار مستقبل العلاقات الإيطالية الليبية، هل ليبيا ما بعد القذافي وفي ضوء تداعيات الثورة التي أطاحت به سوف تشهد ذات الزخم السابق بكل "امتيازاته" و"تفاعليته"؟ أم أن المتغيرات الوضع الليبي سوف تجعل من تلك العلاقة السابقة غير ممكنة؟ وأن متغيرات المصالح بكل خياراتها وحساباتها المادية والأمنية هي من سوف تصوغ مستقبل تلك العلاقة ومداها؟

وتنطلق الدراسة من فرضية مُفادها أن تداعيات التغيير الثوري في ليبيا والموقف الإيطالي منه بكل ملابساته ينطوي على تبعات سوف ترسم آفاق العلاقات الإيطالية الليبية المستقبلية.

اعتمدت الدراسة على المقاربة النظمية (النسقية) كونها تنظر إلى الحياة السياسية على أنها نظام سلوك موجود في بيئة يتفاعل معها أخذاً وعطاء من خلال دراسة بيئة مدخلات صناعة القرار ، كما أن طبيعة النسق السياسي لا يغفل أهمية مدخلات البيئة الداخلية الإستراتيجية أمنياً واقتصادياً للدول محل الدراسة . كما اعتمدت الدراسة على اقتراب القيادة أو النخبة كمنهج مناسب والأكثر ملاءمة، كون الدراسة تنصب أساساً على النخبة، ولأن أي نظام سياسي لا يخلو من نخبة سياسية، كونها الفاعل الرئيسي والمؤثر في تحديد طبيعة العلاقات ما بين البلدين سواء من جانب ليبيا أو إيطاليا.

أولاً: مسار العلاقات الإيطالية الليبية

النهوض والتردي سمة طبعت العلاقات الإيطالية الليبية منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية في العام 1951. قرار إقامة تلك العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا أتت في الفترة التي كانت فيها ليبيا ملكية، وارتبطت بعلاقات سياسية واقتصادية وثيقة مع الولايات المتحدة وبريطانيا والبلدان الغربية الأخرى. وبالرغم إن إيطاليا تعد الشريك التجاري الأول منذ ستينيات القرن الماضي، إلا أن العلاقات الدبلوماسية اتسمت بالتوتر بسبب الإرث الاستعماري لإيطاليا في ليبيا بين عامي 1911 و 1943[1].

بعد التغيير الذي حصل في طبيعة النظام السياسي في ليبيا بعد العام 1969، أخذت العلاقات الإيطالية الليبية منحى آخر لاسيما وأن إيطاليا لم تعلن معاداتها للتغيير مثلما فعلت كل من بريطانيا والولايات المتحدة. الأمر الذي جعل إيطاليا تتجه لإقامة علاقات سياسية واقتصادية وتجارية مع ليبيا قائمة على الاحترام والتعاون المتبادل، وإن استمرار الحوار من أجل ترسيخ العلاقات حتى بداية الإعلان المشترك مكّن العلاقات الليبية الإيطالية بأن تتجاوز خلافاتها وتصل بأبعاد العلاقة إلى التعاون المشترك في كافة المجالات[2].

استمرَّتِ العلاقات الاقتصادية بين البلدين خلال الفترة (1972– 1990)، حيث تميزت تلك الفترة ببروز إيطاليا كثاني دولة أوروبية مستوردة للنفط الخام الليبي الذي يستحوذ على 95% من إجمالي الصادرات الليبية، ثم تأتي المواد الكيمياوية في المرتبة الثانية بنسبة 3.5% من إجمالي الصادرات. وتتمثل أهم الواردات الليبية من إيطاليا في الالآت ومعدات النقل والمنسوجات بنسبة 42.3% من إجمالي الواردات[3]. وفي عام 1976 تم توقيع عدد من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والعلمي والفني بين البلدين تقضي بإنشاء عدد من المشاريع الاستثمارية المشتركة بين ليبيا وإيطاليا في مختلف المجالات، بالإضافة إلى اتفاقية أخرى تضمن إيطاليا بموجبها تبادل الخبرات والمعرفة الفنية وبلغت قيمة التكاليف الإجمالية لهذه الاتفاقيات ما يقارب 179 مليون دولار[4].

---

[1] أية عبدالعزيز، محددات التحرك.. إيطاليا والميدان الليبي إلى أين؟ مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، 17 فبراير 2017 . https://elbadil-pss.org/2018/02/17

[2] فائزة علي أبو خيط، **الأبعاد الاقتصادية وأثرها في بناء العلاقات الليبية الإيطالية خلال الفترة (1969- 2009) دراسة في الجغرافيا السياسية**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2014، ص5.

[3] يوسف أبو الفضل محمد مصطفى، **التجارة الخارجية للجماهيرية العربية الليبية**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2007، ص31.

[4] أبو الخيط، الأبعاد الاقتصادية وأثرها في بناء العلاقات الليبية الإيطالية، ص168.

غير أن الموقف الإيطالي المؤيد للسياسة الأمريكية والأوروبية المتشددة ضد ليبيا قد خلق بعض التوتر في العلاقات بين البلدين، لاسيما بعد سمحت إيطاليا باستخدام قواعدها لانطلاق الطائرات الأميركية والبريطانية لقصف طرابلس وبنغازي في أبريل 1986، ثم أتبعتها إيطاليا باتخاذ إجراءات ضد ليبيا ومنها تخفيض قيمة وارداتها من النفط الخام الليبي باعتبارها من أهم مستوردي النفط الليبي، مما حدا بليبيا أيضاً اتخاذ بعض الإجراءات بشأن تعديل بعض المشروعات المشتركة مع إيطاليا بما يتلاءم مع المصلحة الليبية. كما تأثرت العلاقات بين البلدين، بعدما أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 748 في مارس 1992، القاضي بفرض عقوبات على ليبيا، ويقضي القرار كذلك بفرض حظر جوي على ليبيا، وحظر إمدادها بالأسلحة، وخفض البعثات الدبلوماسية والقنصلية فيها[5].

ولم تشهد العلاقات الإيطالية الليبية تغييراً في مسار التحالف وتبادل المصالح إلا بعد الدور البارز الذي قامت به إيطاليا بالضغط على المجتمع الدولي، والمساهمة في رفع الحظر الذي قيّد ليبيا سياسياً واقتصادياً وإنسانياً منذُ عام 1991، وكانت روما آنذاك الضامن الفعلي لأن تلتزم طرابلس بالسلوك الحميد، حيث تم الترحيب بليبيا بحذر في المجتمع الدولي بعد نبذها الإرهاب وتخليها عن أسلحة الدمار الشامل. وقد أدىَّ ذلك إلى إعادة بناء العلاقات الليبية الإيطالية بصورة أكبر، وتمثل ذلك في حجم المعاهدات والاتفاقيات التي تلت تاريخ فكِّ الحصار على ليبيا وهذا ما عزز من العلاقات بين البلدين[6].

ازدادت وتيرة التعاون الاقتصادي والاستثماري، لاسيما بعد التوقيع على الإعلان المشترك الإيطالي الليبي في يوليو 1998، وشهدت الفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2005، ارتفاعاً في صادرات ليبيا إلى إيطاليا بعد فترة التذبذب التي مرت بها، حيث بلغت قيمة الصادرات 3.6 مليار دينار تقريبا في عام 2001 واستحوذت كمية الصادرات لإيطاليا من هذه السلعة على 44.3% من إجمالي صادرات النفط الخام العالمية، وخلال العام 2005 وصلت كمية النفط الخام المصدرة لإيطاليا إلى 142.093 مليون برميل وحققت عائداً بقيمة 9.4 مليار دينار أي بنسبة 32% من إجمالي الصادرات[7].

وتعد ليبيا بالنسبة لإيطاليا حليف له أولوية ومكانة، وهو ما يتضح من خلال الاستثمارات الكبيرة في مجال النفط والغاز وبعض القطاعات الحيوية بين الجانبين. وتمتلك المؤسسة الليبية للاستثمار في القطاع المصرفي حصة 2.6% في بنك

[5] نادية محمد الزنتاني، **دور النفط في السياسة الخارجية الليبية (1969-1990)**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2003، ص 192.

[6] أحمد دياب، خيارات محدودة: أبعاد الدور الإيطالي تجاه الأزمة الليبية، **المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، 11 مارس 2015.

https://futureuae.com/ar-ae/Mainpage/Item/745/%

[7] نورى مسعود الغراري، **تطور العلاقات الاقتصادية الليبية الإيطالية خلال الفترة (1985- 2005)**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس،2007، ص168- 170.

"يوني كريديت" الإيطالي، وهو أكبر بنك في إيطاليا من حيث الأصول، كما يمتلك البنك المركزي الليبي حصة 4.9% من البنك الإيطالي، ما يرفع المساهمة الليبية في البنك الإيطالي إلى 7.5%. كما تمتلك المؤسسة الليبية للاستثمار حصة تصل نسبتها إلى 2.6 في شركة "فيات" الإيطالية للسيارات، وحصة 7.5% من نادي يوفنتوس الإيطالي[8].

وفي مساعي ليبيا إلى إعادة بناء علاقاتها مع الدول الغربية ونتيجة لحسمها لجميع القضايا العالقة التي رهنت مختلف مواقفها الخارجية ومحاولة من صناع القرار إلى إعادة التوازن لسياستها الخارجية، طالبت ليبيا إيطاليا باعتذار الأخيرة عن الحقبة الاستعمارية في ليبيا. وتعد اتفاقية الصداقة والشراكة والتعاون، تجسيداً للعلاقات الليبية الإيطالية، ونموذجاً واضحاً للاعتذار والتعويض بجوانبها المختلفة. فقد أعلن رئيس الوزراء الإيطالي الأسبق"سيلفيو بيرلسكوني"، أثناء مراسم التوقيع على المعاهدة في مدينة بنغازي بتاريخ 2009/3/2 عن اعتذاره لليبيا حيث قال: "باسم الشعب الإيطالي، فإنني أعلن كرئيس للحكومة بأنه من واجبي الاعتذار والتعبير عن أسفي لما حدث في السنوات الماضية، والتي تسببت في مآسي وآلام العديد من العائلات الليبية". وتضمن الاتفاق أيضاً بأن تدفع إيطاليا تعويضات مالية يقدر بـ 5 مليارات يورو، تدفع خلال فترة زمنية معينة تصل إلى عشرين عاما[9].

لقد أكدت المعاهدة على أن إيطاليا من الدول الأوروبية التي لها علاقات سياسية واقتصادية وتجارية مع ليبيا كونها الشريك التجاري الأول لليبيا، وبذات القدر كان لإيطاليا النصيب الأوفر في المشاريع الاستثمارية، إذ أوكل لشركاتها جزء أساسي من عقود الاستثمارات في مجال النفط كتأكيد على عمق الشراكة بين روما وطرابلس. وتملك شركة "إيني" الإيطالية استثمارات هائلة خصوصاً في مجال النفط والغاز الليبي، إذ تنتج نحو 550 ألف برميل يومياً وتمثل عائداتها من النفط الليبي 14%. وتستثمر شركة "إيني" في مجالات في حقول معروفة منها " أبو الطفل "، و" الرمال "، و" البوري "، و" الفيل"، و" الوفاء "، و" بحر السلام". كما دخلت شركة " إيني غاز " شريكا مهما في الامتيازات الجديدة مع المؤسسة الوطنية للنفط في تطوير مشروع غاز غرب ليبيا واستغلال حقول الغاز البحرية لإنتاج حوالي مليار قدم مكعب يوميا يضخُّ من خلال الأنبوب الرابط بين ليبيا وجنوب ايطاليا[10].

[8] محمد الحسين الشوماني، **التجارة بين ليبيا وإيطاليا وأثرها على النمو الاقتصادي من سنة 1990-2010**، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2017، ص76.

[9] السنوسي بسيكري، دلالات اتفاقية الصداقة بين ليبيا وإيطاليا، مركز الجزيرة للدراسات، 2008/9/18.

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2008/9/18/

[10] أبو الخيط، الأبعاد الاقتصادية وأثرها في بناء العلاقات الليبية الإيطالية، ص181.

ثم تأتي شركة "مليتة" للنفط والغاز وهي شركة محاصصة تقتسم فيها المؤسسة الوطنية الليبية للنفط وشركة إيني الإيطالية الحصص بالتساوي (50%) لكل طرف، تم إنشاء الفرع الليبي لشركة مليتة للنفط والغاز في عام 2008، وذلك بقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (253) بالاتفاق مع المؤسسة الوطنية للنفط وشركة إيني شمال أفريقيا. وتنتج الشركة 323 ألف برميل من مصافئ النفط وهو ما يمثل رقماً قياسيا لمعدل إنتاجها، الذي يشمل النفط الخام والغاز الطبيعي والمكثفات، وتعمل الشركة من رصيف ميناء صبراتة الواقعة على بعد (110 ك.م) شمال غرب طرابلس وينتج الغاز من حقل بحر السلام وهو الأكبر في ليبيا، وما يعد مصدرا لتوفير الغاز للآستهلاك المحلي في ليبيا[11].

ثانياً: الموقف الإيطالي من الثورة الليبية

اندلعت ثورة 17 فبراير بدون سابق انذار، وفي ثناياها كانت علاقة إيطاليا بنظام القذافي الحليف والصديق المقرب من رئيس الحكومة الإيطالية الأسبق"بيرلسكوني" محك اختبار، فقد تمكن الأخير خلال سنوات حكمه على مدى ٤ ولايات، من تأمين طائفة واسعة من المصالح السياسية والاقتصادية الإيطالية في ليبيا من خلال صيغة تعامل "خاصة" مع القذافي، سوى أن الاختبار من الصعوبة بحيث وقفت إيطاليا عاجزة عن إنقاذ حليفها، رغم بعض التصريحات الخجولة التي أطلقها "برلسكوني"لإيقاف الحرب على ليبيا في حينها[12].

بدأ الموقف الإيطالي كما لو كان غامضا ومرتبكا حيال الثورة الليبية، بحيث ترك هذا الارتباك نوعاً من التصدّع في السياسة الخارجية الإيطالية، ففي البداية لم تبدي إيطاليا حماسة بشأن العقوبات على ليبيا، بالنظر إلى معاهدة الصداقة التي تم إبرامها بين البلدين منذ عام 2008، والتي حظرت استخدام القواعد الإيطالية في أي عمل عسكري ضد ليبيا، وكذلك إلى أهمية الصفقات المتبادلة بين البلدين، إضافة لبعض المخاوف الأمنية لإيطاليا، وخصوصاً تدفق المهاجرين[13]. لكن روما وعلى نحو مغاير تفاعلت مع الثورة الليبية، فحين تناهي إلى مسامعها دعوات التدخل العسكري الغربي لمنع القذافي في مواصلة جرائم سحق معارضيه، ما لبث أن أرغم هذا الوضع إيطاليا على تعليق معاهدة الصداقة الموقعة بين البلدين في مارس 2011، معتبرة أن نظام القذافي لم يعد شريكاً لها. ثم أيّدت فرض الحظر على ليبيا، لكي تبقى محافظة على مكانتها

[11] نفس المرجع، ص182.

[12] جبريل العبيدي، الميكافيلية الإيطالية والأزمة الليبية، الشرق الأوسط، 7 أغسطس 2017.

https://aawsat.com/home/article/992311

[13] كريم مصلوح، الإدارة الأمريكية ـ الأوروبية للأزمة الليبية أثناء الثورة، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، السنة 15، العدد58، شتاء 2012، ص61.

ومكتسباتها الاقتصادية في ليبيا ولضمان استمرارية عملها في مرحلة ما بعد القذافي، فعدم مشاركتها في هذه الحملة ضد نظام القذافي، قد تخسر إيطاليا هذه الاستثمارات أو تتعرض المنشآت التابعة لها إلى التدمير[14].

لا شك أن الموقف الإيطالي تجاه الثورة الليبية كان مخيباً لآمال غالبية الشعب الليبي، وإن ساق بعض السياسيين والمحللين الطليان بعض المبررات لملابسات ذلك الموقف، لكن المؤكد بأن إيطاليا كانت متعاطفة، وإن لم يكن بالشكل الكافي لبقاء نظام القذافي، ليس حبا في القذافي بل لأنه مكّن إيطاليا من الاستئثار بغالبية الفرص المغرية في ليبيا بعيداً عن شبح المنافسة الاستثمارية الأوربية الحادة. خصوصاً وأن شركة إيني تحتل مرتبة متقدمة من حيث ضخامة الاستثمارات الإيطالية في ليبيا فضلاً عن عقود لشركات إيطالية أخرى[15].

المواقف الإيطالية "النفعية" تجاه ليبيا، يشكك في مصداقية تحالفاتها. هل إيطاليا يمكن أن يعول عليها في علاقات متينة بالمنطقة وعلى وجه التحديد ليبيا تخدم أطراف المصلحة؟ أم أنها فقط دولة تطغى عليها لغة المصالح بحيث أنها أشد ما تفتقر لمنطق المبادئ؟ وأكثر يمكن أن تضحي بحلفائها وبمصالح شعوب صديقة وشريكة مقابل تأمين مصالحها، بحيث تبدو وكأنها فارغة من محتوى حليف في أبسط مقومات التحالف.

لعل السبب الرئيس أن إيطاليا تسير وفقا لإستراتيجيتها "المصالحية" بحساباتها الدقيقة، إذ ليس ثمة من حلفاء إذا كانت هناك تبعات كبيرة على مصالحها، فعلاقاتها التعاونية مع الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وبريطانيا كبيرة وحجم استثماراتها لا تقارن مع نظام القذافي، وهي ليس في وارد أن تخوض مغامرة تهدد بنيتها الاقتصادية والأمنية بمقتل، لتنقذ شخص متهالك، مؤثرة في ذلك علاقاتها الطيبة مع الغرب وتحديدا الولايات المتحدة.

ولا يقتصر سر الاهتمام الإيطالي بليبيا إلى مواردها فحسب، بل يعزى لما تتمتع به من موقع إستراتيجي في إطار سياساتها الإقليمية بأفريقيا، فالمسافة بين جنوب إيطاليا وشمال ليبيا لا تزيد عن 300كيلو متر فقط، أي أن ليبيا بالنسبة لإيطاليا مجالاً حيوياً ورمزاً لإحياء الأمجاد الأمبراطورية الرومانية في جنوب المتوسط، وتاريخياً كانت ليبيا مستعمرة إيطالية بين عامي 1911ـ 1945، فضلاً عن التطورات الأمنية في المنطقة بعد موجة الربيع العربي ألقت بظلالها السلبية على الأمن القومي الإيطالي وعلى فعالية الدور الإيطالي في المنطقة، ناهيك عن المصالح الاقتصادية القوية بين روما وطرابلس، إذ

[14] أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، **حال الأمة العربية 2010-2011 رياح التغيير**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص161.

[15] التدخل العسكري الغربي ومستقبل ليبيا، وحدة تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 24 مارس 2011. ص2.

http://www.dohainstitute.org/release/998cdfcb-4772-41ac-b1e8-717f8adb694c

تستورد إيطاليا 80% من احتياجاتها من الطاقة، ويذهب 32% من إنتاج النفط الليبي إلى إيطاليا ليمثل 25% من وارداتها، كما تستورد إيطاليا نحو 12% من احتياجاتها من الغاز الليبي أيضاً، وتتنوع شبكة المصالح التجارية، بدءاً من قطاعات البنوك والمنسوجات والسيارات والمقاولات والسكك الحديد والفضاء والطيران، وانتهاءاً بأندية كرة القدم[16].

سارعت الحكومة الإيطالية بتقديم الدعم لكل الحكومات الليبية ما بعد الثورة، وإثر توقيع الاتفاق السياسي (الصخيرات) بين فرقاء ليبيا السياسيين في ديسمبر 2015، دعمت روما بكافة السبل مخرجاته. وكان وصول رئيس وأعضاء المجلس الرئاسي لحكومة "الوفاق الوطني" في مارس 2016 إلى قاعدة بوستة البحرية في طرابلس على ظهر "فرقاطة إيطالية" ربما يعكس الدعم الإيطالي الكبير للمجلس الرئاسي، واقتراباً منه أكثر من غيرها من الدول الأوروبية المؤيدة للاتفاق السياسي[17].

تجلى الانحياز الإيطالي الواضح في دعم حكومة الوفاق في حربها ضد تنظيم ما يسمى الدولة الإسلامية "داعش"، في حين إنها امتنعت عن تقديم أي مساعدات للجيش الليبي بقيادة المشير "حفتر" في حربه ضد الجماعات الإرهابية في شرق ليبيا. وهو ما دفع حفتر إلى توجيه انتقادات حادة للحكومة الإيطالية في حوار مع جريدة "كوريري ديلا سيرا" الإيطالية، في يناير2017، قائلاً "من السيئ أن بعض الإيطاليين اختاروا البقاء بجانب المعسكر الآخر. فلقد أرسلوا 250 جنديًا وطواقم طبية إلى مصراتة، دون إرسال أي مساعدات لنا". مشيراً إلى أن إيطاليا أخلت بوعودها بإرسال طائرتين لنقل مصابي الجيش الليبي للعلاج في إيطاليا[18].

ذهبت إيطاليا أبعد من ذلك، عندما أرسلت بعثة للبحرية الايطالية لمساعدة خفر السواحل الليبي في التصدي لمهربي البشر والهجرة غير الشرعية في الغرب الليبي، وهو ما قوبل بالرفض، إذ اعتبرت وزارة الخارجية بالحكومة الليبية المؤقتة أن دخول القطع البحرية العسكرية الإيطالية للمياه الإقليمية الليبية يشكل استفزازاً لمشاعر الليبيين الذين لازالت ذاكرتهم تحتفظ بما تعرض له آباؤهم وأجدادهم من ويلات خلال حقبة الاحتلال الإيطالي لليبيا[19].

---

[16] دياب، خيارات محدودة: أبعاد الدور الإيطالي تجاه الأزمة الليبية، مرجع سابق.

[17] عبدالله الشريف، تحولات الموقف الإيطالي المتأرجح إزاء الأزمة الليبية، العربي،24 سبتمبر 2016.

https://www.alaraby.co.uk/politics/2016/9/24

[18] عبدالستار حتيتة، بالوثائق، الإيطاليون يعودون لمستعمرتهم القديمة في ليبيا، المجلة، 16 فبراير 2017.

http://arb.majalla.com/2017/02/article55257054/%

[19] منية غانمي، البرلمان الإيطالي يوافق على إرسال بعثة بحرية على ليبيا، العربية نت، 2 أغسطس 2017.

وفي المنحى ذاته، هدد عضو مجلس النواب الليبي "علي السعيدي" في تصريح لبوابة إفريقيا الإخبارية، الحكومة الإيطالية حال استمرار تواجدها داخل المياه الإقليمية الليبية، باتخاذ خطوات حاسمة وحازمة بقطع إمدادات النفط والغاز وكل التعاون المشترك، مطالبا إياها بالخروج من المياه الإقليمية الليبية ومغادرة شواطئ العاصمة طرابلس[20].

وفي أغسطس 2017، أعطى القائد العام للقوات المسلحة الليبية المشير "خليفة حفتر" أوامره لسلاح الجو الليبي بالتصدي لأي قطع بحرية إيطالية تنتهك حرمة السيادة الليبية. لكن الحكومة الإيطالية قللت من تهديدات حفتر، واصفة إياها بأنها "مجرد دعاية" حيث "لا يوجد أي خطر حقيقي"، على حد قولها[21].

ومع استمرار تعنت حفتر وداعميه السياسيين، ورفضهم للمجلس الرئاسي؛ بدت مواقف إيطاليا متأرجحة بشدة، فهي تارة تعلن عن دعمها للمجلس الرئاسي كسلطة شرعية ووحيدة في البلاد، وتارة أخرى تعلن تقاربها من حفتر. حتى أن وزير الخارجية الإيطالي آنذاك "باولو جنتيلوني"، نحا منحاً بعيداً عندما دعا إلى ضرورة إيجاد موقع لحفتر في التسوية السياسية، إذا أرادت الدول الكبرى إنهاء الأزمة في ليبيا. وقال أيضاً "إذا أردنا اتفاقاً قوياً في ليبيا فيجب المضي في الاتفاق مع الجنرال حفتر"، مطالباً القاهرة باستخدام نفوذها للتأثير على الأطراف الليبية من أجل الوصول إلى اتفاق[22].

أخيراً، يمكن تفسير الموقف الإيطالي المتأخر في التدخل العسكري في ليبيا مع امتناعها عن القيام بأي عمل عدواني، فضلًا عن التعامل الحذر مع مناطق نفوذها بأنها استراتيجية تهدف إلى السماح لروما بمواصلة تواجدها في ليبيا بعد انتهاء العملية العسكرية دون خسارة مناطق نفوذها لصالح بعض القوى الأوروبية الأخرى والتي تحاول أن تزاحمها ليكون لهم اليد العليا في طرابلس بعد سقوط القذافي، فضلاً عن أن الأوضاع الاقتصادية الداخلية لروما لن تكون في صالحها للقيام بأي عمل منفرد في ليبيا بدون الدعم الأوروبي والأممي وخاصةً في ظل انسداد المشهد السياسي الليبي الداخلي. وهو ما أوضحته الخبرات السابقة للتحركات الإيطالية الخارجية حيث تنتهج روما مبدأ التفاؤل الحذر في تحركاتها الخارجية لتكسب ود جميع

---

https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/2017/08/02/

[20] الحسين الشيخ العلوي، المنعرجات الراهنة للأزمة الليبية، مركز الجزيرة للدراسات، 23 أغسطس 2017.

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/08/170822091011091.html

[21] وصول أول القطع العسكرية البحرية الإيطالية إلى المياه الليبية وحفتر يهدد باستهدافها.العربي الجديد، 3 أغسطس 2017.

https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/8/2/

[22] عبدالباسط غبارة، الموقف الإيطالي من الأزمة الليبية... تدخلات مقنعة، بوابة إفريقيا الأخبارية، 4 أغسطس 2017.

http://www.afrigatenews.net/conent/

الأطراف، كما إن التدخل لا يكلفها الكثير بل يمنحها موقفًا أكثراً تمركزاً بعد استعادة الأوضاع، لذا فمن المحتمل أن تستمر على هذا النهج في المستقبل[23].

ثالثاً: ثورة فبراير وتداعياتها على العلاقات الإيطالية الليبية

لا جدال أن الثورة الليبية أفرزتها بالأساس جملة من العوامل الداخلية المتشابكة، والمتراكمة، دون إغفال الرافعة الخارجية التي ألهبت مشاعر الشعب الليبي للتخلص من سطوة نظام القذافي، وكذلك التدهور في علاقات القذافي الخارجية، وخاصة مع الغرب، والتي وصلت إلى درجة العداوة المعلنة، متضافرة مع المعارضة الوطنية التي أصرت على انتزاع حريتها وكرامتها[24].

مسلما به بأن القذافي كان ديكتاتورا مزعجا للشعب الليبي، سوى أنه كان أمام تصفية حسابات سياساته المزعجة للولايات المتحدة وفرنسا، لذلك حسمت واشنطن أمر القضاء على القذافي كونه عمل علناً على أن تتوسع الصين في ليبيا وخارجها. حيث وظفت الصين استثمارات هائلة في مجال الطاقة في مدينة بنغازي، وكان في ليبيا حوالي 30 ألف صيني، خصوصا في المناطق الشرقية من البلاد[25].

أبدت إيطاليا هواجسها ومخاوفها مما يدور من حراك ثوري عميق في ليبيا، وما يمكن أن تكون له من تداعيات على مصالحها، لذلك حرصت إيطاليا بأن تكون حاضرة في تأثيرها تحت أي مسمى حتى لا تفقد السيطرة على مناطق امتيازاتها ونفوذها، وما أقدمت عليه من تدخل ليس حبا في الحراك الثوري التحرري في ليبيا، بقدر ما هو مخاوف مستقبلية لتداعيات الثورة، ومحاولة ملئ فراغ ما بعد الثورة والتحكم بإيقاع المرحلة المقبلة واللعب بمتغيراتها.

ولعل الانشغال الأكبر مرتبط بمخاوف إيطاليا من أن عشرات المشروعات المشتركة والاتفاقيات التعاونية الكبيرة التي لم تنفذ سوف تتأثر في ضوء أي تداعيات سلبية قادمة من الجانب الليبي، ويمكن أن نشير إلى بعض المؤشرات الأولية لتداعيات الموقف الإيطالي من الثورة الليبية التي تمثلت في خسائر إيطاليا جزءاً من مصالحها الحيوية في ليبيا، فقد

[23] عبدالعزيز، محددات التحرك.. إيطاليا والميدان الليبي إلى أين؟. مرجع سابق.

[24] نور أوعلي، الأزمة الليبية وتداعياتها على الصعيد الدولي، 2013/12/30.

http://www.startimes.com/f.aspx?t=33733818

[25] نديم منصوري، **الثورات العربية بين المطامح والمطامع**، ط1، بيروت، منتدى المعارف، 2012، ص18-20 .

تراجعت إمدادات النفط إلى النصف، فضلاً عن تراجع الصادرات الإيطالية بنسب كبيرة، فوفقا لبيانات المعهد الإيطالي للإحصاء، كانت إيطاليا تصدر سلعا إلى ليبيا سنة 2005 بقيمة إجمالية بلغت 1.364 مليار يورو، لكن النسبة تراجعت بشكل كبير إلى أقل من مليار يورو خلال السنوات الثلاث التي أعقبت الإطاحة بالقذافي. أما التبادل التجاري في سنة 2012، بلغت قيمته 15 مليار يورو، مقابل 2.8 مليار يورو سنة 2012، ورغم أن المبلغ لا يزال هاماً لكن الحكومة الإيطالية كانت تتوقع زيادتها وليس انخفاضها، لهذا دائما ما تصب التصريحات الإيطالية في أن ليبيا لا زالت تمثل الشريك القوي والنافذ الذي لا يمكن تجاوزه[26].

وحدها خارطة ليبيا السياسية الجديدة هي من تقلق إيطاليا ما بعد الثورة، إذ أن ليبيا لم تعد ذلك الفرد الذي تقرأ عواهن "طموحاته" و"نرجسياته" فتشبعها مقابل تحقيق أقصى حد نفعي لمصالحها في ليبيا، فالساحة السياسية الليبية مفتوحة على أكثر من قوة سياسية تتوزع بين الجماعات الإسلامية والوطنية، وتضع في اعتبارها أهمية الوصول إلى دولة مؤسسية مدنية، كما هي روح الثورة التي انبثق منها التغيير، وبالتالي فقاعدة الامتيازات السابقة صعبة المنال أمام ليبيا تبحث عن مصالحها، وليس عن مصلحة حماية نظام معين، ونمط معين من الحكم، كما كان شأن نظام ليبيا القذافي.

ويبدو أن المعضلة الأساسية بالنسبة لإيطاليا أنها وضعت مصالحها في سلة واحدة بدعمها السياسي والعسكري لحكومة الوفاق الوطني، المناوئة للحكومة المؤقتة في شرق البلاد، حيث أصدر وزير الاقتصاد والصناعة "منير عصر" قرارا ينص على"حظر فتح وتمديد فروع الشركات الإيطالية في ليبيا وكذلك تمديد عملها أو تأسيس شركات مشتركة معها". وقال "عصر" إن هذا القرار جاء لكون بعض الشركات الإيطالية تحتاج لتصحيح أوضاعها وفقاً للتشريعات الليبية، لافتاً أن الحكومة الإيطالية جاهرت بعدائها للشعب الليبي. وأشار الوزير أن العلاقات بين الدول مبنية على شراكات تجارية والمصالح المتبادلة، مؤكداً أن "أصدقائنا الذين وقفوا معنا في أزمتنا هم أولى بالشراكة الاقتصادية، وخصوصاً أن التقنية ليست محتكرة عن الإيطاليين". وأكد "عصر"، على أنه "من حقنا أن نرسم سياستنا التجارية بما يتماشى مع المصلحة العليا لليبيا". وهكذا أصبح على روما تحسس طريقها داخل ليبيا بين المصالح المتضاربة والقوى المتعارضة والمستقبل الغامض[27].

وتمثلت إحدى الانعكاسات المباشرة للثورة الليبية في تنامي نشاطات التنظيمات الإرهابية في شمال إفريقيا والمغرب العربي في صورة تزايد الهجرة غير الشرعية بشكل مخيف نحو أوروبا عبر المتوسط، فالثورة الليبية أفرزت ضعفاً لمركزية الدولة وغياباً لمؤسسات الأمن وانتشار رهيب للسلاح، مما شكل بيئة خصبة لتنامي قوة تنظيم الدولة

[26] شريف زيتوني، الدور الإيطالي في ليبيا: عين على الهجرة وأخرى على الثروة، **بوابة إفريقيا الأخبارية**، 5 أغسطس 2017.

http://www.afrigatenews.net/content/

[27] "اقتصاد المؤقتة تحظر عمل الشركات الإيطالية والعلاقات المشتركة في ليبيا"، الوطن الليبية، 2017/8/15.

http://www.alwatanlibya.net/post.php?id=686

الإسلامية"داعش"وتنظيم القاعدة واستغلالها ذلك لإعادة ترتيب شبكتها في هذه المناطق. وندد وزير الداخلية الإيطالي الأسبق،"أنجيلينو ألفانو"، بخطر قيام "خلافة إسلامية عند أبواب إيطاليا"، وقال إنه لا يجب إضاعة دقيقة واحدة، محذراً من أن يكون تقدم داعش أسرع من قرارات المجتمع الدولي. واعترف في تصريحات لصحيفة لاريبوبليكا، أن ايطاليا دفعت الفاتورة الضخمة للأخطاء التي ارتكبت في إدارة القضية الليبية[28].

وإعلنت وزيرة الدفاع الإيطالية السابقة "روبيرتا بينوتي" إلى القول أن بلادها مستعدة للمساهمة بآلاف الجنود ضمن قوة من دول المنطقة للتصدي لمن وصفتهم بالجماعات التي تتبنى العنف في ليبيا. وأضافت إن إيطاليا مستعدة أيضاً لقيادة ائتلاف من أوروبا وشمال أفريقيا لوقف تقدم تلك التنظيمات الإرهابية التي باتت على مسافة 350 كيلو مترا من سواحلنا. وقالت أيضاً: "إذا كنا أرسلنا إلى أفغانستان (البعيدة) 5 آلاف جندي، ففي بلد يعنينا عن قرب مثل ليبيا، حيث يثير التدهور الأمني قلقاً أكبر لإيطاليا، يمكن لمساهمتنا أن تكون كبيرة وثابتة"[29].

كما تعتبر إيطاليا من أكثر الدول الأوروبية تأثراً بالأزمة الليبية على صعيد الهجرة غير الشرعية؛ خاصة وأن الهجرة لم تتوقف مع نهاية الثورة، بل إن الأوضاع الأمنية المتردية كانت وراء مواصلتها بإيقاع أسرع، وقد بلغ عدد الذين وصلوا إلى السواحل الإيطالية انطلاقاً من ليبيا سنة 2012، نحو 20 ألفاً، فيما تضاعف الرقم أكثر من ثلاث مرات خلال سنة واحدة، حيث وصل سنة 2013 إلى 70 ألفاً. وفي سنة 2014، تجاوز عدد المهاجرين الذين عبروا المتوسط 207 آلاف، بحسب أرقام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من بينهم أكثر من 80 بالمئة قاموا بذلك انطلاقاً من السواحل الليبية. وحسب المنظمة العالمية للهجرة فإن حوالي 3400 شخصاً قتلوا أو فقدوا أثناء محاولتهم عبور المتوسط أنطلاقاً من شمال أفريقيا أو الشرق الأوسط[30].

إيطاليا اليوم في وضع صعب لاسيما مع وجود أطراف أخرى على خط الأزمة وخط المصلحة أيضاً وهم أقوى من إيطاليا سياسيا واقتصاديا. فإيطاليا تريد أن تبقى الفاعل الرئيس في المعادلة نظراً لتاريخية العلاقة مع ليبيا، وهي تعرف تماماً أن أي دور تتخلى عنه سيجد من يلعبه خاصة الجارة فرنسا التي دخلت بقوة منذ عام 2011 بدعم وتسليح المعارضة الليبية بعد ضمانات من المجلس الوطني الانتقالي الليبي وقتها بالحصول على امتيازات اقتصادية كبيرة، لهذا كانت الهواجس والمخاوف الإيطالية كبيرة على مصالحها في ليبيا بعد دخول "منافسين" جدد[31].

---

[28] دياب، خيارات محدودة: أبعاد الدور الإيطالي تجاه الأزمة الليبية، مرجع سابق.

[29] إيطاليا تجلي رعاياها وتعلن استعدادها للتدخل في ليبيا، **الجزيرة نت**، 2015/2/15.

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/2/15

[30] عبدالواحد أكمير، الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط، **مجلة المستقبل العربي**، العدد433، مارس 2015، ص31.

[31] زيتوني، الدور الإيطالي في ليبيا: عين على الهجرة وأخرى على الثروة، مرجع سابق.

فإيطاليا ترى أنها تخسر حليفا سابقا تربطها معه اتفاقات هامة وطويلة الأمد. خاصة بعد أن حاول النظام السياسي الجديد في ليبيا ما بعد الثورة تحييد إيطاليا عن الشراكات الاقتصادية الجديدة بحجة قربها من النظام الليبي السابق وعدم تحمسها للإطاحة به، كما تخشى إيطاليا أيضاً من وجود تفاهمات فرنسية – بريطانية ضد مصالحها في ليبيا وذلك على خلفية زيارة وزير الخارجية البريطاني "بوريس جونسون" إلى ليبيا في 23 أغسطس 2017، التقى خلالها المشير حفتر في بنغازي، حيث دعا "جونسون" حفتر" إلى الالتزام بالتعهدات التي قطعها خلال اجتماع باريس في يوليو 2017[32].

رابعاً: آفاق العلاقات الايطالية الليبية المستقبلية

إثر سقوط نظام القذافي بدأ الحديث عمن ستكون له الأفضلية الاقتصادية في ليبيا الجديدة، خاصة في قطاع الصناعة النفطية. ظهرت أحكام مفادها أن أمام إيطاليا بخلاف الدول الغربية والأوروبية وتحديداً منها فرنسا وبريطانيا، في المقام الأول حظوظاً ضعيفة فيما يتعلق بإعادة علاقاتها التجارية والاقتصادية مع ليبيا إلى مستواها السابق قبل الثورة.

بطبيعة الحال، هناك مصالح إيطالية ثابتة في ليبيا، بيد أن هناك معطيات جديدة تحاول إيطاليا التعامل معها بحذر بالغ، وتجنب المواقف التي يمكن أن تجلب تبعات سلبية على مصالحها وتحديدا من منها الاقتصادية والأمنية.

فإيطاليا حريصة على استمرار روابطها مع ليبيا ما بعد الثورة، وتنمية التعاون المثمر بينهما في مختلف المجالات، وتسعى إلى تنشيط صادراتها من الالآت ومعدات النقل والمنسوجات وغيرها وليبيا تأتي في المقدمة، ليس من اعتبارات سياسية وأيديولوجية، ولكن وفقا لما تمليه عوائدها من مورد إستراتيجي مهم للدخل القومي.

كانت العلاقات الإيطالية الليبية ما بعد سقوط نظام القذافي، محل نقاش بين بعض المسئولين الإيطاليين وشركائهم الليبيين، حول إمكانية الحفاظ عليها والدفع بها إلى آفاق أوسع. وفي مؤتمر صحفي في العاصمة الإيطالية روما في نوفمبر 2011، التقى عضو المجلس الوطني الانتقالي الليبي "علي العيساوي" وزير الخارجية الإيطالي "فرانكو فراتيني" وأشار أن مباحثاتهما تناولت تاريخ العلاقات الثنائية وكيفية فتح صفحة جديدة للتعاون، الذي يمكن أن يعيد دفء العلاقات القديمة. وسعى العيساوي إلى طمأنة "فراتيني" على أن الشركات ومن بينها شركة "إيني" وهي من أكبر منتجي النفط في ليبيا لن تعاقب من قبل أي حكومة مستقبلية يشكلها المعارضون، موضحا أنه تمت مناقشة مستقبل الاستثمارات الإيطالية في ليبيا وهو ما يعكس بصفة خاصة الحرص الإيطالي في الحفاظ على مصالحها الحيوية في ليبيا ما بعد القذافي وباتت موضع اهتمام وأولوية في تحركات السياسة الخارجية الإيطالية[33].

وفي مارس 2012 زار رئيس الوزراء الإيطالي آنذاك "ماريو مونتي" ليبيا وعبّر عن استبشاره بشراكة اقتصادية قوية، وصرّح وزير الخارجية والتعاون الدولي في إيطاليا بمناسبة انعقاد المنتدى الاقتصادي الإيطالي الليبي، أن العلاقة مع ليبيا

[32] رمزي زائري، محطات العلاقات الإيطالية الليبية التاريخ الثقيل، بوابة إفريقيا الأخبارية، 4 أغسطس 2017.

http://www.afrigatenews.net/content/%

[33] غبارة، الموقف الإيطالي من الأزمة الليبية، مرجع سابق

ليست سياسية وأمنية فحسب، وليبيا لا تعتبر شريكا حيويا من حيث الأمن أو السياسة فقط بل أيضاً من حيث التعاون الاقتصادي[34].

هذا ويحتل التعاون والتنسيق في مجال الطاقة قمة أولويات السياسة الإيطالية في ليبيا. وتأتي الأخيرة ضمن محور الاهتمام الإيطالي ولو أنها غارقة حاليا في مشاكلها سوى أن مؤشرات احتياطاتها تؤهلها لتكون لاعبا قويا ومؤثرا في سوق النفط والغاز والنفط الصخري، واستمرار العلاقات السابقة يعزز من إستراتيجية إيطاليا في مجال الطاقة، فقطاع الاستثمارات في مجال الطاقة يمثل أحد المجالات الأساسية التي تتلاقى فيها المصالح الليبية والإيطالية، وحضور إيطاليا القوي في الاستثمار النفطي في ليبيا، يجعلها تحتل أهمية كبيرة لطبيعة علاقاتها بالمكونات السياسية الليبية، إذ أن عشرات المشروعات المشتركة والاتفاقيات التعاونية الكبيرة التي لم تنفذ بعد سوف تتأثر في ضوء أي تداعيات سلبية قادمة من الجانب الإيطالي، الذي يحاول تجاوز الآثار السلبية التي يمكن أن تلحق ضررا بمصالحها في ليبيا، وترى بأن فرنسا ربما تسعى لتحقيق مكاسب اقتصادية في مجال الطاقة على حساب المصالح الإيطالية[35].

تتعاظم أهمية زيادة المصالح الاقتصادية والتجارية بين إيطاليا وليبيا، فهذه الأخيرة تمثل سوق تقليدي للمعدات والمنتجات الإيطالية، ومن أكثر الدول العربية استيرادا لها، ولا يقتصر التعاون على الجانب الاقتصادي فحسب، بل كان هناك تعاون أمني وبرامج تدريب واسع، وهناك اتفاقات أمنية وعسكرية مازالت وقف ليبيا الجديدة التي تعيش مرحلة صيرورة ثورية ورداتها، وما أن تنتهي الأزمة ومآسيها حتى تنظر ليبيا في طبيعة تلك الاتفاقات والعلاقات، وتسويتها وفقاً لمسار العلاقة ومحدداتها ووفقا لحسابات المصالح الليبية. كما يجب أن ننوه إلى أن مواقف إيطاليا من الثورة الليبية لا بد أن تلامس واقع التعاون الاقتصادي والاستثماري القادم في حال أصبحت جزء من المعادلة السياسية[36].

وترتكز السياسة الإيطالية تجاه ليبيا، على ثلاثة مسارات، أهمها دعم حكومة الوفاق الوطني برئاسة فائز السراج، ومساعدة الفصائل الليبية في التوصل إلى حل توافق سياسي، وكذا الحفاظ على موقف دولي موحد بشأن التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة. وفي إطار المحددات السياسية لا بد أن نشير أيضاً إلى أن طبيعة النظام السياسي الذي سوف ترسو عليه ليبيا سوف يكون له دور كبير في تقرير آفاق العلاقات الإيطالية الليبية، فأن نجح العسكر بقيادة المشير "خليفة حفتر" في استرجاع السلطة إلى ثكنة الجيش تحت أي مسمى، فربما تبقى العلاقات السابقة ولكن ليس بذات الزخم السابق،

[34] طارق الشيخ، إيطاليا وحقيقة تواجدها في ليبيا، الأهرام، 27 أغسطس 2016.

http://www.ahram.org.eg/NewsQ/547895.aspx

[35] محمد عبدالحفيظ الشيخ، التدخل الدولي الإنساني للأمم المتحدة ليبيا نموذجا، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، السنة 22، العدد83، ربيع 2018، ص23.

[36] الشيخ، إيطاليا وحقيقة تواجدها في ليبيا، مرجع سابق.

والامتيازات التفضيلية التي حظيت بها الشركات الإيطالية إبان حكم القذافي، وإن تمت هناك تسوية تذهب بليبيا نحو نظام مؤسسي مدني، فآفاق العلاقات ربما تنحوا منحا تفضيليا على أساس الخيارات المتاحة من واقع المصالح التي تخدم البلدين[37].

المحدد الأمني هو أيضا سوف يطبع مستقبل العلاقة بين إيطاليا وليبيا الجديدة، من منطلق حسابات مصالحهما وأمنهما الإستراتيجي ويمكن رصد أهم الانشغالات الأمنية الإيطالية من الأزمة الليبية في الأمن البشري، وبخاصة ما يتعلق بتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في ليبيا، وتبنيه عدة هجمات في العمق الأوروبي، وبات أيضاً يستهدف الإضرار بمصالح الدول الغربية في شمال إفريقيا والمغرب العربي، فضلاً عن الترابط بين إقليم المغرب العربي والساحل الإفريقي الذي أصبح مصدراً للظواهر الهدامة من ذلك الإرهاب الدولي "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي"، والجريمة المنظمة في صورة تجارة المخدرات، وثمة تهديد آخر يتعلق بقضايا الهجرة غير الشرعية يطرح نفسه بقوة في الحوارات الأمنية الإيطالية الليبية، إذ تتخوف إيطاليا من تزايد تدفق المهاجرين غير الشرعيين نحو سواحلها، لذلك، تسعى لرسم سياسة في المنطقة المتوسطية تقوم على التعاون للحد من هذه الظاهرة[38]. وتسعى إيطاليا لإقامة قاعدة عسكرية دائمة في ليبيا، بهدف التصدي للهجرة غير الشرعية، لكن المهتمين بالشأن الليبي يربطون ذلك برغبة إيطاليا في استعادة نفوذها المفقود في ليبيا والتحكم في خيرات البلاد، وترى بأنها الأقرب لإدارة الملف الليبي بحكم قربها من السواحل الليبية وماضيها الاستعماري هناك[39].

خاتمة

لم تستقر بعد العلاقات الإيطالية الليبية على معالم واضحة، وغير وارد أن تكون هناك تنبؤات دقيقة لطبيعة تلك العلاقة ومسارها المستقبلي، بيد أن هناك اعتبارات مختلفة هي من سوف تقرر وضعية تلك العلاقة ومداها، فآفاق أي

[37] زيتوني، الدور الإيطالي في ليبيا: عين على الهجرة وأخرى على الثروة، مرجع سابق.

[38] أشرف محمد كشك، حلف الناتو.. من "الشراكة الجديدة" إلى التدخل في الأزمات العربية، **السياسة الدولية**، العدد185، يوليو 2011، ص23-24.

[39] عائد عميرة، هل تتجه إيطاليا لإقامة قاعدة عسكرية في ليبيا، نون بوست، 30 يونيو 2018، شوهد في 2018/8/17.

https://www.noonpost.org/content/23930

علاقة بين إيطاليا وليبيا، تحكمها اعتبارات سياسية وأمنية واقتصادية لا يمكن تجاوزها. تضع خطوطها العامة طبيعة التوجهات الإيطالية تجاه ليبيا وتساهم في رسم مشهدها صيرورة الأحداث، وتفاعلاتها، التي تمر بها الساحة السياسية والأمنية الليبية الراهنة.

عموماً فإننا نرجح، أن ذات العلاقة التفضيلية التي كانت تحظى بها إيطاليا، والامتيازات التي كانت تتمتع بها إبان حكم القذافي ليست واردة في ضوء معطيات الوضع الليبي الراهن بكل تجاذبات أطرافه الداخلية وتأثيراتها الخارجية، وسوف يكون له تأثير واضح في ملامح العلاقات الإيطالية الليبية، وكل ما يمكن أن تحصل عليه هو مناخ استثماري على قاعدة متساوية مع الآخرين وفق منظومة"مصالح صرفة"، ومحسوبة كما هو حال النفس الإيطالي، الذي تصيغه توجهات السياسة الإيطالية الجديدة.

فوضع إيطاليا ثقلها لصالح طرف على حساب طرف آخر، بحيث تظهر السياسة الإيطالية وكأنها داعمة لحكومة الوفاق الوطني ربما يعيق نمو المصالح الإيطالية في ليبيا مستقبلاً، ويؤثر على استمرار تلك العلاقة المتميزة بليبيا وحجمها، ويخلق صعوبات أمام تقدم واستمرارية المصالح الاستثمارية في ليبيا. فأي دور إيطالي مستقبلي كبير وفاعل في الشأن الليبي لا شك بأن من شأنه أن يحافظ على بعض امتيازات الحضور الاقتصادي الإيطالي، وفي المقابل فغياب الفاعلية والتأثير الإيطالي في تفاصيل أحداث المشهد الليبي لا بد أن ينعكس على حجم مصالحها في ليبيا،كما أن طبيعة النظام الليبي القادم بين "عسكري" أو "مدني"، ومدى تكيف روما معه كفيلاً بأن يساهم في رسم آفاق العلاقة ومداها، ووتيرة مسارها السابقة. فإرهاصات التغيير الثوري توفر فرصا وتفرض تحديات على تلك العلاقة. وبنهاية مرحلة التحول، سوف يعاد تعريف "الحلفاء"، وكذلك "الخصوم" أو "المنافسين"، الأمر الذي سوف يؤثر حتما في السياسة الإيطالية وتحالفاتها في ليبيا بما يحقق أهدافها الإستراتيجية في إطار تنشيط علاقاتها مع حلفائها "التقليديين" و"الجدد".

وبقدر قراءة إيطاليا للمتغيرات في ليبيا بصورة سليمة ومبكرة، سيكون نجاح السياسة الإيطالية في تخطي التحديات الماثلة، واستغلال الفرص التعاونية المتاحة لإعادة صياغة وترتيب علاقاتها مع ليبيا. فإيطاليا ما بعد الثورة الليبية تحكمها اعتبارات مهمة هي من سوف ترسم آفاق العلاقات الإيطالية الليبية.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1- أحمد، أحمد يوسف، و مسعد، نيفين، **حال الأمة العربية 2010-2011 رياح التغيير**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

2- منصوري، نديم، **الثورات العربية بين المطامح والمطامع**، ط1، بيروت، منتدى المعارف، 2012.

ثانياً: الدوريات

3- أكمير، عبدالواحد، الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط، **مجلة المستقبل العربي**، العدد433، مارس 2015.

4- الشيخ، محمد عبدالحفيظ، التدخل الدولي الإنساني للأمم المتحدة ليبيا نموذجا، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، السنة 22، العدد83، ربيع 2018.

5- - كشك، أشرف محمد، حلف الناتو.. من "الشراكة الجديدة" إلى التدخل في الأزمات العربية، **السياسة الدولية**، العدد185، يوليو 2011.

6- مصلوح، كريم، الإدارة الأمريكية ـ الأوروبية للأزمة الليبية أثناء الثورة، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، السنة 15، العدد58، شتاء 2012.

ثالثاً: أطروحات ورسائل

7- أبو خيط، فائزة علي، **الأبعاد الاقتصادية وأثرها في بناء العلاقات الليبية الإيطالية خلال الفترة (1969-2009) دراسة في الجغرافيا السياسية**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2014.

8- الزنتاني، نادية محمد، **دور النفط في السياسة الخارجية الليبية (1969-1990)**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2003.

9- الشوماني، محمد الحسين، **التجارة بين ليبيا وإيطاليا وأثرها على النمو الاقتصادي من سنة 1990-2010**، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2017.

10- الغراري، نورى مسعود، **تطور العلاقات الاقتصادية الليبية الإيطالية خلال الفترة (1985- 2005)**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2007.

11- مصطفى، يوسف أبو الفضل محمد، **التجارة الخارجية للجماهيرية العربية الليبية**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، 2007.

رابعاً: مواقع الكترونية

12- أية عبدالعزيز، محددات التحرك.. إيطاليا والميدان الليبي إلى أين؟ مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، 17 فبراير 2017 https://elbadil-pss.org/2018/02/17

13- أحمد دياب، خيارات محدودة: أبعاد الدور الإيطالي تجاه الأزمة الليبية، **المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، 11 مارس 2015.

https://futureuae.com/ar-ae/Mainpage/Item/745/%

14- السنوسي بسيكري، دلالات اتفاقية الصداقة بين ليبيا وإيطاليا، مركز الجزيرة للدراسات، 2008/9/18.

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2008/9/18/

15- جبريل العبيدي، الميكافيلية الإيطالية والأزمة الليبية، الشرق الأوسط، 7 أغسطس 2017.

https://aawsat.com/home/article/992311

16- ا لتدخل العسكري الغربي ومستقبل ليبيا، وحدة تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 24 مارس 2011.

http://www.dohainstitute.org/release/998cdfcb-4772-41ac-b1e8-717f8adb694c

17- عبدالله الشريف، تحولات الموقف الإيطالي المتأرجح إزاء الأزمة الليبية، العربي،24 سبتمبر 2016.

https://www.alaraby.co.uk/politics/2016/9/24

18- عبدالستار حتيتة، بالوثائق، الإيطاليون يعودون لمستعمرتهم القديمة في ليبيا، **المجلة**، 16 فبراير 2017.

http://arb.majalla.com/2017/02/article55257054/%

19- الحسين الشيخ العلوي، المنعرجات الراهنة للأزمة الليبية، **مركز الجزيرة للدراسات**، 23 أغسطس 2017.

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/08/170822091011091.html

20- ياسين المصري، روما تعتبر تهديدات حفتر بقصف سفن إيطالية مجرد دعاية، **RT عربية**، 2017/8/4.

https://arabic.rt.com/world/892019

21- عبدالباسط غبارة، الموقف الإيطالي من الأزمة الليبية... تدخلات مقنعة، **بوابة إفريقيا الأخبارية**، 4 أغسطس 2017.

http://www.afrigatenews.net/conent/

22- نور أوعلي، الأزمة الليبية وتداعياتها على الصعيد الدولي، 2013/12/30.

http://www.startimes.com/f.aspx?t=33733818

23- شريف زيتوني، الدور الإيطالي في ليبيا: عين على الهجرة وأخرى على الثروة، **بوابة إفريقيا الأخبارية**، 5 أغسطس 2017.

http://www.afrigatenews.net/content/

24- "اقتصاد المؤقتة تحظر عمل الشركات الإيطالية والعلاقات المشتركة في ليبيا"، الوطن الليبية، 2017/8/15.

http://www.alwatanlibya.net/post.php?id=686

25- إيطاليا تجلي رعاياها وتعلن استعدادها للتدخل في ليبيا، **الجزيرة نت**، 2015/2/15.

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/2/15

26- رمزي زائري، محطات العلاقات الإيطالية الليبية التاريخ الثقيل، بوابة إفريقيا الأخبارية، 4 أغسطس 2017.

http://www.afrigatenews.net/content/%

27- طارق الشيخ، إيطاليا وحقيقة تواجدها في ليبيا، **الأهرام**، 27 أغسطس 2016.

http://www.ahram.org.eg/NewsQ/547895.aspx

28- عائد عميرة، هل تتجه إيطاليا لإقامة قاعدة عسكرية في ليبيا، نون بوست، 30 يونيو 2018، شوهد في 2018/8/17.

https://www.noonpost.org/content/23930

الديمقراطية الإجرائية والفعل الاحتجاجي في المغرب

Procedural Democracy and Protest Action in Morocco

أ. أوبلوش محمد

ملخص

تناقش الدراسة "نموذجًا نظريًا" إشكاليًا يُعَرف ب "الديمقراطية الإجرائية وفعل الاحتجاج". وتبدأ من البدايات الأولى لنشأة المفهوم، مع الإغريق، مرورًا بنضوج معالمه التفسيرية في سياق تعريف المفهوم من زواياه الأربعة الإجرائي والدستوري وذو التوجه العملياتي والجوهري. تقدم الدراسة نقدًا تحليليا للمفهوم واستعمالاته، فتحاجج بأن علاقة "الديمقراطية بفعل الاحتجاج" بدأت بوصفها سياسات إجرائية أملتها الضرورة قبل أن تصبح مقاومة للسلطوية وللسياسات العامة اللاشعبية. وتجادل بأنه يكون نظام الحكم ديمقراطيا بقدر ما توفر علاقات المواطن- الدولة من مشاورات واسعة ومتساوية ومحمية وذات التزام متبادل. وبناءً على ذلك، تنطوي الديمقراطية على وجود تحرك النظام نحو ذلك النوع من المشاورات، بينما تنطوي إطاحة الديمقراطية على تحرك النظام بعيدا عنها. لا تهدف الدراسة إلى مناقشة الديمقراطية بشكل عام، ولا المقابلة بين مختلف أشكالها، وإنما تسعى إلى النظر في النظام السياسي المغربي بما هو نظام حكم يدعي الاختيار الديمقراطي دستوريا. علاوة على ذلك توضح الدراسة أن العلاقة بين المظاهرات والاحتجاجات- في الريف كنموذج المغرب- بالديمقراطية ومدى تأثيرها على السياسة العامة، هي علاقة جدلية يمكن تتبعها من خلال مستويين تقع بين الاستجابة وعدم الاستجابة. يتمثل المستوى الأول في الاستجابة الكاملة لمطالب المحتجين، وهذه حالة مثالية يندر تحققها في دول العالم الثالث، باستثناء النظم السياسية الديمقراطية. ويتمثل المستوى الثاني في الاستجابة الانتقائية، حيث تتم الاستجابة لمطالب دون أخرى، إما لتبرير سياسة معينة سيتم اتخاذها، أو لاحتواء المظاهرات وعدم اتساع نطاقها، أو لإحداث انقسام داخل المتظاهرين أنفسهم. لكن هذا لا يعني أن غياب الاحتجاجات بالفضاء العمومي للدولة، بالضرورة، يؤدي إلى تحقيق الديمقراطية. في ضوء ذلك، تصوغ الدراسة ملاحظات نظرية عدة من شأنها أن تساعد في التمييز على نحو كافٍ بين مرحلة إقامة الديمقراطية ومؤشرات الإطاحة بها. وأخيرًا، تقف الدراسة عند احتجاجات المواطنين كمطالب مشروعة في مجال السياسة وعلاقتها بالتعاقد القائم بين الدولة والمواطنين المؤسس على مبدأ المساءلة والمشاركة السياسية.

كلمات مفتاحية: الديمقراطية الإجرائية، الفعل الاحتجاجي، المساءلة، الشرعية السياسية، السياسة العامة

Abstract

The study discusses a problematic theoretical model known as procedural democracy and the act of protest. It starts with the beginning of the concept, with the Greeks, through the development of its explanatory features in the context of defining the concept from its four procedural, constitutional, operational and substantive aspects. The study presents an analytical critique of the concept and its uses, arguing that the relationship of "democracy by protest" began as procedural policies dictated by necessity before becoming resistant to authoritarianism and unpopular public policies. And argues that the system of a government is democratic if its citizen-state relations of consultations are broad, equal, protected and mutually committed. Accordingly, democracy implies the existence of the regime's movement towards that kind of consultation, while the overthrow of democracy takes place when the regime's movement is heading away from it. The study is not intended to discuss democracy in general, nor to differentiate between its various forms. Rather, it seeks to consider the Moroccan political system as a system of government that claims constitutional democratic by choice. In addition, the study shows that the relationship between demonstrations and protests - in the "reef" region as the model of Morocco - with democracy and its impact on public policy is a dialectical relationship that can be traced through two levels between response and non-response. The first level is the full response to the demands of the protesters, an ideal situation rarely seen in Third World countries, except for democratic political systems. The second level is the selective response, where demands are answered without the other, either to justify a specific policy to be taken, to contain the demonstrations and not to widen their scope, or to divide the demonstrators themselves. But this does not mean that the absence of protests in the public sphere necessarily leads to democracy. In this regard, the study draws up several theoretical observations that would help to distinguish adequately between the stage of democratization and the indicators of its overthrow. Finally, the study stands at the protests of citizens as legitimate demands in the field of politics and its relationship to the existing contract between the state and its citizens based on the principle of accountability and political participation.

Key words: procedural democracy, protest action, accountability, political legitimacy, public policy

مقدمة:

يمكن القول إن أنظمة الحكم الديمقراطية نجد فيها الانتخابات التنافسية تفسح المجال أمام المواطنين للإداء بآرائهم، ولكن محاولات التأثير على القرار، وتقديم العرائض والاستفتاءات، والحركات الاجتماعية والاحتجاجات(...) كلها لها تأثيرها أيضا وهنا تولد العلاقة بين المواطن والدولة، هذه العلاقة أخذت شكل التحالفات والمنافسات والموجهات بين الأطراف السياسية الرئيسية خارج أجهزة الدولة. هذه العلاقات أيضاً، تولد شكل من السلطة خارج الدولة وتتمتع بتأثير القوى في إمكانية إقامة الديمقراطية. فهذه التفاعلات السياسية العامة بين الدولة والمواطنين هي المدخل الأساسي للوقوف عند مؤشرات الديمقراطية، وإقامتها وإطاحتها. إذا ما الذي نبحث عنه في هذه التفاعلات؟ فكل تقدير لدرجة ترسخ الديمقراطية بالمغرب يمنح لنا التأكد من مدى تصرف الدولة والتزامها بحاجات المواطنين - نموذج مطالب الريف ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي-التي يطالبون بها.

فبقياس مدى تقدم الديمقراطية وإقامتها والإطاحة بها نخمن المدى الذي بلغه ذلك الالتزام أو مدى التراجع عنه، بمعنى نتحقق مِمَا إذا كانت الدولة تُعَزّزْ الرخاء لمواطنيها، أو ما إذا كانت تتصرف وفقا لقوانينها هي، أو حتى ما إذا كان العاديون من الناس يسيطرون على أدوات السلطة السياسية. وهذا لن يتحقق إلا بدمج شبكات الثقة: المجتمع المدني، الأحزاب، النقابات؛ بين الأشخاص في السياسة العامة، مع إبعاد هذه الأخيرة عن اللامساواة الطبقية وأخيراً إضعاف مراكز سلطة الإكراه ذات الاستقلال الذاتي كالجيش وأجهزة الشرطة والمخابرات ووزارة الداخلية، مما سُيؤدي إلى زيادة نفوذ الناس العاديين في السياسة العامة، وتنامي إشراف السياسة العامة على أداء الدولة. فحسب تصورنا يكون نظام الحكم ديمقراطيا بقدر ما توفر علاقات المواطن- الدولة من مشاورات واسعة ومتساوية ومحمية وذات التزام مُتَبَادَلْ. وبناءً على ذلك، تَنْطَوِي الديمقراطية على وجود تحرك النظام نحو ذلك النوع من المشاورات، بينما تنطوي إطاحة الديمقراطية على تحرك النظام بعيداً عنها. والجدير بالذكر أننا لا نهدف في هذه المقالة إلى مناقشة الديمقراطية بشكل عام، ولا المقابلة بين مختلف أشكالها، وإنما سنسعى إلى النظر في النظام السياسي المغربي بما هو نظام حكم يَدَّعِي الاختيار الديمقراطي دستورياً. كما نريد أن نتأكد، هل فعلا يحترم هذا النظام مقومات الديمقراطية كما هي متعارف عليها عالميا، بالوقوف عند ثلاث عناصر أساسية الدولة والمواطن، الفعل الاحتجاجي. (المدخل البنائي) ويمكن أن نحقق ذلك من خلال تحليل علاقة الديمقراطية الإجرائية بفعل الاحتجاج من جهة وعلاقة الدولة بالمواطن من جهة ثانية، من خلال الإجابة عن مشكلة الدراسة المتمثلة في التساؤل الرئيسي التالي: ما دور الفعل الاحتجاجي في إقامة الديمقراطية الإجرائية؟

وقد جاءت نتيجة هذا التساؤل، التي تمت عبر إجابة مجموعة من التساؤلات الفرعية، على النحو التالي: التالية: إلى أي حد تدخل احتجاجات المواطنين كمطالب مشروعة في مجال السياسة؟ وإلى أي حد يلقى التعبير عن هذه المطالب رعاية الدولة السياسية وحمايتها؟ وإلى أي مدى يتعاقد ويلتزم كلا الطرفين، المواطنون (بالمشاركة السياسية) والدولة (المساءلة)، بعملية ترجمة تلك المطالب؟

في هذا الصدد نقدم فرضيتين:

أولا: أن الديمقراطية تعيش فترة أطول حينما يكون أداؤها على نحو أفضل بمعنى يكون النظام الساسي ديمقراطياً بمقدار ما تظهر العلاقات السياسية بين الدولة ومواطنيها أن المشاورات بينهما واسعة متساوية ومحمية وذات التزام متبادل، فإقامة الديمقراطية تعني الحركة التي تهدف إلى إنشاء مشاورات أكثر اتساعاً، أكثر حماية، أكثر التزاماً متبادلاً. ومن ثَمَّ فالفعل الاحتجاجي صمام أمان لاستمرار الديمقراطية الإجرائية.

ثانيا: أنه كلما كانت نوعية الديمقراطية أقل، نزعت نحو انشاء مشاورات أضيق، وأقل مساواة، وأقل حماية، وذات مشاورات متبادلة أقل مما يعني بروز السلطوية والتضيق على الحريات والاحتجاجات.

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو التعرف على دور الفعل الاحتجاجي في إقامة الديمقراطية، إضافة إلى عدد من الأهداف الفرعية الأخرى، التي من أهمها:

-التعرف على الديمقراطية الإجرائية و علاقتها بالفعل الاحتجاجي

-التعرف على أهداف مؤشرات إقامة الديمقراطية.

-التعرف على مزايا مشاركة المواطنين في السياسة العامة وما يكتسيه ذلك من دعم للديمقراطية الإجرائية.

-التعرف على مقومات الديمقراطية كالمساءلة و المشاركة السياسية.

أهمية الدراسة:

من المتوقع أن تُسهم هذه الدراسة في إبراز الدور الذي يؤديه الفعل الاحتجاجي في القدرة على الوقاية من الإطاحة بالديمقراطية.

حدود الدراسة:

تقتصر هذه الدراسة في حدودها الموضوعية على دور الفعل الاحتجاجي في إقامة الديمقراطية ومواجهة أنواع الحكم السيء والقطع مع الأشكال السلطوية.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي الذي يقوم على الاستقراء والتحليل والنقد لمفهوم الديمقراطية في علاقتها بالفعل الاحتجاجي، كما سنركز على مدخل دراسة الدولة أي أبنية الدولة السياسية. إلى جانب المدخل البنائي لما له من أهمية في كون الاحتجاجات تنبثق داخل بنية معينة. وسننجز ذلك بتوظيف " نظرية العملية السياسية" التي وظفت مفاهيم الفرصة السياسية أو النافذة السياسية والتأويل خصوصا مع ماكادم وتشارلز تيللي ومن ثَمَّ تحليلها واستنباطها للوصول إلى إجابات الدراسة.

أولا: مفهوم الديمقراطية

الديمقراطية مصطلح يوناني مكون من كلمتين:Demos ومعناها الشعب، kratein ومعناها حكم أو سلطة. وبذلك تعني الديمقراطية نظام الحكم الذي يستمد سلطته من الشعب أو من غالبيته. وعليه يمكن التمييز بين الديمقراطية والمونوقراطية Mono Kratos التي تستند إلى سلطة الفرد الواحد (الحاكم)، كما تتميز الديمقراطية عن الأرستقراطية التي تعتمد على حكم فئة قليلة(النخبة). ولعل أبسط تعريف للديمقراطية وأكثره واقعية هو التالي:" إنها النظام الذي يختار فيه المحكومون الحاكمين عن طريق انتخابات نزيهة وحرة.[1] إلا أن المفهوم تتطور في العصور الحديثة وأخذ معاني متعددة منها:

تعريف إجرائي للديمقراطية: من حيث الإجراءات تتسم الديمقراطية بالشورى. ويركز المحللون الإجرائيون على الانتخابات بصورة واسعة، وعلى ما إذا كانت تلك الانتخابات تتسم تقوم على تنافس حقيقي يؤدي إلى تغيير في الرجال والسياسة، أو إذا كانت مزيفة وتُستخدم لسحق معارضي الحكومة، أو وجود إجراءات استشارية أخرى، مثل: الاستفتاءات والإقالة، والتقدم بالاستدعاءات، وحتى إجراء استفتاءات حول معرفة الآراء في المجتمع.[2]

تعريف جوهري للديمقراطية: الديمقراطية بهذا التعريف هي التي تركز على نوعية الحياة التي يوفرها نظام الحكم في تأمين حياة أفضل، وقدرة جميع السكان على تقرير مصيرهم وحماية القانون لهم من الجور والفساد وتعزيز رخائهم وحرياتهم الفردية، وأمنهم والعدالة لهم والمساواة اجتماعياً بينهم، والمشاورات العامة معهم، والحل السلمي لنزاعاتهم.[3]

تعريف دستوري للديمقراطية: تركز الديمقراطية الدستورية على القوانين التي يشرّعها نظام الحكم حول الأنشطة السياسية. ونتيجة للاستعراض التاريخي نستطيع أن نميز فروقاً بين أنظمة حكم الفئة ذات المنافع الخاصة، وأنظمة الحكم الملكية والجمهورية ولكل منها صيغها الدستورية النسبية.

تعريف ذو توجه عملياتي للديمقراطية : يختلف هذا التعريف للديمقراطية عن المقاربات الدستورية والجوهرية و الإجرائية لها، فهو يحدد مجموعة دنيا من الطرائق التي يجب أن تعمل باستمرار، وهي المشاركة الفعالة بين أجهزة الحكم و المواطنين والمساواة في حق التصويت و شموله جميع البالغين و التفهّم المستمر لقضايا المواطنين والتحكم في جدول الأعمال بين السلطة و المواطنين ، بحيث يكون لدى المواطنين الفرصة لوضع أي مواد يرغبونها عليه.[4] وتجدر الإشارة أن مفهوم "الشعب" و سلطة الشعب "دموس" هو مفهوم غامض و فضفاض، لأنه لا يمكن في الغالب تحقيق سلطة الشعب مع الاعتناء بآراء جميع الأفراد. مما يعني أن "حكومة الشعب بالشعب" هو أمر غير عقلاني. إلا إذا قلنا بأن من يحكم هو مجموعة من الشعب على سائر أفراد الشعب؛ كأن نقول مثلا حكومة أكثرية الشعب. تجدر الإشارة أنه لم نعرض تعريف لمفهوم الاحتجاج لكون هذا الأخير جزء لا يتجزأ من مقومات الديمقراطية الإجرائية.

يتضح إذن، أن الديمقراطية من المفاهيم التي لا تعرف الجمود بل هي من المفاهيم التي تتطور مدلولاتها باستمرار، وكل بحث عن أصلها لا يعني التشبث بمدلولها الأصلي ولكنه يعني الوقوف عند مراحل تشكل المفهوم. فما يجمع هذه التعاريف هو مفهوم الديمقراطية وهي لا تُختزل في تعريف دقيق صالح لكل زمان ومكان بقدر ما انتجت مجموعة من المبادئ والآليات توصف بكونها ديمقراطية إجرائية بحمولتها الخاصة كالتداول على السلطة والمساواة بين المواطنين وسيادة القانون والتركيز على انتخابات نزيهة مع ربط المسؤولية بالمحاسبة والحق في الاحتجاج. لذلك ارتبطت الديمقراطية بالمشاركة

السياسية في تدبير شؤون المدينة-الدولة فالمواطن هو الذي يتكلم ويناقش الشؤون العامة التي تخص المدينة. هذا التصور الأصيل للديمقراطية التي يُقرنها بالمشاركة السياسية للمواطن يُبين لنا كم ابتعدت ديمقراطية اليوم عن الأصل إذا أخذنا بعين الاعتبار ضعف المشاركة السياسية بل جهل المواطن العادي بالأمور السياسية[5] فكل تراجع في الديمقراطية لا يعني سوى تدهور مستوى الحرية. ويتم انتهاك الحقوق المدنية والسياسية كالحق في الاحتجاج وانتهاك حرية التعبير، مما جعل المنظمات الدولية تسجل درجات حرية متدنية وتراجعًا نسبيًّا في الحقوق والحريات. وهناك علاقة كبيرة بين جودة الديمقراطية، والاستقرار السياسي، والمشروعية، والتقدم نحو توطيد الديمقراطية. مما يعني أن التراجع في الحقوق والحريات يرافقه فعل احتجاجي هو بمثابة استفتاء مستمر على سياسات الحكومة، وهو إحدى الوسائل التي تتيح للجمهور التعبير عن آرائه، وطرح أولوياته، كما أنه يمثل مصدر ضغط مهما على صناع القرار.فالحركات الاحتجاجية كما وضح تشارلز تيلي ليست وليدة اليوم بل " تطورت في الغرب بعد عام 1571م و قد انبثقت عن توليفية ابتكارية تسلسلية قوامها ثلاثة عناصر أولا: مجهود عام مستدام ومنظم يملي مطالب جماعية على سلطات مستهدفة،(ولنطلق على هذا العنصر مسمى الحملة (و ثانيا: توظيف توليفات من بين أشكال العمل السياسي التالية: خلق جمعيات و تحالفات ذات أهداف خاصة، لقاءات عامة، مواكيب مهيبة، اعتصامات، مسيرات، مظاهرات، حملات، مناشدة، بيانات في الإعلام العام، مطويات أو كراسات سياسية(دعونا نسمي مثل تلك المجموعات المتكاملة المتغيرة من التحركات بذخيرة الحركة الاجتماعية((...) فالمطالب قد تستهدف مسؤولين حكوميين، لكن هذا لا يمنع أن السلطات المقصودة يمكن أن تتضمن أيضاً المُلاَّك، ورجال الدين و غيرهم ممن يؤثرون كثيراً بأعمالهم (أو فشلهم) على رفاهية كثير من الناس. " [6] فمهمة المجتمع المدني والأحزاب هي الاحتجاج من أجل تكريس الديمقراطية وذلك يتم في إطار دستوري حيث يقر دستور 1102 في فصله 21 الفقرة الرابعة " يجب أن يكون تنظيم الجمعيات والمنظمات غير الحكومية وتسييرها مطابقا للمبادئ الديمقراطية". [7] كما نجد أيضا في الفقرة الأولى من نفس الفصل أنه" تؤسس جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتمارس أنشطتها بحرية، في نطاق احترام الدستور والقانون."

وفي هذا السياق، تبرز نظرية "بنية الفرصة السياسية " التي ترى أن المتغير الرئيسي الذي يحدد تأثير المظاهرات والاحتجاجات هو استعداد النظام السياسي الحاكم على فهم و احتواء الحركات الاحتجاجية المختلفة، سواء كانت جيدة التنظيم أو مجرد عفوية. ووفقا لهذه النظرية، كلما ازداد انغلاق النظام السياسي في وجه المتظاهرين، زادت احتمالات قمع تلك التظاهرات، وكلما ازداد انفتاح النظام السياسي، زادت احتمالات استيعاب مطالب المتظاهرين. وهذا ما عبر عنه تشارلز تيللي بقوله " يكون النظام السياسي ديمقراطيا بمقدار ما تظهر العلاقات السياسية بين الدولة ومواطنيها أن المشاورات بينهما واسعة متساوية ومحمية وذات التزام متبادل. وهناك من يرى وجود قدر من اللغو عندما نقول بأن الفرصة السياسية ترتبط ارتباطاً إيجابياً بالحراك الاحتجاجي ونتائجه. فليس هناك من شيء يسمى الفرصة السلبية. فنحن لا نستفيد كثيراً من الفكرة التي مفادها أن الفرصة المفتحة تكون مفيدة للحراك الاحتجاجي، وأنها عندما تغيب، تنتج نتائج سلبية. [8] قَدَّم جولد ستون وتشارلز تيلي اقتراح مفاده، أن الدولة تحاول دائماً أن تضع الفرصة مقابل التهديدات، وأنها لكي تحدد استجاباتها نحو كل حركة فإن الدولة توازن بين خليط من التنازلات (الفرص) والكبح (التهديدات). وعلى نفس المنوال، فإن المشاركين في

الحركة ينظرون بعين الاعتبار "للإشارات" التي ترسلها الدولة. ويمكن أن تكون هذه الإشارات واضحة، كالإشارة مثلاً الى إمكانية اعفاء الحركة من الضرائب (كفرصة) أو إيقاف نشاطها (تهديد).[9] كما وقع مع احتجاجات جرادة. كما يمكن أن تكون أكثر وضوحا، مثل إرسال شرطة مكافحة الشغب. كما وقع في احتجاجات الريف عندما تم عسكرتها. ويمكن الإشارة، أيضاً، إلى أن هذه الدينامية يمكن أن تتغير في أي لحظة. فقد تحدث حادثة مفاجئة وخطيرة ترسل إشارة الى المشاركين في الحركة تُعبر على أن الدولة قد غيرت موقفها أو أن ثمة تغيراً في الرأي العام. وهو ما حدث عندما قرر زعماء أحزاب الأغلبية الحكومية في بلاغ لهم رمي أبناء الريف بتهمة الانفصال وتلقيهم لتمويلات خارجية. مما أدى الي خلق مجموعة جديدة من الظروف – خصوصا إلصاق نزعة الانفصال بالحراك الاجتماعي بالريف-غيرت من التفاعل القائم بين الدولة والمحتجين.

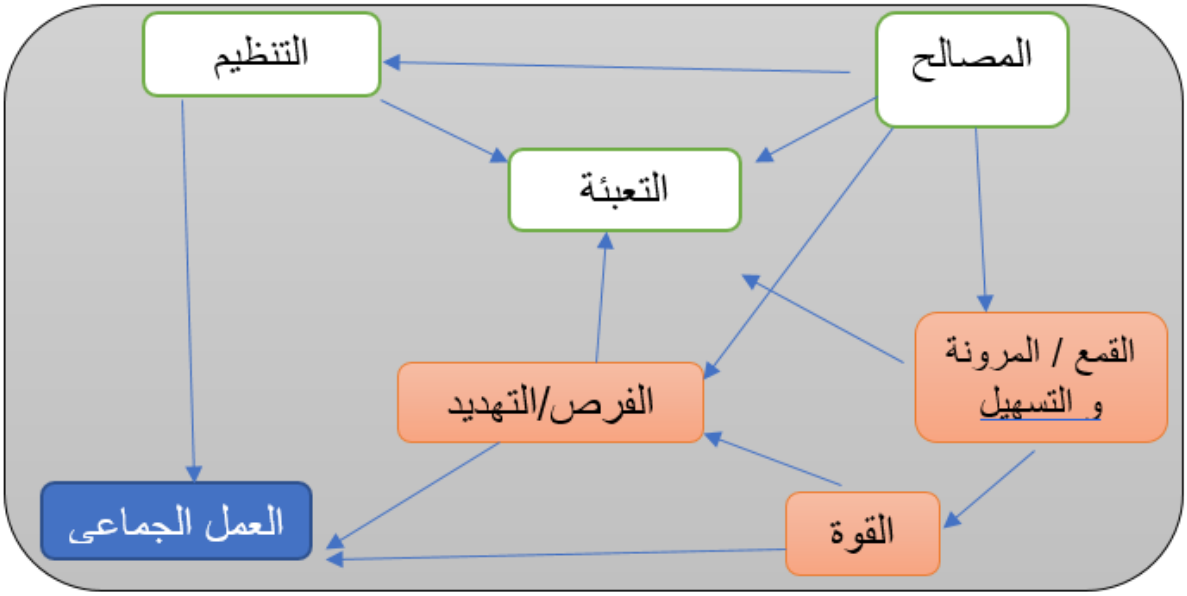

الشكل 1-من إنجاز الباحث وفق نموذج التعبئة لتشارلز تيلي[10]

فالحركات الاحتجاجية يجب أن تدرس الفرص والتهديدات، لأنه في بعض الأحيان يكون في صالح المحتجين أن يقللوا من شأن التهديدات التي تأتي من طرف الدولة وغالبا ما تكون إما قمعية باستعمال القوات البوليسية أو مرنة باستعمال مؤسسات الوساطة الدستورية(المركزية) والمحلية. كما أن الفاعلين في الدولة يمكن أن يبالغوا في قدرتهم على الكبح من أجل تهديد المحتجين بالخضوع. إن الأفراد عندما يتوفرون على القوة الجماهيرية يصنعون القرارات في سياقات اجتماعية مركبة رغم التهديدات المتنوعة. ففعل زيادة القمع يؤدي إلى زيادة وثيرة الاحتجاج والتعبئة. فقوة الجماعات تكمن في تنظيمها ومصالحها تكمن في التفاعل القائم بينها وبين المتنافسين المحتملين كالدولة أو مسؤولين محددين (فرصة / تهديد) بناءً على التفاعل. فإخضاع المحتجين للقمع هو الدفاع عن مصالح النظام السياسي. فهو يتحرك للدفاع عن مصالحه المهددة من طرف المحتجين.

ووفقا لهذه النظرية أيضا، لا تتطور في الدول اللاديمقراطية مظاهر يمكن أن تزيد في زمن الاحتجاج للتعبير عن مصالح لفئات واسعة داخل الدولة، وإنما تظهر وتبُرز بعض مظاهر الاحتجاج المحدودة والتي غالبا ما تكون فئوية، وغالبا ما تنتهي إما بقمعها، أو بالاستجابة لمطالبها، إذا كانت لا تؤثر في مصالح النظام. وهذا ما وقع مع احتجاجات الريف التي كانت

ذات طبيعة سياسية ولكن تحمل في عمقها مطالب اقتصادية واجماعية ...مما يبين اختلاف الأنظمة اختلافًا كبيرًا في شرعيتها الشعبية، وقوة استقرارها، ومدى استعدادها للقمع، دون تقيدها بالشرعية السياسية والدستورية ونقصد بالشرعية السياسية مدى التزام الدولة بإنفاذ القانون واحترامه. وإلى أي حد تمتلك الدولة مقومات الوساطة، أي الثقة وعدم الثقة في الاستجابة لمطالب الحركات الاحتجاجية؛ وكذلك في قدرتها على الاحتواء وإعادة الأمن وتحقيق المصالحة داخل المجتمع. فالحركات الاحتجاجية تظهر دائماً في سياق الدولة. بل "تعتبر الدولة حلبة سياسية تتصارع فيها النخبة السياسية والاقتصادية ونخب الدولة- أي رجال البيروقراطية والمواطنين الذين يشكلون عصب الدولة جنباً إلى جنب مع عنصر الضغط الشعبي والتي تدخل جميعاً في تفاعل يتخذ طرقاً عديدة لينتج في النهاية التشكيلات المحددة التي تكون عليها مؤسسات الدولة." [11]ويمكن مقاربة إشكال هذا الموضوع بتوظيف نظرية "تعبئة الموارد" والتي ترى أن الحركات الاحتجاجية استجابة منطقية، في مواجهة مواقف جديدة طرأت على المجتمع حديثا، وتعتبر فرصة لانتقال المجتمع إلى وضع أفضل. ولا تعد مصدر من مصادر الخلل في المجتمع، بل كجزء من العملية السياسية والنظام السياسي نفسه، وتسعى إلى الوصول إلى حالة أحسن. ويتم ذلك من خلال قيام تلك الحركات بتعبئة الموارد وتوظيفها لصالح المجتمع وتطوره، مشيرة إلى حركة تعبئة الأفراد من أجل قضية ما، في أفق إحداث تغيير اجتماعي. يعتبرها "توران" شكلا خصوصيا من أشكال المشاركة السياسية، وأنها تساهم في مسار البناء الديمقراطي، باستحضار المضمون الاجتماعي والقيمي، وتهتم بنقد الخيارات التنموية. [12] وهو ما ينطبق على حال الاحتجاجات بالريف وبجرادة إذا لا تستهدف إسقاط النظام السياسي أو القيام بثورة جذرية. إنما تروم إلى تجويد الفعل السياسي وتقويم المخططات التنموية. أي أن أهدافها لا تخرج عن دائرة ما هو سياسي اقتصادي.

ومع صعود علم الاجتماع الثقافي وتقاليد فكرية مختلفة وسياسية حيث أدت الحساسيات إلى ظهور اعتراضات حول الثنائيات الكاذبة: السياسة مقابل علم النفس الاجتماعي، والعقلانية مقابل العاطفة، والبنية الاجتماعية مقابل الإجماع الشعبي، فالاهتمام بتجميع الموارد نحو الثقافة مقابل الإطارات المدنية. وضع على المحك في هذه الثنائيات الكاذبة صور الفاعلين الأساسيين المحركين للحركات الاجتماعية، والطرق التي يتفاعلون بها مع المطالب الاجتماعية والسياسية، والبنى الاقتصادية من حولهم.[13] علاوة على ذلك فالعلاقة بين المظاهرات والاحتجاجات- في الريف كنموذج المغرب- بالديمقراطية ومدى تأثيرها على السياسة العامة، هي علاقة جدلية يمكن تتبعها من خلال مستويين تقع بين الاستجابة وعدم الاستجابة. يتمثل المستوى الأول في الاستجابة الفورية لمطالب المحتجين، وهذه حالة استثنائية من المستبعد أن تتحقق بالمغرب، باستثناء الدول الديمقراطية أو السائرة نحو الديمقراطية كتونس. ويتمثل المستوى الثاني في الاستجابة وفق شروط الإذعان أي بشكل انتقائي من طرف الحكومة لوحدها، حيث تتم الاستجابة لمطالب دون أخرى، أو التمهيد لتبرير سياسة معينة سيتم اتخاذها مستقبلا، أو التفاوض لحجب حجم المظاهرات كي لا يتسع نطاقها ليسهل التحكم في سيرورتها، أو ممارسة اللعب من الداخل أي خلق انقسام داخل المتظاهرين أنفسهم. باللعب على وتر الاختلافات الإيديولوجية أو وتر الدين أو ما من شأنه أن يبعثر شكل التنظيم الاحتجاجي.

وقد تعاملت الدولة مع احتجاجات الريف بمقاربة أمنية مفرطة تحت غطاء الحفاظ على النظام العام. دون استجابتها للمطالب الاقتصادية والاجتماعية ورفضها الإفراج عن المعتقلين وتحقيق مصالحة مع المجال الترابي الريفي ومع الساكنة. لقد فهم المواطنون المهتمون منهم بالسياسة أو العاديون من خلال مخارج الاحتجاجات بالمغرب، أن الديمقراطية في ظاهرها هي حكومة الشعب ولكنها في الباطن تمثّل حكومة البيروقراطيين أصحاب السلطة (أو ما يطق عليه المغاربة سلطة المخزن ويسميها الأتراك بالدولة العميقة) وبالتالي سلطة المخزن تتطابق بشكل متواز مع ديمقراطية المخزن. مما يعني أن السلطة كما يفهمها النظام السياسي المغربي تميل للهيمنة والقمع والانتشار، لأنها مبنية على أسس تقليدانية كما وضح ذلك كل من أكنوش وحمودي وهند عروب. وبذلك يكون الاحتجاج شكلاً من أشكال الطرق غير النظامية (غير المؤسسية) للتعبير عن مطالب أو مظاهر من المعاناة، في الوقت الذي تهمل فيه سلطات الدولة الضغط الشعبي، عن طريق غلق القنوات النظامية الرسمية للتعبير أو الحد منها أو إهمالها.[14] لذلك فالفعل الاحتجاجي الحديث قد أضاف لاعباً جديداً في بنية تطور الدولة.

إن ما يبعد سلطة الدولة عن الهيمنة هو سُمو القانون والشرعية السياسية، فطبيعة السلطة بالمغرب تتميز بوحدة ومركزية شاملة، إذ تُسيّر بوساطة أجندات حكومية ومؤسسات مالية خفيّة؛ لذلك لها جوهر شمولي رغم المظاهر الديمقراطية المحتفى بها كالتعددية الحزبية والانتخابات ودستور 2011 ...فالسلطوية تكتسي جميع أجهزة الدولة لكن بشكل خفي غير مُعلن. فالدولة تقدم الدعم لذوي النفوذ الذين يمتلكون مشاريع سياسية ضخمة، ويعتقدون أنها بحاجة إلى تركيز وتوسيع السلطة (الجمع بين المال والسياسة واستغلال الميزانية العامة). أو حين تقوم الدولة على تأسيس -أو الاحتفاظ - بهيمنة طبقة بيروقراطية لها وظيفة تقديم المشورة أو حزب مفضل من بين الأحزاب. تكون الحصيلة دائمًا مجرد صور متشابهة لشيء واحد هو الحكم السيئ.

هذه الممارسات اللاديمقراطية في بلد يَدَّعِي أنه ديمقراطي ومستعد أن يجعل المواثيق الدولية ملائمة لتشريعاته الوطنية، حيث وَاجَه بمؤسساته المتنوعة الفاعلين السياسيين والحقوقيين كمعارضين لسياساته العامة. مما جعل من الفعل الاحتجاجي استراتيجية للمقاومة. هذا الفعل الاحتجاجي لا يتحدد بوضعيات التهميش الاجتماعي أو الترابي وحدها. كما لا يمكن كذلك إرجاعه إلى مجرد الشعور بالحرمان وباللاعدالة. إنه أيضا نِتَاج لقدرة الفاعلين على تعبئة الاحتجاجات الاجتماعية وتنظيمها، حول مصالح اقتصادية، وترابية، سياسية، فئوية.. وذلك عندما تسمح الشروط السياسية بذلك. قد نتساءل: هل يمكن لسيرورة إرساء الديمقراطية في الحياة السياسية في المغرب أن تفضي إلى "طبع العادات بطابع السلم"، وإلى تراجع الترهيب، والعنف الأمني، والفساد، والزبونية، إلخ، أم أن الأمر إنما يتعلق ب" تَفَشٍّ للإجماع، وتَفَشٍ لقيم ديمقراطية، أي بمفعول حُمَّى، ومفعول موضة ظافرة منتصرة"؟ الشيء المؤكد، هو أن انفتاح النظام السياسي، وتطور أشكال الاحتجاج الاجتماعي، أتاحا نشر ثقافة الاحتجاج السلمي.[15] وتقع التكلفة المرتفعة لتحدي الدول القمعية في صميم العلاقة بين القمع والحراك. إذ يتسبب مزيد من القمع في إحداث مزيد من الإحباط بين عامة الناس، وهو الأمر الذي يتجسد في إحداث مزيد من التحريض على الاحتجاج. وخير دليل ما ميز احتجاجات الريف هو الإصابة البدنية، والسجن والتعذيب،

وترك العائلات لتتساءل عن مصير أحد المحتجين، كل هذه الأمور تعد تكاليف يعين أن يتحملها من يتحدون دولة قمعية، وهي تكاليف يقطع معظم المواطنين بأنها فوق طاقتهم على التحمل.[16]

ثانيا: احتجاجات المواطنين كمطالب مشروعة في مجال السياسة العامة

سبق وقلنا أن تقدم الديمقراطية وإقامتها يتحقق إذا كانت الدولة تعزز الرخاء لمواطنيها، أو ما إذا كانت تتصرف وفقا لقوانينها هي، أو حتى ما إذا كان العاديون من الناس يسيطرون على أدوات السلطة السياسية. فالديمقراطية الإجرائية التي ينبغي لها أن تكون بالمغرب يجب أن تستند أساسا على الحوار والنقاش العمومي، والتشاور، والحكم التشاركي، ليس بالمعنى الضيق الذي يفيد مشاركة الجميع في السلطة، فمن الضروري وجود تفاوت في السلطة، غيْر أن هذا لا يعني احتكارها بما ينتج عنه سنّ قوانين حسب المصلحة بدواعي الشرعيَّة الانتخابية، بل إن الأمر يرتكز على مشاورة سياسية أو ما سماه أمارتيا صن " حكم بالنقاش العمومي " بين جميع الأطراف في تدبير الشأن العمومي. ففي تقييم ما للديمقراطية وما عليها، لابد من الاعتراف اعترافاً صريحاً بالميل إلى الحكم التشاركي الذي طفا على السطح ثم عاود الظهورَ بشيءٍ من الاتساق في مختلف أرجاء العالَم.[17]

إن الإطاحة بالديمقراطية بالمغرب يكون نتيجة انسحاب العناصر الأساسية القوية ذات الامتياز من أي مشاورات ذات التزام متبادل خصوصا عندما سحبت هذه العناصر ودائعها وأموالها من الأبناء المغربية سنة 2012-2013 مما خلق أزمة اقتصادية في البلاد الشيء الذي أجج الاحتجاجات وعمق الاحتقان. بينما يتوقف دعم الديمقراطية على دمج أعداد كبيرة من الناس العاديين في المشاورات. فطبقات النخبة القوية ذات الامتياز و التي تتحكم في اليد العاملة و لها تأثير على التوازنات الاقتصادية ، مثل كبار ملاك الأراضي و الصناعيين و أرباب الشركات الكبرى و أصحاب رؤوس الأموال و المهنيين، يمتلكون وسائل و دوافع أكبر من الناس العاديين للتهرب أو الإطاحة بالتحالفات الديمقراطية عندما تتحول تلك التحالفات ضد مصالحهم، أما الناس العاديون، فبمجرد ما أن يكرسوا حياتهم و مستقبلهم ضمن نظام الحكم الديمقراطي، فإنهم لا يستطيعون أن يفصلوا شبكات ائتمانهم عن السياسة العامة، أو الى حد أقل أن يدخلوا أشكال اللامساواة الطبقية في السياسة العامة أو أن يقيموا التفاوتات و يوجدوا مراكز سلطة جديد لديها قوة القمع و تتمتع بالاستقلال الذاتي .[18] عكس الفئات السابقة الاغنياء و الاقوياء حيث يستطيعون بسهولة أكبر أن يسحبوا شبكات ثقتهم و يقيموا التفاوتات الطبقية و يؤسسوا مراكز سلطة تتمتع بالاستقلال الذاتي مما يجعل المعادلة السياسية غير متوازنة و غير عادلة الشيء الذي يؤدي الي بروز الاحتجاجات كرد فعل للمقاومة ، فحيث توجد السلطة كما يقول فوكو توجد المقاومة، وتأخذ هذه المقاومة أشكال متعددة و أبرزها الاحتجاج. مما يعني أنه، يتوزع النفوذ السياسي بصور غير متكافئة بين أعضاء النظام السياسي. (..)لأن بعض الأفراد لديهم موارد أكثر يستطيعون من خلالها التأثير في الحكومة، فإنه يكون من السهل عليهم أن يمارسوا تأثيرا أكبر على الحكومة لو أرادوا ذلك، وحينما يريدون. فالأشخاص الذين لديهم قدرة أكبر على التأثير في الحكومة، يستطيعون استخدام نفوذهم هذا ليحققوا تحكماً في موارد سياسية أكثر.[19] في المقابل لا تملك الطبقات المحرومة داخل الدولة سوى موارد الاحتجاج توظفها ضد اللاعدالة وضد التهميش الذي لحق بها من طرف الأفراد المحتكرين للموارد. لذلك غالبا ما تكون هناك مبادرات ومحاولات عديدة لاستيعاب الفعل الاحتجاجي في منظومة المشاركة السياسية. إلا أن الحركات الاحتجاجية

تولد من رمادها باستمرار، وتفلت من الضبط السياسي، والمعايير المعتادة، بفتحها مسالك احتجاج جديدة، فتتصاعد وتيرتها وتتسع رقعتها (فاعلون جدد، امتداد جغرافي، تراكم الخبرات)، وهي ظاهرة إيجابية تدفع في اتجاه تنضيج أو تجذير الانتقال الديمقراطي بالضغط والاحتجاج.[20]

علاوة على ذلك، فسيرورة الفعل الاحتجاجي بالمغرب حرك نوايا الفئات المحتجة للنفاذ إلى عمق السياسة العامة للدولة لإقامة الديمقراطية وضمان مكان لها في مربع صناعة القرار السياسي والاقتصادي. وحتى إن لم تكن هذه الحركات الاحتجاجية تطمع في الاستيلاء على السلطة السياسية، فإنها لا تخلو، مع ذلك، من بعد سياسي. يحق للمحتجين إعلان مظلامهم ومطالبهم وانتقاداتهم ورفضهم عبر مكوناته المختلفة: ساحات عمومية، أو رصيف أمام الجهة التي يعتبرها المحتجون معنية بمظالمهم أو مطالبهم، وأحيانًا يتدرجون في اختيار المكان وفق منطق تصعيدهم درجة الاحتجاج.[21] هذه الندية السياسية سوف تتيح، على المستوى السياسي، مسالك الوصول إلى تفعيل الديمقراطية الإجرائية، وإقامة علاقات جديدة بين المواطن وبين مختلف أجهزة السلطة (العدل، قوات الأمن، الإدارة، إلخ.). والمغرب بجغرافيته الاستراتيجية وسوسيولوجيته البشرية المتنوعة، لم يكن ببعيد أو غير معني بما يقع من حوله، بل إن الحراك الاجتماعي لم يتوقف فيه يوماً؛ فالمغربي ينمحي أمام السلطة تارة، ويتألف معها تارة أخرى. ومن حيث كونه مسالماً ومحباً للمظاهر، يغدو جافاً وصامتاً حين تفاجئه عاصفة الأحداث. وحين يحتج ويثور، فإنه يكنس كل ما يعترض طريقه.[22] وبحلول مرحلة " العهد الجديد" نجد الملك الجديد، واجه بعد توليه السلطة، ملف التجاوزات القديمة التي ارتكبتها مختلف أجهزة الدولة، والتي اعتبرت مسا خطيرا بحقوق الإنسان (التعذيب، التصفية الجسدية، الاعتقال التعسفي، الاختفاء، إلخ.). وقد قرر الملك محمد السادس، استجابة لتوصية من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة.[23]

وبعْدَ مُضيّ 12 سنة على إصدار التقرير الختاميّ لهذ الهيئة، والذي تضمّنَ جُملة من التوصيّات الهادفة إلى طيّ صفحة "سنوات الرصاص" بصفةٍ نهائيّة، والانتقال إلى مغربٍ آخر مغرب الديمقراطيةَ تُحترمُ فيه حقوق الإنسان، واستناداً على مبادئ باريس وعلى الدور المتوخى من المؤسسات الوطنية في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها ورصد الانتهاكات التي تطالها، واعتبارا للتقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة الذي أوصى، تأسيساً على ما تضمنه من تحليل للأحداث والوقائع والسياقات المرتبطة بحدوث انتهاكات جسيمة في الماضي، بالقيام بإصلاحات دستورية ومؤسساتية وقانونية. ورغم هذه الجهود يبقى القيام بإصلاحات مؤسساتية كفيلة بإرساء ضمانات عدم التكرار ضعيفا وبدون تفعيل. فبَدلَ أن تعمل الدولة على مراجعة سياساتها المتعلقة بحقوق الإنسان، والسعي إلى إقامة الديمقراطية ضيّعتْ فُرصة تاريخية للانتقال نحو مجتمع ديمقراطي، تسودُ فيه العدالة الاجتماعية وحقوق الانسان.

إن عدم استجابة الدولة (التجاهل)، لمطالب المواطنين الحقوقية كاحترام حقوق الإنسان واحترام حق الاحتجاج والتظاهر أو تجاهلها للمطالب الاقتصادية والاجتماعية كما الحال بالريف وزاكورة وجرادة.. يبين أن طبيعة النظام السياسي لا يرغب في إقامة الديمقراطية، بل هو شبيه بأنماط النظم السلطوية الهجينة لا هو ديكتاتوري ولا هو ديمقراطي، حيث غالبا ما يتم استحضار آلية القمع مع تكريس سياسية تجاهل المطالب الاقتصادية، أثناء التعامل مع المظاهرات والاحتجاجات. وأملا في استعادة ثقة المواطنين في مؤسساتهم لضمان استمرارية تنفيذ مخطط الإصلاحات. إذ لا طائل من

وراء إقامة مؤسسات شكلية تستحوذ عليها جماعات بعينها لحماية مصالحها، والاحتكار والهيمنة وتحويل هذه المؤسسات إلى ريع سياسي، يستفيدون منها ويدودون بها عن مصالحهم في مختلف المجالات، مشكلين بذلك تكتلات منغلقة على ذاتها محصنة من أي اختراق ورافضة لأي منافسة[24]. مما يُبين أن أغلب الحركات الاحتجاجية لا تظهر إلا كرد فعل على قرار ما اتخذه النظام الحاكم ."وهو أمر متكرر في الحالة المغربية بدون أن يكون وراءه ظلال سياسية أو توظيف سياسي من أي من أحزاب وقوى المعارضة، كما جرى مثلاً في قانون تنظيم مشروع السير في المغرب ، بحيث أدى الأمر إلى ميلاد حركة احتجاجية مستقلة عن الأحزاب، نقلت الاحتجاج إلى الشارع، ولجأت إلى إغلاق الطرقات واستعمال العنف في بعض الأحيان "[25].و لتحليل سلوكات هذه الاحتجاجات في علاقتها بالديمقراطية، قد نعتمد مفهوم النافذة السياسية الذي وظفه جون كنجدون joh kingdon الذي يرى أن من الضروري فتح فرصة مؤقتة للمدافعين عن المقترحات لدفع حلولها قدماً، أو لجذب الاهتمام لمشاكلهم الخاصة، فعدد لا حصر له من الجهات الفاعلة أو الأحداث يمكنها أن تتسبب بانفتاح أو انغلاق النوافذ السياسية. [26] فالفعل الاحتجاجي بالمغرب يوجد ضمن مجتمع معين، لذلك يجب علينا تحليله ضمن السياق الموجود فيه، مما يعني الانتباه للسياق الثقافي للمجتمع الذي من خلاله يفهم المواطنون العالم الذي يعيشون فيه.

فلا شك أيضاً، أن التفاوتات المجالية والاقتصادية والفروق في الدخل الفردي لها تأثير على وجود الديمقراطية. فقد أجرى "آدم برزيفورسكي" دراسة هو (Adam Pizeworskir) وزملاؤه (عن الفترة 1950-1990) "والتي وجدت علاقة مباشرة وثابتة بين متوسط دخل الفرد في البلد ذي الحكم الديمقراطي وبين احتمال وفاة الديمقراطية في سنة ما، وكلما ازداد غنى البلد المعنيّ انخفض احتمال فشل الديمقراطية".[27] مما يعني أنه تكون الديمقراطية أكثر عرضة للانهيار عندما ينكمش الاقتصاد. وكما لاحظ "برزيفورسكي" وزملاؤه فإن "موت الديمقراطيات يتبع نمطًا واضحًا: إذ من الأرجح أن يقع هذا الموت عندما تواجه الديمقراطية أزمة اقتصادية، ويكون الموت مصحوبًا في أغلب الحالات بإحدى هذه الأزمات".[28] فالثروة الاقتصادية "شرط مسبق للديمقراطية"، على اعتبار أن بروز الديمقراطية هو نتيجة حتمية للتحول في البناء الطبقي، مما أدى إلى إنضاج الشروط الموضوعية لاستقبال موجات الديمقراطية. فظهور الديمقراطية مرتبط بسيرورة التقدم والاقتصادي، بمعنى أن هناك تقدم خطي تصاعدي نحو التغيير السياسي يبلغ في النهاية ذروته في الديمقراطية، وحالما تكتسب الأنظمة اللاديمقراطية مستوى معين أو حد أقصى من التطور الاقتصادي والنضج الاجتماعي، فهي ستصبح حتما ديمقراطية .

و في دراسة أخرى نشرت سنة 2008 توصل "إيتان كابستين" (Ethan Kapstein) و"ناتان كونفيرس" (Nathan Converse) إلى نتائج مماثلة بالنسبة للديمقراطيات الناشئة في الفترة بين 1960 و2004، فقد وجدا "ارتباطًا كبيرًا بين ارتفاع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي وانخفاض احتمال النكوص عن الديمقراطية"، بينما "ارتبط ارتفاع معدلات التضخم في إحدى السنين ارتباطًا كبيرًا بحدوث زيادة ملموسة في احتمال النكوص عن الديمقراطية".[29] مما يبين، أن الأداء الاقتصادي الجيد يساعد في بقاء الديمقراطيات، بينما الأداء السيئ يقوضها. بناءً على ما سبق، فمهمة الدولة إذا، لا تقتصر على ضمان التوازن بين مختلف المؤسسات القانونية وممارسة التحكيم، بل هي مطالبة بوضع قوانين تتجاوز مرحلة ضمان الحقوق

الأساسية إلى مرحلة ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وهذا يعني أن أغلب الاحتجاجات الاجتماعية مرتبطة بموضوع توزيع الثروات.[30] وبالتالي، يبقى الاحتجاج بما هو نزاع أو صراع اجتماعي سلوكًا ثابتًا يسعى من خلاله المحتجون على الدوام إلى فرض تنازلات على السلطة القائمة، خاصة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي الذي أضحى المحرك الأساسي لهذا الصراع.[31] وهذا الصراع لا يمكن أن ينتهي إلا إذا كان هناك تعاقد حقيقي بين الدولة والمواطنين. فما هو نوع هذا التعاقد؟

ثالثا: التعاقد بين الدولة والمواطنين قائم على مبدأ المساءلة والمشاركة السياسية.

لماذا التعاقد بين المواطنين (المنتظمين في هيئات حزبية أو حقوقية ونقابية أو مواطنين عادين) والدولة؟ لكون هذا التعاقد يؤسس لحماية الانتقال الديمقراطي في انتظار استكمال المشروع لإقامة الديمقراطية الإجرائية. لأن من بين أسباب تقويض الديمقراطية نقص المعلومة، ونقص الإرادة السياسية الضرورية لجعل أهم مؤسسات الدولة رئاسة الحكومة، البرلمان، القضاء، الجماعات الترابية... تؤدي وظائفها على نحو جاد في مكافحة الفساد الإداري والمالي اللذين يشكلان أكبر عائق للديمقراطية، وتحسين نوعية الحكامة. فغالبا ما يكون المشكل قائماً بشكل جوهري في المسؤولين عن سلطة التعيين. والذين يخلقون نخبة من الموظفين البيروقراطيين، مشكلين بذلك شبكة مصالح لا يهمها إلا الولاء وإعادة إنتاج ثقافة إدارية مؤسساتية تعيق أي نمو للديمقراطية وخير مثل ما وقع من اختلاس للأموال في البنك السياحي والعقاري أو في المكتب الوطني للمطارات، دون أن يكون هناك تفعيل حقيقي للمحاسبة. فمن الممكن أن يضيع كل شيء إذا لم تتمكن الدولة بمؤسساتها من إيصال مهنيين لهم الكفاءة العالية وجسورين ووطنيين إلى مواقع في منظومة المساءلة الأفقية.

أما المؤسسات العمومية التي تبدو استراتيجية من حيث نطاقها أو اختصاصاتها فقد تتعرض لإبطال فاعليتها لأن تعيين المسؤولين يكون بالمجلس الوزاري من طرف الملك لكون الدستور منح له هذه الصلاحية أو من طرف رئيس الحكومة الذي يعين رؤساءها في المجلس الحكومي،[32] و غالبا ما يغلب على التعيينات العلاقات السياسية و علاقات القرابة، حيث تكون الفئة المحظوظة هي النخبة؛ التي تقدم الولاء للأشخاص أكثر ما تقدمه لسيادة القانون، كما أن المسؤول الإداري الذي تعود على خلق الدسائس في معاركه للوصول إلى هرم المسؤولية، لا يمكن أن يُنتظر منه أن يضع برنامجا شاملاً و فعلاً للمساءلة ،و إنما الاستجابة لرغبته في الارتقاء الوظيفي و الاعتباري والمادي.

وليس بالغريب أن تجد طبقات النخبة في إقامة الديمقراطية عبئا عليها ما دامت تنتمي إلى حضن البيروقراطية الحاكمة، لذلك لا يحتاجون إلى المنافسة من أجل بقائهم موجودين مع النخب الأخرى، وإلى حد أقل مع القطاعات المنظمة من الطبقات الأدنى. في حين نجد النخب المُسْتبعدة توجد لديها الدوافع الفعلية لتشكيل ائتلافات مع الناس العاديين، وبذلك يدعمون جعل المشاورات واسعة ومتساوية ومحمية وذات التزام متبادل،[33] أي رغبتهم في إقام الديمقراطية. لذلك يجب أن يتم تعيين الموظفين في المؤسسات العمومية الخاضعة لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة والإشراف عليهم ومكافأتهم بطرق لا يمكن تقويضها أو التحايل عليها. وبمجرد تعيين الموظف بطريقة مستقلة ينبغي أن يحصل على مدة كافية في تولي المنصب، وألا يمكن إزاحته إلا حال وجود أسباب واضحة تمامًا، وعبر إجراءات معقدة وصارمة. ففي الولايات المتحدة

الأمريكية يتعزز استقلال مكتب المحاسبة الحكومية بفعل الفترة الطويلة النسبية لمكوث رئيسه (المراقب العام) في منصبه والتي تبلغ 15 عامًا.[34]

إن الأساس الذي يقوم عليه هذا التعاقد الذي يبتغي تكريس الفعل الديمقراطي هو أن مزيداً من المساءلة والنزاهة سيؤدي بالضرورة إلى مجتمع أكثر عدالة، وأكثر تقدُّماً عماده الديمقراطية والحرية والعدالة. رغم أن الحرية في المجال الاقتصادي قد تؤدي إلى الاحتكار هو ما رفضته حملة المقاطعة (مقاطعة منتوجات ثلاث شركات) كمقاومة للشركات الاحتكارية. وهي ظاهرة ملازمة للاقتصاد الرأسمالي، وقد تؤدي إلى غياب المنافسة. ولتفادي عدم الوقوع في مثل هذه الحالات لا بدَّ أن تكون هناك مؤسسات قانونية وتشريعية قوية. وما تعطيل عمل مجلس المنافسة إلا دليل على هيمنة الشركات على دور المؤسسات الدستورية. وهذا يمكن تفسيره من خلال ما قاله روبيرت دال "لأن الناس لا يسعون بالضرورة وراء النفوذ السياسي في حد ذاته، ولكن لأن التحكم في الحكومة يساعدهم على تحقيق غاية أو أكثر من غاياتهم. فالتحكم في الحكمة هو وسيلة شائعة جداً لتحقيق المرء لغاياته وقيمه إلى الحد الذي يجعل من الصعب تخيل وجود نظام سياسي خالٍ من سعي الأفراد من أجل القوة." [35] بمعنى آخر، على الدولة أن تحد من الحرية الاقتصادية بقوانين واضحة وملزمة، حتى لا تسمح للحرية الاقتصادية بأن تقوض الديمقراطية. فمادامت المبادئ المركزية في المفهوم الواسع للديمقراطية الإجرائية هي المشاركة السياسية، والحوار والتفاعل العمومي والمساءلة والتشاور، فحينما يتشاور مواطنان فيما بينهما كما قال رولز، فإنهما يتبادلان وجهات النظر، ويتجادلان حول الأسباب المساندة لتلك الأفكار المتعلقة بمسائل السياسية العامة. وعيله يكون النقاش العمومي بمثابة التداول العام الذي قد تشترك فيه أطياف سيّاسية متعددة، وبموجب هذا النقاش تتحدد العلاقة الدستورية بين الحكومة ومواطنيها وعلاقة هؤلاء فيما بينهم. فالمشاركة السياسة مسؤولية المواطن لأنها مرتبطة بالانتخابات النزيهة والمفتوحة وهي جوهر الديمقراطية الإجرائية، والشرط اللازم الذي لا يمكن تجاوزه.

لقد أصبح الاحتجاج يشكّل سلطة لها القدرة على الضغط والمساءلة، توجد بيد المواطن سلطة الاحتجاج ومن حقه أن يستغلها لتقويم السياسات العامة للدولة ولمحاربة الفساد لأن آثار الفساد، في المجمل تظل جد سلبية على المستويات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية؛ فالفساد يقوض المؤسسات و يحد من الحوافز، و يعيد توزيع الثروة و السلطة لغير صالح المستحقين لها، و عندما يقوض الفساد حقوق الملكية و حوافز الاستثمار فإنه بطبيعة الحال يشل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.[36] إن مسألة المساءلة متعددة في مظاهرها، ولكنها موحَّدة من حيث موضوعها، وهو الاحتجاج على جميع أشكال الإقصاء الاجتماعي التي لم تفلح السياسات التي تتّبعها الدولة والجماعات المحلية في القضاء عليها ، لكن النقطة الرئيسية هنا هي: إذا لم يمتلك المجلس الأعلى للحسابات كطرف معني بالمساءلة بالفعل استقلالاً دستوريًّا وقانونيًّا حقيقياً لا يمكن اختراقه، وقيادة تتمتع بالكفاءة، ووفرة في الموارد المالية والبشرية، فإن مُهِمَّته كسلطة لِلْمُساءلة والتي تتمثل في تكريس الشفافية و الحكامة ستكون مجرد شعار؛ و الحال أنه لا يستطيع إحالة ملفات الفساد المالي القائم بالمؤسسات العمومية و الجماعات المحلية، مباشرة على القضاء ودن وساطة وزير العدل أو رئيس النيابة العامة. لأن المصلحة العامة التي على المحك تتسم بالقوة البالغة ولا تحتاج إلى مساطير قانونية شبه معقدة لا تكرس سوى مظاهر سلبية كالرشوة والابتزاز. وهذا ما يزيد من تفشي ظاهرة الفساد الإداري. وأخيراً، نستنتج أن الديمقراطية المستقرة تتطلب حكم القانون

الذي يتطلب سلطة قضائية محايدة، مستقلة عن التأثير السياسي، وكفؤة، مؤهلة بصورة معقولة وواسعة الحيلة...إنها تتطلب محكمة دستورية راغبة بأن تَكبح وتُقيد السلطة الجبارة وتُدافع عن حقوق الصامتين. وتتطلب الديمقراطية الجيدة شبكة مكثفة من المؤسسات المحاسبية العمودية والأفقية.[37]

وفي ظل هذه الاختلالات لن يأتي التغيير إلا من خلال ائتلافات يؤسسها المواطنون للدفاع عن مقومات الديمقراطية الإجرائية على وَاجِهَاتٍ مُتَعَدِدة. فمن حق المواطنين أن يرفعوا راية الاحتجاج، لكنهم مطالبون كذلك بإعلان الولاء للقانون والانصياع له، ما دام أنّ القانون ينهار في حالة عدم تطبيقه.[38] ويبدأ عملهم على شكل تنسيقات من أجل الإصلاح، وبالتحديد من أسفل(الجماهير الشعبية، المواطنون العاديون)، من المجتمع المدني، ومن داخل الدولة والنظام السياسي نفسه (وسط العناصر الإصلاحية التي تؤمن بالعمل داخل المؤسسات الدستورية)، ومن الخارج، أي من خلال الاستعراض الدوري الشامل كعملية تحركها الدول، برعاية مجلس حقوق الإنسان، وتوفر لجميع الدول الفرصة لكي تعلن الإجراءات التي اتخذتها لتحسين أوضاع حقوق الإنسان في بلدانها وللوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.كما تعطي الفرصة للمنظمات الغير الحكومية للتعبير عن الخروقات القائمة بدولها.

ومن هنا نستخلص، أنه، لن يتسنى تحقيق تكريس جيد لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة والتي هي المدخل الأساسي لإرساء ثقافة التعاقد بين المواطن والدولة إلا بدمجه في السياسة العامة كفاعل فيها. مما سَيُحقّق بشكل نسبي استدامة الديمقراطية والتنمية على أيدي فاعلين سياسيين (لأنه لا تغيير بدون سياسة) من داخل المُؤسسات أو عَبْرَ ضُغوطات "فعل الاحتجاجات"، لإحداث تغيير سَيُحَوّل المؤسسات الدستورية والاقتصادية من مؤسسات تخدم أقلية أوليغارشية إلى مؤسسات تخدم الديمقراطية والتنمية، وتضمن الحرية، حقوق الإنسان، المساءلة وسيادة القانون في إطار الشرعية السياسية. و في هذا الصدد يقول دوركين: "السؤال الخاص بالشرعية السياسية أقدم أسئلة الفلسفة السياسية، فلهذا السؤال راهنيته بسبب تحدي الحكومات القائمة، والإطاحة بها في نظامنا العالمي الهش، فضلًا عن تشكيل الجماعات السياسية political communities كل شهر تقريبًا، حتى في الأمم الرشيدة والمستقرة كأمتنا (الولايات المتحدة) فإن هذا السؤال يَطرح نفسه مجددًا عندما تُثار المسائل المتعلقة بالعدل.[39] فالديمقراطية والاحتجاج الذي يتجاوز نطاق الأنظمة المؤسساتية يسيران متماسكين لأن الحركات الاجتماعية تدفع الحكم الديمقراطي إلى مزيد من الانفتاح و التجاوب.[40] بناء على ما سبق، يتضح أن اللامبالاة التي تعامل بها الدولة الاحتجاجات بالريف أو بجرادة تستهدف الكرامة الإنسانية للمواطنين .مما يعني أنها تسير نحو فقدان شرعيتها، وهذا يشكل شيء خطير في حد ذاته على كيان الدولة. فالدولة تتوجس من الفعل الاحتجاجي، وتسعى للحد منه ومحاصرته بشتى الطرق التهديد، الرشوة، القمع، الوعود الطويلة الأمد. نعتبر أنه لا يوجد تعارض بين الديمقراطية والحركات الاحتجاجية، لأنها ليست على هامش العمل السياسي، بل شكل من أشكال المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية، وتغذيها وتمكنها من تجاوز الضغوطات المؤسسية. فكلما تجددت الحركات الاحتجاجية الديمقراطية، أنتجت صيغا وأساليب مستحدثة، وأنشأت فضاءات حرّة وملائمة للتغيير والجدل والاحتجاج.[41]

خاتمة

أهم نتائج الدراسة:

أدت الإجابة عن تساؤلات الدراسة الثلاثة إلى الإجابة عن مشكلة الدراسة المتمثلة في السؤال الرئيسي، الذي جاء على النحو التالي: يقوم الفعل الاحتجاجي بدور كبير في تكريس السلوك الديمقراطي فهو لا يتحدد بوضعيات التهميش الاجتماعي أو الترابي وحدها. كما لا يمكن كذلك إرجاعه إلى مجرد الشعور بالحرمان وباللاعدالة. إنه أيضا نِتَاج لقدرة الفاعلين على تعبئة الاحتجاجات الاجتماعية وتنظيمها، حول مصالح اقتصادية، وترابية وسياسية. الشيء المؤكد، هو أن انفتاح النظام السياسي، وتطور أشكال الاحتجاج الاجتماعي، أتاحا نشر ثقافة الاحتجاج السلمي. وهذا الدور المميز للاحتجاج يأتي كما يلي:

1. أن قمع فعل الاحتجاج من طرف السلطات لا يهدد كيان الدولة فقط، إنما يهدد إقامة الديمقراطية الإجرائية.
2. أن هناك علاقة مباشرة وثابتة بين إقامة الديمقراطية وبين النمو الاقتصادي (أي بين متوسط دخل الفرد) في البلد ذي الحكم الديمقراطي وبين احتمال انهيار الديمقراطية في سنة ما، وكلما ازداد غنى البلد المعنيّ انخفض احتمال فشل الديمقراطية.
3. التغيير الديمقراطي السلمي لن يتحقق، إلا من خلال ائتلافات يؤسسها المواطنون للدفاع عن مقومات الديمقراطية على واجهات متعددة. لكن بإعلان الولاء للقانون والانصياع له.
4. كما أن تجاهل الدولة (أو تقاعسها)، لمطالب المواطنين الحقوقية كاحترام حقوق الإنسان واحترام حق الاحتجاج والتظاهر، أو تباطئها في الاستجابة للمطالب الاقتصادية والاجتماعية كما الحال بالريف وزكورة وجرادة ... يبين أن النظام السياسي لا يرغب في إقامة الديمقراطية مما يعني أن النضال داخل المؤسسات لا يكفي لوحد، بل لابد من اقترانه بالاحتجاج.
5. إن الأساس الذي يقوم عليه التعاقد بين الدولة والمواطنين يمكن له أن يكرس الفعل الديمقراطي. فالمزيد من المساءلة والنزاهة سيؤدي بالضرورة إلى مجتمع أكثر عدالة، وأكثر تقدُّماً.
6. يتمتع كبار ملاك الأراضي والصناعيين وأرباب الشركات الكبرى وأصحاب رؤوس الأموال والمهنيين، بوسائل ودوافع أكبر من الناس العاديين للتهرب والإطاحة بالتحالفات الديمقراطية عندما تتحول تلك التحالفات ضد مصالحهم. وبالتالي فهم يشكلون خطراً على الديمقراطية الإجرائية.
7. إن نجاح دور الفعل الاحتجاجي في إقامة الديمقراطية الإجرائية تلزمه مراعاة عدد من الأمور، أهمها:

- ✓ استدامة الديمقراطية والتنمية ستفلح على أيدي فاعلين سياسيين (لأنه لا تغيير بدون سياسة) يجمعون بين النضال من داخل مُؤسسات الدولة وعَبْرَ ضُغوطهم بفعل الاحتجاجات.
- ✓ هناك غياب إرادة سياسية لدى الحُكام والدولة معا، للقطع مع انتهاكات الماضي، وعنوان هذه الإرادة هو رفض إعادة توزيع الثروة بشكل عادل، ورفض إشراك الناس العادين في السلطة وفي صناعة القرار.

- ✓ هناك علاقة الديمقراطية الإجرائية، بالاستقرار السياسي، والمشروعية، بمعنى أن التراجع في الحقوق والحريات يرافقه فعل احتجاجي هو بمثابة استفتاء مستمر على سياسات الحكومة، وهو إحدى الوسائل التي تتيح للجمهور التعبير عن آرائه، وطرح أولوياته، كما أنه يمثل مصدر ضغط مهما على صناع القرار.

توصيات الدراسة:

- أولا: هناك نزعة صراعية داخل الدولة انخرطت فيها الأحزاب والنخب والفاعلين، لكن خروج هذا الصراع عن الشرعية السياسية، يجعل المطالب الاجتماعية ترتسم على شاكلة مقاومة، واستعادة، وانتزاع الحقوق. غير أن شروط الشرعية السياسية لا تكفي لتقيم الديمقراطية، لأن هناك جهات داخل الدولة تستغل المؤسسات (البرلمان مؤسسات الحكامة) وشرعية القانون لتمرير سياسات عامة لا شعبية مما يزيد في تأجيج حركة الاحتجاجات. كما أن توظيف القضاء كسلطة - ينبغي لها أن تكون مستقلة لتحمي حقوق الأفراد وتُشْعرهم بالمواطنة- من طرف هذه الجهات كفيل بأن يجعل الدولة عرضة للخطر؛ مما يحفز أكثر فأكثر على نشوب صراعات عنيفة، حيث تتصارع النخب المتنافسة فيما بينها على التحكم في موارد الدولة والاستفراد بالسلطة. فالمواطنة تتضمن مجموعة من الحقوق المدنية والسياسية والواجبات القانونية وتحدد دور المواطن داخل المدينة كما تحدد صلته بالمؤسسات. إن المواطنة بالمعنى القانوني هي مبدأ المشروعية، وان المواطن هو محور الحق.
- ثانيا: تجاوز المعيار القائل إن الشرعية السياسية تتعلق بتبرير ممارسة السلطة العامة للإكراه من حيث الأسباب فقبول كل من يخضع لها سيساهم بشكل مباشر للحفاظ على الشرعية الأخلاقية والسياسية للنظام القانوني القائم على معيار القبول بالإجماع. مما يعني أن السلطة العامة يجب أن تكون مبررة من حيث الأسباب التي يمكن قبولها من قبل جميع الذين يخضعون لها. وهذه الأسباب يُمكن أن تتخذ أشكالاً مختلفة، مثل مجموعة من القواعد القانونية، المؤسسات السياسية وإجراءات صنع القرار. وهذا يتطلب إجراء تعديل على الدستور لكون المبادئ التي جاء بها الدستور لتخليق السياسة العامة، كتعزيز آليات الحكامة الجيدة، وتخليق الحياة العامة، ومحاربة الفساد، بإحداث منظومة مؤسساتية وطنية منسجمة ومتناسقة في هذا الشأن؛ من خلال تعزيز دور المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات في مراقبة المال العام، وفي ترسيخ مبادئ الشفافية والمسؤولية والمحاسبة، وعدم الإفلات من العقاب، ودسترة مجلس المنافسة، والهيأة الوطنية للنزاهة ومحاربة الرشوة والوقاية منها.لم تستطع هذه الآليات أن تعزز استمرار الديمقراطية وخير دليل هو ما يعيشه المغرب من مقاطعة المنتوجات و من غياب تجاوب حقيقي من طرف الحكومة أو من طرف الهيئات المعنية.
- ثالثا: كما أن دسترة كافة حقوق الإنسان، كما هو متعارف عليها عالميا، بكل آليات حمايتها وضمان ممارستها. وجعل الدستور المغربي، ميثاقاً لحقوق وواجبات المواطنة. لم يسجل تقدما ملحوظا لوجود مجموعة من الانتهاكات تُقوض الديمقراطية الإجرائية كغياب المحاكمة العادلة وبروز محاكمات ذات خلفية سياسية، جاءت من أجل تصفية الحسابات بين فرقاء سياسيين. فالغاية الأساسية من وضع الدستور هي سن قوانين تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، قوانين تحد من سلطة الحاكم وتضع حدا للحكم الفردي. بهذه المعاني يصبح الدستور المرجع القانوني

الأعلى في الدولة ويرقى إلى درجة السمو (مبدأ "سمو الدستور وسيادة القانون")، ويؤسس لدولة الحق والقانون. لأن الانبثاق الديمقراطي للسلطة التنفيذية، بقيادة رئيس الحكومة والذي خول الارتقاء بالمكانة الدستورية " للوزير الأول" إلى "رئيس للحكومة"، وللجهاز التنفيذي، الذي يتم تعيينه من الحزب الذي تصدر انتخابات مجلس النواب؛ تجسيداً لانبثاق الحكومة عن الاقتراع العام المباشر. لا يكفي لقيام ديمقراطية حقيقية، بل يجب نقل صلاحيات موجودة بيد الملك كرئيس للدولة لرئيس الحكومة، احتراماً لمبدأ فصل السلط ولصلاحية السلطة التنظيمية. لكي تكون المحاسبة والمساءلة جادة. وليكون لفعل إسقاط الحكومة معنى، كما هو الحال في النظام الدستوري البريطاني. فالمعنى الحقيقي للسلطة يكمن في موافقة المحكومين ورضاهم، لا في إرادة الحاكمين وتسلطهم.

- رابعا: إن ما يبعد سلطة الدولة عن الهيمنة هو سُمو القانون والشرعية السياسية، فطبيعة السلطة بالمغرب تتميز بوحدة ومركزية شاملة، إذ تُسيّر بوساطة أجندات حكومية ومؤسسات مالية خفيّة وبيروقراطيين ساميين؛ لذلك يجب أن تعمل على إشراك المواطنين في السياسة العامة، تجاوزاً لكثرة الاحتجاجات والتي غالباً ما يتم تجاهلها من طرف المسؤولين. رغم أن الاحتجاجات ما دامت سلمية وفي إطار القانون فهي لا تسعى إلا إلى إقامة الديمقراطية الإجرائية. بل هي تقطع الطريق على طبقات النخبة التي ترى في إقامة الديمقراطية عبئا عليها. علاوة على ذلك نعتبر ورقة الاحتجاج "غنيمة حرب "(كما قال كاتب ياسين عن اللغة الفرنسية) لابد أن يستغلها المواطنون لتقويم السياسات العامة للدولة. والحالة هذه يمكن لنا أن نتساءل أليس الاحتجاج، في سياق متوتر سياسيا، هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن اللجوء إليها لاحتلال الفضاء العمومي، للمطالبة بالحقوق الدستورية وبإقامة الديمقراطية الإجرائية حتى يستطيع المواطنون التعبير عن حرمانهم، والعيش في دولة تحترم كيانهم؟ هل فعلاً تستطيع الديمقراطية كقوة هائلة تحريك المجتمعات الإنسانية للاحتجاج لتوفير أرضية خصبة لتحقيق وعي لدى المواطنين بمكانتهم وحقوقهم وواجباتهم وتقرير مصيرهم؟

الهوامش والإحالات:

[1]- موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة علي مقلد وعبد المحسن سعد، مطبوعات الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2011، ص356.

[2] - تشارلز تيللي، الديمقراطية، ترجمة محمد فاضل طباخ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2010، الطبعة الأولى، ص 349

[3] المرجع نفسه، ص 349-350

[4] - المرجع نفسه، 350.

[5] - إبراهيم أبراش، الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق، منشورات الزمن، الدار البيضاء، 2001، الطبعة الأولى، ص 16.

[6] - تشارلز تيلي، الحركات الاجتماعية،1768-2004، ترجمة ربيع وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، عدد 957، القاهرة، 2005، الطبعة الأولى، ص 37-38

[7] - الفصل 12 من دستور 2011.

[8] - هانك جونستون، الدولة والحركات الاجتماعية، ترجمة أحمد زايد، المركز القومي للترجمة، العدد 2889، القاهرة، 2018، الطبعة الأولى، ص64

[9] - المرجع نفسه، ص 64.

[10]-Charles Tilly، From Mobilization to Revolution، The University of Michigan،Random House ،New York، (1978)pp.56

[11] -المرجع نفسه، 30-31

[12] -محرز الدّريسي، "حركات الاحتجاج المغَاربية: السّياسة بين المركز والتُّخوم"، عن مركز الدّراسات الاستراتيجيّة والديبلوماسيّة، 2017، متاح على الرابط التالي: http://www.csds-center.com/old/archives/10801

[13]- Pamela E. Oliver and Jorge Cadena-Roa and Kelley D. Strawn, "Emerging Trends in the Study of Protest and Social Movements", Political Sociology, Vol. 11, 2003,p 226: https://www.ssc.wisc.edu/~oliver/.../OliverStrawnCadenaSocialMov.

[14] - هانك جونستون، الدولة والحركات الاجتماعية، المرجع نفسه، ص 31

[15] - عبد الرحمان رشيق، الحركات الاحتجاجية في المغرب: من التمرد إلى التظاهر، ترجمة الحسين سحبان، تقديم كمال لحبيب، منتدى بدائل المغرب، الرباط، 2014، الطبعة الأولى، ص 81

[16] - هانك جونستون، الدولة والحركات الاجتماعية، المرجع نفسه، ص 148

[17] - أمارتيا صن، فكرة العدالة، ترجمة مازن جندلي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، الطبعة الأولى، ص456.

[18] - تشارلز تيللي، الديمقراطية، ترجمة محمد فاضل طباخ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت،2010، الطبعة الأولى، ص، 330

[19] - روبيرت دال، التحليل السياسي الحديث، ترجمة علاء أبو زيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993، الطبعة الأولى، ص 76

[20] - **محرز الدّريسي، "**حركات الاحتجاج المغَاربية: السّياسة بين المركز والتُّخوم"، مرجع سابق.

[21] - المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، التقرير السنوي: حالة حقوق الإنسان وحصيلة عمل المجلس لسنة 2008، الرباط: المجلس، 2010، ص 18.

[22] - عبد الكبير الخطيبي، المغربي العربي وقضايا الحداثة، منشورات عكاظ، الرباط، الطبعة الأولى، 1993، ص88

[23] - عبد الرحمان رشيق، مرجع سابق، ص 64

[24] - محمد طيفوري، "المؤسسات والحاكمة تحديات تواجه خيار الإصلاح بالمغرب"، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص 3، انظر الرابط التالي،-http://www.cipe-arabia.org/index.php/around-the-world/morocco/1229-2014-mena-youth-essay-contest-winner-taifouri

[25] - عمر الشوبكي، "الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي: مصر - المغرب – لبنان- البحرين"، المستقبل العربي، لبنان، المجلد 33 العدد 384 ،2011، ص 108

[26] - عقل محمد أحمد إبراهيم، " مفهوم هيكل الفرص السياسية وتطورالحركات الاجتماعية، مجلة النهضة، المجلد السادس عشر، العدد الثالث، يوليو 2015، ص 2(وفق ترتيب المناهل)

[27] - لاري ديموند، " الحوكمة الديمقراطية وأداء الديمقراطية "، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص 3، انظر الرابط التالي http://www.cipe-arabia.org/index.php/publications/feature-services/1131-democraticgovernanceperformanceof-democracy

[28] - المرجع نفسه، ص 3

[29] - Ethan Kapstein and Nathan Converse, "The Fate of Young Democracies," paper presented to the September 2009 Meeting of the American Political Science Association, Toronto, Canada, 2009, p. 18.

[30] -عز العرب لحكيم بناني، ثقافة الاحتجاج بين الفلسفة والقانون، منشورات مختبر الدراسات الرشدية، فاس ،2017، الطبعة الأولى، ص206

[31] - الحبيب أستاتي زين الدين، " الممارسة الاحتجاجية بالمغرب - دينامية الصراع والتحول"، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد19، المجلد5 ،2017، ص158

[32] - في إطار تنزيل مقتضيات دستور المملكة لسنة 2011، الذي نص على مجموعة من المقتضيات التي تكرس مبادئ تكافؤ الفرص والاستحقاق والشفافية والمساواة والنزاهة، صدرت نصوص جديدة تتعلق بالتعيين في المناصب العليا ومناصب المسؤولية، تم بموجبها تخويل الحكومة سلطة واسعة في التعيين في هذه المناصب، بما يمكنها من اختيار الأطر الكفأة القادرة على تحمل المسؤولية التدبيرية للمرافق العمومية، ويتعلق الأمر ب:

1- القانون رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.20 بتاريخ 17 يوليو 2012؛

2- المرسوم رقم 2.12.412 صادر في 11 أكتوبر 2012 بتطبيق أحكام المادتين 4 و5 من القانون التنظيمي رقم 02.12 فيما يتعلق بمسطرة التعيين في المناصب العليا التي يتم التداول في شأن التعيين فيها في مجلس الحكومة.

[33] - تشارلز تيللي، مرجع سابق، ص331

[34] - لاري ديموند، مرجع سابق، ص 9.

[35] - روبيرت دال، التحليل السياسي الحديث، مرجع سابق، ص 76

[36] - سعيد جفري، ما الحكامة، مطبعة الأمنية الرباط،2014، الطبعة الأولى، ص 68

[37] - Diamond Larry, The Spirit of Democracy: The Struggle to Build Free Societies Throughout the World, New York ,Times books, Henry Holt Company 2008,pp165

[38] - عز العرب لحكيم بناني، ثقافة الاحتجاج بين الفلسفة والقانون، مرجع سابق، ص132

[39] - محمد عبده أبوالعلا، "السلطة والعصيان المدني: قراءة في مفهوم الشرعية السياسية عند رونالد دوركين" مؤمنون بلا حدود، 2016، متاح على الرابط التالي : http://www.mominoun.com/articles/السلطة-والعصيان-المدني-قراءة-في-مفهوم-الشرعية-السياسية-عند-رونالد-دوركين-4608#_ftn6

[40] - هانك جونستون، الدولة والحركات الاجتماعية، المرجع نفسه، ص 275

[41] - **محرز الدّريسي، "**حركات الاحتجاج المغَاربية: السّياسة بين المركز والتُّخوم"، مرجع سابق.

نظرة على صعود الشعبوية

أ.هاني الظليفي

ملخص

لطالما ركزت الدراسات السياسية حول مفهوم الحركات الشعبوية تقليديًا على سياسات المعارضة ، مثل الحركات الاحتجاجية وحملات الأحزاب الصغيرة، ولكن نتائج الانتخابات الأخيرة في تركيا و ايطاليا و هنغاريا و بولندا و فنزويلا و غيرها اثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن الأحزاب الشعوبية لم تعد كما في السابق ، و انها تمكنت بالفعل من ان تحقق مكتسبات سياسية هامة ، اذ لم تعد طموحاتها محدودة ،ولم يعد بامكانها أن تفوز بالسلطة فحسب ، بل قد اظهرت أيضاً مستوى مفاجئاً من المرونة في الوصول الحكم و ممارسته عمليا ، كما لم يعد من الممكن اقتصار القول على اعتبار الشعبوية مجرد عرض من أعراض ضعف المؤسسات :فالشعبويون اليوم يستلفتون النظر باعجاب، و يجدر تقديرهم كبناة مؤسسات. .

كلمات مفتاحية :

الشعبوية ، أزمة الديمقراطية ، أحزاب اليمين المتطرف ، الاتحاد الأوروبي، دونالد ترامب ، العداء النخب.

Abstract

Political studies on the concept of populist movements have traditionally focused on opposition policies, such as protest movements and small party campaigns, but the results of the recent elections in Turkey, Italy, Hungary, Poland, Venezuela and elsewhere have proved beyond doubt that populist parties are no longer as before , And it has already achieved significant political gains. Its ambitions are no longer limited, and it can not only win power, but it has also shown a surprising level of flexibility in access to governance and practice. The populism is no longer could be considered as a symptom of weak institutions: populists today merit to be considered admiringly, and worth appreciation as institution's builders as well.

Keywords: populism, democratic crisis. Far-right wings parties, European Union, Donald Tramp,Anti-Ellie

.لقد درجت العادة عند تحليل الشعبوية ان يتم تصورها على أنها إيديولوجية أو استراتيجية تنظيمية شكل من أشكال التعبئة أو الخطاب -في سياق حركات الاحتجاج والأحزاب الصغيرة أضف الى ان الحكومات الشعوبية نادرا ما كانت تستحوذ على اهتمام كبير ، وإذا كان الأمر كذلك ، فإن المناقشة التي تدور حولها تميل إلى أن تكون مبنية على أنواع من النظرة المثالية أو على استقراء الاتجاهات التي يتم ملاحظتها داخل دوائر المعارضة في الديمقراطيات الليبرالية في أوروبا و أمريكا .

والآن بعد أن أصبح بإمكاننا رؤية الشعبويين في السلطة في عدد متزايد من البلدان في أوروبا و العالم ، فان الحاجة ملحة إلى إعادة النظر في طبيعة الشعبوية المناوئة للمؤسسات .إذ كثيرا ما استخدم التعبيران ، "الشعوبية "و "المعاداة للمؤسسات "كمرادفين ، حتى في سياق بلدان أمريكا اللاتينية التي كثيرا ما يقوم الرؤساء فيها بحملة على أساس معارضتهم للمؤسسة .

تبدو العلاقة بين المفهومين اكثر جلاءا في أوروبا والولايات المتحدة ،حيث كانت القوى الشعبوية هامشية ومعارضة في ما مضى .اما في الوقت الراهن ، فمن إيطاليا إلى المجر ، أو من بولندا إلى الولايات المتحدة ، نرى الآن كيف يقوم الشعبويون بحصد الانتصارات الانتخابية و تحقيق الوصول إلى سدة الحكومة و ترجمة أفكارهم إلى سياسات.

في حين أن إزالة صفة معاداة النخبوية من تعريف الشعبوية من شأنه أن يحرم التعريف الكثير من قيمته التحليلية ، و عليه فإننا نحتاج إلى أخذ بعض التحذيرات بجدية أكبر من الماضي ، ابتداءا ، و بما أن العناصر الشعبوية هي في العادة جزء من حزمة أيديولوجية أكبر ، فإن الرفض المتباين لجميع النخب هو بالواقع أمر نادر الحدوث .و ثانياً ، يمكن أن يكون مبدأ تبجيل الشعب ، و هو ما يعتبر غالباً السمة المميزة للشعبويين ، متزامنا أيضا مع وجود الشكوك العميقة فيما يتعلق بجدارة الشعب مثاله) تساءل ترامب علنا عن مدى غباء شعب ولاية أيوا.(

والأهم من ذلك ، أن الطابع السلبي ، العابر ، والممزق ، والمتمرد للشعوبية هو نتاج حدث تاريخي ، أكثر من كونه نتيجة لجوهر الشعبوية .فبعد الحرب العالمية الثانية ، واجه القادة الشعوبيون جمهوراً انتقاءيا ومحتضراً إلى حد كبير في معظم ارجاء العالم المتقدم .فلم ترق موهبة أولئك القادة في أغلب دول العالم الديمقراطي ، أو قدرتهم التنظيمية ، أو انضباطهم الداخلي إلى مستوى التحديات التي يلزم الوفاء بها ، وبالتالي لم يتمكن هؤلاء القادة من الوصول إلى ما هو أبعد من إنجاز التعطيل المؤقت لآلية الرعاية الاجتماعية والديمقراطيات الليبرالية.

اما اليوم ، فالمواطنون الذين يعارضون أجندة الديمقراطية الليبرالية السائدة حول الاندماج الاقتصادي والسياسي و بالأخص في الاتحاد الاوروبي، و كذلك معارضة الهجرة ، الذي بات موضوع الساعة الأكثر شعبية هذه الأيام في أوروبا و أمريكا، أو حول الطريقة التي يجب أن تعالج بها المخاوف من الأقليات الدينية و القومية كالمهاجرين المسلمين في أوروبا (عرب ، اتراك شمال افريقيين)و المكسيكيين في الولايات المتحدة الأمريكية في وسائل الإعلام ، لقد بات هؤلاء المواطنين يشكلون

قاعدة دعم كبيرة بما يكفي لجعل المشروع الإستراتيجي الشعبوي الطامح للوصول إلى الحكم مشروعا قابلا للحياة .حتى ان قابلية نجاح المشروع باتت تجتذب نوعية من الناس طالما كانت بعيدة عن مجال تاثير الشعبوية حتى الآن و هم :المانحون ، ومديرو الحملات الانتخابية ، والمحامون ، وبشكل عام ،البيروقراطيون المطلعون في الحكومة الذين يعرفون خفايا النظام الليبرالي على حقيقته ، و الى اي مدى كان مدعومًا بالالتزامات والموارد الفعلية ، و ببساطة مدى عمق أو ضحالة التوافق بين اعضاء النخبة غير الرسمية.

يلاحظ ايضا ان سلطة الشعبويين ، بقدر ما تكون ديمقراطية ، بقدر ما تضل هشة ، بسبب قلة خبرة قادتها ، او عدم رغبتهم في تجميع المصالح الاجتماعية الجزئية او كليهما معا ، و بسبب معارضتهم لممارسات الحكم القائمة من قبل .لكن الموانع التي تقيد الجهات الفاعلة السياسية الأخرى من استخدام الأساليب المعيارية للاحتفاظ بالسلطة الحكومية لا تنطبق على الشعبويين ، وبالتالي يمكنهم أن يبدوا قدرا من المرونة بشكل مفاجئ في الحكم .

من الطبيعي أن يحتاج الشعبويون إلى احداث التغيير في الحكومة جملة واحدة .ففي المقام الأول ، يحتاجون إلى إعادة تعريف خصمهم المعارض بحيث يتم استبعاد الحكومة الفعلية والأغلبية البرلمانية من تعريفهم للخصم السياسي فتراهم يلجأون إلى بدائل كثيرة :فمرة يكون الخصم الجهات الفاعلة الدولية ، و اخرى الدول الأجنبية ،أو النخب الاجتماعية والثقافية ، لذا نجد احيانا كثرا ما يتناول الخطاب الشعبوي الماسونية ، اليهود و الصهاينة ، النخب التجارية ، الليبراليين الجدد ، الدولة العميقة و الموازية ، البيروقراطية الأوروبية ، المهاجرين المسلمين إلخ.

فالخيارات وافرة و لا يوجد نقص في العناصر الفاعلة القوية التي يمكن أن يقدمها رئيس وزراء ما أو رئيس قومي كبش فداء كهدف للهجوم .وبما أن السياسي الشعبوي في الكفاح ضد مثل هؤلاء المستهدفين يحتاج إلى كل الدعم الذي يمكنه الحصول عليه من شرائح الشعب ، فإن بالامكان عندئذ ان يطالب بتعزيز الجوانب السلطوية و العقابية في الحكم و هو يحصل عند ذلك على ما يريد لا محالة.

توضح مجريات الأحداث الهنغارية والبولندية و الى حد ما التركية ، ان الحكم الشعبوي الفعال والمستقر نسبيا يتطلب التغيير المتكرر لقواعد محددة في السياسة والأعمال التجارية وخلق مجال غير متكافئ من خلال إعادة توزيع الموارد بعناية .فكل من هذه الانظمة تتمتع بعناصر قمعية ، لكنها لا تقوم باعتقال المنتقدين من مواطنيها الذين ينتقدون سياساتهم ، و لا يلغون حرية التعبير في البلاد أو ينسفون الهياكل الرسمية للحرّية الليبرالية ، بل إنهم يحافظون على تراثهم الشعبوي عن طريق استخدام خطاب حماسي لحشد الشعب ضد فصائل النخبة "الخارجية "، وكلما أمكن ، من خلال إضعاف الآليات التي يمكن أن تقيد الأغلبية البرلمانية و تضعف قدراتها ، و هذا يتضح جليا في حال الرئيس التركي أردوغان .لكن هذا الخطاب الشعبوي يكون متوافقا مع سياسات مالية مسؤولة وتدابير فعالة في مجال فرض القانون والنظام.

من المهم أيضا أن نعترف بأنه في حين أن عداء المؤسسة الشعبوية للديمقراطية الدستورية وتقسيم السلطة لا يمكن إنكاره ، فإن عدائيتها تجاه التعددية الحزبية أقل وضوحا.

بالتأكيد ، هناك حالات كثيرة يتحدث فيها الشعبويون في الحكومة كما لو كانوا متطابقين مع الشعب ، لكنهم في كثير من الأحيان يعترفون بوجودهم في فضاء سياسي مجزء بشكل شرعي.

وقد فاز حزب فيدسز الهنجاري بزعامة فكتور اوربان أو حزب العدالة والتنمية في تركيا بزعامة اردوغان ، او حزب رابطة الشمال بقيادة ماتيو سالفيني بايطاليا بقوتهم الذاتية من خلال المنافسة الحزبية العادلة ، وعلى الرغم من ذلك فقد استثمروا جميها طاقة كبيرة لجعل هذه المنافسة أقل نزاهة ، ليغدوا كل منهم مرتاحا لممارسات وطقوس المنافسة الانتخابية.

إن حقيقة وجود أمثلة من الشعوبيين الذين يعملون على إصلاح الدول بطريقة نظامية تلقي بظلال الشك على تلك المقاربات في الأدبيات التي تؤكد على الطابع المناهض للمؤسسية وغير المؤسسية للشعوبية .و عليه لم يعد من الممكن اعتبار الشعبوية مجرد عرض من أعراض خلل المؤسسات .بل يتعين على الشعبويين أن يكونوا موضع تقدير كبناة مؤسسات.